نظام الحكم في اسرائيل

يشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها
وآثار حرب اكتوبر عليها

الدكتور عبد الحميد متولى
أستاذ (غير متفرغ)
القانون الدستوري والأنظمة السياسية
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

الطبعة الثانية
(مزيدة ومنقحة)

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حزى وشركاه

اهداءات ٢٠٠٢

حرم أ.د/ محسن خليل

الإسكندرية

نظام الحكم في إسرائيل

ويشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها
وآثار حرب أكتوبر عليها

الدكتور
عبد الحميد متولي
أستاذ غير متفرغ
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)

١٩٧٩

الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية
جلال حزي وشركاه

الطبعة الأولى مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الدراسات الفلسطينية وقسم الدراسات القانونية بمعهد البحوث والدراسات العربية (التابع لجامعة الدول العربية) بالقاهرة .

الناشر : المعهد المذكور عام ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم الطبعة الأولى

(١) الروح التي تسيطر على بحوث هذا الكتاب - (٢) كلمة شكر

١ ـــ قد أكون بغير حاجة إلى أن أعرّف بعض القراء بما سبق لهم أن عرفوه عنى من قبل أنها هى وحدها الروح العلمية ـ روح حب البحث عن الحقيقة واعلانها ـ هى التى تسيطر على ما أسطر فى كل ما أقدمت على ما كتبت وقدمت ، تلك الحقيقة العلمية التى همت بها رغم ما نتجشم ونلقى من أجلها ، والتى طالما ناجيتها وذكرتها، كما ذكر عنترة عبلة حين قال :

ولقد ذكرتك والرماح نواهل منى وبيض الهند تقطر من دمى
فوددت تقبيل الرماح لأنها لمعت كبارق ثغرك المتبسم

ولقد كان فى ذلك وجه من وجوه المشقة التى يعانيها الباحث فى مثل هـذا البحث ، فليس ثمة ما هو أدق وأشق من أن يعالج الباحث مهمته بروح علمية ، أى بروح بعيـدة عن مختلف المشاعر أو الأهواء للكتابة عن الأصدقاء أو الأعداء ، سواء كان أولئك أو هؤلاء من العبـاد أو من البلاد وإذا كان البحث عن الحقيقة وابرازها هو مما تقضى به الروح العلمية ، فهو كذلك ـ فى هذا المقام ـ مما تقضى به الروح القومية ، فمما يقضى به صالح الوطن ـــ فيما أعتقد ـــ أن نعرف عدوه على حقيقته ، أى أن نعرف مكامن ضعفه ومواطن قوته .

٢ ـــ وكان هنالك وجه آخر من وجوه الدقة والمشقة فى القيام بهذا البحث ، ذلك هو الذى يتصل بصعوبة الحصول على مختلف مراجعه فى مختلف مواضعه ، تلك الصعوبة بل تلك العقبة الكأداء طالما بدت لى ـ فى بداية الاضطلاع بمهمة الاطلاع والبحث عن مراجع لهذا البحث ـ عالية بحيث يتعذر أن نعلو اليها ،

وقوية بحيث يتعذر أن نقوى عليها. وقبل أن أقدم عبارات الشكر لهؤلاء السادة الذين عاونونى على اجتياز تلك العقبة أرى حقا على أولا أن أقدم الشكر إلى صاحب الفضل الأول فى اخراج هذا الكتاب وهو الصديق القديم الكريم، الرجل العظيم الأستاذ الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهورى إمام علماء القانون فى مصر فى هذا العصر، فقد كان له فضل التوجيه للمشرفين على شئون التعليم بهذا المعهد [1] (فى بداية صيف عام ١٩٦٢) إلى اختيارى لبحث هذا الموضوع لالقاء محاضرات فيه على طلبة المعهد.

وكذلك أجدنى مدينا بالشكر إلى الزميل القديم الكبير الأستاذ الجليل السيد / عبد الخالق حسونة (الأمين العام للجامعة العربية)، فقد كان له فضل اعطائى تصريحا خاصا بالاستعارة الخارجية من مكتبة جامعة الدول العربية.

كما أشكر الدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية) على تفضله باهدائى بعضا من بحوثه القيمة، كما أهدانى نسخة من تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الذى قدم إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٣، وهو تقرير ضخم حوى الكثير من البيانات الدقيقة الحديثة أفادتنى فى هذا البحث كثيرا.

وكذلك أجدنى مدينا بالشكر للزميل الأستاذ الدكتور سليمان مرقص المحامى (وأستاذ ورئيس قسم القانون المدنى سابقا بكلية الحقوق بجامعة القاهرة) إذ كان له الفضل فى استعارة نسخة من رسالة دكتوراه من مكتبة كلية الحقوق بباريس فى فترة ما قبل عودة العلاقات السياسية بيننا وفرنسا، والرسالة هى للدكتور مونييه Mounier عن «الأنظمة السياسية لدولة اسرائيل» وقد قدمها للحصول

---

(١) أعنى معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ـ بالقاهرة.

على الدكتوراه فى القانون فى عام ١٩٥٥ . وقد كانت تلك الرسالة فى مقدمة المراجع التى أفدت منها كثيرا .

كما أشكر الأخ الأصغر السفير حسن فهمى عبد المجيد (مدير الادارة العربية بوزارة الخارجية)[١] إذ أنه قد استعار لى من مكتبة وزارة الخارجية بعضا من الكتب القيمة كان فى مقدمتها كتاب أوسكار كريتز Oscar Kraines عن « الحكومة والسياسة فى اسرائيل » ، وهذا المؤلف هو من الباحثين الأمريكيين القليلين المحايدين وكتابه ـ فضلا عن حداثته (إذ طبع فى نيويورك عام ١٩٦١)ـ هو فيما نعتقد خير ما كتب فى هذا الموضوع .

ولا يسعنى ـ فى مقام الختام ـ إلا أن أشكر كلا من الأستاذ برهان الدين زكى مراقب عام المكتبات بجامعة الاسكندرية والسيد/ محمد شقير (أمين مكتبة الجامعة العربية) على مالقيت منهما من صادق المعاونة .

* * *

فاذا كُتب لهذا الكتاب أن يُوفق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستورى وخدمة إلى الوطن العربى كان فى ذلك أشهى وأبهى لون عندى من ألوان التوفيق والله الموفق وهو المستعان .

عبد الحميد متولى

الاسكندرية فى ٥ يناير ١٩٦٤ .

---

(١) والآن (عام ١٩٧٩) هو سفير مصر فى كندا .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

كان مما كتبته فى كلمة تقديم الطبعة الأولى لهذا الكتاب أننى ذكرت :

« إذا كان البحث عن الحقيقة وابرازها هو مما تقضى به الروح العلمية فهو كذلك — فى هذا المقام — مما تقضى به الروح القومية ، فمما يقضى به صالح الوطن — فيما أعتقد — أن يعرف عدوه على حقيقته أى أن يعرف مكامن ضعفه ، ومواطن قوته » .

كان ذلك مما ذكرته منذ نحو خمس عشرة من السنين ، وبعد نحو خمس عشرة من السنين منذ ذلك الحين - أجدنى الآن أذكر أن وطنى مر فى بعض السنوات الأخيرة بالمرحلة التى كان يطلق عليها «حالة اللاحرب واللاسلم» ، وأجده الآن - بعد معاهدة السلام - يمر بمرحلة يصح وصفها : بحالة « اللاعداوة واللاصداقة » وإن انتقالها إلى مرحلة الصداقة فيما بيننا وبين اسرائيل هو أمر بيدها لا بيد سواها فهو يرجع إلى حسن نواياها ، أى إلى الروح التى تنفذ بها المعاهدة سواء فيما يتعلق بمصر أو فيما يتعلق بقضايا الشعوب العربية (التى أشارت لها المعاهدة) ، وبخاصة القضية الفلسطينية .

وإذا كنا بحاجة إلى معرفة العدو فإنا أشد حاجة إلى معرفة الصديق وقد قال أحد حكماء شعراء العرب :

احذر عدوك مرة واحذر صديقك ألف مرة
فلربما انقلب الصديق فكان أعرف بالمضرة

وكان يصح لذلك الشاعر الحكيم أن يقول أيضا :

اعرف عـدوك مرة   واعرف صديقك ألف مرة

وإنه ليطيب لى أن أختتم هذه الـكلمة بمثل ما اختتمت به كلمة تقديم الطبعة الأولى حيث ذكرت :

«فاذا ُكتب لهذا الكتاب أن يوفق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستورى، وخدمة إلى الوطن العربى كان فى ذلك أشهى وأبهى لون عندى من ألوان التوفيق، والله الموفق وهو المستعان .

الاسكندرية فى ٨ / ٤ / ١٩٧٩

مقـــدمة عامة

(للطبعة الأولى) (١)

ان اسرائيل ـــ كدولة اعترف بها فريق من الدول ـــ تعد خلقا حديثا ، كان ميلاده فى الشهر الخامس من عام ١٩٤٨ .

أما البحث هل كان هذا الوليد الجديد ـ كما يرى الصهيونيون ـ ابنا شرعيا ، أم ـ كما يرى العرب ـ غير شرعى ، والبحث عما كان نسبه وأصله، وكم من المدى بدا للقدر أن ينزله احدى بطون عالم الغيب قبل أن ينزله منها إلى عالم الحياة والوجود ، فهذه كلها كانت جميعا ـ فيما أعلم وتعلمون ـ من البحوث التى كتب وأفاض فيها الباحثون ، وهى تخرج بنا عن نطاق بحوثنا ومحاضراتنا هنا .

أما الذى يعنينا هنا من أمر ذلكم الوليد الجديد فهو البحث عن جانب مما يصنع فى الحياة . ومما تصنع به الحياة ، أما ذلك الجانب الذى يهمنا مما صنع فهو نظام الحكم الذى وضع ، أو الذى له وُضع .

انه إذا كانت كلمة اسرائيل ـــ الى نفس المواطن العربى ـــ تُعد أبغض كلمة فى قاموس الكلمات، فان دراسة نظام الحكم (نظامها السياسى)ـ تعد لدى الباحث الدستورى ـ من أمتع أنواع الدراسات،ذلك لأنه قد اجتمع فى هذا البحث من ألوان الطرافة بل والغرابة مالم يجتمع مثلها فى مثله من البحوث إذ نجد أمامنا فى هذا البحث سلسلة متصلة الحلقات من أعجب صور المتناقضات ، فنجدنا حيال شعب له تاريخ قديم طويل ، وليس له من الجغرافيا إلا قدر ضئيل ، شعب جعل من أقدم اللغات الميتة أحدث اللغات الحية ، ثم جعل منها عنصرا من عناصر تكوين

---

(١) كتبت هذه الكلمة (للمقدمة العامة للطبعة الأولى) التى ظهرت عام ١٩٦٤

كيانه القومى، شعب له نزعة انطوائية أو انعزالية لا ينزع إلى الامتزاج مع غيره ولكنه فى الوقت نفسه ينزع إلى العدوان والسيطرة على غيره من الشعوب، نجدنا حيال مجتمع خليط عجيب يضم أفراداً جاءوا من ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون بلغات مختلفة وهم ذوو ثقافات وعقليات متباينة. وينتسبون إلى أجناس تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا هؤلاء جميعاً يراد تذويبهم فى وحدة اجتماعية وسياسية ذات لغة واحدة ونظام سياسى واحد . نجدنا حيال بلد كل شىء فيه غريب وخليط فهو غريب خليط فى شعبه كما قدمنا ، وكما سنقدم هو غريب أو خليط فى كل ركن من أركانه، وفى كل مقومات كيانه وبنيانه .

فنحن لا نعرف دولة أخرى عرفها التاريخ نجد غالبية مواطنيها بل جميع رؤسائها ومؤسسيها لم يولدوا فى أراضيها .

بلد اختلطت فيه مصادر القانون ، فللقانون فى اسرائيل أربعة مصادر تقوم على مبادىء مختلفة ، (أولا) القانون العثمانى الذى كان لايزال هو قانون البلاد فى فلسطين فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ حين نشبت الحرب (العالمية الأولى) بين دول الحلفاء وتركيا التى كانت فلسطين جزءا منها (١) .

والمصدر (الثانى) هو القانون الانجليزى الذى يشمل التشريعات الصادرة من البرلمان البريطانى، وذلك فى الحدود التى كان يسمح بها صك الانتداب البريطانى على فلسطين .

والمصدر (الثالث) هو القانون الفلسطينى الصادر فى عهد الانتداب وقد كان مقتبسا من القانون الانجليزى ومستوحيا الأهداف التى يتوخاها الانتداب،

---

(١) راجع برنشتاين Bernstein : The Politics of Israel (éd1957 p. 93)

وقد حل مكان القانون العثمانى فى بعض الميادين: مثلا فى القانون التجارى وقانون الأراضى .

والمصدر (الرابع) هو التشريع الاسرائيلى الصادر من الكنيسيت (البرلمان الاسرائيلى) .

ومما تقدم يرى أن استنباط الحكم القانونى فى المسائل القانونية يتطلب الرجوع فى بعض المسائل إلى القانون العثمانى ، وفى بعضها الآخر يتطلب الرجوع إلى القانون البريطانى أو القانون الفلسطينى أو الاسرائيلى (١).

فإذا نحن انتقلنا إلى الميدان الدستورى والنظام السياسى وجدنا هذا النظام (نظام الحكم) (٢) قد تأثر فى بعض جوانبه بالنظام الانجليزى وفى البعض الآخر بالنظام الأمريكى أو الفرنسى ، أو بظروف المجتمع اليهودى ذاته بفلسطين قبل وبعد نشأة اسرائيل . وسوف نزيد ذلك كله فيما بعد تفسيرا وتفصيلا .

ثم أن الدستور الاسرائيلى لم يصدر - كما يظن الكثيرون - وكما هو شأن الدساتير الحديثة جميعا - مدونا فى وثيقة دستورية واحدة ، وانما نجده قد صدر بقوانين متعددة متفرقة متتالية، أى أنه على حد التعبير المألوف لم يصدر «بالجملة» وانما صدر « بالقطاعى » !! وكذلك « بالقطاعى » تكون ولا يزال يتكون شعب اسرائيل ذاتها !!

وإذا نظرنا إلى وزاراتها المختلفة المؤتلفة أو « الائتلافية » على حد التعبير السياسى المألوف ، نجدها جميعا كانت كل وزارة منها تجمع خليطا عجيبا . إذ

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) نوجه الأنظار إلى أننا نستعمل كلا من إصطلاح (النظام السياسى) (ونظام الحكم) باعتبارهما اصطلاحين مترادفين .

نجدها تجمع بين أحزاب اليمين إلى جانب أحزاب اليسار ، والأحزاب الدينية إلى جانب أحزاب غير دينية ، بل لقد وجدنا من كبار الباحثين الأمريكيين المحايدين من يذكر أن خير حليف فى الوزارات الائتلافية لحزب ماباى غير الدينى non - religious هو الحزب القومى الدينى (١) .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن حزب ماباى هو أكبر الأحزاب الاسرائيلية (ويرأسه بن جوريون) ولكنه لم يحرز يوماً ما الأغلبية المطلقة ، فالوزارات التى تبوأت الحكم فى اسرائيل منذ نشأتها كانت جميعا وزارات إئتلافية تتكون كل منها من عدة أحزاب ، وكان حزب ماباى دائما على رأس تلك الأحزاب .

وإذا نحن انتقلنا إلى ميدان النظام الاجتماعى الاقتصادى لاسرائيل ، نجدها قد جمعت إلى جانب النظام الرأسمالى نظاما اشتراكيا ونظاما شيوعيا . وهكذا بينما نجد الحزب الشيوعى فى ذلك البلد حزبا ضعيفا بل وضعيفا ، إلى حد بعيد ، إذا بنا نجد إلى حد بعيد كذلك طبق النظام الشيوعى فى بعض أجزاء من اسرائيل ، ولو أنها أجزاء صغيرة قليلة ، ولكن هذا النظام الشيوعى طبق فيها - كما ذكرت - إلى حد بعيد ، بل إلى حد أبعد مما ذهبت اليه الشيوعية فى أم البلاد الشيوعية : الاتحاد السوفييتى .

ترون مما تقدم أن دراسة هذا الموضوع كسب كبير لميدان البحث العلمى ، ولعلكم ترون معى كذلك أن فى دراسته خدمة أيضا للوطن العربى .

*
**

أنتهينا فيما تقدم من تلك الكلمة التمهيدية، أو بعبارة أخرى من تلك النظرة

---

(١) ذلك هو ما ذكره اوسكار كراينز Oscar Kraines فى كتابه Israel ص ١١٦ .

السريعة التى ألقيناها على ذلك البلد فى سرعة طائرة تطير بسرعة ألفى ميال فى الساعة .

أما وقد انتهينا من تلك النظرة السريعة فأننا نهبط الآن من تلك الآفاق لنسير وئيدا وئيدا خطوة خطوة ندرس ونبحث عناصر نظام الحكم لهذا البلد وما يتصل به من مختلف العناصر والأنظمة التى سبق لنا أن أشرنا اليها فى وجيز من العبارة بمجرد اشارة .

ولا بد لنا (أولا) قبل أن نتقدم فى طريق هذا البحث أن نتأخر قليلا لنلقى نظرة عاجلة على الظروف التاريخية التي احاطت بنشأة نظام الحكم الحالى لاسرائيل ومهدت له .

نبذة تاريخية موجزة (١)

سنعالج فى هذه النبذة التاريخية الكلام عن الظروف التاريخية التى أحاطت (أولا) بنشأة اسرائيل ومهدت لها ، و (ثانيا) تلك التى أحاطت بنشأة نظام الحكم الجديد فيها ومهدت له :

أولا

نبذة تاريخية موجزة

عن نشأة إسرائيل ، والحركة الصهيونية

تمهيـــد : إن انشاء دولة لاسرائيل بفلسطين كان الهدف الذى تقرر الحركة الصهيونية ووافق عليه المؤتمر الأول للصهيونية العالمية الذى عقد بمدينة بال Bâle (بسويسرا) عام ١٨٩٧ (٢) - فماذا يقصد بالصهيونية ؟

تعريف للصهيونية : ان الصهيونية هى حركة قومية ينادى أصحابها بهجرة اليهود من جميع بقاع الأرض إلى فلسطين التى يصفونها بأنها « وطنهم القديم » ، حيث كانت لهم فيها دولة منذ نحو ألفين من السنين . تلك كانت

---

(١) المراجع - نظرا لأن غالبية المراجع التى اعتمدنا عليها مما يتعذر على الكثيرين الرجوع اليها ، فقد رأينا أن نشير فى كل موضع من المواضع إلى المرجع الذى رجعنا اليـه ، كما أننا سنشير فى الهامش فى بعض تلك المواضع إلى بعض التفصيلات الواردة فى بعض المراجع ، تلك التى يرغب فى الالمام بها الراغبون فى الاستزادة ممن كانوا يتطلعون إلى الاطلاع على تلك المراجع .

(٢) راجع مونييه A. Mounier : رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق بباريس فى مايو ١٩٥٧ بعنوان : Les institutions de l' Etat d'Israel (ص ١٦٣) .

الصورة التى تقررت وتبلورت الصهيونية فى أول مؤتمر صيهونى عالمى عقد فى سويسرا - كما قدمنا - عام ١٨٩٧(١) .

هرزل والصهيونية - حين تذكر الصهيونية تذكر مقرونة باسم هرزل Herzl كما يذكر مبدأ فصل السلطات مقرونا باسم مونتسكيو وكما تذكر نظرية العقد الاجتماعى مقرونة باسم جان جاك روسو ، وكما تذكر الشيوعيـــة مقرونة باسم كارل ماركس .

وكما أن ما ذكرنا من المبادىء أو النظريات لم تذكر مقرونة بأسماء أولئك الفلاسفة لأنهم كانوا أول القائلين أو أول المنادين بها، فكذلك الشأن فيما يتعلق بهرزل والصهيونية فلقد كان هناك قبل هرزل من نادى بالصهيونية ، فلقد عرفت كلمة الصهيونية قبل أن يكتب عنها هرزل بنحو ست سنوات كتابه «الدولة اليهودية» الذى ظهر عام ١٨٩٦ ، وكان أول من استعملها نمساوى يهودى (يطلق عليه Nathan) وكان ذلك عام ١٨٩٠ .

وكلمة صهيونية نسبة إلى كلمة «صهيون» (Sion بالفرنسية، وZion بالانجليزية) وهى اسم التلال التى قامت عليها بيت المقدس ثم أصبحت كلمة «صهيونية» رمزا للمدينة المقدسة (أى لبيت المقدس ذاتها)(٢) .

---

(١) راجع فى ذلك اوسكار كرينز Oscar Kraines كتاب Israel (طبعة ١٩٦١ بنيويورك) ص ٦٣ - وكتابه هذا هو فى رأينا خير ما كتب فى هـذا الموضوع («نظام الحكم فى اسرائيل») وهذا المؤلف الأمريكى هو من الـكتاب القليلين المحايدين .

(٢) راجع كتاب « L'Etat d'Israel » للدكتور شوراكى A.Chouraqui (طبعة ١٩٥٥ بباريس) ص ١٤ - وهذا المؤلف من الصهيونيين وقد كان أول من تقدم إلى كلية الحقوق بباريس عام ١٩٤٨ برسالة دكتوراه عن « انشاء دولة اسرائيل » على أننا لم نجد سبيلا للحصول على هذه الرسالة .

وكان هناك من زعماء اليهود ومفكريهم من نادى بفكرة العودة إلى مايسمونه « الوطن القديم » (أى فلسطين) منذ عام ١٨٨١ ، ذلك كان شأن ليلينبلوم Lilienblum ، بل ومنذ عام ١٨٤٠ ، ذلك كان شأن الاشتراكى الألمانى اليهودى هيس Moses Hess (١) ، بل أن هذه الفكرة — كما يقول بعض الكتاب الصهيونيين - كانت دائما موضع آمال اليهود وأحلامهم منذ طردوا من فلسطين بعد هزيمتهم على أيدى الرومان عام ٧٠ ميلادية(٢) .

ولكن الحركة الصهيونية تذكر مع ذلك - كما قدمنا - مقرونة باسم هرزل باعتباره منشئا للصهيونية ، ذلك بأن هرزل كان أول من أثار فى العالم اليهودى ضجة كبيرة حول هذه الفكرة وشأنه فى ذلك شأن مونتسكيو وروسو وماركس بصدد المبادىء أو النظريات التى تقترن أسماؤها بأسمائهم .

ثم أن هرزل(٣) كان أول من قدم لهذه الفكرة الصهيونية تنظيما ثابتا ووجهها توجيها معينا ، فكان - كما قدمنا - أول من عمل على عقد أول مؤتمر صهيونى عالمى عام ١٨٩٧ بسويسرا ، وهو مؤتمر يضم مندوبين يمثلون يهود مختلف دول العالم وقد تمخض المؤتمر عن قرارات هامة تتعلق بتحديد الهدف من الحركة الصهيونية:

---

(١) راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق ص١٥ ، وكذلك مؤلف الدكتور دنر Dunner «جمهورية اسرائيل» (نيويورك ١٩٥٠ ص٢١) - وهذا المؤلف من المؤلفين الصهيونيين المتعصبين ، وحسبنا أن نذكر أنه أهدى كتابه إلى «منشئ جمهورية اسرائيل » .

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص٣ ومؤلف الدكتور شوراكى ص١٤ .

(٣) يلاحظ ان هرزل كان محاميا وكاتبا وصحفيا شابا ، ومن اصل نمساوى وقد عاش فى باريس، وكان ميلاده عام ١٨٦٠ وتوفى عام ١٩٠٤ - راجع اوسكار كريتز (المرجع السابق) ص٦٤ .

وهو انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، كما بين المؤتمر الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وفى مقدمتها العمل على هجرة العمال الزراعيين والصناعيين إلى فلسطين، وتقوية الوعى اليهودى القومى، والحصول ـ عن طريق النشاط السياسى على المسرح الدولى ـ على تأييد دولى . وكذلك تمخض المؤتمر عن انشاء منظمة صهيونية عالمية ، وقد انتخب هرزل رئيسا لها ، وقد اعتبر أن مركزه هذا يخول له أن يعمل كسفير للأمة اليهودية وأن يتفاوض باسمها مع حكام الدول الأخرى وقد استطاع هرزل أن يضم للحركة الصهيونية بعضا من كبار الرأسماليين اليهود (مثل البارون ادمون دى روتشلد)[١] .

وقد أخذ هرزل يعمل على نقل جماعات كبيرة من اليهود إلى فلسطين عن طريق اتفاق سياسى دولى ، ولذلك أخذ يبذل مساعيه لدى الحكومة التركية (التى كانت تخضع لسلطانها فلسطين فى ذلك الحين) للموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين ولتقبل تلك الحكومة التركية أن تمنح اليهود بها استقلالا ذاتيا ، ولكن جهود هرزل فى هذا السبيل لم يكن إلى نجاحه فيها من سبيل[٢] .

انشاء الصندوق القومى لليهود ـ وفى عام ١٩٠١ أنشىء الصنـــدوق القومى لليهود.

(ويشــار اليه عادة بأحرف K.K.L وهى الحروف الأولى لاسمه باللغة

---

(١) راجع مؤلف الدكتور دنر ص٢٢ ، ٢٤ ومؤلف الدكتور شوراكى ص١٦ ، واوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص٦٤ ، ٦٥ .

(٢) اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ ، ومؤلف الدكتور دنر ص٢٢ ، ٢٤ ومؤلف هرزل L'Etat Juif (طبع بباريس سنة ١٩٢٥) ص٨٩ ، ١٠٣ ، ١٨٧ ويجب ملاحظة أنه كتب هذا المؤلف عام ١٨٩٦ .

العبرية) (١) ـ وكان هدفه هو العمل على شراء الأراضى بفلسطين ، أو على حد التعبير العجيب الذى يستعملونه : «إعادة شراء (أو استرداد) الأراضى» بفلسطين Le rachat de la Terre !! ولقد كان هذا الصندوق من أنشط الادارات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية(٢) .

اقتراح أوغندا كموطن للوطن القومى لليهود — وحين فشل مسعى هرزل لدى سلطان تركيا (السلطان عبد الحميد) لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين ، اتجه إلى الحكومة البريطانية يسعى ، وأما هذه المرة فما خاب له المسعى ، إذ وجدنا المستر تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطانية) يعرض رسميا على المنظمة الصهيونية العالمية فى عام ١٩٠٣ اقليما فى مستعمرة أوغندا ليستعمره اليهود ، مع كفالة استقلالهم استقلالا ذاتيا .

وفى المؤتمر السادس الذى عقد للمؤتمر الصهيونى العالمى فى أغسطس سنة ١٩٠٣ أعلن هرزل ذلك العرض الذى قدمه المستر تشمبرلين ، ولكنه لقى معارضة فى المؤتمر ، ورغم أنها كانت معارضة من أقلية إلا أنها كانت معارضة قوية ، وكانت الأقلية غير قليلة أو هزيلة ، على أن هذه الأقلية المعارضة لم تصبح أغلبية ولم يتخذ المؤتمر قراره برفض هذا العرض الخاص باوغندا إلا فى المؤتمر الصهيونى السابع الذى عقد بعد ذلك التاريخ بنحو عامين ، أى عام ١٩٠٥ ، وكان ذلك بعد وفاة هرزل (٣) .

---

(١) يسمى هذا «الصندوق القومى» باللغة العبرية eren Kayemeth Leisrael

(٢) «دولة اسرائيل» (المرجع السابق) للدكتور شوراكى ص ٩٧ .

(٣) «دولة اسرائيل» للدكتور شوراكى ص ١٨ ، جمهورية إسرائيل للدكتور دنر ص ٢٧ .

الاستعمار الغربي وأثره في نشأة اسرائيل

تصريح بلفور – ولقد كان للاستعمار الغربي (ولا سيما البريطاني) أثره في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ونشأة اسرائيل، ففضلا عما سبقت لنا الاشارة اليه من أمر ذلك العرض الذى تقدم به فى عام ١٩٠٣ وزير المستعمرات البريطانية خاصا باوغندا، وجدنا فى عام ١٩١٧ وزير الخارجية البريطانية المستر بلفور Balfour يصدر التصريح المعروف .

فأن ماحدث من انهيار الامبراطورية العثمانية واحتلال الجيوش البريطانية لفلسطين فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، قد سمح لبريطانيا - بموافقة فرنسا وايطاليا (حليفتيها فى تلك الحرب) أن تحدد سياستها أزاء فلسطين بما يتفق مع أطماع الحركة الصهيونية، فارسل بلفور - عقب المفاوضات التى قام بها مع الزعيم الصهيونى المعروف وايزمان - خطابا الى اللورد ليونيل روتشيلد (فى انجلترا) ينطوى على تصريح (وافقت عليه الوزارة البريطانية) مؤداه، أن الحكومة البريطانية تنظر بعين الارتياح الى انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . وأنها ستبذل وسعها فى سبيل تسهيل تحقيق هذا الهدف، على ألا يؤدى ذلك إلى الاضرار بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية التى تعيش فى فلسطين » . ولقد وافقت دول الحلفاء على هذا التصريح فى مؤتمر San Kemo ، كما أقرته عصبة الأمم ضمن صك الانتداب الذى أولته بريطانيا على فلسطين (فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٢) ، كما أقره الاتفاق الانجليزى الامريكى الذى عقد عام ١٩٢٤ خاصا بفلسطين (١) .

سرية تصريح بلفور وكشفها : ولقد كان تصريح (أو وعد) بلفور محاطا بالسرية لدى صدوره . ولما كان العرب قد وقفوا الى جانب الحلفاء فى

---

(١) « دولة اسرائيل » للدكتور أندريه شوراكى ص ١٨ ، ١٩

الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك منهم عن أمل لهم فى التحرر إذا انتصر الحلفاء، كما وعدتهم بذلك الحكومة البريطانية بلسان الجنرال مكماهون، فأنه ماكان يدور بخلد العرب الذين أودعوا فى الحلفاء ثقتهم ، أن الحلفاء يأتمرون بهم ، ويتعاونون فى الخفاء على تقسيم بلادهم فيما بينهم، ويدبرون لاحلال اليهود مكان شعب فلسطين العربى، ولكن الثورة الروسية الشيوعية التى قامت فى أواخر عام ١٩١٧ كشفت ماخفى من أسرار تدابير الحلفاء (الذين كانت منهم حكومة روسيا القيصرية السابقة) ، فتسربت إلى العرب فى مطلع عام ١٩١٨ أنباء تصريح بلفور (١) .

السياسة البريطانية فى عهد الانتداب ـ ومن مظاهر آثار الاستعمار البريطانى فى نشأة اسرائيل تلك السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى عهد انتدابها على فلسطين ، فبدلا من أن تعاون الدولة المنتدبة (بريطانيا) فلسطين على أن تتولى حكم نفسها بنفسها ، طبقا لما نص عليه صك الانتداب ، إذا بنا نجدها (أى بريطانيا) تعاون الحركة الصهيونية فى نشاطها لتحقيق هدفها الأول وهو إنشاء الدولة التى تعاهدا سرا على إقامتها فى فلسطين .

فكان من ذلك أن مهدت الدولة المنتدبة السبيل الى «الوكالة اليهودية» بفلسطين لتكون بمثابة « دولة داخل الدولة » ، كما وجدنا الدولة المنتدبة تعمل على فتح أبواب فلسطين لليهود الأجانب من المهاجرين ، كما أنها أغمضت الطرف عن أعمال الوحشية والعنف التى كانت تقوم بها العصابات الارهابية اليهودية (كالهاجاناه ، وارجون ، واشترن) حين كانت تقوم بالهجوم على القرى العربية المسالمة وتستولى غصبا على أراضيها ، وتخرج قهرا من القرى أهاليها ، وبدلا

---

(١) راجع فى ذلك «السياسة العربية فى مقاومة أهداف الصهيونية واسرائيل» ص ٣ ـ محاضرة للدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد للجامعة العربية) ألقاها فى ٥ يناير (كانون الثانى) سنة ١٩٦٣ بمعهد الدراسات العربية العالية .

من أن تقوم حكومة الانتداب بالتزاماتها فتضرب على أيدى تلك العصابات وجدناها تأخذ بأيديها، ثم ألفيناها (أى حكومة الانتداب) تحول هذه المشكلة الى الأمم المتحدة التى أصدرت فى ٤٧/١١/١٩ تحت ضغط الصهيونية العالمية قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، وبقيام منطقة دولية بالقدس . ولكن ذلك لم يؤد إلى اشباع ما كان للصهيونية من أطماع ، فاشتدت اعتداءات تلك العصابات اليهودية ، على القرى العربية ، مما أضطر الكثيرين من أهاليها الى الهجرة منها ، وحين أصدرت الأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٤٨ قرارها القاضى بعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم وأراضيهم، ألفينا تلك العصابات وقد ازداد غضبها حدة ، وألفينا اعتداءاتها على القرى قد ازدادت شدة ، فازداد معها عدد اللاجئين من العرب حتى أصبح يزيد عن المليون (١) .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن المجلس القومى اليهودى بفلسطين (Vaad Lumi) كان قد أعلن فى يناير ١٩٤٨ (أى عقب اصدار هيئة الأمم قرار التقسيم)، عزمه على إقامة دولة يهودية فى أسرع وأقرب فرصة .

ولذلك عمد إلى تكوين لجنة لتحضير مشروع للأنظمة الحكومية للدولة المستقبلة ، كما وجهت المنظمة الصهيونية العالمية نداء إلى مختلف الدول للاعتراف باسرائيل لدى نشأتها .

ثم كان أن قررت بريطانيا التنازل عن الانتداب، والانسحاب من فلسطين. وفى يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ غادرت البلاد قواتها ، غادرةً بالعرب مرة

---

(١) وقد وصف المؤرخ البريطانى الكبير توينبى Toynby تلك المذابح التى اقترفتها العصابات اليهودية بفلسطين بأنها «أشبه بما اقترفه النازيون ضد اليهود» راجع فيما تقدم «رواية بن جوريون للتاريخ» للدكتور سيد نوفل (طبعة يوليه ١٩٦٢) ص ٣٧ - ٣٩ .

أخرى ، إذ تركت المدن الحصنة والقلاع والثغور ومعدات الحرب ومخازن الذخيرة فى أيدى اليهود .

وقبيل مغادرة المندوب السامى البريطانى ميناء حيفا فى منتصف ليلة ١٥ مايو ببضعة ساعات وقف بن جوريون فى مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس القومى اليهودى معلنا قيام دولة يهودية باسم « إسرائيل » ، وذلك فى الجزء الذى خصهم به مشروع التقسيم لفلسطين، بالاضافة إلى الأجزاء التى استطاعوا الاستيلاء عليها غصبا حتى بلغت مساحتها ⅘ فلسطين . ولم تمض على قيامها بضع ساعات حتى اعترفت بها بعض الدول التى عاونت على قيامها . ثم اعترفت بهـا هيئة الأمم المتحدة وقبلتها بين اعضائها فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ (١) .

— من هذه العجالة التاريخية ، يتبين لنا عدم صحة ما يراه البعض من أن الاستعمار هو الذى أنشأ اسرائيل ، والواقع - فيما تثبت وقائع التاريخ - أن اسرائيل وليدة أبوين : الحركة الصهيونية والاستعمار .

وقبل أن نترك الكلام عن نشأة اسرائيل والحركة الصهيونية يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أنه كانت هنالك ، ولا نزال نجد هنالك حتى اليوم بين الصهيونيين بعضا من مختلف وجهات النظر بصدد الصهيونية : بصدد مفهومها وأهدافها ووسائلها وصبغتها الدينية .

---

(١) راجع فيما تقدم « رواية بن جوريون للتاريخ » للدكتور سيد نوفل ص ٣٧-٤٠ ومحاضرته « السياسة العربية فى مقاومة أعداء الصهيونية واسرائيل » (السابق الاشارة اليها ص ٢٠ - وراجع أيضا « الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين للدكتور أحمد سويلم العمرى (طبعة ١٩٥٤) ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

أوجه الخلاف بين الصهيونيين حول الصهيونية

يمكننا أن نلخص أوجه الخلاف هذه فيما يلى :

(أولا) كان هنالك خلاف حول المكان . إذا كان المؤتمر الصهيونى العالمى الأول الذى عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ قد قرر - كما قدمنا - أن تكون فلسطين هى ذلك المكان الذى يقيمون فيه ذلك الوطن القومى اليهودى ، فانه يجب ألا يفوتنا أنه كان هنالك فريق من اليهود لا يطالب ولايتطلب حتما أن يكون ذلك المكان هو فلسطين . فهرزل نفسه حين دعا إلى عقـــد المؤتمر الصهيونى العالمى الأول لم يحدد مكانا معينا لاقامة ذلك الوطن القومى ، وإنما اقترح فلسطين أو الأرجنتين ، وقد ترك القرار النهائى بهذا الصدد للرأى العام اليهودى وللوكالة الصهيونية السياسية (التى اقترح انشاءها (١)) بل إن هرزل - فيما ذكر بعض المؤلفين اليهود - طلب إلى أعضاء المؤتمر أثناء انعقاده أن يبتعدوا عن فلسطين(٢)

وحين فشل مسعى هرزل لدى سلطان تركيا لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين، عرضت بريطانيا إقليما فى مستعمرة أوغندا بناء على مسعى هرزل لديها . ولما رفض المؤتمر الصهيونى السابع الذى عقد عام ١٩٠٥ (بعد وفاة هرزل) الموافقة على أوغندا ، ترتب على هذا القرار أن فريقاً من أعضاء المؤتمر قرر الانفصال عن الحركة الصهيونية ، وكان يطلق على هذا الفريق Territorialists أى أولئك الذين يرون أن تكون هجرة اليهود إلى أى إقليم من الأقاليم - يمكن أن يتسع

---

(١) أوسكار كرينز Oscar Kraines : «اسرائيل» (طبعة نيويورك ١٩٦١) المرجع السابق ذكره ص ٦٤ ٦٥ .

(٢) راجع كوهين Cohen فى مؤلفة :

La Question Juive devant le Droit International (éd. 1922) p. 207, 237,

لعدد كبير من المهاجرين من البلاد التى يضطهدون فيها ، أى أنهم لا يشترطون حتما أن يكون هذا الاقليم هو فلسطين (١) .

(ثانيا) وكان هناك خلاف فى الوسيلة . لقد كان هناك فريق من الصهيونيين يرى أن الوسيلة الأولى لتحقيق ذلك الوطن القومى فى فلسطين هو التسلل إليها فى هدوء ، وكان يطلق على هذا الفريق وصف « العمليين » The practicals وقد كانت لهم فى عهد رئاسة وولفسهن Wolffsohn الذى خلف هرزل فى رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية الكفة الراجحة على فريق آخر يطلق عليه وصف « السياسيين » The politicals وهم أولئك الذين كانوا ينادون بفكرة بناء الدولة على أساس الجهود التى تبذل فى الميدان الدبلوماسى والاعتراف لليهود أولا بحق السيادة (أو « الحكم الذاتى ») على جزء من أراضى فلسطين (٢).

والواقع أن تاريخ الحركة الصهيونية هو سجل للمناقشات بين هذين الفريقين حول هذين الاتجاهين : (الفريق الأول) الذى كان يعد أن الهدف العاجل والأول للصهيونية انما هو حاجة اليهود إلى الهجرة هربا مما يلاقونه من الاضطهاد فى بعض البلاد، إلى بلد يستطيعون التسلل إليه تدريجيا حتى يصبحوا فيه أغلبية، ثم يطالبون بعد ذلك بحقوق السيادة ، وباعتبارهم صهيونيين فأن هذا البلد لا يمكن أن يكون سوى فلسطين .

---

(١) جمهورية اسرائيل (المرجع السابق) للدكتور دنر ص ٢٧ ولقد حدثت فى السنوات السابقة لتلك الفترة اضطهادات لليهود فى بعض بلاد أوروبا أخصها ماحدث من اضطهاد لهم فى ألمانيا عام ١٨٨٠ ، وفى جنوب روسيا فى ربيع وصيف سنة ١٨٨١ فى نحو مائة من الاماكن المختلفة لاسيما فى كييف Kiev ، وأوديسا Odesso - راجع فيما تقدم « دولة اسرائيل » (المرجع السابق) للدكتور شوراكى ص ١٤ .

(٢) « جمهورية اسرائيل » للدكتور دنر ص ٢٧ .

أما (الفريق الثانى) فهو يعد أن الهدف الأول للصهيونية يجب أن يكون المطالبة بحقوق السيادة على فلسطين ، أى قبل هجرة جماعات اليهود اليها (١) — وكان هنـــاك فريق ثالث لم يشر اليه الباحثون وهو ذلك الذى يرى أن تكون الوسيلة أسلوب العصابات .

(ثالثا) - خلاف حول مفهوم الصهيونية . ولا يزال هناك حتى اليوم خلاف حول مفهوم الصهيونية حتى بين زعمائها ، ذلك هو ما تبين فى بعض جلسات المؤتمر الصهيونى العام الذى عقد بالقدس المحتلة فى يونيه عام ١٩٦٢ ، فقد وجدنا بن جوريون يرى - كما صرح فى هـذا المؤتمر - « أن الصهيونية هى الهجرة إلى إسرائيل وإعادة بنائه » . ولقد دأب بن جوريون ومعه زعماء إسرائيل منذ عدة سنوات على ترديد الدعوة لهجرة يهود أمريكا هجرة جماعية إلى إسرائيل وكان يستند فى هـذه الدعوة إلى حجج الصهيونية المعروفة التى تتلخص فى أن اليهود فى البلاد الأجنبية غرباء (أو « منفيون exilés ») وأن مصيرهم اما أن تبتلعهم قومياتهم أو أن تقضى عليهم اللاسامية (٢) ، على أن هذه الأقوال وأمثالها وإن لم تؤد إلى حمل اليهود الأمريكيين إلى الهجرة فى جماعات كبيرة الى اسرائيل ، الا أنها حملت المنظمة اليهودية الامريكية التى تسمى « الكونجرس اليهودى الامريكى » على أن تقرر عقد مؤتمر فى القدس المحتلة فى يونيه عام ١٩٦٢ يتبادل فيه أبنـاء الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة وزعماء اسرائيل وجهات النظر بذلك الصدد.

على أن الأعضاء الامريكيين وقفوا موقف المعارضة لابن جوريون فى تفسيره

---

(١) بن هالبرن Ben Halpern : « فكرة الدولة اليهودية » (طبـــع فى Massachusettes بالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦١) ص ٢٧ .

(٢) يقصد « باللاسامية Antisemitisme روح العداء لليهود والمعارضة لنفوذهم .

للصهيونية إذ أنهم أعلنوا رأيهم بأن الصهيونية لا تتطلب الهجرة إلى اسرائيل . ولقد انتهت جلسات ذلك المؤتمر دون أن يحقق تقدما حقيقيا بصدد تسوية ذلك الخلاف بين هذين الفريقين إذ ظل كل منهما ثابتا فى موقفه لا يتحول عن وجهة نظره ، كما اعترفت بذلك إحدى المجلات اليهودية (جويش أو بزرفر) (١) .

(رابعا) خلاف حول الصبغة الدينية للصهيونية

ينظر بعض الصهيونيين الى الصهيونية على اعتبار أنها حركة قومية بحتة (أى حركة سياسية بحتة)، ذلك كان شأنها وبوجه خاص فى بداية العهد بها ،فالصهيونية ـ فى نظر هذا البعض ـ لا تحفل بأمر العقيدة الدينية ، أو بعبارة أخرى أنها ليس لها سوى موقف سلبى ازاء الديانة اليهودية (٢) .

---

(١) ذلك ما أشارت اليه مجلة جويش أوبزرفر فى عددها الصادر فى ٦/٨/١٩٦٢ ـ وطالما ردد بن جوريون فى خطبه وتصريحاته بأن ملايين اليهود الذين يعيشون فى الولايات المتحدة سيفقدون رويدا رويدا خصائصهم اليهودية ، فيصبحون أبناء البيئة التى تحيط بهم وتتقطع صلتهم باسرائيل . هذا إذا لم يظهر التاريخ فى الولايات المتحدة زعيما « لاساميا » كهتلر فيعمل على إبادتهم » ـ راجع فيما تقدم : تقرير جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٣ صفحة ٦٦ ـ ٧١ ـ وراجع رسالة للدكتوراه للدكتور مونييه A. Mounier بعنوان : Les Institutions politiques de l'Etat d'Israel (باريس . مايو ١٩٥٧) ص ٢٢٦ حيث يقول : ان الهجرة (أو « العودة » على حد تعبيره) الى اسرائيل ليست واجبا دينيا ، وأن الولاء الروحى لاسرائيل لا يتنافى مع الولاء الدنيوى لدولة أخرى .

(٢) راجع رسالة الدكتوراه (المشار اليها) للدكتور مونيه ص ٢٢٠ - وهو يضيف الى ما تقدم : « ان اليهودية ليست لها كنيسة ذات هيئة قساوسة Corps ecclesiastique فالربانة (رجال الدين اليهود) rabbins هم ـ بوجه خاص ـ بمثابة قضاة بين اليهود. وراجع مؤلف بن هالبرن Ben Halpern « فكرة الدولة اليهودية» (المرجع السابق ذكره) ص ٢٠ ، ٢٥ حيث يصف الصهيونية بانها « حركة قومية » Nationalist mouvement .

ونجد هرزل ذاته (فى كتابه «الدولة اليهودية») يقول « أن يهود العالم كان لهم فيما مضى كيان خاص وثقافة خاصة وتاريخ مشترك ، وبذلك تتوفر فيهم - كما يقول - العناصر اللازمة لتكوين أمة » ثم يضيف إلى ما تقدم قوله « أن المسألة اليهودية ليست مسألة دينية ، إنما هى مسألة قومية » وأن « المشكلة لايحلها إلا قيام دولة يهودية مستقلة ، وتحقيق ذلك الهدف إنما يتم عن طريق النشاط السياسى على المسرح الدولى»[1] .

ثم أن هرزل هذا الذى يعد منشئا للصهيونية كان - كما يقول البعض - ملحدا[2] وكان — باعتراف الكتاب الصهيونيين أنفسهم - «ذا ثقافة يهودية جزئية ، بل أن مشاعره - على حد تعبيرهم - نحو الشعب اليهودى كانت تعوزها الحرارة أى أنه كان يسودها جو من البرود[3] ، ذلك أنه كان يهوديا من أوربا الغربية فلم يكن ذا اتصال وثيق بجماهير يهود شرق أوروبا ، أولئك الذين كانت تتكون منهم غالبية اليهود المعنيين بالحركة الصهيونية فى بدايتها ، حتى أن وايزمان Weizemann (أول رئيس لاسرائيل بعد انشائها) قال عن هرزل أنه « لم يكن من الشعب » he was not of the people [4] ، ولكن المشاعر التى أثارتها القضية الشهيرة فى فرنسا باسم قضية دريفوس Dreyfus عام ١٨٩٤ هى التى أثارت

---

(١) اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) راجع للدكتور سيد نوفل : (رواية بن جوريون للتاريخ) (طبعة ١٩٦٢) ص ٣٣ .

(٣) (جمهورية اسرائيل) (المرجع السابق) للدكتور دنر حيث يقول (ص ٢٠ عن هرزل

His attachment to the Jewish people ... was rather cool.

(٤) ذلك هو ماذكره عنه وايزمان فى كتابه Trial & Error راجع فى ذلك مؤلف الدكتور دنر ص ٢٥ .

هرزل الذى كان يقيم بباريس فى ذلك الحين ، فكان من أثر إثارة هذه القضية لشاعره أن جعلت منه نصيرا للحركة الصهيونية بل ونصيرها الأول(١) .

ولا يفوتنا أن نذكر دريفوس هذا كان ضابطا يهوديا فرنسيا ، وقد اتهم بنقله أسراراً عسكرية إلى الألمان ، ولقد أثارت هذه القضية ضجة كبرى فى فرنسا وموجة كراهية واحتقار لليهود ، على أنه حدث فى النهاية بعد اثارة تلك الضجة وهذه الموجه أن ثبتت براءته وكان هرزل ممن شهدوا بصفته صحفيا هذه المحاكمة المهينه لهذا الضابط اليهودى ، إذ نزعت رتبته العسكرية أمام جمهور كبير فى محكمة المدرسة العسكرية .

ـ خلاصة ماتقدم أن الصهيونية كانت فى بدايتها حركة قومية سياسية ، ثم اتخذت بعد ذلك طابعا دينيا ، فنجد بن جوريون فى مقالات نشرها فيما بين ١٣ و ٢٠ من شهر مايو لعام ١٩٦٢ بصحيفة نيويورك هير الدتريبيون (بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لانشاء إسرائيل) يقول : «إن إسرائيل قامت تحقيقا لنبوءات الكتاب المقدس» ، ولقد كان ذلك من بن جوريون استغلالا للعقيدة الدينية لدى جمهرة اليهود(٢) .

وفى عام ١٩٥٦ حين عمل الماباى (وهو الحزب الذى يرأسه بن جوريون) على تجديد شباب الحزب وجدنا بن جوريون — كما هو شأنه فى كثير من خطبه وتصريحاته — يبين الأسس الدينية والايدبولوجية للصهيونية(٣) .

ظاهرة تطور حركة قومية الى حركة ذات صبغة دينية ، وظاهرة استغلال المعتقدات الدينية :

ويجدر بى أن أوجه الأنظار فى هذا المقام إلى ما يلاحظ فى تاريخ الحركة

---

(١) دولة اسرائيل للدكتور شوراكى ص١٦ .

(٢) رواية بن جوريون للتاريخ للدكتور سيد نوفل ص٨ ، ١٦ ، ٢٠

(٣) راجع برنشتاين Bernstein فى كتابه : The Politics of Israel
New Jersey, U.S.A. 1957) p. 63.

الصهيو نية من أمر هاتين الظاهرتين أعنى ظاهرة استغلال العقيدة الدينية من أجل أهداف سياسية، وظاهرة تطور حركة قومية أو سياسية بحتة لدى نشأتها إلى حركة ذات صبغة دينية، فهاتان الظاهرتان لا تعدان من الظواهر الغريبة فى التاريخ السياسى .

- ١ - وحسبنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الكاتب والمؤرخ الفرنسى الشهير Tocpneville عن الثورة الفرنسية فى كتابه المعروف « النظام القديم والثورة»، فلقد جعل عنوانا لفصل من أهم فصول كتابه العنوان الآتى :

Comment la Révolution qui était une révolution politique a t - elle procédé à la manière. d'une revolution religieuse ?

« كيف أن الثورة » (التى كانت ثورة سياسية) قد نهجت نهج ثورة دينية ؟ »

ويقدم لنا ذلك المؤرخ الكبير — لبيان ذلك النهج أو الطابع الدينى — دلائل عدة يتلخص أهمها فى أن الرجال الذين قاموا بتلك الثورة عدوا المبدأ الجديد وهو مبدأ « سيادة الأمة » كما لو كان مبدأ دينيا ، فلطالما قيل أن الثورة الفرنسية قد أبدلت « الحق الألهى » للملوك بالحق الألهى للشعوب ، وفى ذلك القول — كما يقول الأستاذ العميد دوجى ـ الصحة كلها، ولقد كان لتلك الصبغة الدينية (كما يقول) شأن فى أن جعلت لذلك المبدأ (مبدأ سيادة الأمة) أثراً كبيرا فى العالم ، فكان يؤمن به الكثيرون واستشهد فى سبيله الكثيرون من الشهداء كما لو كان ذلك المبدأ عقيدة دينية(١) .

ولقد كانت وثيقه اعلان حقوق الانسان "La Déclaration des droits de l'homme" التى أعلنها رجال الثورة الفرنسية تعد فى نظرهم ـ كما ذكر الفقيه

---

(١) راجع فى ذلك دوجى Duguit فى كتابه : مطول القانون الدستورى، ج١ ص٥٥٥ ، ٥٥٧ .

الكبير بارتلمى — بمثابة «انجيل سياسى» ، وكانت جيوش الثورة الفرنسية (التى كانت تحارب ملوك أوروبا المتحالفين ضدها) إنما كانت فى نظرهم تحارب حربا صليبية (أى ذات صبغة دينية) من أجل نصرة ذلك المبدأ الذى كانوا به يدينون «كما لو كان دينا جديدا وهو مبدأ سيادة الأمة(١) » ، ونجد العالم الاجتماعى الكبير دوركايم ينسب تلك النزعة الدينية إلى روح الحماسة العامة للجماعات إذ نجده يقول: «لقد كان من أثر تلك الروح أن وجدنا أشياء لا صلة لها بطبيعتها بالدين قد أصبحت بفضل تلك الروح فى عهد الثورة الفرنسية أشياء دينية مقدسة بل وموضع عبادة حقيقية كالوطن والحرية» ، على أن تلك الروح (كما يقول دوركايم Durkheim) لم تلبث إلا أمدا قصيرا، وذلك نظرا لأن تلك الحماسة الوطنية (التى كانت مصدر تلك الروح) قد أخذت فى الضعف ، (كما يقول) لأن عقيدة الثورة لم تلبث إلا أمدا قصيرا نظرا لما انتابها من الفشل» (٢) .

-٢- المثال الذى أشرنا إليه يبين كيف أن حركة سياسية فى بدايتها وأصل نشأتها تتحول فيما بعد وتتخذ طابعا دينيا - أما الظاهرة الأخرى ، وهى استغلال الدين من أجل أهداف أو أهواء سياسية ، فهى تعد من الظواهر التى عرفت فى مختلف الدول وفى مختلف عصور التاريخ حتى منذ فجر التاريخ . وبهذا الصدد نجد المؤرخ الألمانى الأخصائى فى التاريخ المصرى القديم « ستبندورف » يذكر أن تمثال المعبود آمون (ملك الآلهة الأعظم لدى قدماء المصريين) كان يعده الكهنة الواسطة فى الفصل فى الأمور حتى فى مهام شئون الدولة، فكان يحمل فى سفينة على أعناق الكهنة من مسكنه ثم يلقى عليه رئيس الكهنة أو الملك الأسئلة التى يراد

---

(١) بارتلمى Barthélmy القانون الدستورى (طبعة باريس ١٩٣٣) ص ٦١

(٢) Durkheim : Formes élementaires de la vie religieuse éd. Paris p. 305, 309

الاجابة عليها فيجيب الإله بحركات خاصة ولاشك أن الكهنه (كما يقول ذلك المؤرخ) كانوا يعرفون كيف يساعدون الإله فى الإجابة، فكانوا يتخذون لذلك خيوطا خفية، (١) على أنه يلاحظ كما يقول ذلك المؤرخ - أن هذه الأمور لم تحدث إلا فى عهد انحطاط الديانة المصرية، أى فى العصور المتأخرة من عهد الفراعنه لا سيما فى عهد الأسرة الفرعونيه العشرين.

أما وقد انتهينا من تلك النبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل فاننا ننقل إلى القاء نظرة سريعة أخرى على نظام الحكم فى فلسطين فى الفترة السابقة على نشأة إسرائيل، لنتبين أثرها على نظام الحكم الحالى فى إسرائيل.

• • •

نبذة تاريخية موجزة عن نظام الحكم فى فلسطين فى الفترة السابقة على نشأة اسرائيل — يمكننا أن نقسم هذه الفترة إلى عهود ثلاثة:

(الأولى) عهد الحكم العثمانى، (الثانية) عهد الاحتلال العسكرى البريطانى (الثالثة) عهد الانتداب البريطانى:

الفترة الاولى: عهد الحكم العثمانى - لقد امتد هذا العهد حتى إلى قبيل آخر الحرب العالمية الأولى، ولم يكن للنظام السياسى فى فلسطين فى ذلك العهد أهمية تذكر بالنسبة للنظام السياسى (نظام الحكم) الحالى لإسرائيل. فالواقع أننا لا نجد من الأنظمة التى نشأت فى العهد العثمانى ولا تزال قائمة فى إسرائيل حتى اليوم سوى بعض قوانين مدنية. وبعض الجهات القضائية ذات الصبغة الدينية والتى تختص بمسائل معينة

(١) راجع ستيندورف Steindorf «ديانة قدماء المصريين» وتعريب الاستاذ سليم حسن طبعة ١٩٢٣ ص ٨٨ - ولزيادة التفصيل بهذا الصدد راجع كتابنا (المفصل فى القانون الدستورى) ج١ طبعة ١٩٥٢ ص ٢٤٦، ٢٤٧ بالهامش.

تتعلق بالأحوال الشخصية (١).

الفترة الثانية : عهد الاحتلال العسكرى البريطانى - كانت فلسطين فى هذا العهد (١٩١٧ — ١٩٢٠) تحت الإدارة العسكرية البريطانية باعتبارها بلداً محتلا ، وكانت التدابير المؤقتة التى اتخذت فى هذا العهد ذات أهمية أقل مما أشرنا إليه فى العهد السابق ، والواقع أن أداة الحكم لم تعمل فى تلك الفترة شيئاً مذكوراً من أجل العمل على تحسين الظروف السيئة للمعيشة فى البلاد . فأن الرجال القائمين بالإدارة العسكرية قد تم أختيارهم — فى عجلة — بين رجال الجيش البريطانى ، والموظفين المدنيين البريطانيين الذين كانوا يعملون إذ ذاك فى مصر ، ولم تكن لدى أداة الحكم العسكرية هذه تعليمات بينه من وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية البريطانية، لذلك كانت مهمتهم الأساسية هى المحافظة على بقاء الأمور على ماكانت عليه Status quo ، وذلك حتى تقوم فى البلاد إدارة مدنية .

الفترة الثالثة : عهد الانتداب البريطانى - أقيمت الإدارة البريطانية للانتداب فى أول يوليه سنة ١٩٢٠ ، وقد خلف هذا العهد وراءه آثاراً ذات أهميـــة .

وتتلخص أهم مظاهر هذه الفترة فيما يلى :

(أولا) وضع النظام السياسى لفلسطين على مثال النموذج الاستعمارى البريطانى الذى يتلخص فى تعيين مندوب سام بريطانى a High Commissioner .

---

(١) راجع برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ١٢ ، ومجلة India Quarterly عدد اكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ ص ٣١١ حيث يقول : (فى عام ١٩١٤ كان تعداد فلسطين ٦٨٩ ألفا من السكان ، ٨٩ ٪ منهم من العرب) .

مسئول أمام وزارة المستعمرات ، وإلى جانبه مجلس تنفيذى مكون من بعض كبار الموظفين .

(ثانيا) إذا كان هناك مجلس تنفيذى - كما قدمنا - فانه لم يكن هنـــاك إلى جانبه مجلس تشريعى ، فلقد فشلت الجهود التى بذلت من أجل تشكيله ، وكان مرد ذلك إلى أنه لم يكن ثمة من سبيل للوصول إلى طريقة لذلك التشكيل تنال القبول لدى كل من العرب واليهود ، لذلك فقد اقتصر السكان (سواء كانوا من العرب أو اليهود) - فيما يتعلق بشئون الحكم والادارة - على مجرد الاشتراك فى الهيئات المحلية (١) .

(ثالثا) كان هناك فى فلسطين ثلاث مجتمعات مختلفة تتنازع فيما بينها ، وكان كل منها يتمتع بقسط من الحـــكم الذاتى : وهى تشمل : (١) ذلك المجتمع الصغير المكون من الانجليز ، وقد احتكرت تلك الفئة جميع المراكز الرئيسية تقريبا فى ميادين السياسة والقضاء والأدارة .

(٢) المجتمع المكون من العرب ، (٣) أخيرا المجتمع اليهودى الذى كان يعرف باسم ييشوف yishuv - وتختلف أهمية هـذه المجتمعات أو الطوائف الثلاث من حيث أثرها فى تـكوين أنظمة الحـكم والإدارة (الأنظمة السياسية والإدارية) للدولة الاسرائيلية التى قامت فيما بعد .

- ١ - أما العرب فكان أثرهم بهذا الصدد ضعيفا غاية الضعف إذ أن نشاطهم إنما كان يتجه بوجه خاص إلى سياسة العداء للصهيونية .

---

(١) راجع فى مجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ - مقالا بعنوان :

Structure and Working of the Israeli Government - yehezkel Dnor p. 310 - 336. وهو الذى سبقت الاشارة اليه

راجع ص ٣١١ من ذلك المقال .

- ٢ - وأما التقاليد البريطانية التي أدخلت في فلسطين في عهد الإنتداب فقد كان لها أثر بيّن على بعض الأنظمة لاسيما القضاء (١)، وكذلك كان لها مثل ذلك الأثر على بعض الأجهزة الإدارية وعلى الهيئات المحلية التي لا تزال موضوعة تحت رقابة دقيقة من جانب السلطة المركزية.

- ٣ - **المجتمع اليهودي** — أما هـــذا المجتمع الذي كان يطلق « ييشوف » yishuv والذي كان عبارة عن « دولة في دور التحضير أو مرحلة التكوين » State in the Making فانه هو الذي يجب أن نبحث فيـــه (أي في ذلك المجتمع اليهودي) عن العوامل (أو العناصر) التي أثرت في تكوين نظام الحكم الحالي لإسرائيل.

كان ذلك النظام السياسي لليشوف يتكون من هيئتين: (ا) المجلس القومي اليهودي Vaad Leumi ، (ب) والوكالة اليهودية.

- (ا) **أما المجلس القومي اليهودي** فقد أنشيء عام ١٩٢٨ بنـــاء على تشريع صدر في عهد الانتداب نص فيه على طريقة انتخاب هذا المجلس بواسطة اليهود كما نص فيه على أن لهذا المجلس أن يتولى اختيار « لجنة تنفيذية ».

وقد كان هذا المجلس يتولى الشئون الداخلية التي تهم « الييشوف » (الجالية اليهودية) بفلسطين (٢).

- (ب) **أما الوكالة اليهودية** Jewish Agency فقد كانت مكونة من ممثلين للحركة العالمية الصهيونية، وكانت مهمتها العمل على تحقيق إقامة الوطن

---

(١) كان القضاء - كما يقولون - بريطانيا من حيث الشكل ومن حيث الروح - وراجع المقال السابق ذكره في مجلة India Quarterly ص ٣١٢

(٢) راجع فيما تقدم برنشتين (المرجع السابق ص ٢٢)، وراجع المقال السابق ذكره ص ٣١١، ٣١٢.

القومى لليهودى بفلسطين، وكانت تتولى الاتصالات بين الجالية اليهودية بفلسطين من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين حكومة الانتداب والعرب واليهود المقيمين خارج فلسطين والبلاد الأخرى ، أى أن الوكالة اليهودية كانت تتولى الشئون ذات الصبغة الخارجية(١) .

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن صك الانتداب قد اعترف (بالمادة الرابعة منه) بالوكالة اليهودية ، وهذه الوكالة يرجع أصل نشأتها إلى المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا(٢).

---

(١) راجع مجلة India Quarterly عدد اكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ المقال المشار اليه ص ٣١٢ ؛ وبرنشتاين (المرجع السابق) ص ٢٢ .

(٢) تنص المادة الرابعة من صك الانتداب على أن « يعترف بهيئة يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون فى إدارة فلسطين فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر فى انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين وتساعد وتشترك فى ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً . والهيئة اليهودية المشار إليها فى هذه المادة هى الوكالة اليهودية.

المبحث الأول

الدولة

تمهيد . فى مقدمة البحوث التى يجدر بنا معالجتها تحت هذا العنوان ما يلى :

١ ـ الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة .

٢ ـ البحث فيما إذا كانت اسرائيل تعد دولة يهودية .

٣ ـ المنظمة الصهيونية العالمية فى علاقتها بإسرائيل .

٤ ـ عناصر (أو مقومات) الدولة . ولننتقل الآن إلى الكلام عن كل من هذه البحوث المختلفة .

— ١ —

الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة ـ يرجع تاريخ نشأة إسرائيل كدولة ـ كما قدمنا ـ إلى منتصف الشهر الخامس من عام ١٩٤٨، ولم تكن نشأتها ـ كما يظن البعض ـ موضع موافقة يهود العالم جميعا ، فلقد كانت هنالك حتى تاريخ إنشاء إسرائيل ـ باعتراف بن جوريون ـ اختلافات فى وجهات النظر بين يهود العالم حول مسألة ما إذا كان الوطن اليهودى ضروريا أم غير ضرورى . وحين قامت الدولة لم يكن قيامها موضع تأييد من الشيوعيين اليهود ولا من المجلس الأمريكى لليهودية (الذى سيأتى الكلام عنه فيما بعد)[١] .

وكذلك فقد انتقد فكرة إنشاء الدولة بعض من كبار الكتاب اليهود نذكر فى مقدمتهم الكاتب المعروف ليلنتال Lilienthal وكذلك M. Binder رئيس تحرير جريدة Minneapolis وقد ذكر فى مقال له أنه إذا كان

---

(١) راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٣ ص ٧١ .

الكفاح من أجل انشاء دولة يهودية من شأنه أن يؤدى إلى ضياع بترول الشرق الأوسط بالنسبة للبلاد الديمقراطية (الغربية) فأن يهود الولايات المتحدة سيدفعون ثمن ذلك باهظا(١) .

— ٢ —

بحث فيما اذا كانت اسرائيل تعد دولة يهودية ـ كثيرا ماتوصف إسرائيل بأنها دولة يهودية ، ومن شأن هذا الوصف أن يثير الخلاف حول مشكلة العلاقات بين إسرائيل واليهود المقيمين فى دول أخرى (أى ممن ينتسبون إلى جنسيات تلك الدول الأخرى) ، ولذلك فهو يثير اعتراض بعض اليهود على وصف الدولة بأنها « يهودية » .

٢ — فى نظر **بن جوريون وزعماء اسرائيل** لاتعد اليهودية دينا فحسب إنما تعد كذلك قومية ، وتترتب على هذا الاعتبار فى نظرهم الأمور الآتية :

(أولا) أن اليهود المقيمين خارج إسرائيل (أى الذين ينتسبون إلى جنسيات دول أخرى) يعدون فى نظر زعماء إسرائيل « منفيين» des exelés أو **مشردين.**

(ثانيا) أن الفرد لايعد يهوديا حقا الا إذا كان صهيونيا ، ولايعد صهيونياً الا إذا عاش فى البلاد (أى فى إسرائيل) وربى فيها أبناءه ووهب من أجل حياتها حياته . ولقد كتب بن جوريون مرة يقول: «انى أريد أن يقيم جميع اليهود فى بلدهم (إسرائيل) ثم أضاف إلى ذلك قوله : « وانى على ثقة أن ذلك أمر من مستحب ومستطاع الامور » .

---

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه Mounier « الأنظمة السياسية لدولة اسرائيل (المرجع السابق الاشارة اليها) ص٢٢٦ بالهامش رقم ٣ .

(ثالثا) ويترتب أخيراً على اعتبار إسرائيل دولة يهودية فى نظر بن جوريون وزعماء إسرائيل أن لحكام إسرائيل الحق فى أن يتكلموا باسم يهود جميع بلاد العالم(١) .

(ب) **الرأى المعارض القائل بأن اليهودية دين فحسب** ولكن ذلك الرأى وذلك الادعاء الذى يدعيه بن جوريون وزعماء إسرائيل يقف منه موقف المعارضة عدد غير قليل من يهود البلاد الأخرى وبخاصة يهود أمريكا فأنه إذا كان اليهود المقيمون الآن فى إسرائيل يكونون أغلبية كبيرة ، نظراً للعدد الهائل من المهاجرين اليهود (لاسرائيل) الذين بلغوا فى الأربع عشرة سنة الأخيرة - كما ذكر بن جوريون (فى أوائل الستينيات) - نحو مليون ونصف ، إلا أن هذه الأغلبية الكبرى هى بالنسبة ليهود العالم أقلية صغرى إذ أنها كانت لا تزيد عن العشر من يهود العالم الذين يبلغون نحو ١٥ مليونا .

ثم يجب ألا يفوتنا أن ثمة عددا كبيرا من يهود العالم لا يستطيع فى بعض البلاد أن يصرح برأيه بصدد الصهيونية ، ذلك هو شأن يهود الاتحاد السوفيتى . وكذلك هنالك فى بلاد أخرى عدد كبير من اليهود لا يرى الهجرة لاسرائيل فى الآونة الحاضرة ، فكيف يجوز إذاً لدولة إسرائيل أن تتحدث باسم هؤلاء وأولئك .

ثم أنه مما تجدر ملاحظته أنه لو قدر لليهود المقيمين خارج اسرائيل إن أرادوا

---

(١) راجع رسالة الدكتور مونيه (المرجع السابق) ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
وراجع « رواية بن جوريون للتاريخ » للدكتور سيد نوفل ص ١١ حيث يقول : « أن بن جوريون يرى أن إسرائيل هى المركز الروحى والمذهبى لكل اليهود فى بقاع الأرض ، وأن لها حقوقاً فوق حقوق الدول فى ولاء اليهود لها وإن كانوا من رعايا دول أخرى » أى أنه يطالب يهود الدول الأخرى بولاء مزدوج : لدولتهم ولاسرائيل .

مثل الذى أراد بن جوريون — فى عهده — من الهجرة جميعا إلى إسرائيل ، لأودى بها ذلك، أو بالأقل لأدى أن يسلكها مسالك المهالك ، لأن رقعتها الصغيرة لم تكن تتسع للجموع الكبيرة التى تضم جميع يهود العالم .

وفضلا عن تلك الاعتبارات ذات الصبغة العملية فأننا إذا انتقلنا إلى الناحية النظرية والمذهبية فأننا كنا نجد بين هؤلاء المعارضين بعضاً من رجال الدين من اليهود الأمريكيين ، ممن يعارضون بن جوريون وزعماء إسرائيل فى نظرتهم لليهودية على أنها قومية ـ وحسبنا هنا أن نشير إلى ما صرح به الحاخام الدكتور ايلمر بيرجر نائب رئيس المجلس الامريكى لليهودية وذلك فى خطاب ألقاه فى ١٩٦٢/٨/١٨ أمام المعبد اليهودى ، إذ قال : «أن كثيرين من مواطنى الولايات المتحدة الذين يعتنقون اليهودية يرفضون الادعاء الصهيونى القائل بأن إسرائيل هى الوطن القومى لجميع اليهود » ثم أضاف : «ان اليهود الامريكيين يعتقدون باليهودية كدين ذى قيم عامة لا باعتبارها قومية من القوميات»(١) .

وكان قد سبق لوكالة أنباء روتر أن نقلت فى ١٩٦٢/٦/١٦ عن رجل الدين الكبير المذكور (الحاخام الدكتور بيرجر) تعليقاً له على تصريحات بن جوريون فى المؤتمر اليهودى الذى عقد فى القدس المحتلة فى ١٩٦٢/٦/١٥ أنه قال : إن قوميتنا وجنسيتنا هى الولايات المتحدة ، وأن مسئولياتنا وحقوقنا ومصالحنا

---

(١) وأضاف إلى ذلك قوله : « إن الحكومة الامريكية ساندت الادعاءات الصهيونية الاسرائيلية فى عدد من الاجتماعات الدولية ، وأن تسليم الحكومة الامريكية لاسرائيل بالتحدث عن الشعب اليهودى كله (أى جميع يهود العالم) يعرض المواطنين الامريكيين اليهود وشئون حياتهم وعباداتهم لتدخل دولة أجنبية » .

راجع فيما تقدم تقرير الامانة العامة الدول العربية (السابق الاشارة إليه) الصادر عام ١٩٦٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

هي هنا على هذه الشواطىء » (١) .

ويجدر بنا في مقام الختام لهذه النبذة أن نذكر أن ذلك « المجلس الامريكي لليهودية » الذي تكررت الاشارة إليه هو منظمة يهودية أمريكية تعارض الفكرة الصهيونية وتناوئها في ميدان الجدل المذهبي والفكري، وهي ترى أن اليهودية عقيدة دينية وليست نزعة قومية(٢) .

— ٣ —

المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها باسرائيل

سنعالج بهذا الصدد مسألتين :

(الاولى) تتعلق ببيان أسباب عدم زوال هذه المنظمة الصهيونية بعد قيام إسرائيل .

(الثانية) المشاكل التي يثيرها بقاء هذه المنظمة في علاقاتها باسرائيل .

١ – **المسألة الأولى** — لقد كان طبيعيا أن يؤدي ظهور اسرائيل إلى اختفاء (أي زوال) المنظمة الصهيونية العالمية ، تلك المنظمة التي انما نشأت من أجل العمل على قيام دولة لليهود ـ ولكن الذي حدث هو ذلك الذي كثيرا ما يشاهد في أحداث التاريخ من أن المسببات لاتزول دائما بزوال أسبابها ، فأن غريزة حب البقاء ـ فيما يبدو لنا ـ تسيطر على المنظمات والهيئات ـ كما تسيطر على جميع المخلوقات والكائنات .

---

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق الاشارة إليه) ص ٧٥ ، ٧٧ .

(٢) على أن هذه المنظمة اليهودية الامريكية يكاد صوتها لايكون مسموعا بين يهود الولايات المتحدة الامريكية ، ثم أنه لم يسمع عن قيام فروع لها في غير الولايات المتحدة من بلدان العالم شأن غيرها من المنظمات اليهودية والصهيونية التي تنتشر فروعها في كل ركن من العالم يضم جاليات يهودية . راجع في ذلك تقرير الامانة لعامة ص ٧٤ .

ما قيل تبريراً لبقاء هذه المنظمة العالمية : — على أنهم يبررون بقاء هذه المنظمة بعد قيام دولة إسرائيل ، بل ورغم قيام تلك الدولة ، استنادا إلى مايقال من أن الهدف الحقيقى النهائى للحركة الصهيونية إنما هو العمل على هجرة جميع اليهود المتفرقين فى أنحاء العالم خارج اسرائيل وترحيلهم إلى داخلها . وهذا هدف لم يصلوا إلى تحقيقه ـ كما هو معروف ـ حتى اليوم .

على أننا نجد البعض — فى مقام الاعتراض على هذا القول ـ يتساءل : أليس ذلك الهدف الذى لم يتحقق هو الذى تعمل إسرائيل على تحقيقه ؟ تلك الدولة التى نجدها حتى فى اعلان استقلالها تعلن أنها تفتح للهجرة اليهودية أبوابها . فكيف يصح إذاً أن تقوم إلى جانب الدولة لأداء هذه المهمة هيئة أخرى . والدولة بأدائها أجدر وأحرى ، ذلك فضلا عن أن الشخصيات البارزة فى تلك المنظمة الصهيونية قد أصبحت تتبوأ (بعد تركها تلك المنظمة) المراكز الرئيسية فى الدولة الجديدة . ويتساءلون لماذا لا تكون مثل هذه المنظمة هيئة من الهيئات التابعة للحكومة أو الخاضعة لها ؟ ذلكم كان الرأى الذى رأته — فيما ارتأته — بعض هيئات الوكالة اليهودية (وهى تعد الفرع الذى يمثل فى فلسطين تلك المنظمة الصهيونية العالمية) ، وفعلا وجدنا القسم السياسى فى الوكالة اليهودية قد تحول بعد إنشاء إسرائيل ليصبح وزارة خارجية إسرائيل ، كما اختفى قسم الشئون التجارية والصناعية وكذلك قسم الشئون المالية، ولكن المنظمة الصهيونية العالمية ظلت باقية ، كما ظلت باقية كذلك الأقسام الأخرى من الوكالة اليهودية (١) .

---

(١) يبدو أن الأقسام الباقية من الوكالة اليهودية فى اسرائيل لا تكاد تعدو الأقسام المختصة بالمسائل المتعلقة بالهجرة اليهودية الى إسرائيل ، والمستعمرات الزراعية باسرائيل والعمل على امتصاص البلاد للمهاجرين .

المنظمة الصهيونية العالمية وفائدتها للحركة الصهيونية بعد نشأة اسرائيل :

إذا كانت لغريزة حب البقاء وللأطماع الشخصية أثرها فى بقاء هذه المنظمة بعد نشأة إسرائيل فقد تبين لبقائها بعض المزايا للحركة الصهيونية :

(١) فقد رؤى أن كثيرين من ذوى النشاط من رجال هذه المنظمة الصهيونية العالمية لا يميلون إلى التجنس بالجنسية الاسرائيلية ، ولا يرغبون أنفسهم فى الهجرة إلى اسرائيل ، وإن كانوا يشجعون غيرهم على الهجرة اليها .

(٢) ثم أن هذه المنظمة العالمية تخضع فروعها المنتشرة فى مختلف الدول للنظام القانونى الذى تخضع له الجمعيات فى كل دولة من تلك الدول المختلفة ، وبذلك يصبح لكل فرع من هذه الفروع أن يحرز من الحرية فى مزاولة نشاطه نصيبا أوفر وأوفى مما يستطيع أن يحرزه لو أن ذلك الفرع كان يعد هيئة من الهيئات التابعة للحكومة الإسرائيلية ، إذ أنه كان يعد فى هذه الحالة الأخيرة هيئة أجنبية فى نظر الدولة التى أنشىء فيها هذا الفرع (١).

٢ — المسألة الثانية : المشاكل التى يثيرها بقاء المنظمة الصهيونية العالمية فى علاقاتها مع اسرائيل .

رغم ما يذكرون من مزايا لتلك المنظمة ، فأن وجود منظمة صهيونية عالمية الى جانب دولة صهيونية مما يمس بلا ريب استقلال هذه الدولة الأمر الذى يؤدى

---

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه Meunier (السابق الاشارة اليها) ص ١٦٣ — ١٦٥ .

إلى اثارة بعض المشاكل بصدد علاقة الدولة (اسرائيل) بتلك المنظمة الصهيونية العالمية - لاسيما أن هذه المنظمة تعتبر دولة اسرائيل مدينة بوجودها لها ، أي أنها خلق من مخلوقات تلك المنظمة ، وأن على تلك الدولة إذا واجبات ازاء هذه المنظمة العالمية التي نسيت - فيما يبدو - أن أقوى عناصرها أى أن خيرة رجالها قد انتقلوا منها - لدى نشأة اسرائيل - ليتبوءوا المناصب العليا فى الدولة ، ولذلك لم يكن هؤلاء على استعداد لقبول تلك الواجبات أو الإلتزامات التى تريد المنظمة العالمية أن تفرضها عليهم (أى على رجال حكومة اسرائيل) وحسبنا دليلا على ذلك أن نشير إلى ما كان من مصير الطلب الأساسى لهذه المنظمة الصهيونية ، الذى تقدمت به إلى المؤتمر الصهيونى العالمى الذى اجتمع عام ١٩٥١ (شهر اغسطس) فى بيت المقدس ، وقد أصدر المؤتمر قرارا بالموافقة على هذا الطلب(١) ، وفيما يلى نص ذلك القرار : « يعتبر المؤتمر الصهيونى العالمى مما هو ضرورى أن تصدر دولة اسرائيل تشريعا يحدد اختصاصات تلك المنظمة الصهيونية فى علاقاتها بالدولة ، كما تعترف الدولة فيه بهذه المنظمة كهيئة تمثل الشعب اليهودى فى كل ماله علاقات باشتراك يهود العالم فى بناء وانهاض البلاد (اسرائيل) والعمل على أن تمتص بصورة سريعة المهاجرين إليها » .

ونلاحظ أولا على هذا القرار سوء صياغته (أى ركاكة تعبيره) ، ثم كيف يجوز لهذه المنظمة الصهيونية الادعاء بأنها تمثل اليهود غير الصهيونيين أو أنها تمثل اليهود المقيمين فى بلاد حرمت فيها الصهيونية (كما هو الشأن فى الاتحاد السوفيتى) ، وبذلك تعد الصلات بين يهود تلك البلاد وبين هذه المنظمة غير قائمة ؟ فكيف يجوز لاحدى المنظمات الادعاء بانها تمثل طائفة أو جماعة لاتصلها بها رابطة أو صلة

---

(١) كان المندوبون فى هذا المؤتمر يمثلون ما يقرب من ٩٠٠,٠٠٠,١ صهيونى ينقسمون إلى ٥٨ دولة - راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٦ .

من الصلات ؟ ، أن اصطلاح « الشعب اليهودى » أو « يهود العالم » يشمل اليهود المقيمين فى اسرائيل ، فكيف يصح أن يطالب من الدولة أن تترك لهذه المنظمة أمر تمثيل اليهود المقيمين فى أراضى تلك الدولة (أى تمثيل مواطنيها) ، وذلك — كما ينص القرار — فيما يتعلق « ببناء وانهاض البلاد (اسرائيل) » ؟ (١) .

ان الذى يهمنا هنا امر معرفته هو أن نعرف أن الحكومة الاسرائيلية قدمت فعلا إلى البرلمان (فى ٥ مايو ١٩٥٢) مشروع القانون الذى طالب المؤتمر به الحكومة ، ولقد قررت الحكومة فى هذا المشروع نصيبا كبيرا من الاختصاصات التى تزاولها المنظمة داخل اسرائيل ، ففى هذا المشروع نجد الحكومة « تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية باعتبارها الهيئة التى ستستمر على العمل على انهاض البلاد (اسرائيل) ومستعمراتها الزراعية ، والعمل على امتصاص البلاد للمهاجرين » .

ومما يهمنا توجيه الانظار اليه أن حكومة اسرائيل رفضت ـ فى مشروعها المذكور ـ أن تعترف لتلك المنظمة الصهيونية بالصفة التمثيلية التى طالبت الحكومة أن تعترف لها بها ، نعنى اعتراف الحكومة بأن المنظمة تمثل « الشعب اليهودى » . أو « يهود جميع العالم » . وفى ذلك ذكر بن جوريون فى البرلمان تأييدا لوجهة نظر الحكومة : « انه ضرب من ضروب السخف أن تعد المنظمة الصهيونية العالمية هيئة تمثل المليونين من اليهود فى روسيا حيث الصهيونية تعد أمراً محرماً أو تعد أنها تمثل الخمسة ملايين من الامريكيين حيث لاتوجد بينهم سوى أقلية ضئيلة من الصهيونيين » ، كما وجدنا بن جوريون ينتقد فكرة الاعتراف لتلك المنظمة باختصاصات تمس سيادة الدولة فى حين أن تلك المنظمة ـ كما تقول ـ تضم

---

(١) راجع رسالة الدكتور مونفيه ص ١٦٦ ، ١٦٧ حيث يقول : ـ أن القرار الصادر من المؤتمر يتحدث عن « الشعب اليهودى » وهذا اصطلاح غير قابل للتعريف .

أعضاء من الأجانب (أى من اليهود غير الإسرائيليين) (١) .

— ٤ —

عناصر (أو مقومات) الدولة

تمهيد — حين يعالج فقهاء القانون الدستورى موضوع عناصر (أو أركان) الدولة(٢)، نجدهم يقررون أن للدولة عناصر أو أركانا ثلاثة: السيادة، والأمة والإقليم.

فإذا نحن انتقلنا إلى اسرائيل ونقلنا معنا ذلك التعريف أو البيان لهذه العناصر أو الأركان فماذا نجد من هذه فى تلك ؟

(ا) أما **عن الاقليم** فهو فى إسرائيل ذلك الجزء المعروف من فلسطين المغتصب - كما هو معلوم - من أصحابه ومالكيه العرب .

(ب) أما **عن السيادة فقد** اعترف بها - كما قدمنا - فريق من الدول ، كما وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقبول إسرائيل عضوا بهيئة الأمم المتحدة

---

(١) وراجع فيما تقدم رسالة الدكتوراه (المشار اليها) للدكتور مونييه ص ١٦٨ — ١٧٢ وراجع ص ١٦٦ حيث سبقت للدكتور مونييه الاشارة إلى ما قرره ذلك المؤتمر الصهيونى العالمى بصدد أهداف الحركة الصهيونية التى حددها ذلك المؤتمر على الوجه الآتى: « أن مهمة الصهيونية هى تثبيت دعائم دولة إسرائيل ، والعمل على جمع المنفيين exilés (أى اليهود المتفرقين خارج إسرائيل) وترحيلهم إلى إسرائيل ، والمحافظة على وحدة الشعب اليهودى » ثم أضاف القرار : « ويعتبر المؤتمر أن برنامجه يتطلب تعاونا وانسجاما تاما بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين دولة إسرائيل وحكومتها، وذلك طبقا لقوانين البلاد » .

ومن العجيب - كما يقول الدكتور مونييه (فى رسالته ص ١٦٦) أن نجد المؤتمر يتطلب من الدولة أن تسير فى سياستها بالاتفاق مع منظمة خاصة وذلك « فى جميع المسائل التى يمس فيها التشريع الإسرائيلى نشاط الوكالة اليهودية والمنظمة العالمية أو يمس ممتلكاتهما ومشروعاتهما إذ يجب أن تجرى — قبل إصدار التشريع — مشاورات بين الحكومة وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية والوكالة اليهودية » .

(٢) الدولة بوجه عام ، أى أية دولة .

فى ١٩٤٩/٥/١٢ ، وقد أنكرت الدول العربية - كما هو معروف - صفة الدولة على إسرائيل ، كما أنها (أى الدول العربية) قد صوتت ضد قبول إسرائيل عضواً فى الأمم المتحدة . وليس هنا موضع البحث فى شرعية أو عدم شرعية قيام إسرائيل والاعتراف بها كدولة ، فذلك مما يخرج بنا عن نطاق بحثنا كما قدمنا ، فضلا عن أنه يعد من مواضيع بحوث القانون الدولى العام، لا من بحوث القانون الدستورى الذى نعالج هذا البحث من زاويته .

(ج) أما عن الأمة فهذا هو العنصر الذى يعنينا هنا أمر بحثه .

الأمة : تعريفها والعوامل التى تعمل أو تساعد على تكوينها :

تعريف — لعل خير تعريف نراه للأمة هو ما تعرف به من أنها جماعة من الناس مستقرة على بقعة معينة من الأرض تجمع بينها الرغبة المشتركة فى العيش معاً ، أو بعبارة أخرى - على حد تعبير الفيلسوف المعروف رينان Renan - « أن لها أهدافا مشتركة تعمل على تحقيقها » ، أو على حد تعبير العميد هوريو Hauriou « أنه تجمع بين أفرادها رابطة روحية un lien de parenté spirituelle » ، ومن شأن تلك الرابطة أن توثق شعور الوحدة فيما بين الأفراد(١) .

فالاستقرار على بقعة معينة من الارض ، والرغبة المشتركة فى العيش معاهما العنصران الأساسيان المكونان للأمة - والأمة تصبح دولة حين تقوم من بينها (أى من بنيها) سلطة عليا أى هيئة حاكمة ذات سيادة .

مما تقدم يتبين تصور وجود أمة دون أن توجد دولة تمثل الأمة كما كان شأن

---

(١) راجع فى ذلك Bonnard Droit Public طبعة باريس ١٩٣٩ ص ٣ - وكذلك كتاب رينان Renan : Qu'est-ce qu'une nation وراجع لزيادة التفصيل : كتابنا « المفصل فى القانون الدستورى » ج ١ (طبعة ١٩٥٢) ص ٣٠٩ وما بعدها .

الأمة البولندية قبل معاهدة فرساى (التى عقدت عقب الحرب العالمية الأولى)، وكما كان شأن الأمة المصرية تحت حكم الرومان أو اليونان أو غيرهم ، فقد كانت هنالك أمة مصرية ، لا دولة مصرية .

أما العوامل التى تعمل أو تساعد على تكوين أمة فهى تشمل وحدة اللغة والدين والجنس Race ووحدة العادات والمصالح . ونستطيع أن نضيف اليها : الذكريات المشتركة وبوجه خاص الألم المشترك ، والخطر المشترك .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الانظار إلى ماقرره المؤرخ الانجليزى رمزى موير Muir : أنه ما من عامل بعينه من تلك العوامل يصح أن يعد ضروريا لاغنى عنه من أجل تكوين أمة ، بعبارة أخرى أن الأمة يجب أن تحرز بعض هذه الروابط (أى العوامل) ليس توفرها واجتماعها جميعا أمراً ضروريا ، على أنه يجب توفر العنصرين الاساسيين السابق ذكرهما وهما الاستقرار فى بقعة معينة من الأرض ، والرغبة المشتركة فى العيش معا .

ومن الأمور البدهية أنه لا يمكن أن توجد ثمة تلك الرغبة المشتركة الا إذا كانت هناك أهداف وآمال مشتركة ، فوجود هذه الآمال المشتركة هو روح وجود الأمة ، فمن خيوط هذه الآمال تنسج حبال روابط التضامن التى تصل بين أفراد الأمة ، أو بعبارة أخرى تنشأ ما يطلق عليها بالوحدة القومية (١) .

أهمية وحدة اللغة فى العصر الحديث ، والدين فى الازمنة القديمة

من تلك العوامل المختلفة التى تعمل على تكوين الأمة نجد أن أهمها فى العصر

---

(١) راجع Hésse et Glèze : Notions de Sociologie الطبعة الثامنة - باريس ١٩٢٤ ص ١٢٣ ، ١٢٤ - وراجع بحثا للاستاذ محمد كرد على (وزير معارف سوريا سابقا) بعنوان « الوطنية الحديثة فى الشرق الاسلامى والغرب المسيحى » منشور بمجلد « العرب والاسلام » الذى أصدرته دار الهلال عام ١٩٤٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى » ص ٢٠٩ - ٢١١

الحديث فيما يرى بعض الباحثين - هو اللغة . ذلك هو مايراه المؤرخ الانجليزى رمزى موير ، على أنه يجب ملاحظة أن اختلاف اللغة لايحول - كما قدمنا - دون قيام أمة كما هو الشأن فى سويسرا مثلا .

فوحدة اللغة وآدابها (ومايتبعها من وحدة الثقافة و وحدة الاحساسات ونمط التفكير) تخلق بين أفراد الجماعة (الأمة) جوا من التعاطف لايخلقه فى العصر الحديث - كما يقولون - عامل آخر من العوامل التى تعمل على تكوين أمة .

- والرأى عندنا أن الخطر المشترك يسمو فى المرتبة بهذا الصدد على وحدة اللغة أى أن الخطر المشترك هو الذى يصح أن يعد فى العصر الحديث - فيما نرى - على رأس العوامل التى تعمل على تكوين أمة وانشاء دولة .

الدين فى الازمنة القديمة

واذا كانت وحدة اللغة فيما يرى البعض ، أو وحدة الخطر فيما نرى ، هى التى تعد أول العوامل التى تعمل على تكوين أمة فى العصر الحديث ، فلقد كان الدين قديما هو ذلك العامل الأول لتكوين أمة أو تكوين أية جماعة من الجماعات ، ففى الجماعات البدائية — كما يقرر المؤرخ الفرنسى الكبير (الاخصائى فى التاريخ القديم) فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges - كان الدين هو العامل الأول فى تكوينها ، فلم يكن من المستطاع مثلا فى اليونان القديمة أن نرى أية جماعة من الجماعات (سواء كانت تلك الجماعة عائلة أو أمة أو اتحاد دول وهو ماننطلق عليه اليوم اصطلاح « الدول المتعاهدة » Confédération) وذلك دون أن تكون لتلك الجماعة عقيدة دينية مشتركة (١) .

---

(١) ذلك هو مايذكره الاستاذ جارديه - راجع Jardé : La formation du peuple Grec. p. 295.

راجع أيضا مؤلف فوستيل دى كولانج : La Cite Antique طبعة باريس ١٩٣٢ ص ٤٨

اما فى العصر الحديث فالمشاهد لاسيما فى الدول الغربية أن الدين قد ضعف سلطانه على النفوس ، ومن ناحية أخرى فان حرية المعتقدات الدينية قد أصبحت شيئا يقـّوم بما هوأثمن كثيراً من وحدة العقيدة الدينية (بين أفراد الأمة) ، ومن أجل ذلك نجد أن الدين قد ضعف أثره باعتباره عاملا من العوامل التى تعمل على تـكوين الأمة (١) .

— ٥ —

اسرائيل وعناصر (أو مقومات) تكوين الامة فيها

١ — الدين (فى الدولة اليهودية القديمة ، وفى اسرائيل)

كان للدين فى الدولة اليهودية القديمة ، كما كان له فى غيرها من الدول القديمة (كمصر الفرعونية) شأن كبير ، بل ان تلك الدول إنما كانت تقوم على أساس الدين .

(١)نبذة تاريخية عن الدولة اليهودية القديمة

لقد قامت الدولة اليهودية القديمة تحت رئاسة داود حوالى عام ١٠٣٠ (قبل الميلاد) فكان داود أول ملك لتلك الدولة وهو يعد منشئا لها ، وقد كان ممتازا فى عبقريته كرجل دولة ، وقد جعل من بيت المقدس مدينة مقدسة وعاصمة له(٢) .

---

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا المفصل فى القانون الدستورى، ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٨ والمراجع المشار اليها فيه .

(٢) وقد كان فى مقدمة أعمال داود طرد الفلسطينيين من حصونهم التى كانوا يتحصنون بها فى الأقاليم الوسطى من فلسطين ، وكان الفلسطينيون (The Philistines) قد هزموا (عام ١٠٤٠ ق.م.) جيوش اليهود مرات متعددة، وقاموا بتخريب مدينة Shiloh المقدسة، وأخضعوا لسلطانهم « اسرائيل الوسطى »، وكان ذلك قبل تولية داود الملك — كما قدمنا — بنحو عشر سنوات .

ولقد ظلت هذه الدولة القديمة قائمة نحو قرن من الزمان فى ازدهار . ثم أخذت فى الانقسام الى مملكتين : إحداهما فى الجزء الشمالى وهى إسرائيل، والثانية فى الجزء الجنوبى وهى يهودا Judée ، (ومنها اشتقت كلمة Juif يهودى)(١)، وقد حدث ذلك الانقسام بعد موت ملكها سليمان بن داود ، وكان مرد الانقسام إلى خلاف حول من يكون خليفة سليمان على العرش بعد وفاته .

ولقد عاش سليمان ما بين عامى ٩٧٤ - ٩٣٢ ق م. وكانت تضرب به الأمثال فى حكمته ، كما أنه أنشأ معبد بيت المقدس ، الذى يطلق عليها أحيانا : معبد سليمان (٢) .

ولقد ترتب على انقسام الدولة بعد وفاته إلى هزيمة الجزء الشمالى (إسرائيل) أمام الأشوريين عام ٧٩٧ ق.م. ، وإلى هزيمة الجزء الجنوبى (يهودا) عام ٧٣٤ ق.م. أمام الأشوريين أيضا ، وبذلك زالت تلك الدولة اليهودية بعد أن عاشت نحو ٣٠٠ ثلثمائة من السنين .

ولقد توالى على حكم تلك البلاد حكام من البابليين والفرس واليونانيين والرومان غيرهم .

على أنه حين هزم الفرس البابليين (وكان يخضع اليهود للبابليين) فى القرن السادس قبل الميلاد (عام ٥٣٩ ق.م.) ، وسمح الفرس لليهود بالعودة إلى موطنهم

---

(١) راجع «دولة إسرائيل» L'etat D'Israel للدكتور شوراكى طبعه ١٩٥٥ بباريس - وهذا المؤلف من الصهيونيين (Chouraqui) ص ٨

(٢) وقد ذكرت الانسكلوبيديا اليهودية The Jeweish Encyclopedia (السابق الاشارة اليها ص ٤٤٦ عن سليمان أنه كان ينقص عن والده من حيث فضائله ، ويزيد عنه من حيث معايبه ، ولقد كان ذا نزعة شهوانية Sensual

الأصل انتهز كثيرون منهم هذه الفرصة تحت قيادة Ezra (الذى كان راهبا فى بابل ثم أتى إلى بيت المقدس من أجل إصلاح الشعب اليهودى) ، وأعادوا بناء معبد سليمان (معبد بيت المقدس) وأقاموا الدولة اليهودية مرة ثانية حوالى عام ٤٥٨ ق م . (١).

ثم يذكر لنا التاريخ أن الرومان بقيادة Titus هدموا معبد سليمان وأحرقوه وهزموا مملكة يهودا عام ٧٠ ميلادية وطردوا اليهود من بيت المقدس ، كما هزموا اسرائيل عام ١٣٥ م . ، وأطلق الرومان على تلك البلاد اسم «فلسطين»(٢)

(ب) اثر الدين فى الدولة اليهودية القديمة :

أما كيف كان للدين فى تلك الدولة اليهودية القديمة شأن كبير ، فبيان ذلك أن تلك الدولة انما كانت تقوم على أساس الشريعة الموسوية (اليهودية) وعلى أساس الاعتقاد بوجود إله واحد ، وأن الله هو ملك البلاد ، وأنه هو السيد الخالد ، لشعبه المختار » (أى لليهود) وأن منه تعالى يصدر التشريع ، فالتشريع الخاص باليهود (الشريعة الموسوية) يعد أنه تنزيل من الله الذى كلم موسى وحده

---

(١) راجع فى ذلك : « جمهورية إسرائيل » (طبعة نيويورك ١٩٥٠) للدكتور دنر Dunner ص ٤ وهذا المؤلف هو كذلك من الصهيونيين (الانسكلوبيديا اليهودية المرجع السابق الاشارة اليه ص ٦٦٦) .

(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ٩ ، ١١ - ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن اليهود خرجوا من مصر تحت رئاسة موسى عليه السلام قبل عهد الملك منفتاح فرعون مصر وهو ابن رمسيس الثانى الذى تولى العرش حوالى ١٢٣٥ ق . م . ، إذ أننا نجد منفتاح - فيما تدلنا الآثار - يفخر بأن اليهود كانوا بين الشعوب التى هزمها فى تورتها التى قامت بها فى كنعان (فلسطين) .

راجع فى ذلك كتاب فوجير (عضو المجمع العلمى الفرنسى والأستاذ بكلية الآداب بباريس :

Fougères : Les primaires civilisations, éd 1935 p. 235 - 238

على قمة جبل سينا ، ومن بعد موسى أصبح رئيس الكهنة ـ فيما يعتقد اليهود ـ هو الذى يتلقى أوامر الله ثم يقوم بنقلها إلى « شعبه المختار » ، وكما كان رئيس الكهنة فى مصر الفرعونية يدخل إلى حجرة خاصة ليستفتى تمثال الإله آمون فى بعض المسائل الهامة فى الدولة ، فى جلسة سرية لا يحضرها مع تمثال الإله أحد سواه (كما قدمنا) ، فكذلك كان رئيس الكهنة لدى اليهود يدخل فى حجرة خاصة يطلق عليها « قدس الأقداس » ليتلقى فيها من الله ما يأمره به وما ينهاه ثم ليقوم بنقلها ـ كما قدمنا ـ إلى رعاياه !! ، فكان يعد كبير الكهنة من بعد موسى ـ فيما يعتقد اليهود ـ الأداة الطبيعية للتعبير عن ارادة الله الذى بيده سلطة التشريع والحكم معاً .

وكذلك كانت الأحكام القضائية ـ فى تلك الدولة اليهودية القديمة ـ تصدر باسم الله ، وكانت جميع الأراضى تعد ملكا لله ، ويعد الأفراد بمثابة المستأجرين للأرض ، ولذلك كانوا يقدمون للرهبان عشر ريع الأراضى اعترافا وإقراراً منهم بتلك الملكية المقدسة .

وحين طلب اليهود من الله أن يكون لهم ملك استجاب الله ـ فيما يعتقدون ـ إلى ما كانوا اليه يطلبون ، وبذلك انتقل نظام الحكم من حكم إلهى إلى حكم ملكى يخضع للنفوذ الدينى(١) .

وهنا نلاحظ مرة أخرى شبها كبيراً وعجيباً بما كان عليه الحال فى مصر فى العصر الفرعونى أى فى عهد وقبل عهد ذلك العصر اليهودى الذى نتحدث عنه ،

---

(١) راجع للأستاذ بلنتشلى Bluntschli أستاذ العلوم السياسية بجامعة Heidelberg بألمانيا مؤلفه : The theory of the State الطبعة الثالثة الانجليزية لترجمة الطبعة السادسة الألمانية ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

فمن المعتقدات التى كانت ذائعة لدى المصريين الأقدمين (أى فى العصر الفرعونى) انهم كانوا يعتقدون أن الآلهة هى التى قامت أولا بحكم مصر (قبل أن يحكمها الفراعنة) وذلك بعد أن انتهت تلك الآلهة من خلق مصر ، وكان يطلق على ذلك العصر : عصر حكم الآلهة العظام الخالقين للبشرية المنظمين لشئونها ، ثم يلى ذلك العصر عصر حكم أنصاف لآلهة وقد كان حكمهم (فى عقيدتهم) بمثابة إنتقال من عصر حكم الآلهة العظام إلى العصر الذى أصبح الحكم فيه لملوك من بنى البشر وهم الذين سبقوا مباشرة حكم الأسر الفرعونية(١) .

ويبدو لنا أن مثل تلك العقيدة لدى هؤلاء الأقدمين هى من رواسب أو بقايا معتقدات الجماعات البدائية (التى كان يطلق عليها « العشائر التوتمية » (Clans totemiques) والتى كانت تعيش فى أقدم العصور أى فى ذلك العصر الذى يطلق عليه : عصر ما قبل التاريخ ، ولايزال يوجد حتى فى عصرنا الحديث - كما يقرر علماء الاجتماع - أمثال تلك الجماعات البدائية (العشائر التوتمية) تعيش فى

---

(١) وقد كان يطلق على الملوك الذين حكموا مصر قبل عصر الفراعنة Shemsou Hor أى اتباع أو خدام الإله هورس أو «هور » وهو أكبر الآلهة المصريين إمقاما فى عهد الأسرتين الأولى والثانية الفرعونيتين (راجع فيما تقدم : كتاب جوستاف جكييه Jequier بعنوان :
Histoire de La Civilisation Egyptienne
طبع بباريس عام ١٩٣٠ ص٥٠

ويلاحظ أن اليونانيين الأقدمين كان لديهم مثل هذا الاعتقاد ، إذ يذكر لنا أفلاطون (كما ورد فى كتاب Bluntschli السابق ذكره «نظرية الدولة» ص٣٤٥) أن اليونانيين الاقدمين كانوا يعتقدون أن أول من قام بشئون الحكم فى اليونان القديمة لم يكونوا من بنى الانسان انما كانوا مخلوقات من عنصر أسمى من الانسان لأنها من أصل إلهى ، ولقد كان للرهبان أثر فى تكوين مثل تلك العقيدة لأن من شأنها أن تجعل لهم مكانا ممتازا

أواسط صحارى أستراليا فى عزلة تامة عن أضواء العالم المتمدين ، ولذلك تعد مشابهة للجماعات البدائية المعروفة فى عصر ماقبل التاريخ (١) .

(ب) أثر الطابع الدينى على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة — من أجل ذلك الطابع الدينى فيما يرى بعض كبار العلماء الغربيين ظل اليهود محتفظين بطابعهم و صفاتهم الخاصة ليس فحسب فى موطنهم الأصلى القديم ، بل كذلك نجد ظاهرة الاحتفاظ بذلك الطابع وتلك الصفات ، لدى اليهود الذين كانوا تحت الحكم الأجنبى للبابليين أو حكم الامبراطورية الرومانية ، بل و نجد تلك الظاهرة لديهم حتى بعد انهيار الدولة اليهودية القديمة وتفرق أفراد شعبها بين شعوب الدول المختلفة (٢) .

ونلاحظ بهذا الصدد موضعا آخر من مواضع الشبه بين اليهود الأقدمين والمصريين القدماء ، نعنى بصدد مبلغ التأثر بالطابع الدينى ، بل أنه ليبدو أن المصريين القدماء كانوا يفوقون اليهود فى هذه الناحية ، فلقد ذكر المؤرخ الشهير هيرودوت عن المصريين الأقدمين أنهم كانوا أكثر الشعوب القديمة تدينا (٢).

---

(١) لزيادة التفصيل بصدد الكلام عن الجماعات البدائية (العشائر التوتمية) ونظامها الاجتماعى والسياسى ومعتقداتها راجع كتابنا : المفصل فى القانون الدستورى — جـ١ ص٢٦٨ — ٢٨٢ ، أو راجع فى أى مؤلف من مؤلفاتنا فى القانون الدستورى: نظريتنا فى موضوع « أصل نشأة الدولة » .

وحسبنا هنا أن نشير الى أنه يقصد بعصر ماقبل التاريخ ، ذلك العصر السابق على اختراع الكتابة وتدوين الحوادث التاريخية بها ، و يعد ذلك العصر هو السابق على عام ٤٢٠٠ ق. م. أى أنه يعد سابقا حتى على قيام العصر الفرعونى بنحو ألف سنة (إذ يبدأ هذا العصر الفرعونى من عام ٢٢٠٠ ق.م تقريبا)

(٢) بلنتشلى : المرجع السابق ذكره ص٨٧

(٢) جوستاف لوبون Le Bon «المدنيات الأولى» (المرجع السابق ذكره ص٢٦٦)

وبما يبين لنا مبلغ عمق ذلك الطابع الديني في جميع مرافق الحياة المصرية القديمة ما ذكره أحد علماء الآثار المصريين (المرحوم الأستاذ سليم حسن) من أن « ما وصل الينا من النقوش والكتابات المصرية القديمة يكاد يكون في معظمه دينيا أو أن له علاقة بالشعائر الدينية (١).

نعود إلى ماذكرناه عن أثر الطابع لديني على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة فنضيف إلى ما تقدم أن تاريخهم يكاد جميعه ـ فيما يقرر بعض الباحثين أن يكون تاريخا ذا صبغة دينية (٢) .

(ج) أثر الدين في العصر الحديث على الحركة الصهيونية وفي اسرائيل

على أن الدين قد ضعف سلطانه في العصور الحديثة ـ كما هو معلوم ـ لا سيما في العالم الغربي .

ولقد كانت الحركة الصهيونية في بداية نشأتها في القرن الماضي ـ كما قدمنا ـ ذات صبغة قومية سياسية غير ذات صبغة دينية ، ومع ذلك اصطبغت تلك الحركة فيما بعد ـ كما بينا ـ بصبغة دينية ، ويبدو أن غالبية اليهود لايزالون حتى في هذا العصر ـ فيما يقرر بعض الباحثين المحايدين الغربيين ـ يتأثرون بتقاليد وعادات وطرائق للتفكير تنتسب إلى أصل ديني ، يذكر منها أمنيتهم في الهجرة والتجمع في « أرض الميعاد » La Terre Promise ، أي فلسطين التي يعتقدون أنهم في كتابهم المقدس قد وعدوا بالعودة اليها (٣) .

---

(١) راجع كتاب : مصر القديمة ـ للاستاذ سليم حسن . ج ١ طبعة ١٩٤٠ ص ٢٤٥ ، ٢٦٥

(٢) مونييه Mounier : رسالة الدكتوراه (السابق الاشارة اليها ص ٢٢٠)

(٣) راجع رسالة الدكتوراه (المشار اليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٠، ٢٢٢- ويجدر بنا هنا أن نشير كذلك إلى مايراه العلامة الامريكي Huntington (في مؤلفه : Characte of Races من أن الدين كان أكبر تأثيراً من وحدة الجنس (race) في الاحتفاظ بالوحدة بين اليهود ـ واجع في ذلك كتابنا : المفصل في القانون الدستوري ص ٢١٨ .

على أنه إذا كان للدين فى العصر الحديث أثر كعنصر من العناصر التى عملت على اقامة اسرائيل ، الا أنه كان أثراً ضعيفاً بحيث لايصح القول أنه لايزال للدين فى هذا العصر سلطان كبير على اليهود ، أو أن اسرائيل تقوم ـ كما كانت تقوم الدولة اليهودية القديمة ـ على أساس من الشريعة الموسوية ، فالواقع غير ذلك .

الواقع أن اسرائيل ـ كما يقرر الباحثون الغربيون ـ دولة غير ذات صبغة دينية laic فهى تقف موقف الحياد فى المسائل الدينية ، وليس للعقيدة الدينية من أثر فى القوانين الوضعية فى اسرائيل اللهم إلا أثر ضعيف . ثم أن ما سبقت الاشارة اليه من تلك التقاليد و العادات وطرائق التفكير التى تنتسب إلى أصل دينى فأن سياسة حكومة اسرائيل الثقافية تعمل على صبغها بصبغة قومية ، ثم تعمل منها رموزاً للوحدة بين الشعب اليهودى. أن الدين الحقيقى لاسرائيل ـ كما يقرر أولئك الباحثون ـ هو القومية(١).

والواقع ـ كما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم ـ (كالدكتور شوراكى Chouraqui) أن شطرا كبيرا من اليهود ـ وبوجه خاص من اليهود الغربيين من أبناء الجيل الحالى ـ ينظرون إلى الدين نظرة عدم اهتمام إن لم تكن نظرة الملحدين

---

(١) رسالة الدكتوراه (السابق الاشارة اليها) للدكتور مونيه ص٢٢١،٢٢٢ ويضيف إلى ما تقدم قوله (ص٢٢٣) : وطالما كان أعداء اسرائيل لم يلقوا السلاح فان الدين يجب ألا يكون له سوى مكان ثانوى .

وفى خطاب كتبه بن جوريون إلى أحد الربابنة rabbin الشبان الامريكيين قال : « لاريب أن التوراه هى أساس الديانة اليهودية ، ولكن التوراه هى كذلك شىء أكثر من ذلك ، أن الشعب يجد فيها أصله ، كما يجد فيها أهداف مستقبله ، ففى التوراه نجد التاريخ اليهودى قد احتفظ به ، نجد بداية العهد بظهور شعبنا وتكوينه كأمة لها صفاتها الخاصة ، وان دولة اسرائيل سوف تعبر حتما عن تلك الخصائص التى عبرت عنها التوراه» راجع مونيه ص٢٢٢) .

على أننا نجد من الناحية الأخرى أن في إسرائيل عددا قليلا من المتطرفين ينتسبون إلى بعض الاحزاب الدينية (Neturei Karta) يطالبون بدولة تيوقراطية : أي تقوم على أساس الدين(١) .

اثر ضعيف للدين في التشريع الاسرائيلي – أما عما نجده من ذلك الأثر الضعيف للدين في التشريع الإسرائيلي فأنه لا يكاد يعدو بعض قيود قليلة بل نادرة على حرية المواطنين لعل أهمها القيود على حرية التنقل أيام السبت(٢).

وقد كان مشروع الدستور الإسرائيلي الذي وضعته اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور Kohn ينص، (بالمادة ٧٧) على أن القوانين يجب أن تكون مطابقة للتعاليم الأساسية للشريعة الموسوية — ولكن ذلك المشروع لم توافق على صدوره الجمعية التأسيسية حين عرض عليها عام ١٩٤٩ (مما سنعرض لبيانه تفصيلا في موضعه فيما بعد) (٣) .

التشريع الاسرائيلي وعدم مراعاته لأحكام الدين — على أننا نجد من الناحية الأخرى الكثير من التشريعات الإسرائيلية تتعارض مع أحكام الشريعة

---

(١) راجع للدكتور شوراكى مؤلفه L'Etat d'Israel ص ٨٨ .

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ٨٥ ، وهو (يذكر ص ٨٤) : أن في إسرائيل تفرقة واقعية discrimination de fait (أي تفرقة من حيث الواقع وما يجرى عليه العمل لا تفرقة بناء على نص في القانون) بين طالبي التجنس بالجنسية الإسرائيلية ، تبعا لما إذا كان طالب التجنس يهوديا أم غير يهودي .

(٣) وقد كان هذا المشروع من حيث الأسلوب أو الصياغة متأثراً بالطابع الديني ، فقد بدأ بهذه العبارة : «بكل خضوع نقدم الشكر الى إله آبائنا God of our fathers على ما من به علينا من الخلاص من أثقال المنفى وأعادنا الى أرضنا القديمة . . . وإننا قد عقدنا العزم على أن نبني دولتنا على أسس من المثل العليا من العدالة والسلام ، تلك المثل التي أورثنا أياها أنبياء إسرائيل » راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner (جمهورية إسرائيل) ص ١١٦ ، ١٢٤ .

الموسوية : فمثلا نجد أن تعدد الزوجات أمر مباح فى الشريعة اليهودية . ولكن التشريع الإسرائيلى قد قضى بتحريمه - ويعد الطلاق حقاً مطلقاً للرجل فى تلك الشريعة ، ولكن التشريع الإسرائيلى يعاقب الرجل الذى يطلق زوجته بغير إرادتها ودون حكم قضائى ، والشريعة الموسوية (اليهودية) لا تعد المرأة مساوية للرجل ، ولكن التشريع الاسرائيلى يقرر المساواة بينهما .

أن الصدام فى إسرائيل بين هاتين النزعتين المتعارضتين : النزعة الدينية ، وغير الدينية نجده أحيانا نزاعا حادا (١) .

الخلاصة – لقد كان للدين أثر لا ينكر كعنصر من العناصر التى عملت على تكوين أمة ودولة إسرائيلية ، ولكن أثره كان ضعيفا ، ثم أن أثره بعد تكوين الدولة كان أثراً ضعيفاً غاية الضعف ، إذ نجد ذلك الأثر فى الأمور التى تتعلق بالمظهر لا بالجوهر ، ثم أنه (أى الدين) قد اتخذ - سواء قبل انشاء إسرائيل أو بعد انشائها - أداة من أدوات الاستغلال السياسى فى أيدى رجال السياسة ممن لم يعرف عنهم الحرص على احترام أحكام الدين ، فابن جوريون الذى أصدرت حكومته الكثير من التشريعات المنافية لأحكام الدين (كما بينا) ، والذى ارتكبت حكومته من أعمال العدوان مالا يقره دين من الأديان ، ابن جوريون هذا نجده يعنى ببيان الأسس الدينية الصهيونية(٢) كما نراه يأخذ فى تمجيد الدين اليهودى ويقول عنه أنه « تعبير صحيح عن أحسن المثل من استقامة وخلق ورحمة (٣) ، ويقول (فيما نشره أخيرا فى بعض الصحف الأمريكية : هيرالد تريبيون) : أن إسرائيل قامت تحقيقا لنبوءات الكتاب المقدس » (٤) وحسبنا

---

(١) راجع دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ٥٨ ، ٨٨ .

(٢) راجع مؤلف برنشتاين : The Politics of Israel ص ٦٣

(٣)،(٤) ذلك ماذكره بن جوريون فى مقالات نشرها بصحيفة هيرالدتريبيون فيما بين ١٣ ، ٢٠ مايو ١٩٦٢ — وقد نقلنا ذلك عن « رواية بن جوريون للتاريخ » بقلم الدكتور سيد نوفل (طبعة يوليه ١٩٦٢) ص ٨ ، ١٦ ، ٤٢ .

ردا على ذلك أن نثبت هنا بعض ما ذكره علماء فى الديانة اليهودية أو المسيحية عرضوا لمعالجة هذا الموضوع :

يقول الحاخام الدكتور المربيرجرد (نائب رئيس المجلس الامريكى لليهودية) : «ان التوراة تشير إلى قيام دولة روحية تضم البشر جميعا ولا تشير إلى قيام دولة لاسرائيل » .

ومما ذكره الدكتور وليام شتا يلسبرنج (أستاذ العهد القديم فى جامعة ديوك، والقس فى كنيسة البرسبيتريان) : « إننا لا يمكن أن نتصور تشويها للانجيل أقبح من استخدام نصوصه فى تبرير طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم ، سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، أما الوعد (الذى ورد فى إصحاح ١٥ ، ١٨) الذى يقول : « إننى أهب لكم ولذريتكم إلى الابد جميع الارض التى تقع عليها عيونكم » فهو إنما كان موجها إلى العرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين ممن هم من سلالة ابراهيم من ابنه الأول اسماعيل (١)

أما وقد انتهينا من العنصر الاول من العناصر التى عملت على تكوين الامة فى إسرائيل وهو عنصر الدين ، فاننا ننتقل الى العنصر الثانى : وهو اللغة .

— ٢ — اللغة

إذا كان للدين بعد انشاء إسرائيل أثر ضعيف غاية الضعف وكان له قبل انشائها أثر ضعيف باعتباره أحد العناصر التى عملت على إقامة الدولة ، ولو أنه كان يلجأ اليه إلى حد كبير كأداة استغلال ، فأن ذلك الأثر الأكبر بعد انشائها انما كان للغة : اللغة العبرية التى بعثت بعد موت دام نحو ألفين من السنين ، فلم تكن من اللغات

---

(١) وحينما وعدالله ابراهيم بأرض كنعان (فلسطين) ملكا له الى الأبد كان ولده اسماعيل هو الذى قد تطهر ، بينما لم يكن ولده اسحق قد ولد بعد .

راجع فيما تقدم . رواية بن جوريون للتاريخ ، للدكتور سيد نوفل (المرجع السابق) ص ١٦ ، ١٧ .

التى يتخاطب بها الأفراد ، وإنما كانت فحسب لغة الـكهنة فى معابدهم(١) .

لقد كان اليهود الذين هاجروا فى العصر الحديث إلى فلسطين ينتسبون ـ كما قدمنا — إلى ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون بلغات مختلفة ، وبالتالى كانت تختلف عقلياتهم وألوان ثقافاتهم ، فكانت المشكلة الأساسية أمامهم هى العمل على تحقيق الوحدة بين هذه الاجناس المختلفة ، والمختلفة اللغات وألوان الثقافات ، فكانت وحدة اللغة — عن طريق بعث اللغة العبرية القديمة — هى العامل الأول من عوامل وحدة البلاد بعد قيام إسرائيل(٢) .

لقد كان مستطاعاً أن يختار اليهود إحدى اللغات الحية المنتشرة لتكون لغتهم القومية ، تحقيقاً لذلك الهدف : وهو تحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع الجديد ، كما فعل الهنود عقب استقلالهم عن انجلترا إذ اختاروا اللغة الانجليزية لتكون لغتهم القومية والرسمية ولـكن اليهود عملوا على بعث تلك اللغة القديمة التى كانوا يعدونها لغة مقدسة لأنها لغة كتابهم المقدس : التوراه ولأنهم وجدوا فى هذه اللغة الوسيلة الرئيسية لاعادة اليهود — الذين غلبت عليهم الثقافات الأجنبية — إلى التراث التاريخى اليهودى(٢) .

---

(١) كما كانت لغة شعراء القرون الوسطى ، ولـكنهم كانوا يميلون إلى كتابتها لا إلى التحدث بها ـ راجع « دولة إسرائيل » للدكتور شوراكى ص ٦٩ .

(٢) راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص٨١وراجع كذلك: The Origins of Israel مقال منشور فى :

The Middle East in Transition - by Walter Z. Laqueur

حيث يقول (ص ٢١٤) : « من العوامل التى عملت على تكوين المجتمع الجديد اليهودى فى إسرائيل : اللغة العبرية التى ينظر اليها المهاجرون نظرة التقديس »

(٣) تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق الاشارة اليه ص ٨٩)

الاتحاد العالمى للغة العبرية ـــ ومن أجل العمل على نشر اللغة العبرية بين يهود العالم أنشأ الصهيونية « الاتحاد العالمى للغة العبرية » ، وفى جلسة إفتتاح المؤتمر الثالث لهذا الاتحاد العالمى (فى ١٩٦٢/٨/٦ وقف بن جوريون ليقول : أن الشعب اليهودى يرتكز على أساسين : اللغة العبرية وأرض الوطن .

ونجد أن أبا ابيان وزير التعليم وقف يطالب المؤتمر بضرورة الإبقاء على اللغة العبرية نقية خالية من التعبيرات والمصطلحات الأجنبية (١) .

التعصب للغة ـــ ولقد بلغت نزعة التعصب لهذه اللغة أن وجدنا فى إحدى جلسات المؤتمر الذى عقده الكونجرس اليهودى الأمريكى فى القدس المحتلة (فى الشهر السادس ـ يونيه (حزيران) ـــ من عام ١٩٦٢) أن بن جوريون وقف يقول : أن اليهودى الحقيق هو الذى يتكلم العبرية لأن هذه اللغة هى لغة التراث اليهودى (٢) .

ويذكر عن بن جوريون أنه فى صيف عام ١٩٥٦ طلب الى وزرائه أن يغيروا أسماءهم إلى الشكل العبرى ، وقد استجاب الوزراء إلى طلبه ، فاذا بنا نجد مثلا وزيرة الخارجية Golda Myerson تغير اسمها إلى جولدا مير Meir ، وفى شهر يوليو ١٩٥٦ أصدر بن جوريون رئيس الوزراء باعتباره وزيراً للدفاع أمراً إلى جميع ضباط الجيش بعدم تمثيل البلاد فى الخارج الا إذا كان للضابط اسم عبرى. ويرجع صدور هذا القرار إلى ما حدث من أن ضابطا إسرائيليا كان قائداً لسفينة حربية وكان فى مهمة ودية إلى جنوب أفريقيا وكان يسمى Vishenesky ، فشعر اليهود هناك شعور الأسف والعار لأن لهذا القائد الاسرائيلى اسما من الأسماء

---

(١) ، (٢) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٩٠ ، ٩١ ثم ص ٨٩

السلافية Slavic name وذلك فى الفترة التى كان يقف فيها السوفييت إلى جانب الدول العربية ضد اسرائيل (١)

إلى مثل ذلك الحد البعيد العجيب بلغت نزعة تعصب الصهيونيين للغة العبرية تعصبا لم يعرف مثله بصدد غيرها من اللغات لدى غيرهم من الشعوب .

٣ – الخطر القومى (أو الخطر المشترك)

هـذا العنصر أو العامل يجب – فيما نعتقد – أن يعد فى مقدمة العوامل التى عملت على صهر العناصر المختلفة فى اسرائيل وعلى التغلب على ما بينهم من عوامل الخلاف المتعددة ، ولولاه لـكانت اسرائيل مهددة بالانقسام ، بل ولـكان قد حدث فعلا ذلك الإنقسام ، كما انقسمت الدولة اليهودية بعــد وفاة ملـكهم سليمان (عام ٩٣٢ ق.م.)

فالإسرائيليون الحاليون – كما يقرر بعض الباحثين الغربيين المحايدين (أوسكار كرينز) – « يعالجون الأمور السياسية بصورة جادة ، وكثيراً ما يأخذ الخـلاف المذهبى بين أحزابهم صورة حادة »(٢) .

والواقع أن ثمة فيما بينهم عوامل خـلاف حادة ومتعددة (سوف نعرض لبيانها تفصيلا بصدد الـكلام عن أسباب تعدد الأحزاب السياسية فى اسرائيل) – وحسبنا هنا بيانا لمبلغ حدة ذلك الخلاف أن نشير إلى ما حدث من انقسام فى عام ١٩٥٣ فى إحدى المستعمرات الجماعية اليهودية التى تقع غير بعيدة عن الناصرة (Nazareth) فقد كان أهالى هذه المستعمرة ينتسب بعضهم إلى حزب ماباى وفريق

---

(١) Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ، ص ١١٢

(٢) أوسكار كرينز Government and Politics in Israel (المرجع السابق) ص ٦١ .

آخر ينتمى إلى حزب آخر (حزب ماپام) ولقد بلغ من حدة الخلاف بين الفريقين أن قسموا المستعمرة فيما بينهما إلى قسمين ، وقد كان على رأس أسباب الخلاف موقف كل فريق إزاء الإتحاد السوفييتى(١) .

وأنه ليبدو لنا أن وحدة اللغة بأحياء اللغة العبرية القديمة رغم ما لهـا من أهمية لا تنـكر ليست بكافية أو كافلة منع حدوث انقسام خطير فى تلك الدولة لولا ما يتهددها من خطر دائم ، فالتاريخ ـ سواء منه القديم أو الحديث ـ يشهدنا على ما يحدث بين أبناء الشعب الواحد ـ رغم وحدة اللغة ـ من خلافات وانقسامات تصل الى حد الحرب الأهلية. والإنقسام الخطير الذى قسم الدولة اليهودية القديمة إلى شطرين إنما حدث رغم وحدة اللغة وكانت هى اللغة العبرية ذاتها .

فيجب ألا يفوتنا أن الحرب التى كانت بين العرب وبين الصهيونيين فى السنوات الأخيرة قبيل قيام إسرائيل، وشعور اسرائيل الدائم بالخطر ـ إن لم يكن خطر الإبادة ـ فهو بالأقل خطر الغزو ، هو من الأمور التى كان لها الأثر الأكبر فى تقوية أواصر الوحدة بين الاسرائيليين . ذلك هو ما اعترف به كاتب من كبار الصهيونيين (Sir Isiah Berlin) وكان مما ذكره عن الحرب التى كانت بين العرب وبين الصهيونيين قوله : «أن دماء الشهداء قد عجلت بلا ريب من إنبات بذور الروح القومية (فى إسرائيل) التى كانت يعوزها ـ بغير ذلك ـ مدى أطول » (٢) .

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٦٢ ـ أما عن مكان تلك المستعمرة التى حدث بها ذلك الانقسام فهى تقع بجهة عين حارود(Ein Harod)التى تبعد نحو ٧ أميال عن الناصرة ـ وقد كان يبلغ عدد أفراد تلك المستعمرة نحو ١٤٠٠

(٢) راجع مقال ذلك الكاتب بعنوان : The Origtns of israel منشور فى كتاب : The Middle East in Transition, Edited by Walter Z. Laqueur (London, 1958) p. 214

ويحدد كاتب ذلك المقال بعد أن تكلم عن اللغة العبرية كأحد العوامل التى عملت على تكوين المجتمع الاسرائيلى الجديد، يقول: «وهناك عامل آخر عمل على صهر العناصر المختلفة معا =

اليهود و الجنس (Race)

هل ينتسب اليهود إلى جنس واحد ؟

ذكرنا أن العوامل التى تعمل على تكوين أمة وحدة الأصل أو الجنس (race) - وأنه ليبدو لنا ان الصهيونيين أنفسهم لا يدعون أنهم ينتسبون إلى أصل أو جنس واحد ، فهم يعرفون - كما يقول أحـــد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين (الدكتور دنر Dunner) أن دولتهم القديمة ذابت فيها شعوب قديمة مختلفة الأصل أو الجنس، (مثل شعوب Idumeans ، Hittites ، Amorites كما يعرفون أن هناك بعضا من قادتهم القدماء (مثل Rabbi Akiba) لم يكونوا من أصل يهودى ، ولم نجد اليهود (كما يقول ذلك الباحث الصهيونى الكبير) يضيقون بما ذكره عالم النفس اليهودى الذائع الصيت Sigmund Freud من أن موسى من أصل مصرى و ليس من أصل عبرى (١)

و نضيف إلى ما تقدم : أن الواقع - كما يقرر أستاذ علم الأجناس بانجلترا هادون Haddon - أنه لا توجد فى العصر الحديث شعوب يمكن القول بنقاء جنسها (أى أنها تنتسب إلى أصل أو جنس واحد Pure race) اللهم إلا بعض شعوب همجية قليلة فى إفريقيا وآسيا واستراليا . ففى العالم المتمدين قد امتزجت الأجناس بعضها بالبعض ، وكان ذلك الامتزاج أو الاختلاط أثرا من آثار الرحلات

= وتغلب على عوامل الخلاف فيما بينها ، ذلك العامل كان الحرب بينهم وبين الدول العربية ، ومما هو مؤسف ومحزن ألا نجد بين مختلف العوامل التى تؤدى الى الانسجام والتضامن بين الجماعات عاملا يماثل الحرب » .

(١) دنر The Republic of Israel (المرجع السابق ذكره) ص ٤ ، ٥

والعلاقات التجارية والغزوات والزواج بين الأجناس المختلفة منذ الأزمنة القديمة(١).

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن كلمة « جنس » Race — كما يقول الأستاذ هادون ـ تستعمل بمعان مختلفة ، على أنه يقصد بها عادة « جماعة من الناس تجمع بينهم صفات واحدة مشتركة »، ولكن ما هي هذه الصفات المشتركة؟

ذلك كان موضع الخلاف بين الكثيرين من الباحثين (كما يقول الأستاذ هادون)، فمثلا نجد أن الشعوب ذات الجلد الأبيض يطلق عليها «الجنس الأبيض» White race فى حين أن كلمة « الجنس » تطلق كذلك على كل من قسمى هذا الجنس وهما القسم الذى يشمل أصحاب الرؤوس المستطيلة Long headed ، والقسم الآخر الذى يشمل أصحاب الرؤوس العريضة Broad headed ، كما تطلق كلمة الجنس على كل من الثلاثة فروع الرئيسية لذلك الجنس الأبيض (وهى الآرى ، والسامى ، والحامى(٢) .

---

(١) ففيما يتعلق مثلا بالجنس الآرى الذى كان الالمان يقولون أن أصلهم ينتسب اليه وأن هذا الجنس هو أرقى الأجناس وأنه منشىء الحضارات القديمة، وأنه لذلك يجب أن تكون له السيطرة على الاجناس الأخرى ، نقول أنه فيما يتعلق بهذا الجنس نجد أن المؤتمر الدولى الذى عقد فى لندن سنة ١٩٣٤ (من علماء الأجناس) قد قرر أن ذلك الجنس الآرى (الذى كان معروفاً قديما باسم الجنس الهندى — الأوروبى أصبح لا وجود له فى العصر الحديث ، كما يذكر العلامة Marlio (عضو المجمع العلمى الفرنسى) فى كتابه :

Dictature ou Liberté éd 1940 P. 134

راجع فى ذلك كتابنا «القانون الدستورى والأنظمة السياسية»(طبعة ١٩٦٣) ص ٢٧

(٢) راجع Haddon. Races of Man P. 2 وراجع مؤلف الأستاذ الأمريكى Huntington حيث يقسم فى مؤلفه القيم Character of Races, P. 75 — 78 الجنس البشرى الى خمسة أجناس رئيسية : (١) الجنس الأبيض (أو القوقازى) ، (٢) الجنس الأصفر (أو المغولى أو الأسيوى) ، (٣) الجنس الأحمر (أو الامريكى وهو يشمل الهنود الحمر الذين يقطنون على وجه الخصوص أمريكا الشمالية) ، (٤) الجنس الأسمر (أو الملايا) ، (٥) الجنس الأسود (أو الزنجى أو الأفريقى) .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا «المفصل فى القانون الدستورى» ص ٢١١-٢١٥

المبحث الثانى

الأحزاب السياسية

تمهيد : لماذا قدمنا دراسة الاحزاب على غيرها من مواضيع نظام الحكم ؟

جرت تقاليد رجال الفقه الدستورى فى معالجتهم لنظام الحكم (أو النظام السياسى) فى بلد من البلاد أن نجدهم لا يعرضون للكلام عن الأحزاب السياسية إلا فى مقام ختام الكلام عن ذلك النظام ، هذا إذا عرضوا لموضوع الأحزاب السياسية . لأنه قل بل ندر أن نجد منهم من يعرض لبحثه ، فغالبيتهم يغفلون عن بحث هذا الموضوع اغفالا تاما ، ذلك لأن سنة الدساتير فى مختلف الدول جرت على ألا تشير بين نصوصها إلى الأحزاب السياسية ، وذلك رغم الدور الكبير الذى تلعبه الأحزاب فى الحياة السياسية والدستورية للبلاد لا سيما فى الديموقراطيات الغربية .

وانى لا أعلم — فيما أعلم — أن هناك دستورا من الدساتير أشار بين نصوصه إلى الأحزاب السياسية والدور الذى تقوم به اللهم إلا الدستور السوفييتى ودساتير الديموقراطيات الشعبية التى تقتدى به ، والدستور الفرنسى الحالى (الصادر عام ١٩٥٨ وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة ، الصادر فى عهد الجنرال ديجول) (١) .

والدستور المصرى الصادر عام ١٩٧١ الذى نص (بالمادة ٥) على الاتحاد الاشتراكى العربى ولئن كان فى نظر الرأى الرسمى ، وفيما يرى كثيرون من رجال الفقه

---

(١) فالدستور السوفييتى أشار (بالمادتين ١٢٦ ، ١٤١) الى الحزب الشيوعى السوفييتى وهو الحزب الوحيد هناك ، فبين الدستور ذلك المركز الممتاز الذى يتبوؤه الحزب ، والدور الذى يقوم به فى الحياة الدستورية للبلاد .

الدستورى لا يعد حزبا إلا أننا بينا أنه فى حقيقة أمره صورة من صور نظام الحزب الواحد (١) .

على أننا نرى أننا لايصح لنا أن نبدأ الكلام عن الدستور وعن السلطتين التشريعية والتنفيذية وغير ذلك من عناصر نظام الحكم فى إسرائيل قبل أن نتكلم أولا عن الأحزاب السياسية ، و ذلك لأنه فضلا عما هو معروف من أمر ذلك التأثير الكبير الذى يحرزه النظام الحزبى على الحياة السياسية فى إسرائيل (٢)، فلقد تبينت لنا ضرورة تقديم دراسة الأحزاب السياسية على غيرها من عناصر نظام الحكم للأسباب التالية :

(أولا) لأن كلامنا عن مشكلة وضع الدستور فى إسرائيل يتطلب الاشارة فى مختلف المواضع إلى مختلف المواقف التى وقفتها ، أو إلى مختلف الآراء التى أبدتها ، الأحزاب السياسية الإسرائيلية .

(ثانيا) لأن هذه الأحزاب هى التى كونت الجمعية التأسيسية التى عرض عليها مشروع الدستور ، بل ان الأحزاب (وبخاصة الأحزاب الصهيونية) هى التى أقامت اسرائيل (٣).

(ثالثا) لأن زعماء الأحزاب يلعبون دورا كبيرا فى اختيار رجال الهيئات الحاكمة : أى رجال السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكذلك فى وضع التشريعات التى تقوم السلطة الثالثة (القضائية) بتطبيقها ،

(رابعا) لأن النظام الانتخابى المعمول به فى اسرائيل (وهو نظام التمثيل النسبى

---

(١) راجع كتابنا « الحريات العامة — نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها» (طبعة ١٩٧٤) ص ١٨٦ وما بعدها.
(٢) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٦ .
(٣) الحريات الديموقراطية فى إسرائيل . تأليف الأستاذ صبرى جريس ١٩٧١ ص ١٣ بيروت . الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

الذى سيأتى الكلام عنه فيما بعد تفصيلا) قد أدى بأعضاء الكنيسيت (البرلمان) أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لاحزابهم لاممثلين لدوائرهم الانتخابية ، الأمر الذى أدى بالكثير من أعضاء البرلمان إلى العناية بأوجه النشاط الحزبى أكثر من عنايتهم بمهمتهم الأولى كأعضاء برلمان وهى مهمة التشريع(١) (مما سنزيده فيما بعد تفسيرا وتفصيلا).

الخلاصة : أن تقديم دراسة الأحزاب على غيرها من الموضوعات سيلقى الكثير من الضوء على الكثير من المشاكل التى تثيرها دراسة نظام الحكم فى اسرائيل.

الفرع الأول

كلمة عامة عن الأحزاب وخصائصها فى اسرائيل

أهم خصائص النظام الحزبى فى اسرائيل

يمكننا أن نلخصها فيما يلى :

(أولا) **التعدد الكبير** — أبرز ظاهرة تلاحظ فى الأحزاب هناك هو تعددها تعدداً هائلا ، وحسبنا أن نذكر أن عددها بلغ فى الانتخابات التى حدثت لعام ١٩٥٩ ٢٦ حزبا ، وكنا نجد بالبرلمان (أو « الكنيسيت الرابعة » على حد تعبيرهم) ١٢ حزبا ممثلا فيه (٢).

وتلاحظ هذه الظاهرة حتى فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين ، فقد كان هناك ١٢ حزبا تتنافس فى انتخاب المقاعد النيابية القليلة فى المجتمع اليهودى (اليشوف yishuv) ، ذلك المجتمع الذى كان - كما قدمنا - عبارة عن « دولة

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٥ .

(٢) وكان عدد الأحزاب التى تقدمت للانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) ٢١ حزبا ، وفى انتخابات سنة ١٩٥١ كان عددها ١٨ حزبا — راجع فيما تقدم مؤلف أوسكار كريننر :

Government & Politics in israel (New York 1961) p. 61.

وقد أسفنا لعدم أستطاعتنا العثور على مؤلف حديث يبين عدد الأحزاب حاليا فى إسرائيل .

فى دور التحضير ، أى أنه كان ينعم بقسط كبير من الحكم الذاتى ، وكان اليهود يقومون بانتخاب « المجلس القومى اليهودى » Vaad Leumi (١) .

أسباب التعدد ـ لهذا التعدد الهائل عدة أسباب ذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم من الباحثين الغربيين ، نلخصها فيما يلى :

١ ـ كانت من النزعات التى تلاحظ لدى المهاجرين اليهود نزعة كل فريق منهم إلى التكتل مع أبناء وطنه القديم الذى كان ينتسب اليه ، وهاجر منه الى إسرائيل(٢)

وكان ذلك أمرا طبيعيا نظرا لاختلاف اللغة وبالتالى اختلاف لون الثقافة بين كل فريق وآخر من المهاجرين (٣)

٢ ـ وكان الصهيونيون إلى جانب ما تقدم ينقسمون بين مذاهب وتيارات فكرية أو عقائدية مختلفة، فهناك اليهود المتدينون المتعصبون Orthodox Religious Jews أولئك الذين كانوا يصرون على أن لهم تنظيما مستقلا خاصا بهم ، و هناك اشتراكيون لايدينون بمذهب معين (non doctrinaires) فكانوا يضعون النزعة الوطنية (أى القومية اليهودية) فى المقام الأول emphasizing nationalism وهناك اشتراكيون يدينون بمذهب ماركس (أى شيوعيون) وهؤلاء يقدمون اشتراكيتهم (أو بعبارة أدق : شيوعيتهم) على القومية اليهودية، فكان طبيعيا أن يكوّن كل فريق منها لنفسه حزبا ليرعى اتجاهاته الفكرية وبرنامجه العملى(٤)

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦١ .
(٢) أوسكار كرينز ص ٦١
(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٤
(٤) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤

والواقع أن هناك كثيرا من أوجه الخلاف بين مختلف الأحزاب حول مسائل كثيرة نذكر فى مقدمتها :

النشاط الفردى الحر ، أو بالعكس الأخذ بالإشتراكية أو الشيوعية .

الفصل بين الكنيسة والدولة اى أن تكون الدولة غير ذات صبغة دينية Secular تكفل حرية الفكر للملحدين كما تكفل حرية أو حرمة العقيدة للمؤمنين أو بالعكس الاخذ بالتيوقراطية أى إقامة نظام الدولة على أساس الدين .

الإتجاه بالسياسة الخارجية إلى جانب الولايات المتحدة ، أو بالعكس إلى جانب الاتحاد السوفيتى .

الأخذ بسياسة التوسع على حساب جارات إسرائيل العربية ، أو بالعكس المحافظة على حدود إسرائيل بالحالة التى هى عليها Status quo .

هل تظل أبواب البلاد مفتوحة أمام المهاجرين من اليهود الذين يريدون الهجرة إلى إسرائيل كما ينادى به أحزاب العمال (اليسار) ، أم يجب تقييد عدد المهاجرين إلى الحد الأدنى كما يطالب بذلك أحزاب اليمين (المحافظون) ؟

ومن أوجه الخلاف ما يقترح من الحلول لمشكلة استيعاب (أو امتصاص) البلاد للمهاجرين امتصاصا سريعا وكيفية توطينهم فى البلاد ، فبينما وجدنا أحزاب اليمين تعارض العدول عن الأخذ بسياسة النشاط الفردى الحر Private initiative وتعارض زيادة الضرائب من أجل سداد النفقات التى تتطلبها عملية امتصاص المهاجرين ، وجدنا بالعكس أحزاب اليسار العمالية ترى أن الهدف القومى فى امتصاص نحو ١٠٠ ألف مهاجر مما يبرر وضع حد أعلى للأرباح العالية كما يبرر فرض بعض الضرائب من أجل تحقيق هذا الهدف .

وكذلك من أوجه الخلاف هناك الخلاف حول إقامة أو عدم إقامة علاقات بين إسرائيل وألمانيا التى كانت تحت حكم النازى أداة إبادة لليهود (١) .

---

(١) راجع فيما تقدم برنشتاين : مؤلفه The Politics of Israel (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٥٧ ص ٦١ ، ٦٢ .

النظام الانتخابى وأثره فى تعدد الاحزاب — هناك فيما نرى سبب من أسباب ذلك التعدد غفل عنه أولئك الباحثون ، هو فيما نعتقد — أهمها ، وهو ذلك النظام الانتخابى المطبق فى إسرائيل ، وهو نظام التمثيل النسبى للأقليات (الذى سيأتى الكلام عنه فى موضعه تفصيلا) .

فأوجه الخلاف السابقة التى يذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم لم تكن رغم كثرتها بل ورغم ما يشوب بعض هذه الخلافات من الحدة والشدة — بكافية لتؤدى إلى مثل هـذا التعدد الهائل للأحزاب فى بلد صغير لا يتجاوز سكانه ثلاثة ملايين، فذلك تعدد لا نعرف له مثيلا ، بل لانكاد نعرف نصفه حتى فى البلاد التى يبلغ عدد سكانها عشرات أمثال هذا العدد ، لاسيما إذا عرفنا أن غالبية أوجه الخلاف المذكورة نجدها معروفة فى البلاد الأخرى .

أما كيف يشجع ذلك النظام الانتخابى (نظام التمثيل النسبى Representation proportionnelle على تعدد الأحزاب ، فذلك لأن هذا النظام الانتخابى — كما هو معروف — يهدف إلى كفالة تمثيل مختلف الأحزاب فى البرلمان تمثيلا يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين ، وذلك مما يشجع قيام وبقاء الأحزاب الصغيرة (أى الأقليات السياسية) ، وبالتالى يشجع تعددها ، وذلك بخلاف النظام الانتخابى الآخر السائد فى غالبية الدول ، وهو النظام الانتخابى الذى يأخذ بنظام الأغلبية système majoritaire فهو نظام لا يكفل — كما هو معلوم — للأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع قوتها العددية (أى يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين) بل قد لا يكفل لها تمثيلا ما فى البرلمان ، وذلك لأن مرشح الحزب تحت ظلال هذا النظام الانتخابى (نظام الأغلبية) لا ينجح فى الدائرة الانتخابية الا إذا حصل على أغلبية عدد الاصوات التى أعطيت فى الدائرة الانتخابية — لذلك نجد من شأن هذا النظام أن يؤدى إلى اختفاء الأحزاب الصغيرة ، أو إلى

اندماجها معاً لتكوين حزب كبير جديد، أو إلى التحاق أعضائها بأحد الأحزاب الكبيرة القائمة التي تستطيع الحصول على تمثيل لها في البرلمان . وتفسيراً لما تقدم فاننا نقدم مثالا لكل من هذين النظامين الانتخابيين :

ففي نظام الانتخاب بالأغلبية نجد أن الحزب الذي يحصل كل مرشح من مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية على مجرد ٥١ ٪ من مجموع أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية يستطيع أن يحرز ١٠٠ ٪ من عدد المقاعد في البرلمان في حين أن الأحزاب الصغيرة (أي أحزاب الأقلية) التي يكون لها من الاتباع ٤٩ ٪ من عدد الناخبين في كل دائرة انتخابية لا تحرز إلا صفراً من مجموع المقاعد النيابية .

ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن هذا المثال الذي ذكرناه نادر الحدوث إذ أنه يندر أن يحصل حزب الأغلبية على أغلبية عدد أصوات الناخبين في كل دائرة من الدوائر الإنتخابية ، إنما ذكرنا هذا المثال على هذا النحو لنبين بل لنبرز كيف يؤدي هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية) إلى عدم تشجيع أحزاب الأقلية على التمدد بل ولا على البقاء .

أما عن **نظام التمثيل النسبي** فان له طرقا أو أساليب متعددة لكفالة تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع عدد اتباعها بين الناخبين. ويلاحظ أن غالبية هذه الطرق أو الأساليب هي على جانب كبير من التعقيد ، ولعل أيسرها وأفضلها هي الطريقة التي يطلق عليها طريقة تجميع الأصوات وحرية توزيعها vote cumulatif [1] .

---

(١) هذه الطريقة تفترض (أولا) الأخذ — كما سنبين — بنظام الانتخاب بالقائمة Scrutin de liste ، كما تفترض (ثانيا) أن لكل ناخب عدداً من الأصوات بقدر عدد النواب الذين يطلب اليه أن ينتخبهم عنها ، ففي هذه الحالة يتقرر للناخب ثلاثة أصوات على الأقل وله أن يعمل على « توزيع أصواته » =

نقد النظام الانتخابى (للتمثيل النسبى) فى اسرائيل – انتقد عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية (على رأسهم بن جوريون) ما نجم عن ذلك النظام الانتخابى من انعدام الروابط بين النائب والناخب ، فما ذكره بن جوريون « أن الناخبين لا يختارون أشخاصاً أحياء ، إنما هم يختارون قوائم جامدة صماء » ، ويقول أحد نواب الكنيسيت المعارضين « ان الإنتخابات هناك لا تعد مرآة للرأى العام » (وذلك فى مؤلفه « إسرائيل بدون صهيونية » (بالفرنسية) ١٩٦٩ ص ١٤٨) – ومما ذكره A. Arazio (فى مؤلفه : « النظام الانتخابى الإسرائيلى (بالفرنسية) طبع فى جنيف عام ١٩٦٣ ص ١٥٧ – ١٥٩): « أننا نريد أن يمثل نواب الكنيسيت دوائرهم الانتخابية بصورة ملموسة ، ولكن كيف يستطيعون ذلك وهم لا يقطنون بها » ثم يقول : إن بين المائة وعشرين

= على المرشحين كما أن له أن يعطى أصواته الثلاثة لشخص واحد من المرشحين ، أو أن يعطى صوتا واحداً لواحد من المرشحين وصوتين لشخص آخر ، وفى هاتين الحالتين الأخيرتين يعمل على « تجميع أصواته » .

فلنفرض مثلا أن هناك فى الدائرة الانتخابية ٦٠ ناخبا عليهم أن ينتخبوا ٣ نواب (ثلاثة) ، وأن هناك حزبين يتنازعان الناخبين وأن الحزب الأول يتبعه ٤٠ ناخبا والحزب الثانى يتبعه ٢٠ ناخبا ففى هذه الحالة نجد أن الحزب الأصغر (الثانى) يستطيع أن يضمن الحصول على مقعد من هذه المقاعد الثلاثة إذا عمد كل ناخب من هؤلاء الناخبين العشرين الى اعطاء أصواته الثلاثة الى مرشح ذلك الحزب الأصغر .

أما الانتخاب بالقائمة فيقصد به ذلك النظام الانتخابى الذى تقسم فيه البلاد إلى دوائر إنتخابية كبيرة (تبلغ الدائرة نحو محافظة ويعطى الناخب فيها صوته لعدد من الناخبين لا يقل عادة عن ثلاثة) لذلك فهو يكتب قائمة بأسمائهم . وقد جرت عادة الأحزاب أن يقدم كل حزب قائمة بأسماء مرشحيه .

راجع كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية طبعة ص ١٤٩ .

عضو الذين يتألف منهم الكنيست يوجد نحو ١٠٠ يقطنون تل أبيب أو ضوا حيها (١) .

ثانيا – الخاصية الثانية من خصائص النظام الحزبي فى إسرائيل أن غالبية الأحزاب فيها لا سيما الأحزاب القوية ذات النفوذ إنما كانت نشأتها فى البلاد الغربية (الأوربية) أى فى غير البلد الذى تزاول فيها تلك الأحزاب نشاطها ولا يزال أولئك الصهيونيون الغربيون يتولون إدارتها حتى اليوم (٢) .

وهذه ظاهرة عجيبة فريدة لا نعرف لها مثيلا ، فى غير إسرائيل ، ومما هو أعجب أن نجد بعض تلك الأحزاب قد أنشىء قبل أن أنشئت إسرائيل ذاتها بنحو خمسين من السنين !!

ولقد كانت تلك الأحزاب – إذا نحن استثنينا بعضها – نبت أو ثمرة (the outgrouth) الحياة العامة فى البلاد الأخرى ، ولذلك فقد مرت هذه الأحزاب بفترات عصيبة ، وذلك من أجل أن تتلاءم مع البيئة الجديدة فى إسرائيل (٣) .

ولقد ترتب عن نشأة الزعماء خارج إسرائيل أن ايديولوجيتهم كانت بعيدة عن الحقائق الفلسطينية (٤) .

ولقد كانت الحركة الصهيونية الدولية ذاتها تشجع تكوين الأحزاب

---

(١) « الأحزاب السياسية فى إسرائيل » (بالفرنسية) للدكتور ريمون صايغ (طبعة عام ١٩٧١ ص ١٧٠) .

(٢) راجع رسالة الدكتوراه للدكتور Mounier « الأنظمة السياسية لإسرائيل » (باريس ١٩٥٧) ص ١٦٠ .

(٣) برنشتاين ص ٥٤ .

(٤) راجع للدكتور ريمون صايغ مؤلفه : Le Système de Partis Politiques en Israël (طبع ببيروت عام ١٩٧١) ص ٢٨٨ .

(أى تعددها) لتأييد الحركة الصهيونية ، وذلك قبل نشأة إسرائيل . وفى الواقع نجد جميع الأحزاب الرئيسية هناك هى أحزاب صهيونية ، ولا يوجد غير صهيونى سوى أحزاب العرب والحزب الشيوعى ، وهذه كلها أحزاب صغيرة .

ثالثا — نجد أن غالبية الأحزاب فى إسرائيل تتلقى معونات مالية من المنظمات اليهودية فى الخارج،ولها منظمات counterpart بين اليهود فى الدول الأخرى(١).

رابعا — تقوم الأحزاب الإسرائيلية — خلافا للأحزاب الأمريكية والبريطانية وغيرهما من أحزاب الديموقراطيات الغربية - بصور مختلفة من النشاط فى الميدان الإجتماعى والإقتصادى ، وذلك مما يزيد من قوة ونفوذ الأحزاب هناك،فهى تشجع «المستوطنات» agricultural settlements البغيضة كما أنها تقوم بتنظيم الجمعيات التعاونية والبنوك وشركات التأمين لخدمة مستعمراتها الزراعية، كما أنها تبحث فى الخارج عن موارد تستطيع الحصول منها على ما يلزمها من المال لتمويل مشروعاتها الاقتصادية ، كما أنها تنشىء الكثير من الملاهى والنوادى الرياضية وحركات الشباب والمدارس وغير ذلك من منظمات الخدمات الاجتماعية لتلبى رغبات وحاجيات أنصارها.ويعتمد المواطن الإسرائيلى اليوم - إلى حد ما - على حزب سياسى ، وذلك من أجل الحاقه بعمل من الأعمال ، وكذلك فيما يتعلق بوسائل التسلية recreation ، وفيما يتعلق بالمسكن والمساعدات الخيرية،ولقد أدى ذلك كله إلى اعتماد الناخب على حزبه ، مما أدى بدوره إلى الإنقاص ، من عدد أصوات المستقلين ، تلك الأصوات التى تتأرجح أو تتذبذب عادة بين مختلف الأحزاب (أى أنها لا تظل ثابتة إلى جانب حزب معين) ، وفى ذلك عامل من العوامل الأضافية التى تعمل على الإعلاء من شأن الحزبية وعلى التدعيم أو

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤ ، ٦٣ .

التوطيد من نظام تعدد الأحزاب (١) .

كما عمل على زيادة نفوذ الأحزاب ضعف الكنيسيت فيما يتعلق بكل ماله صلة بالأمن القومى ، وبصفة عامة فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية ، أن الكنيسيت يزاول رقابة لاحقة وليست رقابة سابقة ، ثم أنه لا توجد بها معارضه سياسية حقيقية (٢) . ويبدو لنا أن المعارضة تلعب دورها خارج الكنيسيت أكثر وأكبر مما تلعبه داخلها .

خامسا – استبداد الحزب بأعضائه : إن عضو الحزب مقيد — فيما يبدى من الآراء فى البرلمان — باتباع وجهة نظر الحزب ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مسائل ذات أهمية ثانوية،فأعضاء الحزب نجدهم يدلون بأصواتهم بالبرلمان إلى جانب معين ، وذلك بصورة يتبين منها بجلاء أن قرار التصويت كان معدا من قبل ليدلى به الأعضاء من بعد ، وعضو البرلمان الذى لا ينفذ تعليمات حزبه بصدد التصويت فى البرلمان جزاؤه الفصل من الحزب .

والواقع أن الأحزاب تعد فى مقدمة القوى السياسية فى إسرائيل ، وهى تمثل المحور الذى تدور حوله الحياة السياسية هناك (٣) .

---

(١) ولقد ذهبت أحزاب العمال فى ميدان تنظيم الحياة اليومية للمواطن إلى أبعد مما ذهبت إليه الأحزاب الدينية وأحزاب الطبقة الوسطى ، على أن جميع الأحزاب قامت بتنفيذ برامج للنشاط الاجتماعى .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٥٦ .

(٢) راجع « من يحكم فى تل أبيب » (طبع بيروت عام ١٩٧٥ ص ٢٩٣ والمراجع المشار اليها فيه — للدكتور حامد ربيع .

(٣) راجع كتاب .

Israel : The Beginning and To morrow (New - York,) 1951 p.21

لمؤلفه : Hal Lehrman ، حيث يتكلم المؤلف عما يطلق عليه .

= « the absolutisme of party discipline »

أثر النظام الانتخابى — أن مما هو معروف عن نظام التمثيل النسبى الانتخابى (المصحوب عادة بطريقة الانتخاب بالقائمة ، حيث تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لا تبرز فيها الصلة بين النائب والناخبين) أنه لا تكاد توجد فيه صلة اللهم إلا بين النائب والحزب الذى يقوم بترشيحه وشئون الدعاية لقائمة المرشحين فى الانتخابات) . ويتبين من الإحصائيات التى أجريت أن ٥٦ ٪ من النواب الإسرائيليين الذين سئلوا عن أهم عامل من العوامل التى يرجع إليها إنتخابهم — أجابوا أن ذلك العامل الهام بل الأهم إنما يرجع إلى المكتب الرئيسى للحزب الذى أدرج أسماءهم فى « قائمة » المرشحين التى يقدمها الحزب للناخبين (١).

ومما تقضى به علينا الأمانة العلمية أن نوجه الأنظار إلى أنه يجب ألا يفهم مما أشار اليه بعض الباحثين من أمر ذلك الاستبداد الحزبى فى إسرائيل أنه يعد ظاهرة من الظواهر الخاصة بإسرائيل ، فالواقع غير ذلك . الواقع أن هذه الظاهرة معروفة فى غير إسرائيل من الديموقراطيات الغربية ، بل وفى البلاد ذات الماضى القديم فيها . وحسبنا أن نشير إلى ما هو معروف من أمر ذلك الاستبداد الحزبى فى انجلترا . وفى ذلك يذكر الأستاذ لورانس لوويل Lawrence - Lowell (مدير جامعة هارفارد Harva بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا) : « ان النائب فى انجلترا يتبع رأى الحزب الذى ينتسب اليه اللهم إلا فى حالات نادرة ، وذلك حين يقتنع تمام الاقتناع أن سياسة الحزب بصدد المسألة موضوع التصويت هى سياسة خاطئة فاسدة » (٢) .

= وإلى جانب الأحزاب السياسية توجد قوى سياسية أخرى وهى الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) ، والكيبوتزات ، والمجالس المحلية، المؤسسة العسكرية.

(١) راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن « الأحزاب السياسية فى إسرائيل » (بالفرنسية . عام ١٩٧١) ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) راجع مؤلف لورانس لوويل — الترجمة الفرنسية من كتابه بعنوان :
L'Opinion Publique et le Govermement Populaire (éd. Paris, 1924) p. 126 ‘ 127.

ولقد صور أحد أعضاء البرلمان فى انجلترا تلك الحالة تصويرا طريفا إذ قال : « لقد سمعت فى مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأيى ، ولكننى لم أسمع خطبة واحدة غيرت صوتى »(١) !! . . .

كما يجدر بنا كذلك أن نوجه الأنظار إلى أن النظام الانتخابى السائد فى إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبى (وهو غير معروف فى انجلترا ولا فى أغلب الديموقراطيات الغربية) هو نظام من شأنه أن يزيد من سلطان الحزب على نوابه فى البرلمان ، إذ أن عضو الحزب الذى ينتخب نائبا فى البرلمان على أساس هذا النظام الانتخابى يعد نفسه مدينا بمقعده فى البرلمان للحزب لا للدائرة الانتخابية . لذلك فهو يعد نفسه — كما قدمنا — ممثلا للحزب أكثر مما يعد نفسه ممثلا للدائرة الانتخابية .

سادسا – الاتجاه نحو التكتل : ومن خصائص هذه الأحزاب الاتجاه نحو التكتل فى وجه أى خطر خارجى ، فالحرب التى شنها العرب ضد إسرائيل عام ١٩٤٨ نجدها ساعة الأعلان عن قيامها دفعت كل المنظمات الصهيونية السياسية إلى التكتل وبالتالى أدت إلى توحيد المنظمات (أو العصابات) العسكرية الصهيونية وأنصارها فى صفوف الجيش الإسرائيلى (رغم ما بين بعضها البعض من شديد العداء) (٢) .

---

(١) نقلا عن كتاب « القانون الدستورى » للأستاذين الدكتور عثمان خليل عثمان ، والدكتور سليمان الطماوى (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ص ٢٦٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « المفصل فى القانون الدستورى » ص ٤٠٩ — ٤١٢ .

(٢) الحريات الديموقراطية فى إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٥ ، ١٦ .

— ٢ —

الآحزاب المختلفة ومبادئها

تمهيد — لم تعرف إسرائيل حكما إلا من خلال تكتل الأحزاب الحاكمة، ولم تعرف معارضة، إن وجدت، إلا من خلال تكتل الأحزاب المعارضة، لذلك كان لزاما علينا قبل أن نتكلم عن هذه التكتلات الحزبية، أن نبدأ أولا بالكلام عن الأحزاب المختلفة.

تقسيم — الأحزاب فى إسرائيل متعددة (كما قدمنا) تعددا هائلا. وخير وسيلة لدراستها - فيما نعتقد - أن نقسمها إلى الأقسام الخمسة التالية:

(أولا) — أحزاب العمال، وتشمل حزب ما باى الذى أصبح أخيراً يسمى: حزب العمل الإسرائيلى، وآحدوت عفودا.

(ثانياً) — أحزاب المحافظين، وتشمل حزب الصهيونيين العموميين، وحيروت (١)، والحزب التقدمى.

(ثالثا) - الأحزاب الدينية، وتشمل حزب مزراحى الذى أصبح يسمى: الحزب الدينى القومى، وعمال مزراحى، واجودات، وعمال اجودات.

(رابعاً) الأحزاب الماركسية، وتشمل الحزب الشيوعى وما بام.

(خامساً) أحزاب العرب (٢).

(فأولا) — احزاب العمال

١ - ماباى أو حزب العمل الإسرائيلى ٢ - احدوت عفودا.

تمهيد — يجدر بنا أولا أن نوجه الانظار إلى أن هنالك فى اسرائيل

---

(١) ويقول برنشتاين (المرجع السابق) ص ٧٢ أن الصهيونيين العموميين، وحيروت هما أكبر حزبين بعد حزب ماباى.

(٢) ومن ذلك يرى أننا لم نر الأخذ بذلك التقسيم الذى أخذ به برنشتاين (فى كتابه ص ٧٥).

أحزابا عمالية أخرى عدا هذين الحزبين، ولكن بعضها (مثل حزب مابام) تغلب عليها الصبغة الماركسية (أى الشيوعية)، و بعضها الآخر تغلب عليه الصبغة الدينية (مثل حزب عمال مزراحى، وحزب عمال أجودات) لذلك رأينا الأوفق أن نلحق الطراز الأول بالاحزاب الماركسية والطراز الثانى بالأحزاب الدينية ولنذكر أولا:

كلمة عامة عن الحركة العمالية ونفوذها فى اسرائيل
وفى الحركة الصهيونية

كان النفوذ الأكبر فى الحركة الصهيونية - إلى ما قبل بدء استعمار فلسطين على نطاق واسع (أى إلى ما قبل عام ١٩٢٠) - للطبقة الوسطى و سكان المدن، و لكننا وجدنا بعد ذلك التاريخ بعد أن هاجر إلى اسرائيل الكثير من عمال الزراعة أن ذلك النفوذ الأكبر فى الحركة الصهيونية ثم فى سياسة اسرائيل قد أصبح للطبقة العاملة أى لأحزاب العمال الصهيونية(١).

ومما يدل على توطيد هذا النفوذ ما تقوم به تلك الأحزاب العمالية من أوجه النشاط الاقتصادى فى الاسكان الزراعى agricultural settlement «المستوطنات» ومايقوم به «اتحاد عمال اسرائيل» الهستدروت Histadrut من المشروعات ولقد قام هؤلاء المهاجرون بتحقيق أحد أهداف الصهيونية وهو إعداد الوطن القومى اليهودى Jewish homeland أى تمهيد أو إعداد أرض الشعب اليهودى بواسطة طائفة عمال الزراعة.

أحزاب العمال الاسرائيلية والمذاهب الاشتراكية المختلفة ــ لقد كانت تلك الأحزاب العمالية موزعة بين مختلف المذاهب الاشتراكية، وذلك حتى

(١) أوسكار كريتز: Government politics in Israel 1961 p. 65

عـــام ١٩٢٩ ، ثم وجدناها قد أخذت تدريجيا تحت تأثير ظروف وضرورات الحياة فى فلسطين يتقلص ما بينها من فروق إيديولوجية (مذهبية) فى اتجاهين أو تيارين رئيسيين .

(الأول) كان يعمل أصحابه بوحى تعاليم أحد تلاميذ تولستوى (وهو A. D. Gordon) وقد كان جوردون هذا يدعو إلى بعث الأمة اليهودية عن طريق العمل وبوجه خاص العمل فى الزراعة ، بعبارة أخرى أن هذه التعاليم كانت توصى «بعبادة العمل» والعودة إلى الأرض أى سكنى الريف والقيام بالأعمال الزراعية.

وهذه الجماعة غير ماركسية ، وقد كان لها تأثير عميق على الحركة الصهيونية (١) أما الاتجاه أو التيار (الثانى) فإن أصحابه ماركسيون متعصبون يؤمنون «بالصراع بين الطبقات والأساليب الثورية» .

وليس هنا مقام الكلام تفصيلا عن هذين المذهبين : مذهب ماركس ومذهب تولستوى اللذين يتبع كلا منهما كل من هذين الاتجاهين أو التيارين السابقين ، وحسبنا هنا أن نذكر أنه إذا كان كل منهما يعادى النظام الرأسمالى والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويرى إلغاءهما إلا أن مذهب ماركس يرى إتباع العنف والأساليب الثورية وبث روح الحقد والكراهية فى نفوس الطبقة العاملة ضد الطبقة الرأسمالية ، بخلاف تعاليم تولستوى فهى توصى بالمحبة والإخاء وعدم استعمال العنف واتباع المقاومة السلبية ، وهى التعاليم التى اقتبسها غاندى فيما بعد وطبقها فى الهند (٢) .

---

(١) راجع رسالة الدكتور Mounier بعنوان الانظمة السياسية لدولة اسرائيل» (طبعت بباريس ١٩٥٧) ص١٩٥ ، وكتاب برنشتاين. The politics of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص٥٨

(٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا «القانون الدستورى» والأنظمة السياسية =

الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) — ولقد اتحد أصحاب هذين الاتجاهين السالفين فى عام ١٩٢٠ ليؤسسا «الهستدروت» Histadrut (أو اتحاد عمال إسرائيل) الذى كان معنيا بالنشاط الاقتصادى والجمعيات التعاونية ، ولكن ظل كل منهما يعمل وحده فى مزاولة نشاطه السياسى وما يتعلق به من المسائل المتعلقة باسكان المهاجرين اليهود بفلسطين (١) .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة العامة عن الحركة العمالية فاننا ننتقل إلى الكلام عن كل من الحزبين العماليين : ماباى ، واحدوت عفودة .

— ١ —

حزب ماباى (Mapai)

(أو حزب العمل الاسرائيلى)

إن كلمة ماباى بالعبرية هى مختصر لعبارة «حزب العمال الزراعيين لاسرائيل» وقد أصبح حاليا يعرف باسم «حزب العمل الاسرائيلى» (أو حزب العمل) (٢) .

نشأته — فى عام ١٩٢٩ عمل أصحاب هذين الاتجاهين السالفين على **تصفية ما** بينهما من وجوه الخلاف للوصول إلى حل وسط مما أدى الى نشأة حزب واحد جديد ، غير ان ذلك الاتحاد أو الاندماج كان على قدر كبير من العسر إذ أنهما لم

= (الطبعة الثانية ١٩٦٣) ص ٣٤٤ - ٣٥٥ ، وراجع كتاب «أفكار تولستوى الحية» تقديم الكاتب الألمانى الكبير استيفان زفايج وترجمة الاستاذ أحمد عصام الدين (طبعة ١٩٦٢) ص ١٢ — ١٦ ، ٣٤ .

(١) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٨

(٢) راجع The Republic of Israel للدكتور دنر Dunner (طبعة نيويورك ١٩٥٠ ص ١٢٧)— و «الحريات الديموقراطيه فى اسرائيل» طبع بيروت ١٩٧١ ـ الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Rushbrook Williams : The State of Israel (London Ed 1957)p. 160

يوفقا إلى التغلب على ما بينهما من خلافات مذهبية . فني عام ١٩٤٤ انفصلت الجماعة الماركسية وكونت حزبا مستقلا واتخذت لنفسها تسمية « احدوت عفودا » (أى « اتحاد العمل ») .

كان يتبوأ حزب ماباى مكانا وسطا بين طرفين متضادين متطرفين : بين الشيوعيين (غير الوطنيين أى غير الصهيونيين) من ناحية ، والوطنيين المتطرفين من ناحية أخرى (١) .

(أولا) مبادىء الحزب وسياسته

تمهيد — يجدر بنا أولا أن نوجه الأنظار إلى أن أنه كما كان هذا الحزب لم يحصل أبدا فى الانتخابات على الأغلبية المطلقه التى تمكنه وحده من تأليف الوزارة ، لذلك فقد كان مضطرا إلى الائتلاف مع بعض الأحزاب الأخرى لتتمكن وزارته من الحصول على الأغلبية المطلقة (أى النصف + ١ على الأقل) من أصوات أعضاء الكنيسيت ، لذلك كان الحزب يتجه تارة إلى أحزاب اليسار (مثل احدوت عفودا ، وما بام) وتارة إلى أحزاب اليمين المعتدل (مثل حزب الصيهونيين العموميين) وكثيرا ما كان يتجه إلى الأحزاب الدينية (وعلى وجه الخصوص الحزب الدينى القومى) للائتلاف معها (٢) .

١ ـ **الأخذ بنظام اشتراكى** — يقوم على تشجيع الحركة التعاونية وتحديد ساعات العمل وتقرير أجازات سنوية والمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة فى الحقوق .

فهذا حزب اشتراكى غير ماركسى، نجد أن ولاءه للاشتراكية يعد أمراً ثانويا

---

(١) راجع : رشبروك وليامز

(٢) الحريات الديموقراطية فى اسرائيل (المرجع السابق) ص ١٧

بالنسبة الى ولائه غير المحدود « للأمة اليهودية » (أى النزعة الصهيونية) (١) .

٢ — وفى مقدمة المبادىء ذات الصبغة الصهيونية لهذا الحزب العمل على ما يطلقون عليه « تجميع المنفيين » أى تشجيع الهجرة اليهودية الى اسرائيل (٢).

٣ — **فى السياسة العسكرية** ـ يعارض الحزب فكرة الحرب الوقائية (ازاء البلاد العربية) ، على أننا نجده مع ذلك قد قرر مهاجمة شبه جزيرة سينا عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى (٣).

٤ — **معارضة مبدأ وضع دستور مدون** — ومن مبادئه كذلك معارضة فكرة وضع دستور شامل مدون للدولة ، لأن من شأن الأخذ بهذه الفكرة أن تثير خلافا حادا مع الأحزاب الدينية ، وهو خلاف يهدد بفصم عرى الوحدة القومية ، وذلك لأن هذه الأحزاب الدينية تطالب أن يقوم الدستور على أساس الدين (أى الشريعة الموسوية) ، وهذا هو ما تعارضه بقية الأحزاب الأخرى التى رأت ـ لهذا السبب ـ العدول عن فكرة وضع دستور

---

(١) رسالة الدكتوراه للدكتور مونبيه (الانظمة السياسية لدولة اسرائيل) ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

وفى ذلك كتب بن جوريون فى Jewish labour Londres, 1935 يقول : «أن كفاح العمال فى فلسطين لم يكن ولن يكون فحسب كفاح مصالح بين الطبقات ، أنهم لا يستمدون قوتهم من تنظيمهم الطبقى ومن نظرتهم الاجتماعية vision sociale فحسب ، ولكنهم يستمدونها كذلك من رسالتهم القومية التى يمتزجون معها ، وتلك الرسالة هى استعادة اسرائيل ـ راجع بحثا عن نظام الحكم فى اسرائيل منشور بمجلة The Middle East 3 Rd edition. Edited by Sir Reader Bullard(Oxford Univereity press 1958. p 292.

(٢) رشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠

(٣) أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق) ص ٦٧

مدون شامل ، وإنما نجدها قد آثرت إصدار الأحكام الدستورية بقوانين عادية (أى يوافق عليها البرلمان) تصدر بقوانين متفرقة كلما دعت الحاجة إلى صدور قانون منها (١). (وسوف نعود إلى معالجة هذه المسألة تفصيلا فى البحث الثالث).

٥ – **تعديل نظام الانتخاب** – ومن مبادىء الحزب العمل على تعديل نظام الانتخاب بالقائمة والتمثيل النسبى (وهو النظام السائد فى إسرائيل كما قدمنا)، وذلك للأخذ بنظام الانتخاب الفردى والفوز فى الانتخاب بالأغلبية (أى بأغلبية عدد أصوات الناخبين)(٢) ، وذلك لأن هذا النظام الثانى يهيىء لحزب مابای فرصة الحصول على الأغلبية المطلقة فى مقاعد البرلمان (رغم أنه لا يحصل على الأغلبية المطلقة لأصوات جميع الناخبين فى البلاد) ، وحصوله على الأغلبية المطلقة فى البرلمان يمكنه من تأليف الوزارة وحده ، أى دون أن يكون مضطراً للاعتماد على الأحزاب الأخرى الصغيرة ، وهذا بخلاف نظام الانتخاب الحالى

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ٦٥ .

(٢) يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى التفرقة بين مايطلق عليه « نظام الانتخاب الفردى » « ونظام الانتخاب بالقائمة » فالأول هو ذلك النظام الذى تقسم فيه البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة تنتخب كل دائرة منها نائبا واحداً (أى فردا) كما كان الشأن دائما فى مصر وغالبية الدول أما الثانى فهو ذلك النظام الانتخابى الذى يقضى بأن تقسم البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة كل منها تنتخب عدداً معينا من النواب (لا يقل عادة عن ثلاثة) فكل حزب فى هذه الحالة يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدلى بصوته إنما يكتب قائمة بأسماء من يختارهم ، وهى عادة قائمة الحزب الذى ينتمى اليه ، والدائرة الانتخابية فى هذه الحالة دائرة كبيرة تبلغ عادة نحو محافظة من المحافظات فى حين أن الدائرة الانتخابية فى حالة الانتخاب الفردى لا تزيد عن نصف عدد مجموع القرى التابعة لمركز من المراكز .

ويلاحظ أنه فى حالة الأخذ بنظام التمثيل النسبى فأنه يؤخذ عادة معه بنظام الانتخاب بالقائمة لزيادة التفصيل راجع كتابنا (القانون الدستورى والأنظمة السياسية) ص ١٤٦ – ١٤٨ .

(نظام الانتخاب بالقائمة والتمثيل النسبي للأقليات السياسية) ، فهو نظام لا يمكنه من الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان (وإن كان يحصل فيه على الأغلبية النسبية) وبذلك يضطر لتأليف وزارة ائتلافية أي أنه يضطر من أجل تأليف وزارة أن يشرك معه أحزابا أخرى صغيرة كالأحزاب الدينية التي لا تتفق مبادؤها في بعض المواضع ـ مع مبادئه (١).

٦ — **في السياسة الخارجية** ـــ لقد ترتب على العون الأمريكي لإسرائيل ، والحركة المعادية للصهيونية في الكتلة السوفيتية ، أن جعلت إسرائيل (التي يسيطر هذا الحزب ـ إلى عهد قريب ـ على سياستها) إلى جانب الكتلة الغربية في سياستها الخارجية (٢).

وكان قادة هذا الحزب يدينون بسياسة التقرب من جميع الدول حتى لا يكونوا تحت رحمة دولة واحدة لا سيما في أوقات الأزمات الحادة ، ذلك كان بوجه خاص رأى بن جوريون وسياسته . وبعد أن هجر حزب الماباى عام وجدنا خلفاءه يتقربون إلى حد كبير من الولايات المتحدة ، وقد حصلت اسرائيل بمقتضى هذه السياسة على معونات عسكرية هائلة ومستمرة من الولايات المتحدة. وكذلك يرجع إلى حزب الماباى الفضل فيما حدث من تدعيم العلاقات بينها وبين

---

(١) ولقد سبق لابن جوريون أن قدم للبرلمان مشروع قانون لإجراء هذا التعديل ولكن الأحزاب الأخرى الصغيرة لا يمكن بداهة أن يوافق ممثلوها في البرلمان على هذا المشروع . وذلك لما يصيبها به من الضرر لأنه لا يهيء لها فرصة الحصول على مقاعد في البرلمان يتناسب عددها مع عدد أتباعها بين الناخبين.

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٦ .

(٢) راجع The middle East البحث السابق الاشارة اليه ص ٣٩٢ .

ألمانيا الغربية وما حدث من دفع تعويضات من ألمانيا لإسرائيل عما ارتكبه حكم هتلر فى ألمانيا من جرائم ضد اليهود .

ثم أن الماباى يعنى بأمر اليهود الذين يقطنون البلاد الأخرى ، وكان يعنى - أكثر مما يعنى غيره من الأحزاب - بأمر اجتذاب اليهود للهجرة (أو « للعودة » على حد تعبيرهم) إلى إسرائيل .

وفيما يتعلق بمطامع اليهود فى الأراضى العربية فقد كان تعبر عنها كلمة بن جوريون عام ١٩٥٢ « ان إسرائيل ليست سوى جزء من وطننا (١) .

(ثانيا) **مركز الحزب : مدى قوته وأسبابها** — يعد هذا الحزب (كما قدمنا) أقوى الأحزاب الإسرائيلية ، رغم أنه لم يحصل مطلقا على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين فى الإنتخابات النيابية ، ولكنه كان الى عهد قريب — يحصل دائما على الأغلبية النسبية .

كان هذا الحزب ينزع إلى أن يخلط بينه وبين الدولة: أليس زعماؤه هم الوزراء للوزارات الرئيسية فى الحكومة ؟ وعصابته المسلحة الخاصة السرية السابقة (الهاجاناه) ألم تكن نواة الجيش القوى لإسرائيل ؟ وأعضاؤه ألم يصبح كثير منهم من موظفى الحكومة ؟ ان الحزب — على أى حال — ينسب لنفسه الفضل فيما يصدر من الحكومة من تصرفات (٢) .

---

(١) Israel Year book 1952. Governement of Israel كان ذلك نقلا عن مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الأحزاب السياسية فى إسرائيل (بالفرنسية) ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) وأن ذلك الخلط أو المزج بين الحكومة والحزب نجده يستغل بوجه خاص فى المعركة الانتخابية فعرفان المهاجرين بالجميل نحو الدولة إنما يوجه إلى الحزب الرئيسى فى الحكومة الائتلافية (وهو حزب ماباى) . ومن الناحية =

والواقع أن هذا الحزب كان ـ الى عهد قريب ـ يسيطر سيطرة كاملة على حكومة إسرائيل وعلى الصهيونية العالمية وبوجه نشاطها ، كما كان أكثر الأحزاب شهرة فى الخارج (١).

ولقد كان هذا الحزب عاملا أساسيا فى حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وغالبا ما كان تاريخه مرادفا لتاريخ البلاد ذاتها ـ ففى عام ١٩٣٣ أصبح من القوة بحيث استطاع أن يستأثر بالاشراف على القسم السياسى فى الوكالة اليهودية بفلسطين ـ وبعد إنشاء إسرائيل كان يحصل دائما على الأغلبية النسبية من مقاعد الكنيسيت (البرلمان) ، ففى انتخابات عام ١٩٥٥ حصل على ٤٠ مقعدا فى الكنيسيت (التى تضم ١٢٠ مقعداً أى ١٢٠ عضوا) ، هذا فضلا عن التأييد المستمر له من خمسة نواب يمثلون أحزاب العرب فى إسرائيل ، وهى تتبع دائما حزب ماباى (اللهم إلا فى بعض حالات قليلة سيرد بيانها بصدد الكلام عن أحزاب العرب (٢).

حرب أكتوبر — ولقد كان من نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ والنصر العظيم الذى أحرزته مصر أن أدت إلى تصدع حكومة هذا الحزب ، والحزب ذاته ، مما مهد الطريق إلى كتلة ليكود بزعامة مناحم بيجن أن يشكل أول وزارة له فى مايو ١٩٧٧ .

= الأخرى نجد أن خصوم هذا الحزب ينسبون اليه بأنه عمد — فى السنوات الأولى لقيام الدولة بوجه خاص — الى توزيع الوظائف الحكومية على أصدقائه السياسيين ـ راجع رسالة مونبيه ص ١٩٦ .

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين عام ١٩٦٣ ص ١٤٤ .

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٦ ، ٥٩ ـ ورشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠ .

(١) نقصان عدد المقاعد النيابية التى أحرزها الحزب وأسبابها

يلاحظ أن عدد المقاعد النيابية التى أحرزها الحزب فى الانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) كان ٤٦ مقعدا ثم نزل إلى ٤٥ فى الانتخابات الثانية (لعام ١٩٥١) ثم نزل إلى ٤٠ فى الانتخابات الثالثة (لعام ١٩٥٥)، وهناك تفسيرات مختلفة لسبب ذلك النقصان المطرد فى عدد ما أحرزه الحزب من المقاعد النيابية.

فالبعض يفسرون هذ النقصان بأنه كان أثرا من آثار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، إذ أن من شأن تلك الهجرة أن تجعل السياسية المعتدلة المتزنة (كما يقولون) لحزب ما باى أقل جاذبية بالنسبة للمهاجرين الجدد الذين يعوزهم الجلد والصبر على ما يلاقون من متاعب فى الفترة الأولى من إقامتهم فى إسرائيل، وهؤلاء المهاجرون ينظرون عادة إلى هذا الحزب بأنه هو الحكومة، أو بالأقل هو المسئول الأول عن تصرفاتها.

ويفسر البعض الآخر ذلك النقصان فى عدد المقاعد النيابية بأنه رد فعل طبيعى لطول مدة بقاء هذا الحزب فى مراكز الحكم والسلطان، الأمر الذى يحمل البعض على أن يداخله شعور النفور من الحزب [1].

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ الكبير لاسكى LasKi من أن أغلبية الناخبين فى انجلترا تتجه أحيانا إلى التصويت لمرشحى حزب معارض لا لسبب إلا لمجرد نفورهم من حزب الأغلبية لأن وزارته ظلت فى الحكم أمدا طويلا [2]، على أن الكثيرين من الإسرائيليين يأملون أن ذلك الحظ السيء (أى أن ذلك النقصان فى عدد المقاعد النيابية) لن يستمر طويلا لأن

---

(١) رشبروك وليامز ص ١٦٠

(٢) Laski : Democracy in Crisis

السياسة التي يتبعها هذا الحزب تعد — فيما يعتقدون — أكثر اتفاقا مع المصالح الحقيقية لإسرائيل (١) .

وفعلا فقد ازداد عدد أعضائه بالبرلمان الى ٤٢ نائبا، وهو العدد الذى أحرزه بعد انتخابات سنة ١٩٥٩ ، كما كان له بالوزاره التى كان يرأسها بن جوريون إذ ذاك ١١ وزيرا (وهى تتألف من ١٦ من الوزراء) (٢) .

وعلى كل حال فقد ازداد عدد أعضاء هذا الحزب فى السنوات السابقة على حرب أكتوبر الى أربعة أمثال ما كان عليه لدى نشأة اسرائيل (عام ١٩٤٨)، ولكننا نجد أن الرجال الذين كانوا على رأس الحزب هم أنفسهم الزعماء القدماء الذين هاجروا الى فلسطين نازحين من روسيا وبولندا منذ بضعة عشرات من السنوات (٣) .

(ب) **اسباب قوة الحزب** — ترجع قوته إلى أسباب عدة تتلخص فيما يلى :

١ — **تاريخه وجهاده فى الحركة الصهيونية**، وفى إعداد الوطن القومى بفلسطين قبل انشاء اسرائيل .

لقد لعب هذا الحزب — كما قدمنا — دوراً أساسيا فى حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وكثيرا ما كان تاريخه مرادفا لتاريخها ، فلقد كان من هذا الحزب قادة الجالية اليهودية أثناء النضال العربى المسلح الذى قام به الفدائيون العرب ضد العصابات اليهودية بفلسطين فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ — كما عمل هذا الحزب

= ص٦٨ — ولقد كان لاسكى (قبل وفاته فى أواخر النصف الاول من هذا القرن) أستاذا بمدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية بلندن كما كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطانى .

(١) وشبروك وليامز ص ١٦٠

(٢) تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية(السابق الاشارة اليه)ص ١٤٤

(٣) أوسكار كريتز (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص٦٨

على انشاء العصابة السرية (أو - على حد تعبيرهم - « الحرس الوطنى ») المعروفة باسم الهاجانا Hagana (١)، كما أنه أنشأ الفيلق Brigade اليهودى فى الحرب العالمية الثانية لمعاونة الحلفاء فى الحرب ضد ألمانيا النازية ، كما قام بمباشرة الدبلوماسية الصهيونية الدولية منذ عام ١٩٣٩ ، كما قام بارسال مبعوثين الى أوروبا لتنظيم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين ، كما أنه يعد فى نظر اليهود « الحزب الذى كسب الاستقلال » (٢) .

٢ - خبرته السابقة فى العمل بالمنظمات الصهيونية (قبل انشاء اسرائيل)

لقد كسب هذا الحزب خبرة نتيجة لما كان له من الاشراف على القسم السياسى للوكالة اليهودية أثناء عهد الانتداب البريطانى بفلسطين ، ولقد كان قادة هذا الحزب بمثابة القلب للوكالة اليهودية فى عهد الانتداب ، ولذلك كان من يسير الأمور عليهم أن يتبوءوا المراكز الرئيسية فى عهد الحكومة المؤقتة فى عام ١٩٤٨ عقب انشاء اسرائيل ، كما كانت لهذا الحزب الأغلبية فى « الهستدروت » (اتحاد عمال اسرائيل) ، وكان فى ذلك أكبر مصدر من مصادر قوته (٣) .

---

(١) كلمة الهاجانا معناها باللغة العبرية « الدفاع » ، ولقد كانت بمثابة الحرس الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى — راجع فى ذلك
Ben Halpern : "The jdea of the jewish state,, (Massachusetts) 1961 Ed; Harvard University press, p. 43

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٩ ، ٦١

(٣) راجع « دولة اسرائيل » للدكتور شوراكى Chouraqui ص ٥٦ حيث يقول ان الماباى هو حزب عمالى يستند الى قوة النظام النقابى للعمال الذى يتمثل فى الهستدروت Histadrut ، ولقد أنشئت الهستدروت عام ١٩٢٠ ، وكان عدد أعضائها ٤٫٤٢٣ فوصل العدد فى عام ١٩٥٣ الى ٧١٣٫٩٧٠ ، وهى تمثل بذلك ٧٢٪ من الطبقة العاملة فى ذلك الحين وأبواب هذه الهيئة مفتوحة لجميع النزعات السياسية .
راجع « دولة اسرائيل » للدكتور شوراكى ص ١١٣

ونظرا لما أحرزه هذا الحزب من القوة فى الوكالة اليهودية وفى المجلس القومى Vaad Leumi (الذى سبقت الاشارة اليه فى عهد الانتداب) كان لحزب الماباى خبرة أكثر مما أحرزه غيره من الأحزاب فى شئون الحكم و الادارة (١).

٣ – خبرة الحزب بشئون الحكم (بعد انشاء اسرائيل) ومرونته السياسية

منذ انشاء اسرائيل قدم الحزب الى الوزارة رئيسها وكذلك وزراء الوزارات الهامة (كوزارة الدفاع والمالية والشئون الخارجية).

وبفضل حصول الحزب على تأييد المحافظين بصدد سياسته الخارجية الموالية للغرب، وعلى تأييد الأحزاب اليسارية بصدد سياسته الداخلية، وبفضل حصوله على تعاون الحزب الدينى الرئيسى «عمال مزراحى» (hapoel Hamizrachi) وذلك مقابل ترضيته بصدد بعض مطالبه فى المسائل الدينية، بفضل ذلك كله وبفضل ما أبداه الحزب من المرونة السياسية استطاع الحزب أن يحقق استقرارا ممتدلا فى الشئون السياسية فى إسرائيل (٢).

٤ – **دقة تنظيمات الحزب** – لقد كان ماباى منظما تنظيما دقيقا خيرا مما كان عليه غيره من الأحزاب الإسرائيلية، وذلك من أجل العمل على استيعاب (أو «امتصاص») البلاد للمهاجرين.

ومع ذلك فأنه نظرا لما أصاب الحزب من الخسارة فى انتخابات يوليه سنة ١٩٥٥ – كما قدمنا – (إذ نقص عدد المقاعد النيابية التى أحرزها من ٤٦ الى ٤٠)

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص٥٩، ٦٠

(٢) كما أن بن جوريون (رئيس الحزب) يرى العمل على توثيق الروابط السياسية بين الطبقة المثقفة والعمال – راجع فيما تقدم برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦٠، ٦٤.

فقد عمل الحزب على تعديل نظامه ، فلقد كان جهاز الحزب لغاية ١٩٥٥ ذا صبغة مركزية الى حد كبير ، لذلك كان يهدف هذا التعديل الى أن يكون أكثر اتجاها نحو اللامركزية أى ذا صبغة أكثر ديمقراطية (١) .

٥ – **من دلائل قوة الحزب** – يذكر من تلك الدلائل أنه استطاع أن يحصل فى عام ١٩٦٩ على مساعدات أجنبية بأكثر من ٣ مليون دولار ثم هو يسيطر على الهستدروت ، وعلى قدر معين من الكيبوتزات ، وله ممثلون فى القيادة العسكرية ، ثم أنه كان ـ الى عهد قريب ـ يسيطر على الانتخابات المحلية و بصفة خاصة البلديات الكبرى (٢) .

٦ – **شخصيات الحزب** – ولهذا الحزب تنتسب الشخصيات السياسية الكبيرة المعروفة فى خارج إسرائيل ، وعلى رأسها شخصية بن جوريون Pen Gurion وشاريت Sharett اللذان تداولا رئاسة الوزارة منذ نشأة إسرائيل أمدا طويلا (٤) .

---

(١) ولقد كان مما يقضى به هذا التعديل أن ينتخب مؤتمر الحزب مجلسا يتكون من قادة الحزب وممثلى الفروع المحلية ، على أن يعد هذا المجلس هو الهيئة العليا فى الحزب ، وفى الفترة التى تقع ما بين أدوار انعقاد جلسات هذا المجلس ، فان قيادة الحزب تودع بين أيدى اللجنة المركزية المكونة من ١٢٠ عضوا ، وهذه اللجنة بدورها تفوض السلطة الى لجنة صغيرة هى « اللجنة التنفيذية القومية وإلى سكرتاريته » ـ برنشتاين ص ٦١ .

(٢) راجع Freudenheim : 1967 p. 65 political systems وكتاب Government in Israel 1967 p. 87 وكان ذلك نقلا عن كتاب « من يحكم فى تل أبيب » للدكتور حامد ربيع ص ٢٠١ .

(٣) ، ٤) وفى مقدمة زعماء الحزب الذين تولوا الوزارة ليفى إشكول Eshkol جولدا مير Meir — راجع رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٦٠ ، ١٧٠ Pustow : Midale East .

ولقد قامت احدى هيئات البحوث الاجتماعية فى اسرائيل

Institute of Social Research

فى عام ١٩٥٦ بدراسة قيادة هذا الحزب فتبين لها أن غالبية قادة الحزب من الرجال المسنين ، فنحو ثلاثة أرباعهم هاجروا من روسيا أو بولندا فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩١٠ (١) ويجدر بنا أن نذكر نبذة موجزة عن كل من الشخصيتين الكبيرتين للحزب : بن جوريون ، وشاريت .

(١) **بن جوريون** . — ولد بن جوريون فى بولندا فى الجزء الذى كان خاضعا من بولندا لروسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان ميلاده عام ١٨٨٦ ، ولقد أقام فى فلسطين منذ عام ١٩٠٦ (أى حين كان يبلغ العشرين من العمر) ، ولقد كان قبل انشاء إسرائيل رئيسا chairman للوكالة اليهودية بفلسطين . كما كان يشرف على قسم الأمن العام (٢) — وبعد خبرة طويلة فى المنظمة الصهيونية العالمية وفى الوكالة اليهودية أصبح بن جوريون رئيسا للوزارة فى الحكومة المؤقتة التى قامت عقب نشأة إسرائيل وقبل أجتماع الكنيسيت لأول مرة ، ثم أصبح رئيسا للوزارة فى الوزارات التى شكلت بعد اجتماع الكنيسيت (٣) .

---

(١) ولقد كان ١٣٪ فحسب من القادة القدماء للحزب من حملة الشهادات الجامعية راجع فيما تقدم برنشتاين ص ٦٣ .

(٢) اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٥ بالهامش رقم ٦

(٣) وفى عام ١٩٥٣ صرح بن جوريون أنه لا يريد أن تكون رئاسة الوزارة احتكارا لشخص واحد (يقصد شخصه) فاعتزل رئاسة الوزارة وتركها لزميله (وأحد أعضاء حزبه) وهو شاريت ، ورحل بن جوريون الى النقب للاشتغال بالزراعة ، ويظن الكثيرون أن الذى دفعه الى ذلك ضيقه بما أبداه حزبه من عدم الفهم لمقتضيات وضرورات ظروف الحكم (ويلاحظ أن تركه للحكم انما كان لفترة مؤقتة كما هو معلوم) راجع رشبروك — ولیامز ص ١٦٨ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٦

وكان يسود اسرائيل شعور عام بأن بن جوريون هو الزعيم الذى تلجأ اليه اسرائيل حين تجتاز احدى الأزمات . وأن اسرائيل كانت تشبه بن جوريون بالمستر ونستون تشرشل فيما يحرزه كل منهما من قوة الشكيمة ومن المقدرة على الارتفاع فوق نزعات أو رغبات الجماهير حين يعتقد أنها تتجه اتجاها خاطئا .

ثم هو يحظى بمحبة وتقدير كبيرين من الشعب الاسرائيلى ، هم يصفونه بأنه على قدر وافر من الذكاء وسعة الخبرة وبعد النظر والكثير من الحيوية والجرأة وصدق الفراسة فى الأشخاص والفهم العميق لمشاكل بلاده(١) ، ورغم أنه لم يولد فى اسرائيل not a sabra إذ أنه نزح إليها منذ نحو نصف قرن من الزمان فان الاسرائيليين الذين ولدوا فى فلسطين يعدونه مثلهم كأنه أحدهم وان المهاجرين الجدد الذين لم يكونوا يستطيعون أن يميزوا بين مختلف الأحزاب كانوا يستطيعون أن يتعرفوا على الشخصية الجادة The dramatic figure لابن جوريون الذى هو رئيس للوزارة ، كما أنه يعد زعيم الحزب الذى « كسب الاستقلال » على حد تعبيرهم (٢)

ومن العيوب التى تؤخذ عليه أنه يقوم أولا بتصرفاته ، ثم يقوم ثانيا باجراء مفاوضاته مع رجال وزارته بخصوص هذه التصرفات ! . .

كما يؤخذ عليه كذلك مجافاته أحيانا لأصول اللياقة واللباقة ، فمن ذلك أنه أخذ ينتقد ـ بصورة متكررة بعيدة عن اللياقة ـ الصهيونيين المقيمين فى الدول الأخرى لاسيما فى الولايات المتحدة لعدم رغبتهم فى الهجرة إلى اسرائيل والاقامة

---

(١) رشبروك وليامز ص١٦٨ — ١٧٠

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص٦١ على أن الدكتور مونييه يلاحظ (فى رسالته ص١٩٦) رغم ذلك أن المهاجرين الجدد الذين رحلوا الى اسرائيل بعد انشائها لم يزيدوا من قوته أكثر مما زادوا من قوة خصومه

فيها : الأمر الذى أدى إلى اساءة العلاقات مع شخصيات ذات نفوذ كان لمساعداتهم المالية الفضل فى انقاذ اسرائيل من الافلاس الإقتصادى ، كما يؤخذ عليه ما صدر منه من قرارات استفزازية مثل تلك الغارات الانتقامية التى أمر بها عبر خطوط الهدنة ، مما أدى الى زيادة حالة التوتر مع الدول العربية ، وبالتالى أدى إلى زيادة متاعب اسرائيل (١)

(ب) **شاريت** Moshé Sharett ـ ولد شاريت (مثل بن جوريون) فى روسيا القيصرية ، وقد نزح إلى اسرائيل قبل أن ينزح بن جوريون اليها بنحو عام أو عامين ، وكان كلاهما خريج الجامعة القديمة فى ستانبول ، ومدرسة العلوم السياسية والإقتصادية بلندن (وهى التى يطلق عليها London School of Economics

ولقد كان شاريت يعد ـ فى عهد الانتداب البريطانى ـ بمثابة سفير للوكالة اليهودية فى الخارج ، وان رحلاته المتعددة فضلا عن درايته بثمان لغات وثقافته السابقة ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعله بعيدا بعض الشيء عن أن يكون مفهوما من الرجل الإسرائيلى العادى ، على أنه يحرز ما يطلق Kipling عليه : the Common touch الجاذبية لدى الجماهير أو ما نسميه « الشعبية » .

ولقد كسب هذه الصفة عن طريق عضويته الطويلة فى حزب ما باى (٢) .

ولقد كان شاريت متخصصا دائما فى الشئون الخارجية ، على أنه ثبت أنه لايقل جدارة عن بن جوريون فى القيام بأعباء مهمته كرئيس وزارة ، على أن الرجلين شخصيتان مختلفتان ولو انهما يكمل أحدهما الآخر .

---

(١) اوسكار كرينز Oscar Kraines ص ١٢١

(٢) رشبروك وليامز ص ١٧٠

على أنه لايوجد خلاف بين الاثنين بصدد المبـــادىء الأساسية للسياسة الخارجية لإسرائيل ، إنما يدور الخلاف بينهما حول « اختيار الوقت المناسب لإتخذ إجراء معين وحول مبلغ الأهمية التى تعطى له ، timing & emphasis وهو معروف بأنه رجل حذر cautious (١) ويعد شاريت أكثر مرونة من بن جوريون ، كما يعد حذرا أكثر منه وأوسع منه صدراً وأشد احتمالا وصبرا ، كما يعد أكثر منه حساسية وادارا كالما يحدث من رد فعل لتصرفات إسرائيل فى الشئون الخارجية ، كما أنه أكثر إستعدادا للتفاهم وأقل اندفاعا

(more concil›itory & restrained)

فى ميدان العلاقات الخارجية (٢)

ويرى البعض أن بن جوريون انما نجح فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٦ فى إخراج شاريت من الوزارة (التى كان فيها شاريت وزيراً للخارجية) لأنه كان حذرا ومعتدلا أكثر مما يجب فى معالجته للشئون الخارجية (٣)

— ٢ —

حزب احدوت عفودا (أو « إتحاد العمل ») Aaehdut Ha‘Avoda

هذا الحزب هو أحد الأحزاب الأسرائيلية العمالية ، كما ينبىء عن ذلك تسميته ذاتها إذ معناها بالعبرية « إتحاد العمل »

---

(١) وتلك كانت الصفات التى دعت الى أن يترك شاريت الوزارة عام ١٩٥٦ والى أن تخلفه جولدامير (Myerson سابقا) وهى تعد أقدر سيدة فى اسرائيل فى ميدان الحياة العامة ، وقد اشتركت فى كل وزارة قامت منذقامت اسرائيل وقدأعلنت منذ البداية ألا تغير فى السياسة الخارجية ـ راجع رشبروك وليامز ص١٦٨ ، ١٦٩

(٢) اوسكار كرينز ص ١٢١

(٣) اوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٣

(أولا) **نشاته :** لقد كان هذا الحزب يسمى قديما حزب « عمال صهيون » (Poale Zion) وكان هذا الحزب القديم عبارة عن جماعه ماركسيه (شيوعية) وكان قد اتحد مع جماعة أخرى اشتراكيه غير ماركسيه (كانت تسمى Hapoel Hatzair) لتكوين حزب ماباى ، غير أنهما لم يوفقا الى التغلب على مابينهما من خلافات مذهبية (كما قدمنا) ، ففى عام ١٩٤٤ انفصلت جماعة « عمال صهيون » واتخذت لنفسها تسمية « احدوت عفودا » (اى « اتحاد العمل ») ، وفى عام ١٩٤٨ اتحدت مع جماعة أخرى (١) ليكونا حزب مابام Mapam (وهو حزب اشتراكى ماركسى سيأتى الكلام عنه تفصيلا) ، ثم انفصل عن مابام ليصبح حزبا مستقلا ، ويبدو أن انفصاله كان راجعا الى أنه كان فى السياسة الخارجية يضع فى المقام الأول الصهيونية واسرائيل ، بينما كانت الجماعة الأخرى التى كانت شريكته فى تكوين حزب مابام ، كانت تضع فى المقام الأول : اتباع اتجاهات السياسة السوفيتيه (٢) .

— ويجدر بنا هنا أن نذكر أننا لم نر الكلام عن هذا الحزب ووضعه بين الاحزاب الماركسية لأنه رغما من نزعته الماركسية — كما قدمنا — فان الصبغة العمالية والنزعة الصهيونية والقومية ترى فيه غالبة على النزعة الماركسية ، الأمر الذى دعاه الى الانفصال عن حزب مابام (الماركسى) كما قدمنا .

(ثانيا) **مركز الحزب** اشترك هذا الحزب فى وزارة بن جوريون بوزيرين وكان له

---

(١) وهى جماعة Hashomer Hatzair

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦٤

فى الكنيسيت ٨ مقاعد ، كما أنه يضم شخصيات صهيونية لها شعبية كبيرة فى اسرائيل (١) وكان يحتل مكانه بين الماباى والمابام (الذى سنعرض للكلام عنه فيما بعد) ، على أنه يبدو من مناقشاته فى جلسات الكنيسيت فى المسائل الهامة أنه أقرب الى جانب ماباى منه إلى جانب مابام - وهذا الحزب يتجه الى الشبيبه بوجه خاص - وقد نزل ترتيبه بين الأحزاب فى انتخابات عام ١٩٥٩ الى المكان السادس (٢)

وترجع الكثير من شعبيته الى الجهود التى بذلها - الكثير من قادته فى الحرب العربية الاسرائيلية (عام ١٩٤٨) (٣)

(ثالثاً) **مبادئه وسياسته** - هذا الحزب (كما قدمنا) حزب اشتراكى ماركسى الا أن لهذه الصبغة - كما ذكرنا - مكانا ثانويا الى جانب صبغته العمالية ونزعته الصهيونية القومية . فهو لايتلقى - كما هو حال الأحزاب الشيوعية فى اسرائيل أوغيرها من البلاد - توجيهاته من الخارج .

١ - **فى السياسة الخارجية** - نجده يقف موقفا محايدا بين الكتلة الشرقية (التى يتزعمها الاتحاد السوفيتى) والكتلة الغربية .

وهو يقف الى جانب الأخذ بسياسة دفاع قوية (an activist defence policy) (٤) وبالنسبة لالمانيا نجد الحزب يعارض أى أتصال بتلك البلاد .

---

(١) ومن هذه الشخصيات ايجال ألون وزير العمل الذى كان قائدا لفرق البالماخ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ .
راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥ .
(٢) أوسكار كريتز ص ٧٢ ، وبرنشتاين ص ٦٤ .
(٣) برنشتاين ص ٦٤ .
(٤) راجع The Middle East (البحث السابق ٢٩٢) وراجع برنشتاين ص ٦٤ ، ٦٥ .

٢ ـ ويأخذ الحزب بسياسة التعاون بين العرب واليهود من العمال الزراعيين فى اسرائيل (١)

٣ـ ومن مبادئه كذلك الغاء الحكم العسكرى القائم فى المناطق العربية (٢)

٤ـ ومن مبادئه كذلك فصل الدين عن الدولة (٣) وهذه نتيجة طبيعية لنزعته الماركسية .

٥ ـ وعلى أن هذا الحزب يقف موقفا عدائيا متشددا فيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بالبلاد العربية ـ ففى عام ١٩٥٦ كان هـــذا الحزب يطالب بأن تظل القوات الاسرائيلية فى شبه جزيرة سينا ، وكان ينصح بأن ترسل اسرائيل جيوشها مرة أخرى عبر الحدود ، اذا لم تترك الادارة المصرية قطاع غـــزة أو إذا تجددت هجمات الفدائيين العرب (٤)

(ثانيا) احزاب المحافظين

تشمل هذه الأحزاب :

(١) حزب الصهيونيين العموميين ، (٢) حزب حيروت (أو حزب الحرية) ، (٣) الحزب التقدمى .

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٣

(٢) وكان ذلك من القرارت التى اتخذها الحزب فى مؤتمره الدورى الذى عقده فى ١٩٦٢/٩/١٢ فى مستعمرة كيبوتس شنايم ـ راجع فى ذلك تقرير الامانة العامة (المشار اليه) ص٤٦

(٣) كان هذا القرار من القرارات التى أصدرها فى المؤتمر الذى سبقت الاشارة اليه (والذى عقد فى ٦٢/٩/١٢) ـ راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص١٤٦

(٤) اوسكار كرينز ص٧١

— ١ —

حزب الصهيونيين العموميين

(أولا) **نشاته ومركزه** — نشأ هذا الحزب عام ١٩٤٦ ويعد هذا الحزب حزبا بورجوازيا (أى رأسماليا) وهو يهدف إلى أن يكون محور المعارضة المعادية للأحزاب العمالية، وبذلك يقيم فى إسرائيل نظاما سياسيا يقوم على حزبين كبيرين (كما هو الشأن فى بريطانيا). فهو يعمل على أن يصبح حزب اليمين الوحيد، ضد الأحزاب العمالية اليسارية (١).

ولقد كان هذا الحزب الثانى فى الترتيب بين الأحزاب، فى الانتخابات الثانية (لعام ١٩٥١) أى أنه كان أكبر الأحزاب بعد حزب مابای — ولقد كان دائما بعيداً عن الاشتراك فى الحكم، فهو يقف دائما موقف المعارضة من الحكومة اللهم إلا فترة لا تزيد عن عامين ونصف (٢)، ثم إذا بنا نجده بعد تلك الفترة التى اشترك فيها فى الوزارة، قد نزل ترتيبه فى الانتخابات (لعام ١٩٥٥) إلى ترتيب الثالث بين الأحزاب، ثم نزل فى الانتخابات التالية (لعام ١٩٥٩) إلى ترتيب الخامس (٣).

اسباب ضعف هذا الحزب — أما الأسباب التى دعت إلى ذلك النقصان

---

(١) أوسكار كرينز ص ٧٥، وشوراكى Chouraqui «دولة إسرائيل» ص ٥٦، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢.

(٢) فقد اشترك فى الوزارة الائتلافية ما بين ديسمبر ١٩٥٢، ويونيه ١٩٥٥، وكان اشتراكه من أجل التصويت على مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب، فلما فشل ذلك المشروع عاد الحزب الى المعارضة.

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢.

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٥.

المطرد لما أحرزه هذا الحزب من الأصوات فى الانتخابات فهى ترجع (أولا) إلى عدم دقة تنظيمانه ، كما ترجع كذلك بل وقبل ذلك إلى أنه وإن كان من المحتمل أن يكون أقوى الأحزاب بين تلك الطائفة من المواطنين الذين كونوا لأنفسهم أثراء فى فترة الانتداب البريطانى إلا أن هذه الطائفة هى أقلية بين مجموع المواطنين ، وهو يحرز نفوذاً أقل بين المهاجرين الجدد الذين رحلوا الى إسرائيل بعد إنشائها ، وهؤلاء يكونون الآن أغلبية المواطنين،وهم يعتمدون على مساعدة الدولة لفترة من الوقت قبل أن يستقر بهم المقام فى إسرائيل (١) .

(ثانيا) مبادئه وسياسته :

١ ـ معارضة الاتجاهات الاشتراكية ـ باعتباره حزبا بورجوازيا فهو ذو نزعة معادية للاتجاهات الاشتراكية ، فهو يعارض بقوة سياسة الاقتصاد الموجه، فهو ينظر إلى تدخل الدولة (ورقابتها) فى الميدان الاقتصادى بعين الشك وعدم الثقة ، ويضع بالعكس ثقته فى النشاط الفردى الحر فى القيام بالمشروعات الاقتصادية،فهو يعمل على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمارأموالهم داخل اسرائيل ـ وهو يقف موقف العداء من«اتحادعمال إسرائيل»(الهستدروت) ولذلك يطالب باحلال مكاتب عمل حكومية مكان مكاتب العمل (مكاتب تشغيل

---

(١) رشبروك وليامز ص ١٦١ .

وهذا الحزب يشابه الأحزاب الأمريكية والفرنسية فى أن أنصاره يعدون من الناخبين أكثر مما يعدون من « المجاهدين » militants ، الأمر الذى يضطره إلى أن يقوم بدعاية كبيرة فى فترة الانتخابات ، ففى عام ١٩٤٩ نجده قد وزع كميات كبيرة من المواد الغذائية وصلت اليه من أمريكا لمحاربة المجاعة .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ .

العمال) التى يسيطر عليها الهستدروت ، وقد تحقق طلبه هذا فى عام ١٩٥٩(١) .

٢ ـ **سياسته الخارجية** ـ هذه السياسة موالية بداهة للغرب (إذ يمثل المعسكر الرأسمالى) وهذا الحزب ـ كما قدمنا ـ هو حزب بورجوازى (أى رأسمالى) ، على أنه لا يرسم سياسته فى معاملة الدول الأجنبية على أساس الصبغة الديموقراطية والرأسمالية لأنظمتها فحسب بل كذلك على أساس نوع المعاملة التى يلقاها يهود تلك الدول من حكوماتها (٢) .

٣ ـ **سياسته العسكرية** ـ رغم أن هذا الحزب يتجه ـ كما قدمنا ـ إلى جانب الغرب فقد وجدناه مع ذلك ينتقد الحكومة نقداً شديداً لأنها أطاعت ما أشارت به الولايات المتحدة بعد الاعتداء الثلاثى من سحب جيوشها من شبه جزيرة سينا عام ١٩٥٦ (٣) ، أى أن الحزب ينزع نزعة التشدد فى سياسته العسكرية .

— ٢ —

حزب حيروت

تزعم هذا الحزب لدى نشأته عام١٩٤٨ مناحم بيجن(رئيس الوزارةاليوم) ، وقد كانت نشأته على يديه ولقدرأينا أن نقسم كلامنا عن هذا الحزب إلىقسمين: (ا) ـ يشمل هذا القسم ماكتبناهعنهذا الحزب فىالطبعة الأولىالتى ظهرتفى أوائل عام ١٩٦٤ ، (ب) ـــ وتشمل الاضافات الجديدة فىهذه الطبعةالثانية الجديدة .

— ١ —

ماذكر عنه فى الطبعة الأولى (سنة ١٩٦٤)

(أولا) **نشأته** :نشأ حزب حيروت(Hérouth)حين نشأتإسرائيل(عام١٩٤٨)

---

(١) أوسكار كرينز ص ٧٥ .
وراجع The Middle East ص ٢٩٣ .
(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٣ وأوسكار كرينز ص ٧٥ .
(٣) أوسكار كرينز ص ٧٥ .

ويرجع أصله إلى إحدى العصابات الصهيونيـة السرية : إرجون زفاى لومى Irgun Zvai Leumi التى كان قد أنشأها أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة جابوتينسكى Jabotinsky (١) عام ١٩٣٧ ، وقد كان أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد حلت هذه الجماعة (أو العصابة) لدى نشأة إسرائيل ، وأنشأت مكانها حزب حيروت ليـكون — على حد تعبيرهم - بمثابة « الضمير الوطنى » la conscience patriotique للأمة اليهودية(٢)

ومما تجدر بنا هنا الإشارة إليه أن جابوتينسكى هذا الذى أنشأ تلك العصابة كان فى الوقت ذاته زعيما لحزب قديم ذى نزعة ثورية نشأ عام ١٩٢٥ وكان يسمى حزب « التعديل أو التغيير » Revisionist ، أما السبب الذى دعانا إلى هذه الإشارة فإن مرده إلى أن حزب حيروت إنما كان خليطا من رجال هذا الحزب القديم (حزب التعديل) ومن رجال تلك العصابة (ارجون زفاى لومى) وكذلك من بعض المهاجرين الجدد من العناصر المتذمرة التى تحس أنها مغبونة ، ولأن هذا الحزب الجديد (حيروت) إنما اتخذ له برنامجا يشابه فى غالبيته برنامج الحزب القديم (حزب التعديل أو التغيير) كما سنبين فيما بعد تفصيلا (٣) .

---

(١) وقد توفى جابوتينسكى عام ١٩٤٠

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه (المرجع السابق ذكره) ص ١٩٠، ١٩١

(٣) برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

أما لماذا سمى حزب « التعديل (أو التغيير) » بهذا الاسم الغريب فى عالم أسماء الاحزاب بل فى عالم الأسماء كلها فبيان ذلك أن هذا الحزب انما تكون كما قدمنا فى عام ١٩٢٥ كنتيجة لعدم الرضى عن السياسة الحذرة المتزنة التى كانت تسير عليها المنظمة الصهيونية العالمية برئاسة وايزمان ، فكان المطلب الاساسى للحزب هو تغيير أو تعديل أهداف الصهيونية ، وتعديل مواقفها ازاء حكومة الانتداب (البريطانية) ، وازاء مدى سرعة الاستعمار الصهيونى لارضى فلسطين ، ولقد كان ذلك الحزب ينادى بقيام دولة يهودية أكبر تشمل جانبى نهر الاردن - راجع برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

(ثانياً) **مركز الحزب** ـ مكان هذا الحزب فى أقصى اليمين ، وحظه فى الانتخابات مرتبط بالخطر الخارجى ، يزداد بازدياده عدد أنصاره ومؤيديه فى الانتخابات(١) وكان يعتبر ثانى الأحزاب (بعد ماباى) وأكبر الأحزاب المعارضة للحكومة(٢) ولقد عرف كيف يستغل تذمر الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى ، المتذمرين من الضرائب العاليه ، ومن المستوى المنخفض للاستثمار والمقدرة الإنتاجية (low levers of investing and productivity) (٣) .

ان هذا الحزب ــ وكذلك الحزب الشيوعى الإسرائيلى ــ هما الحزبان الوحيدان اللذان لم يشتركا بتاتاً فى الحكم قبل حرب أكتوبر ــ ويرى البعض أن السبب فى إبعاد هذا الحزب عن الحكم رغم أنه كان يعد ــ كما قدمنا ــ الحزب الثانى (بعد ماباى) إنما يرجع إلى مايبديه من صلابة فى الرأى ونزعة إلى استعمال العنف ، أى من بعد عن المرونة وروح المسالمة (٤) . وكان يرى هذا البعض أنه من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن يشترك هذا الحزب فى قادم الأيام فى أية وزارة ائتلافية ، لأنه من ناحية يرفض التعاون مع الأحزاب الثلاثة الكبرى الأخرى ، ومن الناحية الأخرى فان هذه الأحزاب ترى أن الكثير من مبادئه يتعارض مع المصالح الأساسية لإسرائيل ،

---

(١) ففى عام ١٩٤٩ عقب الحرب التى ثارت بين العرب واليهود كان هذا الحزب من حيث عدد ما أحرزه من المقاعد النيابية الثالث بين الاحزاب ، وفى انتخاب عام ١٩٥١ حين بدت البلاد فى أمان وكانت وفدت جموع كبيرة من المهاجرين هبط ترتيبه الى الترتيب الخامس ، وفى انتخابات سنة ١٩٥٥ ساد هناك الشعور بأن ثمة خطرا خارجيا فارتفع الى الترتيب الثانى ، وقد احتفظ بهذا الترتيب فى انتخابات عام ١٩٥٩ وقد زادت قوته بعد الزلزال الذى احدثته حرب اكتوبر لاسرائيل

راجع اوسكار كرينز ص ٨١ ، وبرنشتاين ص ٧٩ ، ٨٠ ــ ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) يجب ألا ننسى اننا هنا نكتب عما قبل عام ١٩٦٤

(٣) برنشتاين ص ٨٠

(٤) رشبروك وليامز ص ١٦٢ ، واوسكار كرينز ص ٨١

ويندر أن ينظر إلى هذا الحزب كعامل من عوامل إقامة تقدم سياسى بناء (١) على أن هذا الحزب كان يعتقد — رغم ذلك — أنه هو الذى سيقدر له أن يخلف حزب ماباى فى الحكم (أى كأكبر حزب فى الوزارات الائتلافية) (٢) .

(ثالثا) — **مبادىء الحزب وسياسته.** يمكننا تلخيصها فيما يلى :

١ — **نزعة معادية للاتجاهات الاشتراكية .** هذا الحزب شأنه شأن الصهيونيين العموميين يعارض الاتجاهات ذات الصبغة الاشتراكية (أى اتجاه الدولة إلى التدخل فى الميدان الاقتصادى) فهو نصير لسياسة الحرية الاقتصادية وتشجيع المشروعات الرأسمالية ، والحزب — شأنه شأن الصهيونيين العموميين يهاجم الهستدروت ويطالب بإلغاء احتكاراته (٣) .

وهذا الحزب يهاجم دائما سياسة بن جوريون الاقتصادية (٤) .

٢ — **السياسية الخارجية :** هذا الحزب معاد للبريطانيين وللسوفيت معا .

---

(١) راجع رشبروك وليامز ص١٦٢ حيث يقول عن هذا الحزب :

« It is scarcely regarded as a factor in Constructive pobitical progress .

(٢) ذلك ما أشارت اليه صحيفة « دافار » التى تنطق بلسان حزب ما باى فى مقال نشرته بتاريخ ٢٣ / ٥ /١٩٦٢ جاء فيه : « أن حزب الحرية الذى سبق له أن ادعى بأنه سيخلف حزب ماباى فى الحكم ، وكذبته الوقائع وجد فرصة لينصب نفسه مرة أخرى منقذا لدولة اسرائيل واقتصادها . . الخ »

راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٤٦

(٣) برنشتاين ص ٧٩

(٤) كما يتبين ذلك من مقال صحيفة دافار الذى سبقت الاشارة اليه

وسياسته تجاه البلاد العربية سياسة عدوانية إلى أبعد حد. فلقد أنشىء هذا الحزب - كما ذكرنا - ليكون بمثابة « الضمير الوطنى » للامة اليهودية ومطلبها الأساسى - كما يقولون - هى إن يكون لإسرائيل « الحدود التاريخية » وعبارة « الحدود التاريخية » هى عبارة يصعب تحديد مدلولها إلا أن لها - كما يقول بعض الباحثين - سلطانا كبيرا على النفوس (١) - هذه « الحدود التاريخية » - فيما يرى البعض - انما تعنى أن تشمل اسرائيل ما يطلقون عليه فلسطين الكبرى التى تضم الاردن ، أى أن تشمل جميع الأراضى (بفلسطين) التى كانت موضوعة تحت الانتداب البريطانى بما فى ذلك شرق الاردن . ولقد كان هذا الحزب يرى فى وقت ما أن تأخذ اسرائيل بسياسة الحرب الوقائية ضد العرب باعتبارها خير وسيلة (فى نظره) لكفالة بقاء اسرائيل (٢) .

٢ — فى الميدان الدستورى — هذا الحزب نصير لفكرة وضع دستور مدون جامد ، كما أنه يرى الأخذ بالنظام الرئاسى ، والأخذ بالاستفتاء الشعبى وبمبدأ ازدواج مجلسى البرلمان ، أى ألا يكون البرلمان مكونا من مجلس واحد بل من مجلسين (٣) .

غموض المقصود « بالنظام الرياسى » .

الواقع أن الباحثين الغربيين لم يتفقوا على تعريف للنظام الرياسى . الواقع أن

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩١

(٢) راجع « دولة اسرائيل » للدكتور شوراكى ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٧٩ وراجع البحث المشار اليه فى Middle East ص٢٩٣ حيث يقول « ان اهداف هذا الحزب تتلخص فى أن اسرائيل يجب أن تشمل جميع الاراضى التى كانت بفلسطين موضوعة تحت الانتداب البريطانى وكذلك شرق الاردن »

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، وبرنشتاين ص ٧٩

« النظام الرياسى » الذى يتحدث عنه الكثيرون فى كثير من الأقطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما ، ولا يجب أن يكون فى ذلك موضع للشك وان كان لا يخلو من مواضع العجب . وحسبنا أن نشير الى ما ذكره أحد الاساتذة الامريكيين (وهو الاستاذ Griffith) إذ دعى فيما بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ إلى إلقاء محاضرات عن نظام الحكم الأمريكى بجامعتى اكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات الانجليزية .

ولقد تبين له بعد أن أقام فى انجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الامريكى لم يكن مفهوما فهما صحيحا فى انجلترا ـ وذلك ما ذكره فى كلمة التصدير التى كتبها لكتابه : (The American system of Government)(١) .

فالذين ينادون بالأخذ بالنظام الرياسى انما يقصدون الأخذ بالنظام السياسى (أو نظام الحكم) للولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنهم لا يذكرون لنا أى نظام سياسى يقصدون ؟ فهم يفوتهم أن نظام الحكم كما تقرر فى الدستور يختلف اختلافا كبيرا عن النظام المطبق الآن فعلا فى الحياة العملية السياسية ، كما يفوتهم أن هذا النظام المطبق الآن لم يكن هو دائما ذلك الذى كان مطبقا قبل الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص قبل الحرب العالمية الأولى .

فاذا نحن نظرنا إلى الدستور الأمريكى فاننا نجده قد حرص على أن تكون هنالك سلطة تنفيذية قوية (تركز فى رئيس الجمهورية) مع مراعاة أن يكون هنالك فصل تام وتوازن بين هذه السلطة (التنفيذية) والسلطة التشريعية ، أى أن تكون هاتان السلطتان على قدم المساواة بحيث لا تستطيع احداهما أن تسيطر على أخراهما

---

(١) راجع فى ذلك كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية » (الطبعة الثانية ١٩٦٢) ص ٢٥٤ الهامش رقم ٢

وتخضعها لإرادتها (١) كما نجد ذلك الدستور قد كفل رجحان كفة مجلس الشيوخ في ميزان السلطان ، وتبدو مظاهر هذا الرجحان لكفة مجلس الشيوخ في أن الدستور الأمريكي قد اختص هذا المجلس دون مجلس النواب بالقيام بدور الرقيب على رئيس الجمهورية ، إذ أشرك الدستور مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية ، فلا يحق للرئيس طبقا للدستور إجراء بعض التعيينات إلا بموافقة هذا المجلس (كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل ، وكذلك قضاة المحكمة العليا وكبار الموظفين) ، وكذلك المعاهدات التي يعقدها الرئيس لا بد من موافقة هذا المجلس عليها بأغلبية الثلثين (٢) .

ولكننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية في العصر الحديث وجدنا ثمة فارقا هائلا بين الدستور الأمريكي كما وضعه منذ حين واضعوه ، وذلك الدستور كما طبقه فيما بعد مطبقوه إذ أننا نجد أن السلطة التنفيذية القوية التي أرادها الدستور قد تحولت تحت تأثير بعض الظروف إلى رجحان الرئيس (أي إلى علو وسيطرة لسلطانه على سلطان البرلمان) في حين أن الدستور إنما كان يهدف - كما قدمنا - إلى التوازن (أي المساواة) بين الكفتين .

ومن ناحية أخرى وجدنا أن ما قرره الدستور من رجحان لكفة مجلس الشيوخ قد تحول في الحياة العملية تحت تأثير بعض الظروف إلى الضعف والنقصان.

ثم برزت أخيراً فضيحة ووترجيت فهزت سلطة الرئيس عام ١٩٧٤ وأضعفته مما أدى إلى رجحان كفة الكونجرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) في ميزان السلطان .

والرأي السائد لدى رجال الفقه الدستوري في مختلف الأقطار أن النظام الأمريكي (نظام الولايات المتحدة) هو نظام رياسي ولكن أي النظامين هو الذي يصح أن يوصف هذا الوصف (أي يوصف بأنه نظام رئاسي) ؟ هل هو ذلك النظام الذي أودع عام ١٧٨٧ في قبور النصوص الدستورية ، أم هو

---

(١) على أن هنالك بعض استثناءات لمبدأ الفصل التام ليس هنا مقام بيانها .

(٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (الطبعة الثانية) ص ٢٥٩ - ٢٧٦ .

ذلك النظام الذى يحيا الآن فى عالم الحياة السياسية العملية ، ثم ما هى الخاصية (أو الخصائص) الأساسية التى تدعو رجال الفقه الدستورى إلى وصف هذا النظام « بالرئاسى » ؟ إنه لمما يؤسف له الأسف كله أن نجد هذه الأسئلة وهى أساسية فى هذا الموضوع لا تجد من عناية رجال الفقه الدستورى إلا قدرا يسيرا ، بينما نجد فى كتاباتهم بهذا الصدد من الغموض والتردد والتخبط قدراً كبيراً ، وليس هنا موضع الإجابة عن هذه الأسئلة تفصيلا ، إنما أردنا هنا فحسب أن نوجه الأنظار إلى ما يشوب هذا الموضوع من شائبة الغموض (١) :

(ب)

الاضافات الجديدة عن حزب حيروت

سبق أن ذكرنا أن هذا الحزب يعد منذ نشأته من أحزاب المحافظين ، أى أنه حزب يمينى له اتجاهات مؤيدة للرأسمالية ومعادية للاتجاهات الاشتراكية . ونود هنا أن نضيف : أنه يعد كذلك حزبا دينياً ، على أنه لا يعد فى عداد الأحزاب الدينية لأن الصبغة الدينية ليست - فيما نرى - هى الصبغة البارزة فيه .

وقد أصبح فيما بعد أحد فرعين تكون منهم حزب جديد (سنتكلم عنه فيما بعد) وهو **حاجال** الذى وضعه صعوده منذ عام ١٩٦٥ فى مرتبة الحزب الثانى بعد حزب ماباى ، وقد حصل على فوز كبير فى انتخابات عام ١٩٦٩ ، أما الفرع الثانى فهو حزب الأحرار (٢) .

---

(١) من أراد زيادة التفصيل لجلاء هذا الغموض فليرجع الى كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٨ - ٢١١ .

(٢) راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (المرجع السابق الاشارة اليه) ص ٩٣ — ٢٠١ .

كتلة ليكود (١) ـــ فى سبتمبر عام ١٩٧٣ استطاع مناحم بيجن تشكيل تحالف يمينى متطرف هو الليكود (ويضم حزب حيروت الذى يتزعمه ، وحزب الأحرار ، والمركز الحر ، « وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة » . وسنتكلم فيما بعد عن هذه الأحزاب ومبادئها .

ويقوم برنامج هذا التحالف « الليكود » على مبدأ استمرار احتلال الأراضى العربية ، والتركيز على مشروعات الاستيطان .

وقد كان من آثار **حرب أكتوبر** أن أدت إلى تصدع حكومة العمال (تكتل « المعراخ » الذى سيأتى الكلام عنه) ، ويعد حزب الماباى أكبر الأحزاب المكونة له) ، وكان لذلك التصدع أسوأ الأثر على الناخبين ، فى حين أنه أدى إلى تقوية مركز مناحم بيجن لتحقيق عرى الروابط بين عناصر كتلة ليكود .

وقد استطاع بيجن أن يشكل أول وزارة له بعد فوز كتلته بالأغلبية النسبية (٤١ صوتا من مجموع المقاعد بالكنيست وهو ١٢٠) فى الانتخابات التى جرت فى ١٧ / ٥ / ١٩٧٧ . ويلاحظ أن حزب بيجن (الذى كان يطلق عليه «جحال») اشترك فى الوزارة التى قامت بحرب يونيه ١٩٦٧ .

---

(١) يؤسفنا أننا لم يكن فى مقدورنا الحصول على مراجع عن هذه « الكتلة » اللهم إلا بعض مقالات وأبحاث وتحقيقات صحفية قيمة نشرت فى بعض الصحف والمجلات كتبت بأقلام كتاب بارزين أهمها بحث نشر بمجلة أكتوبر عدد ٢٣ أبريل ١٩٧٨ (بالصفحة الرابعة) وكلمة التقديم التى كتبها الأستاذ معين أحمد محمود لكتاب مناحم بيجن : The Revolt الذى ترجم للعربية عام ١٩٧٨ بعنوان « الارهاب » ونشره ببيروت ، واشارة إلى نشاط بيجن الحزبى فى كتاب الدكتور ريمون صايغ (بالفرنسية) عن الأحزاب السياسية فى « أسرائيل » (عام ١٩٧١) وكذلك مقال قيم يرتفع الى مرتبة البحث كتبه الأستاذ عاطف الغمرى بعنوان : الكتل والأحزاب السياسية فى إسرائيل التى يواجهها الرئيس السادات وجهاً لوجه وقد نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩/١١/١٩٧٧ .

وكان شارون (وزير الزراعة الحالى فى حكومة بيجن) وزعيم حركة سلام صهيون - وهى جماعة يمينية صغيرة - قد انضم إلى كتلة ليكود بعد حرب اكتوبر (لعام ١٩٧٣) .

من نتائج حرب اكتوبر : أننا وجدنا اتجاهات جديدة تظهر على المسرح السياسى فى اسرائيل ، منها أن كتلة ليكود بدأت تتحدث عن امكان الانسحاب من بعض الأراضى ، وهو مالم تقل به بتاتا من قبل .

ويلاحظ أن كتلة ليكود حصلت بعد حرب اكتوبر على ٣٩ مقعداً فى الكنيسيت ، وذلك فى انتخابات ديسمبر ١٩٧٣، وقدحصل راكاح- وهوحزب شيوعى صغير - على أغلبية أصوات الناخبين العرب (ويقدر عددهم بحوالى ٢٢٠ ألف ناخب) ، الأمر الذى جعل الليكود تشكل لجنة خاصة لإعادة النظر فى السياسة المتبعة ازاء عرب إسرائيل .

حكومة كتلة ليكود برئاسة بيجن : بعد فوز الليكود فى الانتخابات بأغلبية نسبية (كما هو شأن الأحزاب فى إسرائيل) لاقى صعابا فى محاولة تشكيل حكومة موسعة تنضم اليها الحركة الديموقراطية من أجل التغيير ، (١) برئاسة يادين ولكنه اختلف مع بيجن بسبب سياسته الاستيطانية المتشددة ، الأمر الذى اضطر بيجن إلى تشكيل وزارة ائتلافية من كتلة ليكود والأحزاب الدينية : المقدال — أجودات إسرائيل وهى أحزاب متطرفة) .

وقد حصلت هذه الوزارة الجديدة على ٦٣ صوتا فى الكنيسيت ضد ٥٣ صوتا حصلت عليها المعراخ ، والحركة الديموقراطية من أجل التغيير ، وراكاح (الحزب

---

(١) واختصارها بالعبرية : « داش »

الشيوعى الصغير) وغيره من الكتل الصغيرة (١) .

ويلاحظ أن يادين رئيس تلك « الحركة الديموقراطية » (داش) قد انضم فيما بعد إلى بيجن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء (كما هو معروف). وكان الجنرال شارون بعد انشقاقه من كتلة ليكود قد أسس « حركة سلام صهيون » ثم عاد فانضم إلى حكومة ليكود فى أواخر مايو ١٩٧٧ وتولى منصب وزير الزراعة .

— ٣ —

الحزب التقدمى(The progressive party)

(أولا) **نشأته** — أنشىء هذا الحزب بعد نشأة الدولة ، نتيجة لانضمام جماعةمن المهاجرين الجدد من اليهود الألمان ويهود أوروبا الوسطى ، وجماعةمن الصهيونيين العموميين ، وجماعة من حزب عمالى معتدل (٢) .

فهو حزب محافظ معتدل ، يتكون أفراده من الطبقة الوسطى ومن طائفة المثقفين ومن أرباب المهن المعتدلين (٣) .

ولذلك نرى البعض يعده حزبا معتدلا من أحزاب الوسط ، شأنه شأن حزب ماباى (٤) ، ولو أنه باعتباره حزبا من أحزاب الطبقة الوسطى فأن مركزه

---

(١) ويشير الكاتب هنا إلى مرجع لم نستطع رغم الجهود التى بذلناها أن نحصل عليه وهو كتاب « مناحم بيجن من الأرهاب إلى السلطة — دراسة فى طبيعة السلطة السياسية الجديدة فى إسرائيل » — أعده قسم الدراسات الاسرائيلية وفلسطين المحتلة ـ وللكتاب مقدمة بقلم الدكتور شوفيانى . وقد صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣

(٣) البحث المنشور فى The Middle East ص ٢٩٣ وبرنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٧٧ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣

(٤) برنشتاين ص ٥٧

يقع على يمين ماباى الذى هو حزب عمالى (١) .

ويبدو لنا أن الأصح إعتباره حزبا محافظا معتدلا . ويدعونا إلى إعتباره كذلك إذا نظرنا إلى نزعته المضادة للاتجاهات الاشتراكية وإذا لاحظنا أنه كان متحدا مع حزب الصهيونيين العموميين ـ وهو حزب محافظ ـ ثم بعد أن انفصل عنه عاد إلى الاتحاد معه فى أبريل سنة ١٩٦١ لتكوين حزب جديد هو حزب الأحرار Liberal party (٢)

ويلاحظ أننا لم نر أن نخصص لهذا الحزب الجديد مكانا بين مختلف الأحزاب لقلة ما وصل الينا عنه من المعلومات نظراً لحداثته ، فكل ما نعرفه عنه : أنه يستمد قوته من رجال الجامعات ورجال الأعمال والمنظمات المهنية ، وأنه «يؤمل منه» (على حد تعبير أوسكار كريتز) أن يطالب بالغاء الحكم العسكرى فى الجهات التى يقطنها العرب فى إسرائيل ، وأن يطالب باعادة عدد كبير من اللاجئين العرب ، وبعدم المبالغة فى الاهتمام بالدفاع الخارجى (٣)

ورغم أن أنصار هذا الحزب (الحزب التقدمى) ذوو عدد قليل ، فلم يزد ما أحرزه فى البرلمان عن خمسة مقاعد (٤) ، ولم يرتفع ترتيبه فى الانتخابات التى حدثت عام ١٩٥٩ عن الثامن بين الأحزاب (٥) ، ولم تكن له جاذبية إزاء

---

(١) برنشتاين ص ٧٨
(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٣ واوسكار كريتز (المرجع السابق) ص٧٦
(٣) أوسكار كريتز ص ٧٧
(٤) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ : ٢٠٤
(٥) اوسكار كريتز ص ٧٦

الشيبية (١) ، إلا أنه مع ذلك يحرز نفوذا أدبيا كبيرا لا يتناسب مع قلة عدد أنصاره و نوابه إذ نجد أنه كان يشترك دائما بوزير على الأقل فى كل وزارة ألفت منذ نشأة اسرائيل (اللهم إلا اذا استثنينا فترة قصيرة تبلغ حوالى عام) (٢) ، وكان زعيمه Rosen هو دائما وزير العدل فى الوزارة (٣) ، فهذا الحزب يحرز احتراما وتقديراً كبيرا نظرا لشخصية قادته ولما قدموا لاسرائيل من خدمات (٤) .

(ثانياً) **مبادئه وسياسته** — أن الحزب التقدمى باعتباره حزبا محافظا نجده ضد الاتجاهات الاشتراكية، فمن مبادئه تشجيع المشروعات الخاصة والاقتصاد الرأسمالى ، فهو يعارض مبدأ الصراع بين الطبقات (٥) ، ويقف موقف العداء من إتحاد عمال إسرائيل (الهستدروت) (٦) .

وباعتبار هذا الحزب حزبا صغيرا كان طبيعيا أن نجده يعارض ما قدم من إقتراح لتعديل نظام الانتخاب النسبى لأن ذلك التعديل يضر ضرراً بليغا بمركز الأحزاب الصغيرة (كما قدمنا) .

ومن مواضع الضعف التى تنسب لهذا الحزب أنه ليس له مذهب doctrine

---

(١) برنشتاين ص ٧٨
(٢) برنشتاين ص ٧٧
(٣) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٢٠٣
(٤) رشبروك وليامز ص ١٦٤
(٥) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ ، وبرنشتاين ص ٧٧ .
(٦) فمن ذلك أن وجدنا هذا الحزب يطالب بانتقال الرقابة على وسائل النقل وعلى مرافق الصحة من الهستدروت إلى الدولة — راجع برنشتاين ص ٧٧ .

وكذلك أنه لا يقدم حلولا بسيطة للمسائل الصعبة (١)

والمعروف عن رجال هذا الحزب أنهم كانوا يعارضون الأعمال الإرهابية العصابات الصهيونية ضد العرب ، التى جرت بعد عام ١٩٣٠ ، وكانوا يرون معالجة المشاكل الصهيونية عن طريق إتباع سياسة معتدلة (٢) .

(ثالثا) — الأحزاب الدينية

كلمة عامة عن الأحزاب الدينية ومالها من أهمية :

تبلغ هذه الأحزاب — من حيث العدد — أربعة :

مزراحى Mizrahi ، وحزب عمال مزراحى Hapoel Hamizrahi ، وحزب أجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) ، وحزب عمال أجودات إسرائيل . من ذلك يتبين أن هذه الأحزاب عبارة عن حزبين أبوين (٣) : هما مزراحى ، وأجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) وهما حزبان يمينيان (أى محافظان) ، ولكل منهما جناح عمال اشتراكى ، ولكن الصبغة الدينية كانت هى الغالبة على هذين الجناحين العماليين حتى أننا وجدنا كلامنهما قد كون فى وقت ما « جبهة » أو كتلة مع الحزب الدينى الأب (كما سنبين فيما بعد) ، لذلك فقد رأينا أن نتكلم عن كل منهما بين الأحزاب الدينية لابين الأحزاب العمالية.

---

(١) برنشتاين ص ٧٨
وربما كان ذلك هو السبب الذى دعا إلى ما أشرنا اليه من عدم جاذبية هذا الحزب نحو الشبيبة .

(٢) برنشتاين ص ٧٧

(٣) parent parties كما يطلق عليها برنشتين (أنظر مؤلفه السابق الاشارة اليه ص ٦٩).

ورغم أن هذه الأحزاب الأربعة جميعاً لا تحرز فى الانتخابات النيابية من الأصوات إلا نسبة قليلة (لا تتجاوز ١٤ ٪)[١] ، فأن لها مع ذلك أهمية كبرى :

(أولا) نظراً لأن كثيرين من المواطنين رغم أنهم غير متبعين لأحكام الدين ، نجدهم يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التى تطالب بها هذه الأحزاب[٢].

(ثانياً) نظراً لأن تأييد هذه الأحزاب الدينية — كما تبين من تاريخ الوزارات فى إسرائيل — يعد ضروريا من أجل تشكيل أية وزارة ائتلافية هناك .

وهكذا نجد الأحزاب الدينية قد أحرزت وزنا أكبر من حجمها الحقيقى وقد عرفت هذه الأحزاب كيف تستغل ذلك الموقف ، فكانت توافق على الاشتراك فى الحكم ، بشرط الحصول على بعض المكاسب ، فاستطاعت مثلا الاستمرار على أن يتبوأ أحد رجالها منصب وزير الداخلية ، وعلى اعفاء الفتيات المتدينات من تأدية واجب الخدمة الإلزامية فى الجيش[٣] .

ولذلك تلعب هذه الأحزاب دوراً هاما يتجلى فيما صدر من القوانين

---

(١) وفى الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٥ لم يزد عدد ما أحرزته هذه الأحزاب جميعا من المقاعد فى البرلمان عن ١٧ مقعداً (فى حين أن البرلمان يشمل كما هو معلوم ١٢٠ مقعداً) .
راجع رسالة الدكتور مونيه ص ١٨٨ ، وبرنشتاين ص ٧٠

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٨

(٣) الحريات الديموقراطية فى إسرائيل (طبعة ١٩٧١) ص ٢٥

(المدنية) ذات الصبغة الدينية (١) .

وفى الانتخابات النيابية الثالثة (لعام ١٩٥٥) والرابعة (لعام ١٩٥٩) وجدنا كلا من حزب مزراحى وعمال مزراحى قد اتحدا وكونا « **الجبهة القومية الدينية** » ، بينما إتحد حزب أجودات وعمال أجودات وكونا « الجبهة الدينية للتوراة » (٢) .

ــ وهناك حزب دينى يطلق عليه « المافضال » Mafdal (**وهو أقرب الى أن يكون « تكتلا » دينيا**) ويذكر عنه أنه من أحزاب الوسط ، وأنه يمتلك بعض البنوك والمشروعات التجارية . وقد أشارت إليه بعض المؤلفات الحديثة (٣) .

---

(١) « دولة إسرائيل » للدكتور شوراكى ص ٥٧ .

(٢) أحرزت « الجبهة القومية الدينية » (الأولى) فى البرلمان ١١ مقعداً ، بينما أحرزت « الجبهة الدينية للتوراة » ٦ مقاعد ، ويلاحظ أن هذه الأحزاب الأربعة كانت فى الانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) قد إتحدت جميعاً وكونت « الجبهة الدينية المتحدة » ، ولكن فى الانتخابات الثانية (١٩٥١) وجدنا كل حزب من تلك الأحزاب الأربعة قد دخل المعركة الانتخابية وحده .

راجع فيما تقدم : برنشتاين ص ٥٧ ، وكذلك أوسكار كرينز ص ٧٩

(٣) ويغلب على اعتقادنا أن هذا ليس حزبا جديداً ، إنما هى تسمية جديدة لحزب مزراحى القديم راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (طبعة ١٩٧١) عن الاحزاب السياسية (المرجع السابق) ص ١٠٤ ، ١٧٩ وراجع ص ١٩٤ حيث يقول أن الرجل السياسى يستعمل اسماء مختلفة للاحزاب تحمل على الاعتقاد بقيام أحزاب سياسية مختلفه بينما هى فى الواقع أحزاب قديمة عرفت قبل انشاء إسرائيل مثل الماباى ومابام والحزب القومى الدينى الخ ؟؟ .

مبادىء الاحزاب الدينية وسياستها

تتلخص مبادىء هذه الأحزاب فى أنها تقوم على أساس الديانة اليهودية فهى تهدف إلى إقامة مجتمع يقوم على أساس المبادىء الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من التوراة ، أى أنها تعمل على أن تستوحى الحياة السياسية تعاليم الدين، والأخذ بسياسة الاقتصاد القوى القائم على العدالة والمساواة بين جميع المواطنين والطبقات ، ويضيف الحزبان الدينيان العماليان (حزب عمال مزراحى ، وحزب عمال أجودات إلى ماتقدم أهدافا ذات صبغة عمالية [1] (وذلك على وجه التفصيل الذى سيأتى بيانه فيما بعد)

أما وقد إنتهينا من هذه الكلمة عن الأحزاب الدينية بوجه عام ، فاننا ننتقل إلى ذكر كلمة موجزة عن كل من هذه الأحزاب الأربعة الدينية .

— ١ —

حزب مزراحى (Mizrahi) (أو الحزب القومى الدينى)

(أولا) نشأته : يعد هذا الحزب أقدم الاحزاب الصهيونية فقد أنشىء عام ١٩٠٢(فى Vilna [2] ، وهى — فيما نرجح — من بلاد أوربا الشرقية .

ويلاحظ أن « مزراحى » هى تسميته القديمة لدى نشأته .

(ثانيا)مركزه : يمثل هـذا الحزب الطائفة الدنيا من الطبقة المتوسطة la petite bourgeoisie ، وأتباعه قليلو العدد ، إذ لم يزد ما يحصل عليه هذا الحزب من

---

(١) راجع البحث المنشور فى The Middle East ص ٢٩٣
وكذلك رسالة الدكتور مونبيه ص١٧١

(٢) رسالة الدكتور مونبيه ص ١٧٨

المقاعد النيابية فى البرلمان عن مقعدين (١)

(ثالثاً) **مبادئه وسياسته** : هذا الحزب يجد لديه النزعتين الدينية والصهيونية ممتزجتين فالعودة إلى فلسطين (أى استعمارها) تعد بالنسبة اليه بمثابة أداء لواجب عبرت عنه التوراة (فيما يعتقدون) ، ثم أن أقامة دولة يهودية يسهل — فيما يرى هذا الحزب — العمل بأحكام الشريعة اليهودية .

وقد كان أهم ما حققه من الأعمال أنه حمل الحكومة على تقرير يوم السبت يوم عطلة رسمية !!

كما أنه قام بحملة دعاية لإعفاء النساء من الجندية ، ولكن حملته لم تحقق هدفها .

على أنه لا يبين آراءه أو موقفه بصدد المشاكل الكبرى التى تهم الدولة ، وربما كان مرد ذلك الى أنه يشعر بعدم كفايته فى الميدان السياسى (٢)

ويجدر بنا فى مقام ختام الكلام عن هذا الحزب أن نذكر أنه فيما يتعلق بالادعاء

---

(١) أن اتباع هذا الحزب لم يزد عددهم عن ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) عام ١٩٣٦ ولم يتقدم للانتخاب منفرداً (أى غير متحد مع غيره من الاحزاب الدينية لتكوين « جبهة ») إلا عام ١٩٥١ ، ولم يحصل إلا على ١,٥٨٪ من أصوات الناخبين وعلى مقعدين فى البرلمان — راجع مونييه ص ١٨١

(٢) وكان من بنود برنامجه الانتخابى (الذى تقدم به عام ١٩٥١) أن يهيء الجيش للجنود المتدينين الوسائل اللازمة ليعيشوا طبقا لتعاليم دينهم — راجع رسالة الدكتور مونيه ص ١٧٩ — ١٨١

ومن مبادئه التعاون مع حكومة إئتلافيه يسيطر عليها حزب ماباى — راجع رشبروك وليامز ١٦٣ .

بأن « العودة الى فلسطين » (أو بعبارة أصح وأصرح : استعمار اليهود لفلسطين) واجب عبرت عنه التوراه ، نقول أن هذا الادعاء قد أنكره واستنكره بعض علماء الدين المسيحى بل وعلماء الديانه اليهوديه (مثل الحاخام الدكتور بيرجر نائب رئيس المجلس الامريكي لليهودية) — وقد سبقت لنا الاشارة الى ذاك (١)

— ٢ —

حزب عمالى مزراحى Hamizrachi Hapoel

(أولا) **نشأته** : نشأ هذا الحزب عام ١٩٢٥ من جماعة «شبيبة مزراحى» التى كانت انشئت عام ١٩١٨ بواسطة مهاجرين متدينين ، وقد كان رجاله من أهالى بلاد أوروبا الشرقية ، على أن الأعضاء الجدد الذين ينضمون الآن الى هذا الحزب هم على وجه الخصوص من مهاجرى الولايات المتحدة الأمريكية (٢)

(ثانيا) **مركزه** : هذا الحزب يكون مع حزب مزراحى — كما قدمنا — « الجبهة القومية الدينية » ، ويوجد من أعضائه فى الحكومة ٣ وزراء وذلك منذ نوفمبر سنة ١٩٥٥

(ثالثا) **مبادئه وسياسته** : الى جانب البرنامج ذى الصبغة الدينية المعروفة (والذى سبقت الاشارة اليه) يضيف الحزب الى مبادئه (أو برنامجه) مطالب ذات صبغة عمالية مثل : حق العمل (أى واجب الدولة أن تقدم عملا لكل فرد) ومساواة المرأة بالرجل فى الاجور .

---

(١) راجع ص ٦٠ ، ٦١
(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ١٨١ ، ١٨٢

ويرى الحزب أن تقوم المرأة بخدمات قومية على ألا تشمل الخدمة العسكرية
ويملك الحزب جمعيات تعاونية ومستعمرات زراعية (مستوطنات) (١) .

— ٣ —

حزب اجودات اسرائيل « أو جماعة اسرائيل »

Agoudatah Israel (Societé d'Israél)

(أولا) **نشأته** : نشأ هذا الحزب فى أوروبا الشرقية (فى بولندا) عام ١٩١٢ — وقد أنشأه متدينون متعصبون كانوا يتجمعون حول العائلات الكبيرة التى ينتسب اليها الربابنة أى رجال الدين اليهودى(٢) .

وقد أنشأ هذا الحزب — منذ انشائه فى بولندا — فرعا له فى فلسطين .

(ثانيا) **مركزه** — كان أتباع هذا الحزب لدى نشأته فى فلسطين بوجه خاص من أفراد العائلات القديمة التى اضطهدها الحكم النازى ثم هاجرت الى فلسطين .

وهذا الحزب ضعيف من الناحية العددية ، ولكنه يجمع بين أعضائه شخصيات كبيرة يعرفها التاريخ الدينى اليهودى بينهم عدد كبير من الربابنة (رجال الدين)(٣)

(ثالثا) **مبادئه وسياسته** — هذا الحزب يعارض الصهيونية ، وهذا هو أهم خلاف بينه وبين الحزبين الدينيين السالف ذكرهما (مزراحى ، وعمال مزراحى) وهو أشد منهما تعصبا من الناحية الدينية أى أنه يرى اتباع احكام التوراة اتباعا

---

(١) مونييه (المرجع السابق) ص ١٨٢
(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣
(٣) ولقد تقوى الحزب بسيل المهاجرين اليهود الذين هاجروا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط
راجع اوسكار كريتز ص٧٩ ، ورسالة الدكتور مونيه ص٨٥ ، ١٨٦

دقيقا — وكنتيجة لنزعته غير الصهيونية نجده بعيدا عن الاشتراك فى المنظمة الصهيونية العالمية ، كما أنه يرفض الاشتراك فى أنظمة المجتمع اليهودى فى فلسطين ، لأن هذا الحزب يعارض أشد المعارضة مبدأ مساواة المرأة بالرجل ولذلك فقد بدا غاضبا لما قررته الحكومة من الحاق المرأة بالخدمة العسكرية (١)

وهو لايكاد يعد حزبا سياسيا ، انما هو أقرب الى أن يعد « جماعة دينية » تعمل للدفاع عن الدين ورجاله وبوجه خاص عن بيت المقدس .

على أنه أخذ فيما بعد يصطبغ بصبغة سياسية ويصبح قريبا من أن يكون حزبا سياسيا يتعاون مع الوكالة اليهودية والأحزاب الصهيونية الأخرى (بعد أن ظل زمانا بعيدا عنها) ، وذلك حين عملت الحركة المعادية للسامية (أى لليهود) على اضطهاد اليهود فى أوروبا ، وبخاصة منذ الاضطهاد النازى الذى أدى ألى مقتل الكثيرين من الأتباع الأوروبيين لهذه الجماعة أو الحزب ، ومنذ ذلك الحين لم تعد الصهيونية فى نظر هذا الحزب تعد شيئا قبيحا (٢)

— ٤ —

حزب عمال اجودات اسرائيل

(Poalei Agoudath Israel).

(أولا) **نشاته** — أنشىء هذا الحزب (كما أنشىء حزب أجودات) فى بولندا عام ١٩٢٢ ، وفى فلسطين عام ١٩٢٣ .

ومن ذلك يتبين أن الصلة التى تربطه بحزب أجودات — فضلا عن وحدة

---

(١) رشبروك وليامز ص ١٦٣ .
وراجع Middle East ص ٢٩٣ .
(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣ — ١٨٥ .

الاهداف ذات الصبغة الدينية - هى وحدة البلد الذى نشأ فيه كل منها وهو بولندا، أى أن مؤسسى كل من هذين الحزبين كانوا من اليهود البولنديين، غير أنهما يختلفان فى أن الأول يتكون أعضاؤه من رجال الطبقة العليا، بينما يتكون الثانى من رجال الطبقة العاملة، أى من عامة الشعب (١)

(ثانياً) **مركزه** — هذا الحزب ينتسب أتباعه — كما قدمنا — إلى عامة الشعب، وأتباعه قليلو العدد.

وفى انتخابات سنة ١٩٥٥، وسنة ١٩٥٩ اشترك مع حزب أجودات — كما قدمنا - فى جبهة واحدة وتقدما فى الانتخابات بمرشحيهما فى قائمة واحدة، وكان ترتيبها السابع بين الأحزاب.

(ثالثاً) مبادئه وسياسته - إلى جانب المبادىء ذات الصبغة الدينية المعروفة نجد على رأس مطالبه ذات الصبغة العمالية ألا يزيد عدد ساعات العمل عن ثمانية (٢)

(رابعا) - الاحزاب الماركسية

تمهيد - يوجد باسرائيل من الأحزاب ذات النزعة الماركسية (أى الشيوعية) ثلاثة أحزاب :

الحزب الشيوعى، وحزب مابام، وحزب أحدوت عفودا (أو « إتحاد العمل ») .

وقد سبق لنا أن تكلمنا عن الحزب الثالث (الأخير) بين الأحزاب العمالية ذلك لأنه رغما عن نزعته الماركسية فأن الصبغة العمالية والنزعة الصهيونية والقومية

---

(١) راجع أوسكار كريتز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧، ١٨٨

(٢) راجع أوسكار كريتز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧، ١٨٨

ترى فيه غالبة على النزعة الماركسية (كما سبق أن أشرنا إلى ذلك) (١) .
لذلك فسنقتصر هنا على الكلام عن الحزبين الشيوعى ، ومابام .

— ١ —

الحزب الشيوعى الاسرائيل

(أولا) **نشاته** ـ أنشىء الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى السنوات الأولى من العقد الثالث من هذا القرن العشرين (٢) ، كأداة لتشجيع العرب فى مقاومة الاستعمار البريطانى (أى « الانتداب البريطانى » كما كان يطلق عليه) وفى مقاومة الصهيونية التى كانت قد بدأت إستعمار فلسطين تدريجيا فى ذلك الحين ـ ولذلك وجدنا هذا الحزب ـ أثناء حرب العصابات التى شنها الفدائيون العرب على اليهود فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ قد تعاون تعاونا كاملا مع مفتى فلسطين السابق وغيره من القادة العرب (٣) .

(ثانيا) **مركزه** : أول شىء يميز هذا الحزب أنه فى مقدمة ما يفخر به هو أنه الحزب الوحيد الذى يتكون من يهود وعرب ، ويبلغ العرب نحو ثلث أعضائه . ونجد نحو نصف الناخبين الذين يعطون أصواتهم لمرشحى هذا الحزب من الجهات التى يقطنها العرب ، ويعد أقوى معقل فى إسرائيل لهذا الحزب المدينة العربية «الناصرة» وأغلبية أهاليها من المسيحيين الذين يعتنقون الشيوعية وتفسر

---

(١) راجع ص٩٩ ، ١٠٠

(٢) أو على حد التعبير الانجليزى in the early 1920'5 أو على حد تعبير بعض الكتاب فى مصر : « فى العشرينيات الأولى من هذا القرن » ولكن مثل هذا التعبير ـ فيما نرى ـ لايستسيغه الذوق العربى السليم .

(٣) برنشتاين ص٦٧

هـذه الظاهرة التى تبدو على شىء من الغرابـة ـ فضلا عن اعتناق هؤلاء العرب للشيوعية ـ بمـا هو معروف عن هذا الحزب من عداء للصهيونية ومن مطالبته باعادة أملاك المهاجرين العرب اليهم ، كما نجد تفسيرا لهذه الظاهرة فى الطلب الذى تقـدم به هـــذا الحزب لالغـاء الحكم العسكرى فى الاقليم العربى القريب من الحدود (١) .

ويعد هذا الحزب حزبا ضعيفا لانفوذ له ، إذ لم يزد عـدد نوابه فى البرلمان عقب إنتخابات عام ١٩٥٩ عن ٣ أعضـاء (٢). هـذا فضلا عن أنه مبعد عن الاشتراك فى الوزارة . ولقد أصبح فى عزلة عن غالبية الطبقة العاملة فى إسرائيل. وكان محظورا على أعضاء هذا الحزب عضوية «إتحاد عمال إسرائيل» (الهستدروت) وذلك لغاية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥

ويبدو أنه كان من أجل ذلك أن وجدنا هذا الحزب يتجه بدعوته إلى أفراد الطبقة الوسطى أكثر ممـا كان يتجه بها إلى العمال (٣) . كما أنه يعتمد على أولئك الذين يعتنقون منهب ماركس من المثقفين اليهود وعمال المدن ، وبعض هؤلاء وأولئك من بعض العرب المعادين للدولة الصهيونية التى أصبحوا يعدون الآن

---

(١) راجع رسالة الدكتور مونيه ص ٢٠٠ ، «ودولة إسرائيل» للدكتور شوراكى ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٦٨

(٢) أوسكار كرينز ص ٧٤
وفى إنتخـابات عام ١٩٥٥ بلغ عـدد نوابه فى البرلمان ستة أعضـاء ـ راجـع برنشتاين ص ٦٩

(٣) برنشتاين ص ٦٧ ، ٦٨

بعض مواطنيها (١) . ونستطيع أن نتبين سر هـذا الضعف إذا عرفنا أن هـذا الحزب كافح ضد قيام دولة لإسرائيل نحو ثلاثين من السنين ، وأنه تعاون مع الزعماء السياسيين العرب وملاك الأراضي من العرب نحو خمسة عشرة سنة (من تلك السنين الثلاثين) . كما أن مما أضعف من مركز هذا الحزب فى نظر مواطنيه اليهود معارضته لغزو إسرائيل شبه جزيرة سيناء إبان العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فقد أدت معارضته هذه إلى استقالة الكثيرين من أعضائه . كما أن هـذا الحزب يناصر دائما السياسة السوفيتية حتى حينما كانت هذه السياسة معادية لليهود (٢) .

(ثالثاً) **مبادئه وسياسته** : تتلخص فيما يلى :

١ — **عداء الصهيونية** . هذا الحزب معاد للصهيونية ، وقد تقدم القول أنه إنما نشأ أساساً كأداة لتشجيع العرب فى مقاومتهم للاستعمار البريطانى وللصهيونية إذ يرى أن الصهيونية ليست إلا أداة من أدوات الاستعمار والرأسمالية الرجعية . ويبدو أنه فى هذا الصدد إنما يتبع وجهة نظر حكومة السوفييت (٣) .

ونظراً لأن هذا الحزب يسير فى سياسته على الدوام وراء خطوات السياسة السوفيتية فقد وجدناه يسير فى اتجاه الهدف الصهيونى (وهو إنشاء دولة اسرائيل) وذلك منذ إعلان الأمم المتحدة قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧ حتى إجتماع الكنيسيت لأول مرة عام ١٩٤٩ ، ويفسر إتجاه الحزب فى تلك الفترة بما كان من اتجاه حكومة السوفييت التى أيدت قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، ثم كان اعترافها السريع

---

(١) رشبروك وليامز ص١٦٣

(٢) كما أن صحيفته اليومية Kol Ha'am (صوت الشعب) هبط كثيرا عدد مايوزع منها من النسخ ـ راجع أوسكار كرينز ص٧٣ ، وبرنشتاين ٦٩ ، ٦٨

(٣) برنشتاين ص٦٨

باسرائيل حين انشائها فى مايو ١٩٤٨ (١).

٢ – **اعتناق مذهب ماركس** – باعتبار هذا الحزب شيوعيا فهو يدين بمذهب ماركس – لينين (أى مذهب ماركس كما يفسره لينين) وبخاصة مبدأ الصراع بين الطبقات (الذى هو من أهم مبادىء أو خصائص مذهب ماركس) وليس هنا مقام الكلام تفصيلا عن ذلك المذهب أوعن هذا المبدأ.

وحسبنا هنا أن نشير فى ايجاز الى أن هدم النظام الرأسمالى هو الهدف الأول لمذهب ماركس، ويتطلب هذا الهدم الأخذ بالملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج فالملكية الاشتراكية (لوسائل انتاج الثروة) تعد جوهر هذا المذهب. ويقصد بالملكية الاشتراكية: ملكية المجتمع (الشعب) أو ملكية الدولة (باعتبارها ممثلة للشعب) لوسائل الانتاج: الأمر الذى يتنافى مع الملكية الخاصة (أى ملكية الافراد) لتلك الوسائل. أما وسائل الانتاج فهى تشمل:

(ا) وسائل انتاج طبيعية مثل الارض والمناجم والغابات ومساقط المياه (الشلالات).

(ب) وسائل انتاج أنشأها الانسان كالماكينات والمصانع والمبانى، ويلحق بها وسائل النقل البرية والمائية والجوية (كالسكك الحديدية الخ) (٢)

---

(١) برنشتاين ص٦٧

(٢) ويلاحظ أن الملكية الاشتراكية لا تفترض إلغاء الملكية الخاصة فى جميع صورها فهناك بعض صور من الملكية الخاصة يعترف بها فى مذهب ماركس كحق كل فرد فى الملكية الخاصة على الثمرات أو المدخرات التى يحصل عليها من عمله ولكن هذه الأموال المدخرة لا يستطيع أن يشترى بها شيئا من وسائل الانتاج كالأرض والمصانع، ولكنه يستطيع أن ينفقها فى شراء السلع الاستهلاكية كالملابس والمواد =

وبما يجدر ملاحظته أن مذهب ماركس يأخذ بسنة التدرج ، شأنه فى ذلك شأن الكثير من المذاهب السياسية ، فهو يجيز مثلا ـ فى البداية (أى فى بداية تطبيق هذا المذهب الشيوعى) ـ نزع ملكية كبار الملاك دون صغارهم والأخذ بسياسة تأميم المشروعات الكبرى دون الصغرى ـ أما نظرية الصراع بين الطبقات (la lutte des classes فتتلخص فى القول بأن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ « الصراع بين الطبقات » وأن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يترتب عليها انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين أحداهما تستغل الأخرى ، لذلك يوجد بينهما صراع دائم ، ويرى ماركس أن التغيرات التاريخية التى تطرأ على الجماعات الانسانية انما تحدث نتيجة للصراع الطبقى ، وبسبب انتصار طبقة اجتماعية معينة على غيرها من الطبقات (١) .

وهناك الكثير من وجوه النقد قد وجهت الى مذهب ماركس وبخاصة لهذه

= الغذائية أو سيارة خاصة أو أن يودعها فى بنوك التوفير أو أن يستثمرها فى شراء سندات قروض الدولة .

راجع فيما تقدم : كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية »(الطبعة السادسة لسنة ١٩٧٦) ص٣٠٦

(١) ويرى ماركس أن لهذا الصراع صبغة قتصادية لأن احداهما تستغل الأخرى ، ولقد كان هذا الصراع فى الأزمنة القديمة بين الأحرار والأرقاء، ثم بعد ذلك كان الصراع بين طبقة الأشراف (الاقطاعيين) وطبقة المزارعين (القن Serf) وفى العصر الحديث نجد الصراع قائما بين طبقة البورجوازية (الرأسمالية) وطبقة البرولتياريا (أى عمال الصناعة) راجع فيما تقدم كتابنا (المرجع السابق) ص ٣٠٨ وما بعدها .

النظرية أو هذا المبدأ « الصراع بين الطبقات » لانرى هنا موضعا لبيانها (١) .

٣ — **السياسة الداخلية** : يطالب الحزب بتأميم جميع المشروعات ، على أن يبدأ بتأميم المشروعات التى أقامها الاجانب ، كما يطالب بزيادة الأجور ، وباعادة الأراضى المغتصبة من العرب الى أصحابها السابقين ، وكذلك بالغاء الحكم العسكرى فى الاقليم العربى القريب من الحدود (٢)

وحين قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ (أى حين اتحدت مصر وسوريا لاول مرة) وأدى ذلك الى اثارة عرب اسرائيل ، اقترح هذا الحزب استقلال منطقة الجليل العربية وضمها الى الجمهورية العربية المتحدة (٣) .

٤ ـ **السياسة الخارجية** : يتبع الحزب دائما اتجاهات سياسة الاتحاد السوفييتى وقبل أن يقوم السوفييت ودول الكتلة الشرقية ببيع السلاح الى مصر وسوريا فى عام ١٩٥٥ كان هذا الحزب ينادى بوضع حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية دون تدخل الدول الكبرى ، ولكننا وجدنا هذا الحزب قد تحولت سياسته الى جانب تدخل حكومة السوفييت (مع بعض تنازلات لصالح العرب) ، وذلك بعد ذلك التاريخ ، أى بعد أن أصبح لتلك الكتلة الشرقية التى تتزعمها حكومة السوفييت بعض من النفوذ والتدخل فى منطقة شرق البحر الابيض (٤) .

---

(١) من أراد الالمام بتلك الانتقادات فليرجع الى كتابنا (السابق ذكره) ص ٣٣٥ وما بعدها ، وص ٣٩٧ وما بعدها

(٢) رنشتاين ص ٦٨

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٣ ، ٧٤

(٤) برنشتاين ص ٦٨

ولقد كان هذا الحزب معارضا - كما قدمنا - لعدوان اسرائيل على شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ ، وفى البرلمان الأسرائيلى وجدنا أن العضو الوحيد الذى تكلم ضد ارسال رسالة تحية الى الجيوش الاسرائيلية فى جبهة القتال سنة ١٩٥٦ كان عربيا من نواب الحزب الشيوعى ، ولقد وجدناه ينسب متاعب الشرق الأوسط الى «امريكا الاستعمارية » (١) .

انقسام الحزب — ولقد انقسم الحزب الشيوعى فى الستينيات الى مجموعتين ، كونت المجموعة الأولى حزب راكاح ، وتشمل المجموعة الثانية **حزب ماكى** الذى يضم الشيوعيين الصهاينة وحزب آخر صغير .

أما **حزب راكاح** فان برنامجه يتلخص فى الدعوة للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ، وأنهاء حالة الحرب ، واحترام سيادة كل دول المنطقة وهو يرفض الأستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة ، واحترام حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته .

— ٢ —

حزب مابام (Mapam)

إن كلمة مابام تتضمن اختصاراً لعبارة بالعبرية معناها « حزب العمال الموحد (أو المتحد) The United Workers' party » (٢) .

---

(١) كان ذلك بينما وجدنا النواب العرب الآخرين المنتسبين الى حزب مابای لم تبد منهم مثل هذه المعارضة ، وانما وجدناهم يعبرون عن موافقتهم على اقتراح بن جوريون بأن يتقابل مع الرئيس عبد الناصر للمفاوضة من أجل الصلح .
راجع أوسكار كريتز ص ٧٣

(٢) راجع The Middle East (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٢ ، وروشبروك وليامز ص ١٦٠

(أولا) **نشأته** — أنشىء هذا الحزب فى يناير ١٩٤٨ عن طريق ضم ثلاث جماعات عمالية ذات نزعة ماركسية (شيوعية)، وكان الذى يميز هذه الجماعات. والذى ربط أو وحد فيما بينها إنما هو رغبتها جميعا (أولا) فى اعطاء الدولة صبغة قومية ثنائية bi national أى أن تقوم فى فلسطين دولة عربية يهودية، و (ثانيا) فى أن توحد بين العرب واليهود فى الحركة الاشتراكية (الشيوعية) (١)

(ثانيا) **مركزه** — كان هذا الحزب أخطر منافس لحزب ماباى فى المعارك الانتخابية فى السنوات الأولى لنشأة اسرائيل، وذلك قبل أن يضعفه ماحدث فيه من انقسام، ففى الانتخابات النيابية الأولى التى جرت عام ١٩٤٩ كان ترتيبه الثانى بين الأحزاب فأصبح السادس فى انتخابات سنة ١٩٥٥ (٢).

سبب ضعف مركزه: أما سبب ذلك الضعف فقد اختلف فى أمره الباحثون، فمنهم من يرى أنه يرجع إلى استنكار بعض أعضائه لسياسة هذا الحزب المناصرة للسياسة السوفيتية رغم أنها كانت معادية لاسرائيل وللحركة الصهيونية الأمر

---

(١) أما تلك الجماعات الثلاث الشيوعية فقد كانت تشمل (أولا) الجناح اليسارى القديم لحزب ماباى، وهو جناح « احدوت عفودا »، وقد فصل هذا الجناح لأنه وضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود، و(ثانيا) حزب «الحارس الشاب» Le Jeune garde وكان هذا الحزب يضم جماعة الشيوعيين القدماء و (ثالثا) الجناح الماركسى للعمال الصهيونيين.

راجع رسالة الدكتور مونييه ص١٩٨، وبرنشتاين ص ٦٥

(٢) رشبروك وليامز ص١٦٠ ورسالة الدكتور مونييه ص١٩٩، وبرنشتاين ص٦٦ — ومما يؤسف له أننا لم نستطع العثور على مرجع يشير إلى ما أحرزه هذا الحزب فى الانتخابات التى جرت بعد ذلك التاريخ

الذى أدى الى خروجهم من الحزب (١) . ومنهم من يرى أن ذلك الضعف انما يرجع الى ماحدث من انقسام بين صفوفه على أثر ماحل بأحد أعضاء الحزب (Oren Mordécai) فى تشيكوسلوفاكيا (وهى من بلاد الكتلة الشرقية الخاضعة للنفوذ السوفيتى) حيث كان مبعوثا فى مهمة رسمية وقبض عليه هناك وحكم عليه فى نوفمبر ١٩٥٢ (٢) .

ومن الباحثين من يرى أن ذلك الضعف انما يرجع الى أنه لم يعرف كيف يتلاءم مع الظروف الجديدة فيعمل على تطوير مذهبه تبعا لتطورها . بل ظل جامدا ثابتا على نظريته التقليدية القديمة بأن العمال الزراعيين فى المستعمرات الجماعية التعاونية (التى يطلق عليها «الكيبوتز» Kibbutz) هم الذين سيقودون الطبقة العاملة بالمدن نحو الوصول الى مجتمع لاطبقى ، أى سيقودونهم الى طريق تحقيق اهداف الشيوعية (٣) فى حين أن الظروف تغيرت نظرا لأن الهجرات اليهودية الجديدة (الى اسرائيل) أصبحت عناصرها مكونة أساسا من عمال المدن وسكانها ، (لا من العمال الزراعيين الريفيين) ،

---

(١) والدليل على ذلك كما يقول برنشتاين (ص٦٦) انتقال ٦ من أعضائه الى أحزاب تقع على يمينه .

(٢) وقد احتج الحزب على ذلك ولكنه رفض أن يغير سياسته تجاه تلك الكتلة الشرقية التى يتزعمها الاتحاد السوفيتى ، لأنه (أى الحزب)كان يرى أن اسرائيل لم تكن بمنجى من اللوم فى تلك القضية .

راجع رسالة الدكتور موذبيه ص ١٩٩

(٣)برنشتاين ص ٦٦

ولم تمكن عقلية هذه العناصر الجديدة لتهستيغ نظرية هذا الحزب (١)

والرأى عندى أن ماحدث من انقسام وتفكك فى عرى وحدة هذا الحزب كان أمراً طبيعيا ، فاذا نحن عرفنا أن هذا الحزب إنما نشأ — كما قدمنا — نتيجة لاتحاد جماعات مختلفة لتحقيق هدفين أساسيين أولهما إقامة دولة عربية يهودية ، لذلك كان طبيعيا أن نجد فشل الحزب فى تحقيق هذا الهدف مما يؤدى إلى حدوث ماحدث بين صفوفه من انقسام ، وكذلك فقد فشل الحزب فى تحقيق الهدف الثانى من إنشائه وهو التوحيد بين العرب واليهود فى الحركة الاشتراكية (الشيوعية) ، إذ تبين أنه لايوجد بين أتباعه عدد يذكر من العرب (٢)

ويبدو لنا أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد نجح بهذا الصدد فيما أخفق حزب مابام فيه (بصدد هذا الهدف الثانى) ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذا الحزب لايعادى الصهيونية بخلاف الحزب الشيوعى فهو معاد لها .

(ثالثاً) **مبادئه وسياسته** : تتلخص فيما يلى :

(١) — هذا الحزب هو حزب صهيونى ، وفى هذا يختلف عن الحزب الشيوعى الإسرائيلى المعادى للصهيونية (٣)

(٢) كان فى مقدمة مبادىء هذا الحزب لدى نشأته — كما قدمنا — انشاء دولة

---

(١) وسوف نعود إلى زيادة هذه المسألة غير القليل من التفسير والتفصيل بعد قليل .

(٢) راجع برنشتاين ص ٦٧ حيث يقول : «ليس لهذا الحزب (مابام) قدر يذكر من الأتباع بين السكان العرب»

(٣) برنشتاين ص ٥٧ حيث يقول عن هذا الحزب «أنه جماعة ماركسية — صهيونية» .

عربية يهودية كما كان يرى التوحيد بين العرب واليهود فى الحركة الشيوعية ، وقد أدى فشله فى تحقيق هذين الهدفين إلى المطالبة بتقرير المساواة الحقيقية فى الحقوق بين العرب واليهود باسرائيل. كما وجدناه يبدى ولاءه لإسرائيل ، كما تبين ذلك من اشتراكه فى الحرب التى قامت بين العرب واليهود فى مايو ١٩٤٨ (والتى يطلق عليها اليهود «حرب الاستقلال »)(١)

(٣) — هذا حزب ماركسى (أى شيوعى) ، وعلى هذا الأساس نجده يضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق الصالح القومى لليهود (٢) كما نجده يرى أن الصراع بين الطبقات أمر لامفر منه (٣)

شيوعية ذات طابع خاص . على أننا نلاحظ أن ماركسيته (أى شيوعيته) ذات طابع خاص يختلف عن شيوعية الحزب الشيوعى الأسرائيلى أو الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأخرى .

فبينما نجد أن الأحزاب الشيوعية — كما تقضى بذلك مبادىء مذهب كارل ماركس — إنما تعتمد أساسا على طبقة البروليتاريا (أى الطبقة العاملة فى المدن وهى أساسا من عمال الصناعات فى البلاد الغربية) كما نرى تلك الأحزاب (الشيوعية) أن طبقة البروليتاريا هذه هى عماد النظام الشيوعى وهى الأداة التى تكفل تطبيق هذا المذهب عن طريق هدم النظام الرأسمالى إذا بنا نجد بالعكس أن حزب مابام يعتمد أساسا على عمال الزراعة فى «الكيبوتز » Kibbutz وهو

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص١٩٨
(٢) رسالة الدكتور مونييه ص١٩٨
(٣) برنشتاين ص٦٥

يرى — كما قدمنا — أنهم (عمال الزراعة) هم الذين سيقودون بروليتاريا المدن في طريق تطبيق مذهب ماركس، أي الطريق الشيوعي، الذي يعبرون عنه أحيانا بعبارة «الوصول إلى مجتمع لاطبقي»، ولذلك يصف البعض هذا الحزب بأنه «قبل كل شيء حزب الكيبوتز» (١)

نبذة موجزة عن الكيبوتز — أما الكيبوتز فهي عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المعروفة في الاتحاد السوفيتي باسم «كولخوز» Kolkhoz ، ولكن الكيبوتز الإسرائيلي تعد أكثر تطرفا من الكولخوز السوفيتي من حيث النزعة الشيوعية، ذلك لأن الكيبوتز تقوم على أساس مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، أي ملكية أهالي الكيبوتز (التي تماثل احدى القرى) لاراضيها على المشاع ولأن المبدأ المطبق في الكيبوتز بصدد توزيع الإنتاج هو أن يكون، لكل طبقا لحاجته، A chacun selon ses besoin، (٢)، ويعد تطبيق هذا المبدأ أقصى مرحلة من مراحل الشيوعية التي لم تبلغها حتى اليوم الكولخوز في الاتحاد السوفيتي وحيث ملكية الأرض في جميع أنحاء الاتحاد السوفيتي إنما هي للدولة وحيث يطبق مبدأ «لكل طبقا لكفايته» A chacun selon sa capacité (٣)

---

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٢
حيث يصف الكاتب هذا الحزب بأنه :
«it is abcve above all the party of Kibbutzim
وأنظر في هذا المعنى برنشتاين ص ٦٧
(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكي ص ١٠٠ ، ١٠٢
(٣) نبذة موجزة عن الكولخوز Kolkhoz
يبلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة (الكولخوز) نحو أربعة آلاف =

٤ — **السياسة الخارجية**: يقف الحزب دائماً موقف المعارضة من السياسة الانجليزية الامريكية ، فى حين يقف دائماً موقف التأييد للسياسة السوفيتية ، وهذا مما أدى — فيما يرى البعض — إلى انشقاق بعض أعضائه عليه وانضمامهم إلى أحزاب تقع على يمينه (١)

= ٤٠٠٠ فدان) بما فى ذلك الغابات والمراعى والمستنقعات) ،ولقد طبق نظام الكولخوز تدريجيا فى الاتحاد السوفيتى ، ففى عام ١٩٢٩ كانت مساحة جميع الاراضى الكولخوز بالنسبة لجميع الاراضى المزروعة فى الاتحاد السوفيتى لاتبلغ ٤ ٪ فاصبحت فى عام ١٩٤٠ تبلغ مايقرب من ٩٧ ٪ .ومن حسنات هذا النظام انه عمل على مضاعفة محصولات الاتحاد السوفيتى وعلى رفع المستوى الاقتصادى والثقافى للفلاحين ومن سيئات هذا النظام (اولا) أنه سلب الفلاح حريته الإقتصادية ، (وثانيا) تلك الإدارة ذات الصبغة الاستبدادية لشئون الكولخوز فإذا كانت الكولخوز — من الناحية النظرية — عبارة عن نوع من الجمعيات التعاونية الزراعية تدار وفقاً للاساليب الديموقراطية، إلا أننا نجد من الناحية العملية أن الحكومة لها الكلمة العليا فى إدارة شئون الكولخوز ، و(ثالثا) لأن هذا النظام لم يحقق ماعقد عليه من آمال فى تضييق مدى الاختلافات بين درجات رفاهية الفلاحين .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الانظمة السياسية » (طبعة ١٩٥٧—١٩٥٨ ص٤٩١ — ٤٩٤) .

(١) دولة اسرائيل للدكتور رشوراكى (المرجع السابق) ص ٥٦ وبرنشتاين ص٦٦،وراجع ص٦٠ حيث يقول: « يبدو أن هذا الحزب بدأ يسوده الاعتقاد بأن السياسة السوفيتية هى سياسة سليمة فى كل مكان فى العالم إلا فى إسرائيل» على أنه يعمل مع ذلك على توثيق العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى (راجع رشروك وليامز ص ٦٠)

(خامسا) أحزاب العرب

(أولا) **نشأتها** — للعرب فى إسرائيل أحزاب صغيرة متعددة يوجد منها ثلاثة جديرة بالذكر ، وهى : (١) حزب « العرب الديموقراطيين » الذى اتخذ له أخيرا اسما جديدا هو «حزب التقدم والتنمية» وهو أهم تلك الأحزاب (٢) حزب «التقدم والعمل» وقد اتخذ له أخيرا اسم «حزب التعاون والأخوة» — . و(٣) « جماعة الزراعة والتنمية »(١)

وهذه الأحزاب جميعا نشأت بداهة بعد نشأة إسرائيل .

ويلاحظ أن التنظيم السياسى للعرب (فى اسرائيل) لايزال فى مرحلته البدائية embryonnaire (٢) ، ويرجع ذلك للاسباب التالية :

(أولا) لأنهم ينقسمون إلى طوائف دينية متنافسة (وغالبيتهم من المسلمين) و(ثانيا) لأنهم — فيما يقول الباحثون الصهيونيون — يخشون أن يفقدوا تأييد البلاد العربية المجاورة إذا هم تعاونوا تعاونا صادقا مع حكام اسرائيل .

و(ثالثا) لأن شخصيات كبيرة وكثيرة من قادة هذه الجماعات العربية تركت فلسطين فى فترة الحرب التى نشبت بين العرب واليهود عام ١٩٤٨ ، وهكذا وجدنا عرب اسرائيل قد حرموا من رؤسائهم وزعمائهم السابقين (٣)

(ثانياً) **مركزها** — هذه الأحزاب العربية هى أحزاب ضعيفة وغير مستقلة

---

(١) أوسكار كرينز ص٨٢ ، ورشبروك وليامز ص١٦٤

(٢) هذا هو مايذكره الدكتور مونيه (فى رسالته للدكتوراه ص١٠١) ، بينما نجد برنشتاين يذكر (فى مؤلفه السابق ذكره ص ٨٠) أنه « لايعرف إلا القليل بصدد التنظيم السياسى للجتمعات العربية باسرائيل .

(٣) رسالة الدكتور مونيه ص٢٠٦، ٢٠٧

استقلالا كافيا يخول لها أن تمثل تمثيلا صادقا كافيا مصالح العرب المقيمين في إسرائيل(١)

ولقد أصبح الاتجاه العام السائد بين الناخبين العرب فى الوقت الحاضر يميل ناحية تأييد أحزاب العرب : الأمر الذى أدى إلى نقصان عدد أصوات الناخبين العرب . التى كانوا يعطونها قديما لمرشحى حزب مابای ، أو لمرشحى الحزب الشيوعى (٢)

ويرى بعض الباحثين أنه طالما لم يسو النزاع العربى الاسرائيلى فمن المرجح أننا سنظل نجد عددا كبيرا من الناخبين العرب يستمرون على إعطاء أصواتهم لأحزاب العرب لا للاحزاب الصهيونية (٣)

وتبلغ مجموع عدد المقاعد النيابية التى استطاعت الأحزاب العربية الثلاثة المذكورة الحصول عليها فى الانتخابات التى حدثت (لعام ١٩٥٩) فى الكنيسيت خمسة مقاعد (٤) .و نأسف لعدم استطاعتنا الحصول على مرجع يبين لنا عدد تلك المقاعد بعد ذلك التاريخ .

و مما تجدر ملاحظته أن النواب العرب فى الكنيسيت هم عادة من ملاك الأراضى أو التجار أو من أبناء كبار الموظفين السابقين ، كما يلاحظ أن العرب

---

(١) أوسكار كرينز ص ٨١

(٢) وقد يكون عجيبا ما يذكر من أن حزب مابام قد زاد عدد مؤيديه من الناخبين العرب عما كان عليه الحال فى الماضى ـ راجع أوسكار كرينز ص ٨٢

(٣) برنشتاين ص ١٠

(٤) منها مقعد حصل عليه الحزب الثالث ،حزب أو جماعة الزراعة والتنمية، ومقعدان حصل عليهما كل من الحزبين الآخرين : الأول والثانى

ولقد تقدم فى إنتخابات سنة ١٩٥٩ حزبان عربيان آخران (غير ماذكر) ولكنهما لم يحرزا شيئا من مقاعد البرلمان ـ راجع أوسكار كرينز ص ٨٢

يكونون أقل من ١٠٪ من مجموع الناخبين فى إسرائيل . (١)

(ثالثا) مبادىء تلك الاحزاب وسياستها :

١ — برامج هذه الأحزاب تعد بوجه عام متماثلة ، وبعضها لايكاد يعدو نشاطها بجرد تقديم مرشحين لها فى الانتخابات ، وتحول المنافسة بين زعماء تلك الأحزاب دون توحيدها .

٢ — ممثلو هذه الأحزاب فى البرلمان يصوتون عادة إلى جانب الحكومة طبقا للتعليمات الصادرة اليهم من حزب ماباى (٢) ، على أن تلك الأحزاب كثيرا ماكانت توقف هذا الحزب (ماباى حين كان فى الحكم) مواقف الحرج حين تطالبه بإلغاء الحكم العسكرى فى الجهات التى يقطنها العرب ، وحين تطالبه بكفالة قسط أوفى وأوفر من الحكم الذاتى local autouomy لتلك المناطق العربية وحين تطالبه بكفالة المساواة التامة بين العرب وغيرهم من المواطنين الأسرائيليين ، وحين تطالبهم بزيادة الإعتمادات المالية التى تكفل رفع مستوى المعيشة للسكان العرب (٣) .

٣ — ويرى بعض الباحثين أن الغالبية ممن يصوتون من الناخبين العرب لمرشح الحزب الشيوعى الاسرائيلى ، إنما يعد تصويتهم بمثابة تعبير عن عدم الرضى عن حالتهم أكثر مما يعد تعبيراً عن الإيمان بالمذهب الشيوعى (مذهب كارل ماكس) (٤) .

---

(١) أوسكار كرينز ص ٨١
(٢) رسالة الدكتور مونييه ص٢٠٧ وذلك بداءة حين كان حزب ماباى فى الحكم
(٣) أوسكار كرينز ص ٨٢
(٤) راجع البحث المنشور فى the Middle East (المرجع السابق ذكره) ص٢٩٤

التكتلات والاحزاب الحديثة

كانت أهم تلك التكتلات هى كتلة ليكود . وقد سبق الكلام عنها فى موضع الكلام عن حزب قديم هو حزب حيروت لأن رئيسها واحد هو مناحم بيجن ، ولأن ذلك الحزب كان أهم عناصر تلك الكتلة . ننتقل الآن إلى الكلام عن التكتلات والأحزاب الأخرى الحديثة .

١ - حزب رافى

نشأته - أنشأه بن جوريون والجنرال ديان، وكان ظهوره على المسرح السياسى عام ١٩٦٥ على أثر هجر بعض الزعماء السياسيين لحزب ماباى (مثل بن جوريون وشيمون بيرز Perez وديان)[١] .

وترجع نشأته إلى ثلاثة عوامل : (١) قضية لافون Lavon [٢] . (٢) دور الحركة الصهيونية (٣) الاتفاق المعقود بين حزبى ماباى ، واحدوت عافودا عام ١٩٦٥ [٣] .

---

(١) استقال بن جوريون من حزب ماباى (الذى كان يرأسه) فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وفى ١٢ يونيه ١٩٦٥ أعلن عن رغبته فى إنشاء حزب مستقل عن ماباى. راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الأحزاب السياسية فى إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٤١

(٢) تطلق أزمة لافون Lavon على أزمة داخليه نزلت بحزب ماباى ، وقد بدأت فى ٥ نوفمبر عام ١٩٦٤ حينما انسحبت الجماعة التى قامت بمناصرة لافون (السكرتير السابق للهستدروت) .

(٣) وكان من نتيجة ذلك الاتفاق أن اندمج هذان الحزبان معاً فيما بعد وكونا حزبا واحداً فى ٢١ / ١ / ١٩٦٨ باسم « المعراج » (المرجع السابق ص ١٤٢)

وكان قد حدث قبل ذلك الاتفاق بنحو ٣ شهور ، (أي في شهر أغسطس) أن قرر مؤتمر غير عادي عقده حزب رافي الالتحاق بقائمة الجبهة العمالية في الانتخابات وكان من جراء ذلك الاتفاق أن تمكن حزب رافي أن يكون نصيبه ١٠ مرشحين من الستين مرشحا الأوائل في القائمة التي قدمها حزب المعراج .

وقد نزلت بحزب رافي بدوره أزمة داخلية ، فقد انقسم أنصار ديان وأنصار بن جوريون إلى مجموعتين ووجدنا الزعيم القديم (بن جوريون) مرة أخرى يهجر حزبه ويتقدم لانتخابات عام ١٩٦٩ بقائمة تحمل اسمه .

مبادئه ـ يبدو لنا أن مبادئه لاتختلف عن مبادىء حزب ماباي الذي كان ينتسب اليه زعماء هذا الحزب الجديد (وأخصهم بن جوريون والجنرال ديان) إذ يتبين لنا من أسباب نشأته أن انفصال بن جوريون وغيره من الزعماء عن الماباي لم يكن مرده خلافا حول المبادىء .

ثم أنه مما يؤيد وجهة نظرنا هذه أننا وجدنا هذا الحزب (رافي) ينضم إلى الجبهة العمالية (والماباي ـ كما هو معلوم ـ أهم الأحزاب العمالية) في الانتخابات(١).

٢ — حزب العمل الاسرائيلي

نشأته ـ في يناير ١٩٦٨ تكون من اندماج حزب الماباي (وهو الحزب الرئيسي) ومن حزبي احدوت عافودا ، ورافي .

مبادئه ـ لا استعداد للانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ ، على أن تستمر الجهود للوصول إلى سلام دائم مع مصر وسوريا والأردن ، ويمكن الانسحاب إلى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها بشرط الاتفاق مع تلك الدول على حل سلمي .

---

(١) يلاحظ أننا لم نستطع العثور على مرجع من المراجع يعرض لبيان مبادىء هذا الحزب .

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يرى أن تحل عن طريق المفاوضات مع الأردن (١) .

ومن البين أنه كان من نتائج مبادرة الرئيس السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ واتفاقية السلام الموقعة فى مارس ١٩٧٩ أن أدخل هذا الحزب - كما هو شأن كثير غيره من الأحزاب الاسرائيلية - تعديلات على تلك المبادىء . ورغم أن هذا الحزب يعد الآن أقوى الأحزاب المعارضة فقد أبدى موافقته على اتفاقية السلام .

ورئيس هذا الحزب هو الآن شيمون بريز .

٣ - حزب جحال

نشأته : بمناسبة انتخابات عام ١٩٦٥ اتفق حزب حيروت وحزب الاحرار على تكوين حزب واحد (برئاسة بيجن) واتخذا اسم جحال . وقد كان يعد إذ ذاك أقوى حزب للمعارضة . وقد وضعه صعوده منذ عام ١٩٦٥ فى مرتبة الحزب التالى بعد ماباى .

وقد حصل على فوز كبير فى انتخابات ١٩٦٩ .

وكان يعد حزبا متطرفا شأنه شأن حزب حيروت الذى يعد أهم عنصر مكون له.

وقد دخل هذا الحزب فى الوزارة التى قامت بحرب يونيه ١٩٦٧ والتى استقالت فى فبراير ١٩٦٩ نظراً لوفاة رئيسها ليفى اشكول . ثم اشترك فى وزارة جولدا مائير السابعة عشر عام ١٩٦٩ بستة وزراء (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣
ويطلق الآن أحيانا على حزب العمل : « المعراج » .
(٢) المرجع السابق ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

٤ — الحركة الديموقراطية للتغيير

نشأتها : نشأت هذه الجماعة (أو هذا الحزب) برئاسة ايجال يادين كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ وانهيار الزعامات التقليدية، والكثير من الشعارات الإسرائيلية السياسية (كشعار «الحدود الآمنة» الذى ارتفع إلى مرتبة مبدأ من المبادىء)

مبادئها : هذه هيئة معتدلة وقد اختلفت مع مناحم بيجن لسياسته المتطرفه المتشددة بصدد الأمن والمستوطنات ... ثم انضمت أخيراً إلى حكومة بيجن، وتولى يادين منصب نائب رئيس الوزراء .

ويتلخص برنامجها فى الموافقة على تقديم تنازلات اقليمية هدفها المحافظة على الطابع اليهودى للدولة، على أنه يشترط لذلك عقد معاهدة سلام شامل، وعلى أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل (١) .

٥ — حزب الاحرار Le Parti Libéral

نشاته : فى عام ١٩٦١ ضم الحزب الصهيونى العام (أو حزب الصهيونيين العموميين) والحزب التقدمى معاً ـ وهما (كما قدمنا) من أحزاب المحافظين — ليكونا حزبا جديداً هو حزب الأحرار .

مبادئه : هو حزب يمينى محافظ يستند إلى المصالح الكبرى لرجال الصناعة

---

(١) لم نستطيع العثور على مراجع عن هذه الهيئة السياسية الحزبية اللهم الا بحثين قيمين نشر أحدهما بمجلة أكتوبر عدد ٢٣/٤/٧٨ والثانى بقلم الأستاذ عاطف المصرى نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩/١١/١٩٧٧ وقد سبق الاشارة اليهما بصدد كتلة ليكود .

حيث أن نشأته ترجع إلى الحزب الصهيونى العام نصير الرأسمالية ومبدأ تنمية المشروعات الخاصة (١) .

ومما تجدر ملاحظته أن تسمية الحزب — عكس ما عليه حال مسميه فى انجلترا لاتتفق مع مبادئه .

---

(١) « الأحزاب السياسية فى إسرائيل » (المرجع السابق) للدكتور صايغ ص ١٤٢ ، و ٢٠١ — ومما يذكر أن جماعة صغيرة انفصلت عن هذا الحزب عام ١٩٦٥ تحت اسم « **الحزب الحر المستقل** » ، ولهذا الحزب قبول لدى **الطبقة الوسطى** .

آثار حرب اكتوبر (لعام ١٩٧٣)
على الأحزاب والتيارات السياسية فى اسرائيل

كانت حرب اكتوبر المجيدة بالنسبة لاسرائيل — كما هو معلوم زلزالا، ألقى عليها من الأعباء، ومن عوامل الإعياء ومن التغييرات أثقالا.

وتتلخص آثار ذلك الزلزال ومظاهر تلك الأثقال فيما يلى :

أولا — **ازمة عدم ثقة** :لدى الشعب فى القوى القيادية، وأدت تلك الأزمة الى إحداث تغيير فى قيادة الأداة الحكومية، وفى الأداة القيادية للمؤسسة العسكرية، وفى حزب العمل (الذى يسيطر عليه حزب ما باى القديم والذى كان يسيطر على شئون الحكم منذ نشأة اسرائيل عام ١٩٤٨) .

وفيما يلى نقدم - لما أوجزنا وقدمنا — تفسيرا وتفصيلا :

١ — اختفاء جولدا مائير (رئيسة الوزارة) من المسرح السياسى، إذ اضطرت إلى الاستقالة فى ١٠ / ٤ / ١٩٧٤، ثم هى لم تعد سكرتيرة حزب العمل (الحاكم) وحل مكانها رابين .

٢ — اضطرت أغلب القيادات العسكرية إلى الاستقالة كذلك من وظائفها وحلت مكانها شخصيات جديدة كانت غالبيتها تكاد تكون مجهولة من الرأى العام (١) .

ثانيا — **بروز تكتلات حزبية وبعض الاحزاب إلى الصف الأول**. من ذلك نذكر كتلة

---

(١) مجلة «شئون فلسطينية» العدد ٣٢ ص ٢٠٩ وما بعدها — وكان ذلك نقلا عن مؤلف الدكتور حامد ربيع «من يحكم فى تل أبيب» طبعة ١٩٧٥ ص ٣٦٢ — ٣٦٤

ليكود بزعامة مناحم بيجين، وقد قضى حياته السياسية كلها تقريبا فى المعارضة ، ولم يكن يظن أنه سيتولى الحكم يوما، لما عرف عنه من التطرف والصلابة — على أنه كان من أثر حرب اكتوبر أن خففت — إلى حد ما — من ذلك التطرف وتلك الصلابة، فبدأت تلك الكتلة تتحدث عن إمكان الانسحاب من بعض الأراضى العربية، بعد أن كانت تتمسك بعدم التنازل عن شبر واحد من تلك الأراضى .

وقد انضم إلى كتلة ليكود حزب رافى الذى يرأسه الجنرال ديان ، ورغم سابق اشتراك هذا الحزب مع حزب ماباى (الذى يسيطر على تكتل حزب «العمل») الا أن رافى فى حقيقته - كما يرى بعض الباحثين - يعد أقرب إلى تكتل ليكود منه إلى تكتل حزب العمل ، إذ أن قيادته (قيادة رافى) عسكرية ذات نزعة متعصبة متطرفة بعيدة عن روح الاعتدال .

كما انضم إلى كتلة ليكود تكتل مقدال (الدينى) الذى يمثل التطرف الدينى (١)

ثالثا : ظهور تيارات سياسية جديدة أهمها ظهور « **الحركة الديموقراطية للتغيير** » التى نشأت كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر ، وهى جماعة متطرفة ، ولكنها أقل تطرفا من كتلة ليكود إذ اختلفت مع بيجن لصلابته وتشدده لاسيما فى مسألة المستوطنات ، فهى تعد معتدلة نسبياً ، على أنها عادت واتفقت معه ودخلت الوزارة (وقد سبق الكلام عنها) (٢)

---

(١) مجلة « شئون فلسطين » (المرجع السابق) عدد ٢٩ ص ١٩٠ وما بعدها عدد ٣١ ص ١٦٩ ، وكان ذلك نقلا عن كتاب الدكتور حامد ربيع (المرجع السابق) ص ٢٦٦ و ٢٦٧

(٢) راجع ص

(ب) ومن تلك التيارات الجديدة ماأشار اليه الأستاذ تايلور **Alan Taylor** (أستاذ التاريخ بالجامعات الأمريكية ، وبالجامعة الأمريكية ببيروت) فى مؤلف له حديث (ظهر عام ١٩٧٧) من « أن الفلسطينيين (١) بدءوا **الآن** يعتنقون فكرة لاتهدف إلى طرد اليهود ، وإنما إلى **انشاء دولة علمانية** Laique (أى لاتقوم على أساس الدين) **تتمتع فيه جميع القوميات** — على اختلاف أديانها — بجميع الحقوق (٢) .

رابعا : **تيارات سياسية كانت معارضة** (لسياسة الحكومة) **عملت حرب اكتوبر على تنميتها وتقويتها** .

(أ) من تلك التيارات **تيار المعارضة** لسياسة إسرائيل وللايديولوجية الصهيونية التى منها أنه لا يمكن التعامل مع العرب الا عن طريق القوة ، وكان على رأس تلك المعارضة أفنيرى **uri avnéry** (الذى انتخب عقب حرب ٦٧ عضواً فى الكنيسيت ، وكان فى عهد شبابه عضواً فى عصابة أرجون) وكان يتهم الصهيونية بقصر النظر وبتشويهها وجه الحقائق (٣) :

وهناك بالجامعة العبرية نسبة — ولو أنها ضعيفة — بين الطلبة ترى أن الحرب

---

(١) ولعله يقصد « فريقا من الفلسطينيين »

(٢) راجع للاستاذ تايلور Toylor مؤلفه: «الروح الصهيونية» L'Esprit sioniste طبع ببيروت عام ١٩٧٧ ص ١٦١ — الناشر :
Institut des Etudes Palestiniennes

(٣) راجع كتابه : « إسرائيل بدون صهيونيين » **Israel without Zionists** طبع بنيورك عام ١٩٦٨ - وكان ذلك نقلا عن كتاب « الروح الصهيونية » (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧ ص ١٥٨ ، ١٥٩

ليست هى الحل بالنسبة لمستقبل إسرائيل ، ويسود هذه الفئة شعور بالتذمر (كما يقول Amon Elon) من سياسة إسرائيل .

وعلى أثر زيارة قام بها إلى إسرائيل (قبل حرب أكتوبر) الصحفى اليهودى الأمريكى Paul Jacobs لاحظ على حد تعبيره « أن الشعور بالقلق كان يسيطر على عدد من الاسرائيليين يضم شخصيات كبيرة كانت قديماً ذات دور كبير فى نشأة إسرائيل يعبرون اليوم عن تذمرهم العميق تجاه سياسة إسرائيل الحالية فى الأراضى المحتلة ، واتجاه السياسة الداخلية بوجه عام » (١) .

(خامساً) **هدم بعض النظريات التى** كانت تنادى وتدين بها العقلية الأسرائيلية وأهمها **نظرية الحدود الآمنة** . وهى لم تكن فى الواقع سوى مجرد ستار تختفى وراءه سياسة التوسع ، والإبقاء على ما استولت عليه اسرائيل من الأراضى العربية .

والالتجاء إلى النظريات المصطنعة التى لاتقوم على أساس علمى ـ كستار يخفى بعض الأطماع أو الشهوات السياسية — هو أمر معروف مألوف فى التاريخ السياسى العالمى. فنظرية الحق الإلهى Droit divin (المعروفة بنظرية التفويض الإلهى) انما كانت فى حقيقة أمرها مجرد ستار يخفى وراءه تبرير مشروعية الأستبداد الملكى فى عصر ماقبل الثورة الفرنسية ، ونظرية تفوق الجنس الآرى فى ألمانيا (فى عهد هتلر) لم تكن إلا ستارا يخفى وراءه سياسة التوسع والعدوان فى الخارج ، واضطهاد اليهود والاستيلاء على أموالهم لإنعاش الخزينة الألمانية

---

(١) راجع « الروح الصهيونية » (المرجع السابق) ص ١٦٧ ، ١٦٨

فى الداخل (١) .

خاتمة — يتبين مما قدمنا عن حاله التذمر التى تسود الشبيبة الإسرائيلية مايراه البعض أنه « حين يبدأ الجيل الجديد فى إسرائيل فى إعادة النظر فى النظرية الصهيونية التى اعتنقها أسلافه ، فإن طبيعة الدولة واتجاهاتها سوف تكون موضع تغييرات ضخمة فى مستقبل قريب » (٢) .

---

(١) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية فى أية طبعة من طبعاته الست .

(٢) الروح الصهيونية L'Esprit Sioniste (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧ ص ١٦٨ .

العصابات

الملحقة ببعض الاحزاب السياسية

تمهيد — حين نشأت اسرائيل كان هنالك مالا يقل عن أربع منظمات مسلحة أى عصابات ، ملحقة ببعض الأحزاب السياسية (١) .

والواقع أن إنشاء منظمات مسلحة خاصة (أى غير تابعة للدولة) يعد من الظواهر المميزة لعهد الاقطاع وضعف سلطان الدولة (٢) .

— أما تلك المنظمات المسلحة الخاصة أو العصابات الملحقة ببعض الأحزاب السياسيه ، فهى تشمل :

١ — الهاجانا، ٢— أرجون زفاى لومى — ٣— شترن— ٤ —البالماخ .

— ١ —

الهاجانا (Haganah)

كلمةالهاجانامعناها بالعبرية : « الدفاع » ، ولقدكانت الهاجانا بمثابة الحرس الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى (٣)

— أما وقد إنتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فاننا ننتقل إلى الكلام عن كل منها فى نبذة موجزة .

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص٢١٠

(٢) الرسالة السابق ذكرها ص ١٩١

(٣) راجع بن هالبرن

Ben Halpern: The Idea of the jewish State (Mssachusetts, 1961 Ed. Harvard University) p. 43

وكانت الهاجاناه تحت رقابة حزب الماباى الذى أنشأها (١).

وقد كانت العصابة الوحيدة التى كان الإنجليز يحتملون قيامها فى عهد الانتداب البريطانى ، خلافا لغيرها من العصابات التى كانت تعمل دائما فى الخفاء أى أنها كانت بمثابة جماعات أو عصابات سرية (٢) .

ولقد أصبحت الهاجانا — عقب نشأة إسرائيل (عام ١٩٤٨) — نواة الجيش النظامى لإسرائيل . (٣)

— ٢ —

ارجون زفاى لومى (Irgon Zvai Léoumi)

يقصد بعبارة « أرجون زفاى لومى » بالعبرية « المنظمة القومية العسكرية » ، وقد أنشأ هذه العصابة أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة Jabotinsky عام ١٩٣٧ ، وكانت أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد كانت ملحقة بحزب قديم وهو « حزب التغيير (التعديل) » Révisionnistes ذى النزعة الثورية الذى كان يرأسه منشىء تلك العصابة (جابوتنسكى) .

ولدى إعلان الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) أعلنت هذه العصابة الهدنة فيما بينها وبين الإنجليز (أى بين سلطة الانتداب البريطانى بفلسطين) .

وعقب قيام إسرائيل (عام ١٩٤٨) ترتب على بعض ما ارتكبته هذه العصابة

---

(١) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٢٩
(٢) (مونييه المرجع السابق) ص ١٩١
(٣) مونييه (المرجع السابق)ص ١٢٠

من إعتداءات على الأرواح بعض المتاعب للحكومة الإسرائيلية المؤقتة، وعلى أثر إحدى الأزمات التي نشأت فيها بينها وبين تلك الحكومة تفرقت هذه الجماعة باعتبارها منظمة عسكرية وأنشأت مكانها حزب حيروت، والتحق أفرادها بالجيش النظامي (١)

— ٣ —

شترن Stern

هذه العصابة عبارة عن فريق من جماعة أرجون زفاي لومى رفض الهدنة التي أعلنتها عصابة أرجون في كفاحها ضد الإنجليز في بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ (كما قدمنا) وقد اتخذ ذلك الفريق لنفسه اسم شترن، التي هي عبارة عن عصابة إرهابية متطرفة، وقد قامت باغتيالات متعددة كان لها في العالم دوى كبير، وكان أهمها إغتيال الكونت برنادوت Bernadote وسيط هيئة الأمم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي، وكان ذلك في بداية عهد نشأة اسرائيل: أي في عهد الحكومة الاسرائيلية المؤقتة، فقررت هذه الحكومة حل تلك العصابة (٢)

٤ — البالماخ palmach

كانت البالماخ ملحقة بحزب مابام (ذي النزعة الماركسية)، ولدى قيام الدولة

---

(١) رشبروك وليامز ص١٦٢، رسالة الدكتور مونييه ص١٩٠، ١٩١، ٢١٠

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص١٩٣، ٢١٠ وعلى أثر مقتل برنادوت قبض على بعض زعماء تلك العصابة وقدموا للمحاكمة وقد حكم على بعضهم بالسجن: وكان منهم David Friedmann yellin زعيم تلك العصابة ثم صدر عنه عفو لدى اجراء الانتخابات لأول برلمان (كنيسيت) في اسرائيل.

ألحق أفرادها تدريجيا بالجيش النظامى الاسرائيلى ، حتى إذاكان شهر ديسمبر من عام ١٩٤٨ وجدناها تلق مع نهايته نهايتها .

وبذلك يتبين أنه قد تم الغاء تلك العصابات فى عهد الحكومة المؤقتة التى سبقت إنعقاد أول برلمان فى اسرائيل ، ويرجع الفضل فى إلغائها — كما يقولون — الى بن جوريون (١) .

---

١) رسالة الدكتور مونيه ص ٢١٠

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

نشأت اسرائيل - كما هو معلوم - منذ واحد وثلاثين من السنين ، وبعد واحد وثلاثين من السنين منذ ذلك الحين لاتزال اسرائيل حتى اليوم بغير دستور ، خلافا لما هو معروف ومأثور ، عن الدول ذات النشأة الحديثة فى العصر الحديث . ويبدو أن أمدا طويلا سوف يمضى ، قبل أن تمضى هى فى وضع دستور .

فكيف كان ذلك ؟ ، ولم كان ذلك (١) ؟

للاجابة عن هذين السؤالين كان حقا علينا أن نعالج بالبحث مسألتين :

المسألة (الأولى) تتعلق بمشروع الدستور الذى وضع ، والخطوات أو الاجراءات التى سبقت وضعه .

والمسألة (الثانية) خاصة بالمناقشات التى جرت هنالك ، وبوجه خاص فى البرلمان الاسرائيلى (الكنيسيت) حول مبدأ أو فكرة وضع دستور ، مع بيان الأدلة التى أدلى بها أصحاب كل من الرأيين المتعارضين : الرأى القائل بضرورة التعجيل بوضع دستور ، والرأى المعارض .

---

(١) راجع « الأنظمة السياسية لاسرائيل » رسالة دكتوراه لمونييه Monnier ١٩٥٧) ص ٧٠ حيث يقول : « ان اسرائيل ليس لديها اذاً دستور جامد ، ويبدو أن هذا الوضع لن يتغير قبل انقضاء زمن طويل » .

الفرع الأول

مشروع الدستور

١ — **مشروع لجنة الدكتور ليوكوهن** — فى اليوم التالى لصدور قرار من هيئة الامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ موصيا بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، عمدت الوكالة اليهودية بفلسطين إلى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة الدكتور ليوكوهين Leo Kohn لتحضير مشروع الدستور ، ولقد عرض المشروع بعد ذلك على المجلس المؤقت للدولة Provisional Council of State ، وهو كما هو معلوم عبارة عن الحكومه المؤقته(١) ولقد أدخلت على المشروع بعض التعديلات ثم نشر فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أى قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع (٢)

٢ — **محور المعركه الانتخابية** — رغم أن مشروع الدستور قد جرى نشره — كما قدمنا — قبيل اجراء انتخاب جمعية تأسيسية (أى جمعية نيابية مهمتها وضع دستور) فأن من عجيب الأمور أن نجد أن المعركة الانتخابية لم تكن تدور حول المسائل الدستورية ، اللهم الا اذا استثنينا الأحزاب المتطرفة ناحية اليمين أو ناحية اليسار فقد وجدناها تتخذ موقفها من الدستور فى وضوح وجلاء : فالأحزاب الدينية كانت

---

(١) لايفوتنا هنا أن نكرر بأنه قامت فى اسرائيل حكومة مؤقته عقب انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية فى فبراير ١٩٤٩ (وكان تم انتخابها فى يناير) ، تلك الحكومة المؤقته كان يتولاها مجلس الدولة المؤقت (الذى كان عبارة عن برلمان صغير (مكون من ٢٧ عضوا) تعاونه وزارة مؤقته يرأسها بن جوريون راجع Le Hrmann ص ١٤ ، ١٥

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner بعنوان: The Republic of Israel ص ١١٦ ورسالة الدكتور مونييه ص ٥٥

لقد كان الدكتور Kohn المستشار القانونى لوزارة الخارجية ، وكان يعد خبيرا للشؤن الدستورية لدولة ايرلندا الحرة (قبل رحيله إلى اسرائيل) — راجع Oscar Kraines : Government & politics in Israel (ed. 1961 New - York) p, 30

تعلن معارضتها لمشروع الدستور لأنه لم يجعل من الكتاب المقدس (التوراه) أساس التشريع الدستورى ، ومن الناحية الأخرى كان الحزب اليسارى مابام (ذو النزعة الماركسية أى الشيوعيه) يعلن كذلك معارضته للمشروع لأنه أشار فى ديباجته الى «الإله القادر القوى «Le Dieu Tout Puissant» ، ولان المشروع نص على قيام محاكم ذات صبغة دينية (للنظر فى المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية) (١)

٣ — المبادىء الأساسية لمشروع الدستور

رغم أن هذا المشروع (الذى وضعته لجنة الدكتور كوهن) لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية ، وبالتالى لم يصبح دستوراً إلا أن كثيراً من المبادىء الأساسية التى قام عليها تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن فى اسرائيل (٢) :

وذلك كاعتبار اللغة الرسمية للدولة هى اللغة العبرية ، والدولة ذات شكل جمهورى ، والأخذ بالنظام البرلمانى فيه رئيس الجمهورية ضعيف جعلت وظيفته ذات صبغة شرفية فحسب (أى غير ذات سلطان فى الإدارة الفعلية لشئون الحكم وهو ينتخب بواسطة البرلمان (الكنيسيت) وإلى جانبه وزارة قوية ، وبرلمان قوى كذلك ، وفيما يتعلق بالبرلمان الأخذ بنظام المجلس الواحد (لا نظام المجلسين) ، وفيما يتعلق بالإنتخاب الأخذ بنظام التمثيل النسبى ، والأخذ بمبادىء الحريات المعروفة فى الديمقراطيات الغربية (٣) ، كما أن للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى فى

---

(١) رسالة الدكتور مونيه ص ٥٥

ويجب ألا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف من النزعة الالحادية للاحزاب الشيوعية

(٢) مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١٦٦

(٣) مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١١٧ — ١٢٥

وفى المبحث الخاص بالحريات العامة (حريات الأفراد) سوف نبحث الى أى حد طبقت اسرائيل مبادىء هذه الحريات من الناحية العملية الواقعية .

النص على حق العمل وحق الإضراب ، وواجب الدولة فى وضع تشريع التأمين الاجتماعى .

وأكبر مايميز ذلك المشروع النص على الصبغة العالمية اليهودية للدولة L'affirmation de L'universalisme de L'Etat
أى أن الدولة يراد لها أن تكون دولة الشعب اليهودى ، تكون دولة ذات استعداد لأن تشمل جميع الأفراد فى العالم الذين يعدون أنفسهم من اليهود . (١)

٤ — ملاحظات على مشروع الدستور

تتلخص ملاحظاتنا على هذا المشروع الذى أعدته اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور ليوكوهن فى أمرين :

(الأول) يتعلق بالطريقة التى اتبعت فى وضع مشروع الدستور .

الأمر (الثانى) يتعلق بالصياغة القانونية للنصوص الدستورية .

(أولا) — **طريقة وضع مشروع الدستور**

كانت الخطوة الأولى التى اتخذت من أجل وضع هذا المشروع هى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة أحد كبار فقهائها وهو الدكتور ليوكوهن ، ثم تلا تلك الخطوة عرض المشروع على الحكومة المؤقتة ثم عرضه على الجمعية التأسيسية .

من ذلك يتبين لنا أن الطريقة التى اتبعت كانت عكس ما يحسن أن يتبع ، بل عكس مايجب أن يتبع . فقد كانت المرحلة الأولى من مراحل وضع الدستور هى

---

(١) كما اقتبس ذلك المشروع من التقاليد الدينية اليهودية اتخاذ يوم السبت والايام ذات الصبغة الدينية (لدى اليهود) أيام راحة وعطلة رسمية - راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٥٦ — ٦٠

تلك اللجنة المؤلفة من فقهاء القانون ، فى حين أنها كان يجب أن تكون المرحلة الأخيرة . والواقع أن من الأخطاء الذائعة لدى الكثيرين حتى من رجال القانون ما يلاحظ لديهم من نزعة المبالغة فى أمر الدور الذى يجب أن يقوم به رجال القانون فى وضع القانون سواء كان قانونا عاديا ، أوقانونا أساسيا(أى دستورا) فهم ينسون أنها فحسب « نصوص » القوانين ـ كما يقول الفقيه الكبير جاستون جيز Gaston Jèze هى التى يجب أن يوكل أمر « صياغتها » إلى رجال القانون ، وأن مهمة رجال القانون إنما يأتى دورها إذاً فى آخر مرحلة من مراحل التشريع (سواء كان تشريعا عاديا أم دستوريا) ، أما فى المراحل السابقة (على مرحلة الصياغة) فأن رجل القانون إذا اشترك فى عمل القانون فأنما يعتمد فى ذلك ـــ قبل كل شىء ـــ على ما لديه من ثقافة عامة ومن سرعة فهم للمشاكل ومن دراية بظروف البيئة الإجتماعية والسياسية التى يشرع لها والتيارات الفكرية التى تسودها أى أنه إنما يعتمد على ملكاته ومعلوماته ذات الصبغة الإجتماعية والسياسية ، لا على مؤهلاته ومعلوماته الفنية القانونية (١) .

ولايفوتنا أن نذكر أن مهمة رجل القانون تشمل ـــ إلى جانب تلك المهمة السابقة، مهمة الشرح والتفسير ، كما تشمل مهمة «المعاونة» فى الإعداد والتحضير ، فهذه المهمة الأخيرة لايجوز أن يقوم بها رجال القانون وحدهم ، وإلالما صح وصفها «معاونة» بل كانت «استئشارا » بمهمة ليست فى الواقع مهمتهم باعتبارهم من الخبراء الفنيين . فالطريقة التى اتبعت وهى البدء بتشكيل لجنة من رجال القانون لوضع مشروع الدستور ، ثم عرضه على بعض الهيئات السياسية (احدى هيئات الحكومة ثم الجمعية التأسيسية) لم تكن لذلك طريقة موفقة ، والبها يذسب ـ فيما أعتقد ـ ما

---

(١) ذلك هو ما ذكره الأستاذ جاستون جيز وهو أحد الأساتذة السابقين بكلية الحقوق بباريس وأحد أعلام فقهاء القانون العام فى الثلث الأول من هذا القرن.

يلاحظ فى المشروع من عديد عيوب الصياغة القانونية التى يرجع أغلبها — فيما يبدو لنا — إلى ما أدخلته تلك الهيئات (ذات الصبغة السياسية) من تعديلات على ذلك المشروع

(ثانيا) — عيوب الصياغة القانونية لمشروع الدستور

هذا المشروع زاخر بالنصوص المعيبة من ناحية الصياغة القانونية ، وبعيد عن الادعاء أنى أول من لاحظ ذلك العيب ، ولو أنى لا أعرف أن أحدا من الباحثين قد عمد من قبل إلى الأشارة إلى مختلف هذه العيوب عيبا عيبا فى مختلف النصوص نصا نصا (١)

وحسبنا أن نشير من تلك العيوب إلى ما يلى :

١ — تنص المادة ٦٢ على أن « المجلس التنفيذى سوف يتكون من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرأس كل منهم بضعة مصالح من مصالح الدولة، ومن الوزراء بلا وزارات الذين قد يعينون من حين إلى حين ، ويجب ألا يزيد عددهم عن ١٥ ، ويجب أن يكون جميع الوزراء أعضاء فى المجلس النيابى » .

أما الصياغة السليمة لهذه المادة فقد كان يجب — فيما نرى — أن تكون على الوجه الآتى :

« يتكون المجلس التنفيذى من رئيس الوزراء والوزراء ، ويجوز أن يعين وزراء بلا وزارات ، ويشترط فى الوزير أن يكون عضوا بالمجلس النيابى »

---

(١) راجع مؤلف الدكتور دنر وهو صهيونى من رجال القانون الأمريكيين، حيث يقول فى (ص ١٢٤) بصدد مشروع الدستور .

"There are a number of errors in form"

ومن ذلك يرى أننا حذفنا من عبارات النص نحو نصفها دون أن تنقص شيئا من مداول النص اللهم الا ماشترط فى عدد الوزراء بألا يزيد عن ١٥ ، فأن مثل هذا الشرط يعد من الجزئيات والتفصيلات التى كثيرا ماتتعرض للتعديل والتغيير طوعا لتغير الظروف ونزولا على أحكام ضروريات الحياة السياسية ، ولذلك لم يكن لمثل هذه التفصيلات مكان فى الدساتير التى انما تتضمن المبادىء والقواعد الأساسية التى تتصف عادة بالثبات والاستقرار .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ماذكره الفقيه الفرنسى الكبير العميد دوجى Duguit عن النصوص القانونية أن « أفضلها أقصرها » على ألا يؤثر قصرها بداهة على مدلولها (١)

٢ — تنص المادة ٤٣ من المشروع أن «لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته »

أن عبارة «قبل انتهاء مدته» ، تعد ضربا من ضروب اللغو ، ذلك لأن اصطلاح « الحل» dissolution بمعناه المعروف فى عالم الفقه الدستورى هو ذلك الحل الذى يحدث قبل انتهاء مدة المجلس النيابى ، أما الحل الذى يحدث لدى انتهاء مدة المجلس فأنه يسمى «تجديداً» للمجلس لا «حلا»

٣ — تنص المادة ١٧ من المشروع : «جميع مواطنى دولة إسرائيل لهم حق الاجتماع ... الخ »

---

(١) فعبارات مثل «الوزراء الذين يرأس كل منهم بضع مصالح من مصالح الدولة» ومثل «وزراء بلاوزارات الذين قديعينون من حين الى حين» هى عبارات أقرب إلى أسلوب صغار الكتاب الناشئين منها الى الاسلوب الدقيق الرصين للمشرعين .

ثم أن كلمة « سوف » التى تتكرر فى كثير من نصوص هذا المشروع كلمة غير مستساغة ولامألوفة ولا جائزة فى مشروعات الدساتير أو القوانين .

وكان الأدق والأصلح أن يكتفى بالنص على أن « كل مواطن له حق الاجتماع ... » أو « للمواطن ... الخ »

٤ — تنص المادة ٧٦ : « لا يجوز أن يصدر قانون «الغاء لأى نص من نصوص الدستور ، فاذا قضت المحاكم بأن أى قانون أو أى نص من نصوصه يعد مخالفا للدستور فأن مثل هذا القانون أو هذا النص يعد باطلا بطلانا تاما (absolutely void)

هذا النص لايتضمن فحسب خطأ فى الصياغة واضحا ، بل يتضمن كذلك خطأ علميا قانونيا فاضحا .

ولقد كان الأصح والأدق أن يكتفى بالنص الآتى:

« للمحاكم رقابة دستورية القوانين ».

فتقرير هذه السلطة للمحاكم إنما يعنى أن لها الحق أن تنظر فيما إذا كان القانون (أو إذا كان « أى نص من نصوصه » على حد التعبير الغريب المعيب لنص المادة ٧٦ من مشروع الدستور !!) مخالفا للدستور [1] ، وأن للمحاكم الحق — فى حالة عدم دستوريته (أى مخالفته للدستور)— أن تمتنع عن تطبيقه لمخالفة القانون العادى لقانون أعلى منه مرتبة وهو القانون الأساسى للدولة (الدستور) .

أما ماذكرته هذه المادة بأن المحاكم إذا قضت فى هذه الحالة بعدم دستورية القانون (أى بمخالفة القانون للدستور) ـ فأن القانون يعد « باطلا بطلانا تاما » فان مثل هذا القول يعد خاطئا خطأ « قانونيا تاما » !!، أى أنه ليس مجرد خطأ فى الصياغة بل هو يعد من الأخطاء القانونية الواضحة الفاضحة ، ذلك لأن القانون

---

(١) فكلمة « القانون » تشمل بداهة « أى نص من نصوصه » لسبب بسيط هو أنها تشمل « جميع نصوصه » !! ..

لا يعد « باطلا » أو ملغى لمخالفته للدستور إلا فى حالة واحدة هى حالة صدور الحكم بهذه المخالفة من محكمة دستورية عليا قرر لها الدستور ذلك الاختصاص (أى اختصاص النظر فى الدعاوى الأصلية التى ترفع للطعن فى القانون بأنه مخالف للدستور Contrôle par voie d'action ، كما هو الحال فى سويسرا ، وفى أسبانيا طبقا لدستور ١٩٣١ الذى ألغى بقيام حكم الجنرال فرانكو سنة ١٩٣٦)(١)

أما الحالة التى نص عليها مشروع الدستور الاسرائيلى ، فهى من طراز آخر ، إذ هى الحالة التى تختص فيها « جميع المحاكم » (لا محكمة واحدة دستورية عليا) بالنظر فى عدم دستورية القانون بطريق « الدفع الفرعى » Contrôle par voie d'exception) أى حين يتقدم بهذا الدفع (أى بهذا الطعن فى القانون بعدم دستوريته) أحد المتهمين فى قضية جنائية أو أحد الخصوم فى قضية مدنية يطلب تطبيق القانون عليها ، فى هذه الحالة لا تستطيع المحكمة أن تحكم ببطلان القانون أو إلغائه . إنما تستطيع فحسب أن تمتنع عن تطبيقه فى القضية الأصلية المعروضة أمامها (٢) .

---

(١) راجع أوسكار كوينز ص٢٣ حيث يذكر بصدد شرح القانون رقم ٥٧١٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالكنيسيت أنه « ليس للمحكمة العليا حق الغاء القانون »

(٢) ولكن القانون يظل قائما باقيا بحيث يصح لمحكمة أخرى أن تطبقه إذا عرضت أمامها إحدى القضايا وطلب من المحكمة تطبيق ذلك القانون فيها ، ورأت المحكمة ألا تشاطر المحكمة السابقة رأيها فى عدم دستورية القانون ، وهذا بخلاف الحالة الأولى (أى حالة الطعن فى القانون بطريق الدعوى الأصلية أمام محكمة دستورية عليا) فان المحكمة العليا إنما تحكم ببطلان أو إلغاء القانون إذا ثبتت مخالفته للدستور ، بحيث يزول القانون ويكون الحكم ملزما لجميع المحاكم — لزيادة التفصيل راجع كتابنا فى القانون الدستورى فى أى طبعة من طبعاته

٥ ـ مشروع الدستور أمام الجمعية التأسيسية (١٩٤٩ - ١٩٥٠)

تحول الجمعية التاسيسية الى برلمان (كنيسيت) ـ يجدر بنا أولا أن نشير إلى أن الجمعية التأسيسية (assemblée Constituante) التي سميت بهذا الاسم طبقاً لقرار مجلس الدولة المؤقت في ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ والتي تم انتخابها في ٢٥ يناير ١٩٤٩ كانت مكونة من ١٢٠ عضوا كان من بينهم ٣ من العرب (١).

هذه الجمعية التأسيسية قد شغلتها ـ في الشهور الأولى لإنشائها ـ الالتزامات العادية اليومية المتعلقة بتنظيم شئون الأمة عن العناية بمهمتها الأساسية وهي مهمة وضع دستور للدولة (٢).

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أنه يعد من الظواهر الطبيعية في تاريخ الجمعيات التأسيسية أن نجد وظيفتها التشريعية غالبا ما تجذبها وتلهيها عن مهمتها الأساسية وهي وضع الدستور، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل النظر في مشروع الدستور، وبالتالي إلى إطالة المدة التي تقضيها في وضع الدستور الجديد (٣). وتفسيراً لما تقدم نذكر أنه وإن كانت الجمعية التأسيسية إنما تنتخب من أجل وضع دستور إلا أنها بعد انتخابها تجد أنها أسمى هيئة في الدولة لأنها منتخبة من الأمة

---

(١) وكان بينهم أقل من ٢٠ عضوا ولدوا بفلسطين ـ راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٦١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦١

(٣) ذلك كان الشأن مثلا فيما يتعلق بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لسنة ١٨٧٥، فالجمعية التي وضعت هذا الدستور كان انتخابها عام ١٨٧١ أي أنها قضت أربع سنوات في وضعه، والجمعية التأسيسية التي بدأت مهمتها في الباكستان في مارس سنة ١٩٤٩ حلت عام ١٩٥٤ ولم تكن انتهت من وضع الدستور.

راجع كتابنا (الوسيط في القانون الدستوري) طبعة ١٩٥٦ ص ٧٩

صاحبة السيادة ولأن مهمتها أسمى مهمة فى الدولة وهى مهمة وضع القانون الأساسى للدولة (وهو الدستور)، ثم هى تنتخب عادة فى فترة لايوجد فيها برلمان (أى هيئة منتخبة من الأمة، تتولى سلطة التشريع) ،لذلك كان طبيعيا أن نجد هذه الجمعية التأسيسية تجمع فى قبضة يدها أيضا السلطة التشريعية وذلك إلى أن يتم وضع الدستور وتكوين البرلمان بعد إجراء انتخابات، أما قبل ذلك فاننا نجد الجمعية التأسيسية تستولى على السلطة التشريعية، وغالبا ما تسيطر كذلك على السلطة التنفيذية التى نجدها تخضع لتلك الجمعية خضوعا تاما (١).

٦ – قانون الانتقال (أو الدستور الصغير)

عقدت تلك الجمعية التأسيسية ست اجتماعات فى بيت المقدس أصدرت أثناءها التشريع الذى وضع أساس حكومة دستورية باسم قانون الانتقال Transition Law أو «الدستور الصغير» Small constitution كما يطلق على ذلك الدستور أحيانا، وقد صدر فى ١٦ فبراير ١٩٤٩، وقد قامت بتحضيره الحكومة المؤقته برئاسة بن جوريون، مقتبسه إياه من مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليو كوهن (٢)

وقد أطلقت تلك الجمعية التأسيسية على نفسها تسمية «الكنيست» Knesseth (٣) وذلك حين قررت فى اجتماعها السابع الذى عقدته فى تل أبيب فى ٨ مارس ١٩٤٩

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا (الوسيط فى القانون الدستورى) طبعة ١٩٥٦ ص ٧٧ — ٨٠

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق ص ٢٦، ٢٧- ورسالة الدكتور مونييه ص ٦٠.

(٣) الكنيسيت كلمة عبرية معناها الجمعية Assembly — راجع برنشتاين ص ٩٣.

تحويل نفسها الى برلمان تطبيقا للمادة الاولى من ذلك الدستور الصغير (أو قانون الانتقال) المشار اليه، وفى اليوم ذاته قدم بن جوريون أسماء أعضاء الوزارة الائتلافية الجديدة التى يقترح تشكيلها(١)

وهكذا استبعدت الصبغة المؤقتة للدولة، وانتخب رئيس للدولة وتمت الخطوات أو الاجراءات الدستورية لانشاء جمهورية اسرائيل فى ١٠ مارس سنة ١٩٤٩

ان قانون الانتقال استمر يعد أساس الحكم الدستورى لاسرائيل، ومع ذلك فهو لايمكن اعتباره دستورا جديرا بهذا الاسم، ولايمكن اعتبار صدوره تطبيقا لقرار هيئة الأمم المتحدة، فالجمعية التأسيسية التى قررت ان تتحول الى برلمان (كنيسيت) فشلت فى أن تضع دستورا (٢)

٧ – مناقشات الكنيسيت حول فكرة وضع دستور و قرار يونيه ١٩٥٠

أخذت الكنيسيت تناقش فكرة وضع الدستور من حيث المبدأ (أى أخذت تبحث هل يوضع أم لايوضع دستور)، واستمرت المناقشات منذ أول يوم لاجتماعها فى تل أبيب فى ٨ مارس ١٩٤٩ الى ١٣ يونيه ١٩٥٠ حيث أصدرت قرارا يعد فى ظاهره بمثابة حل وسط بين الرأيين المتعارضين، ولكنه فى جوهره

---

(١) أوسكار كرينز ص ٢٧

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٢٨. ويجب ألا ننسى أنه توجد إلى جانبه تشريعات دستورية أخرى.

وقد استمرت المناقشات حول مبدأ وضع دستور مدون نحو أربعة شهور ونصف منذ فبراير ١٩٥٠ الى ١٣ يونيه

راجع برنشتاين ص ٤٦

وحقيقته ينطوى على تأجيل وضع دستور شامل مدون جامد (كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير العصر الحديث)، إذا كان ينص ذلك القرار (الصادر فى ١٣ يونيه) على أن اسرائيل يجب أن يكون لديها دستور مدون (أى دستور شامل جامد) إلا أنه لا يجوز التعجيل باصداره، وانما الأوفق أن يصدر تدريجيا فى صورة قوانين عادية، أى أنها يمكن تعديلها أو الغاؤها بالطريقة التشريعية العادية: بواسطة المشرع (أى باتباع ذات الاجراءات وعن طريق السلطة ذاتها التى تتولى تعديل القوانين العادية)

لذلك فقد نص ذلك القرار (قرار يونيه ١٩٥٠) على تشكيل لجنة تقوم بتحضير مشروعات قوانين عادية تتضمن الأحكام الدستورية ثم تعرضها تباعا تشريعا تشريعا على البرلمان ليصدرها فى صورة قوانين عادية، وهذه القوانين (الصادرة فى الشئون الدستورية) يمكن جمعها فيما بعد فى وثيقة واحدة يصح أن تعتبر بمثابة دستور الدولة(١)

الفرع الثانى

ادلة انصار الرايين المتعارضين: الرأى القائل بوضع دستور، والرأى المعارض لمبدأ وضع دستور

تمهيد — ثارت هناك — كما قدمنا — فى الكنيسيت مناقشات كثيرة، ذات صبغة حادة مثيرة، حول مبدأ أو فكرة وضع دستور، ويهمنا هنا أن نستعرض الرأيين المتنابذين.

---

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٦٩، ٧٠ وبرنشاين ص ٤٦ وأوسكار كريغز ٢٩، ٣٠ — ونود هنا أن نوجه الانظار الى أنه لا يقصد بجمود الدستور — كما قد يظن البعض — أنه أبدى لا يجوز تعديله، انما يقصد فحسب «صعوبة تعديله» وذلك عن طريق اشتراط اجراءات وشروط فى أمر تعديله أكثر شدة وصعوبة مما يشترط فى تعديل القوانين العادية.

لزيادة التفصيل راجع كتابنا «القانون الدستورى والأنظمة السياسية» المرجع السابق ص ٨١، ٨٢

ويجب أن يكون مفهوما أولا أننا نقصد هنا « بالدستور » الذى يختلفون حول وضعه ذلك الدستور المدون الشامل ، وهو عادة ينص فيه على اتباع اجراءات وقيود خاصة فى أمر تعديله أى أشد مما يتبع فى تعديل القوانين العادية بعبارة أخرى أنه عادة دستور جامد .

— ١ —

أدلة اصحاب الرأى القائل بوضع دستور

كانت أحزاب المعارضة فى الكنيسيت مجمعة على المطالبة بالتعجيل باصدار دستور (جامد) فورا ، ولو أن من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن تكون تلك المعارضة متفقة على محتويات هذا الدستور (١)

وكانت أهم الأدلة التى أدلى بها أصحاب هذا الرأى تتلخص فيما يلى :

١ ـ أن الدستور هو مرشد للمشرع وللقاضى ، وهو بمثابة « فرملة » frein للحكومة ، وضمان لحريات المواطنين (٢)

٢ ـ ان كلا من قرار هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك اعلان استقلال اسرائيل كان يوصى بوضع دستور قبل اكتوبر ١٩٤٨

وكذلك كان القرار الصادر من « مجلس الدولة المؤقت » باسرائيل بدعوة الناخبين للانتخاب ، إنما كان صادرا بدعوتهم لانتخاب جمعية تأسيسية ، أى مهمتها وضع دستور (٣)

---

(١) و (٢) رسالةالدكتور مونيه ص٦٣ ، ٦٥

(٣) رسالة الدكتور مونيه ص٦٤ ، ٦٥

٣ — وأخيرا يستندون إلى ماذكره أستاذ يعد هنالك حجة فى الفقه الدستورى فى اسرائيل (١) من « أن اسرائيل ترتكب خطأ كبيرا إذا أبطأت فى الأخذ بتلك الضمانة الأولية من ضمانات الاستقرار ، وهى وضع دستور مدون ، وقد تحققت كثير من الأمم من فائدته » (٢)

— ٢ —

أدلة الرأى المعارض لمبدأ وضع دستور

كانت أحزاب المعارضة لهذا المبدأ يسودها تيارات فكرية ومذهبية مختلفة ، فهناك بين المعارضين أحزاب دينية ، وهناك حزب ماباى (العمال) ، ولكل من هذين الفريقين حجج وأدلة مختلفة :

(فأولا) — كان نواب الكتلة الدينية فى البرلمان يرون أن وضع دستور جديد هو أمر غير ذى جدوى فى دولة يهودية ، لأن التوراة يجب أن تكون - كما يقولون - دستور هذه الدولة .

ومما يذكر بهذا الصدد أن أحد نواب الكتلة الدينية قام فى الكنيسيت مقلدا عمر بن الخطاب (فيما يذكرون) حين قال : « إذا كان الدستور مطابقا للتوراة

---

(١) وهو الدكتور بنيامين اكزان Benjamin Akzin مدير الجامعة العبرية ببيت المقدس

(٢) راجع كتابه :

On the stability & reailty of Constitutions 1959 p. 338

وكان ذلك نقلا عن اوسكار كرينز ص٣١

فإنه يكون دستورا طيبا ، ولكن وضعه يصبح ضربا من ضروب العبث (١) ، ثم أضاف : « وإذا لم يكن مطابقا للتوراة كان دستورا سيئا » (٢)

(ثانيا) — يقولون أن بريطانيا ليس لها — كما هو معلوم — دستور مدون جامد (٣) ، وهي مع ذلك دولة ديموقراطية بل ومن أقدمها ، ولقد أخذت عنها اسرائيل الكثير من المبادىء القانونية (٤)

(ثالثا) — ويقولون أننا لانجد جميع الدول تعمد مباشرة — عقب حصولها على استقلالها — إلى وضع دساتيرها ، فالولايات المتحدة — كما ذكر بن جوريون — قد انقضى على انشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستوراً (٥)

(رابعا) — ان المركز الخاص لاسرائيل يحول دون العمل على وضع دستورها ، وذلك قبل أن تتهيأ لأغلبية اليهود المتفرقين فى جميع أنحاء العالم فرصة العودة إلى اسرائيل ، وإلا كان وضع الدستور قبل عودتهم بمثابة تعبير تعسفى عن ارادتهم . إنه لا يمكن وضع دستور لاسرائيل — كما يقول بن جوريون — الا بعد أن يستقر Stabilized عدد سكان اسرائيل كما استقر فى الدول الأخرى التى وضعت لها دساتير ، فأهالى اسرائيل قد تضاعف عددهم ، وسيصبح قريبا —

---

(١) وهو يقصد أن التوراة تغنى عنه فى هذه الحالة .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٣

(٣) لبريطانيا — كما هو معلوم — دستور غير مدون أو دستور «عرفى» أى أن غالبية أحكامه إنما ترجع إلى أن المشرع الدستورى لم يقررها ولم يضمها فى وثيقة واحدة مدونة فى تاريخ معين

(٤) ويضيف الدكتور مونييه (ص ٦٦): « والأساليب الإدارية » .

(٥) أوسكار كريتز ص ٢٩

ـ كما يقول ـ ثلاثة أمثال ما كان عليه (١)

(خامساً) ـ أن الذى يهم إسرائيل فى بداية نشأتها (كما يقولون) انما هو حماية حريات المواطن وكفالة احترام حقوقه ، وهذا مما يستطاع تحقيقه عن طريق التشريع العادى (أى القوانين التى يضعها البرلمان) ، فلاحاجة إذا لصدور دستور.
(سادساً) ـ ان القيام بوضع دستور من شأنه أن يثير مناقشات و خلافات حادة لاسيما فيما بين رجال الدين وغيرهم من غير رجال الدين حول مسألة اتخاذ التوراة أو عدم اتخاذها أساسا للتشريع الدستورى ، ويقولون أنه مما يخشون أن تؤدى هذه المناقشات والخلافات إلى إحداث انقسام خطير بين أعضاء الهيئة النيابية ، وبالتالى الى اضعاف مركز الوزارة وهى وزارة ائتلافية تضم كتلة الأحزاب الدينية، كما يخشى أن تؤدى الى احداث انقسام مماثل فى صفوف المواطنين الاسرائيليين ، أى الى فصم عرى الوحدة فى الدولة ، الأمر الذى يعرض للخطر نموها وتقدمها «فى فترة من الزمان لايزال مركزها غير وطيد precarious » على حد تعبير بن جوريون (٢)

(سابعاً) ـ ويقولون أنه خير ألا يكون ثمة دستور من أن يوضع ليكون مصيره أن يودع فوق رف من الرفوف ، أو داخل كهف من الكهوف،أوعلى حد التعبير الفرنسى المعروف : يصبح «نصا ميتا»(lettre morte)أو أن «يولد ميتا» (mort né) (٣)

---

(١) أوسكار كرينز ص٢٩ ، ورسالة الدكتور مونييه ص٦٥ ، ٦٦
(٢)كان ذلك مما ذكره بن جوريون أثناء المناقشات التى جرت فى الكنيست
راجع أوسكار كرينز ص٢٩
(٣) راجع فى جميع ماتقدم رسالة الدكتور مونييه ص ٦٥-٦٩ وبرنشتاين ص٤٥ .

(ثامنا) ـ أما عن استناد أصحاب الرأى المطالب بوضع دستور ، على قرار هيئة الأمم أو «اعلان الاستقلال» بهذا الصدد ، فيردون على هذه الحجة بأن ذلك القرار لايعد ذا قوة قانونية ملزمة للجمعية التأسيسية لأنها ذات سيادة Souveraine ، ولذلك كان لها (نظرا لسلطتها ذات السيادة) (son pouvoir Souverain) أن تقرر أنه ليس ثمة مايدعو إلى وضع دستور ، فنحن هنا ـ كما يقولون ـ إنما نطبق مبدأ « سيادة الأمة » (١)

— ٣ —

الرد على الأدلة السابقة من جانب أصحاب الرأى القائل بوضع دستور

هناك غير قليل من الأدلة التى استند اليها أصحاب الرأى المعارض لوضع دستور قد تصدى لنقدها أصحاب الرأى المطالب بوضع دستور ، نذكر منها مايلى : ـ

(١) ـ أن الانتظار للمستقبل (حتى يستقر عدد السكان ، أو لغير ذلك من الأسباب) قبل أن يوضع دستور هو أمر ـ كما يقولون ـ غير واقعى وغير سليم unrealiste & immature ، ثم يقولون : أليس حقا لأفراد الجيل الحالى من اليهود المقيمين فى إسرائيل ، والذين كافحوا سعيا وراء الاستقلال ، أن يحصلوا على الضمانات الدستورية لحقوقهم وحرياتهم ؟ (٢)

---

(١) رسالة الدكتور رمو نبيه ص ٦٥

(٢) أوسكار كرينز ص ٣٠

(٢) ويقولون أنه إذا كان مما لا موضع فيه للريب أو الجدال أن الهيئة التأسيسية «ذات سيادة Souveraine» ، أى أنها تملك حق عدم وضع دستور ، فان ذلك لا يعنى أنه مما تقضى به حسن السياسة عدم الوفاء بالوعود أو العهود التى عوهد بها أمام الناخبين . ويقولون أنه كان واجبا على أصحاب الرأى المعارض لمبدأ وضع دستور أن يدلوا بأدلتهم هذه أمام الناخبين الذين دعوا لإنتخاب جمعية تأسيسية (أى جمعية مهمتها وضع دستور) ، إبان المعركة الإنتخابية ، وبما أنهم أهملوا فى عرضها أصبح واجبا عليهم الاعراض عنها (١)

(٣) ويقولون أنه ليس من سداد الرأى أن نتنبأ منذ البداية بأن الدستور لن يطبق ، فلو أن مثل هذا النظر عد صحيحا لصح كذلك من باب أولى أن يقال بأن القانون العادى لن يطبق ، على أنه مما تجدر ملاحظته أنه فى حالة عدم تطبيق نص فى الدستور ، بأن يصدر قانون مخالفا له فانه يصح للقضاء فى هذه الحالة أن يقوم برقابة دستورية القوانين (كما هو الشأن فى الولايات المتحدة) أى أن يقوم بكفالة تطبيق الدستور وذلك عن طريق الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور .

(٤) أما الخشية من أن الدستور - إذا هو وضع فى فترة بداية نشأة إسرائيل - لا يعبر تعبيرا صادقا عن إرادة المهاجرين الذين سيفدون فى المستقبل إلى إسرائيل ، فيردون على ذلك بأنه ليس ثمة ما يحول دون إحداث تعديل دستورى فى المستقبل طبقا لإجراءات معينة بسيطة ينص عليها .

(٥) أما عن تلك الحجة المتعلقة بالخشية من حدوث انقسام فى الرأى العام كنتيجة للنظر فى أمر وضع الدستور ، فإننا نجدهم يردون على تلك الحجة

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٧

ردا ضعيفا يتلخص، فى قولهم أن المناقشات هى من طبيعة العمل البرلمانى وأنها أمر معروف مألوف كل يوم فى الجمعية النيابية الإسرائيلية (١)

— ٤ —

الوضع الحالى لمشكلة وضع الدستور

ان القرار الصادر من الكنيسيت فى ١٢ يونيه ١٩٥٠ (والذى سبقت الإشارة اليه) لا يزال يعد ـ من الناحية القانونية ـ قائما حتى اليوم، وهو ذلك القرار الذى كان قضى بتكليف إحدى اللجان بتحضير مشروع للدستور تدريجيا، مقسما إلى فصول كل منها مستقل عن الآخر بحيث يعرض كل فصل منها على البرلمان ليصدر فى صورة قانون عادى، وهذه الفصول المتفرقة حين تجمع كلها معا فى النهاية تصبح دستور الدولة.

وإذا نظرنا إلى الناحية الواقعية نجد أن هذا القرار لم ينفذ، ففكرة جمع التشريعات ذات الصبغة الدستورية معا فى وثيقة واحدة لتصبح دستور الدولة هى فكرة لم تنفذ حتى اليوم.

وكذلك لم تنفذ فكرة وضع دستور للدولة بصورة تدريجية فى صورة قوانين عادية تضعها الكنيسيت، فلا تزال توجد هنالك مسائل متعددة ذات صبغة دستورية لم يتناولها نص فى التشريع بعد:

فمثلا لم ينص على حق الحكومة فى فض دورة الإنعقاد البرلمانية، أو حق

---

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه «الأنظمة السياسية لدولة اسرائيل» (المرجع السابق ذكره) ص ٦٧، ٦٨

الحكومة فى طلب قراءة نص مشروع القانون مرة ثانية قبل التصويت عليه فى البرلمان (١) .

ومثلا فات المشرع أن ينص على حق الملكية بين حقوق الأفراد الأساسية(٢).

فيوجد الآن فى إسرائيل بضعة قوانين متفرقة ذات صبغة دستورية أهمها « قانون الانتقال » (الذى يوصف « بالدستور الصغير ») الصادر عام ١٩٤٩ ولكنها جميعا تعد تشريعات عادية يصح للبرلمان (الكنيسيت) أن يعدلها أو يلغيها باتباع الأجراءات العادية التى تعدل أو تلغى بها القوانين . فليس لدى إسرائيل دستور مدون شامل جامد ، دون فى وثيقة واحدة كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير دول العصر الحديث (٣) .

وقد صدر فى عام ١٩٥٨ قانون (رقم ٥٧١٨) يبين أحكام السلطة التشريعية فى إسرائيل (٤) .

وكنا نجد أحزاب المعارضة فى الكنيسيت تثير هذه المسألة وتطالب بوضع

---

(١) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) ذلك هو ما أشار إليه الدكتور بنيامين اكزان Benjamin Akzin (مدير الجامعة اليهودية والفقيه الدستورى) وقد كان مستشارا للمجلس الأمريكى الصهيونى للاغاثة - راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٤ .

(٣) أوسكار كريتز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص ٣١

(٤) ويطلق عليه The Basic Law (The Kmesset) راجع أوسكار كريتز ص ٢٣

دستور ، ولكن البرلمان الإسرائيلي (الكنيسيت) كان عند موقفه السابق وهو عدم الموافقة على إصدار دستور مدون (١) . ويبدو أن هذا الوضع - فيما يرى البعض - لن يتغير قبل انقضاء زمن طويل (٢).

— ٥ —

ملاحظات على تلك المناقشات

قبل أن نختتم هذا المبحث يجدر بنا أن ندلي ببعض ملاحظاتنا على تلك الأدلة والحجج التي تبادلها أصحاب هذين الرأيين المتنابذين فيما جرى بينهما من مناقشات في الكنيسيت .

---

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ١٤٨ حيث ورد ما نصه :

« من المسائل الهامة التي بحثت في الكنيسيت مسألة وضع دستور مكتوب لإسرائيل . وكان ذلك في يوم ٧ / ١١ / ١٩٦٢ حينما قدم النائب الشيوعي موشه سنيه اقتراحا يدعو إلى إجراء مناقشة حول إيجاد دستور لإسرائيل ، وفي نفس الجلسة قدم نائب آخر من حزب الأحرار اقتراحا مضاداً طلب فيه إحالة الأمر إلى اللجنة القانونية قائلا « أن مسألة وضع الدستور ليست بوساطة وضع قوانين أساسية لها الصفة الدستورية ، وليست طريقة وضع قوانين دستورية متفرقة هي السبيل الأمثل لإعداد الدستور ، فقانون الكنيسيت الذي وضع لم يكن شاملا سائر المشاكل المتعلقة بالكنيسيت » .

وعند الاقتراع سقط كل من الاقتراحين بأكثرية ٣٣ صوتا مقابل ٢٠ صوتا

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٠

اواقع أن كثيرا مما جرى من تلك المناقشات كان عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات من الغلطات أو المغالطات .

والواقع أن تلك الحجج أو الأدلة ـ اللهم إلا إذا استثنينا منها القليل النادر ـ تعد حججا أو أدلة خطابية غير جدية ، ليس لمثلها فى مثل هذا المقام وزن يقام .

وفيما يلى تفصيل ماقدمنا وأجملنا :

(فأولا) ـ حجة سليمة ـ المشكلة سياسية لاقانونية . فى مقدمة الحجج السليمة القليلة الجديرة بأن يقام لها وزن فى هذا المقام هى تلك التى قال بها أصحاب الرأى المعارض لوضع دستور ، والتى تتلخص فى أن القيام بوضع دستور من شأنه أن يؤدى إلى خلافات حادة ومنازعات دينية عنيفة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد ناشىء ، جديد ذى مركز غير مستقر وغير وطيد : الأمر الذى يزعزع من بنيان ذلك البلد أركانه ، ويهدد كيانه .

ولا عبرة بما يعترض به البعض على هذه الحجة من « أن الخلاف فى الرأى أمر مألوف » ، ولكننا نرى أنه حين يخشى أن يصل ذلك الخلاف المألوف إلى درجة غير مألوفة من الحدة والشدة بحيث يهدد باحداث انقسام خطير من شأنه أن يفصم عرى الوحدة فى البلاد ، أو يهدد باضطراب سير أداة الحكم اضطرابا من شأنه أن يؤدى إلى الفوضى ، فان مثل ذلك الخلاف يجب فى هذه الحالة أن يحسب له كل حساب ، وأن توصد فى وجهه كل الأبواب .

ولا عبرة كذلك بما يذكر من رأى ينسب إلى أحد كبار رجال الفقه الدستورى فى إسرائيل (وهو الدكتور بنيامين اكزان Akzin) من ضرورة التعجيل بوضع

دستور ، فمسألة التعجيل أو التأجيل للدستور ، بعبارة أخرى أن مسألة وضع أو عدم وضع دستور لبلد من البلاد فى زمن من الأزمان أو مسألة اختيار الوقت المناسب لوضعه ، ليست - كما يظن الكثيرون - مسألة قانونية أو فقهية يرجع فيها إلى علماء القانون ، إنما هى مسألة سياسية بحتة يرجع البت فيها لرجال السياسة تحت رقابة الرأى العام .

ومما لاريب فيه أن رجال القانون الدستورى والأنظمة السياسية يستطيعون أن يقدموا الكثير من العون لرجال السياسة فى هذا المقام بما يمدونهم به من بيانات عما دار من مناقشات حول هذا الموضوع فى الدول الأجنبية ، وعما كان من ثمرات تجارب تلك الدول لاسيما ماكان منها مشابها (من حيث ظروف البيئة السياسية والاجتماعية) للبلد الذى يعنينا الآن أمره .

(ثانيا) **خطر نزعة التقليد** — وفى مقدمة الأخطاء التى تلاحظ فى هذه المناقشات القياس على ماحدث فى انجلترا أو الولايات المتحدة ، نظراً للفارق الهائل - فى ظروف البيئة السياسية والاجتماعية - بين اسرائيل من ناحية وكل من هذين البلدين من ناحية أخرى ، ولا قياس مع الفارق .

وبجدر بنا بهذه المناسبة أن نوجه الأنظار إلى أن فى مقدمة الأخطاء بل فى مقدمة الأخطار التى تهدد الأنظمة الدستورية - لاسيما فى البلاد الحديثة العهد بالأنظمة النيابية - نزعة القياس هذه أو نزعة التقليد للأنظمة الدستورية الأجنبية ، نزعة التقليد هذه تجدها تارة تبدو - كما يقول ابن خلدون - ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف القوى (١) ، وتارة تبدو كأثر من آثار العقلية القانونية

---

(١) راجع مقدمة العلامة ابن خلدون (طبعة روجعت بمعرفة لجنة =

(l'esprit jurist) أو كلون من ألوانها (١) .

(ثالثا) **خطأ علمى تاريخى** — نلاحظ أنه حين أراد بن جوريون وغيره من قادة حزب ماباى التدليل على خطأ الرأى القائل بضرورة التعجيل بوضع دستور قياسا على ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية، نلاحظ أنهم حين أرادوا التدليل على خطأ القياس فى هذا المقام ، قد وقعوا فى هوة خطأ على تاريخى .

فقد ذكر بن جوريون وأنصاره « أنه لاحاجه للتدليل بالولايات المتحدة التى

= من العلماء — المكتبة التجارية بالقاهرة) الفصل الثالث والعشرين فى أن « المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب » ص ١٤٧

(١) فالتكوين القانونى البحت يطبع العقل على أن يفكر دائما بطريق الاستنتاج من مبادىء نظرية مجردة «raisonner déductivement en partant des principes abstraits» على حد تعبير الأستاذ الفيلسوف L.Liard ، فأولئك الذين طبعت عقليتهم بهذا الطابع تراهم يوافقون أو لايوافقون على عمل أو نظام سياسى معين لا بناء على آثاره العملية ومبلغ ملاءمته لظروف البيئة ، وإنما بناء على أنه يتفق أو لا يتفق مع مذهب أو نظرية (أو مع النتائج المنطقية لهذه أو ذاك) ، كما نجدهم إذا اعتنقوا مبدأ معيناً حاولوا أن يطبقوا كل النتائج المنطقية لذلك المبدأ على الأنظمة السياسية فى غير مراعاة لظروف البيئة .

راجع فى ذلك مقالات للاستاذ L.Liard بعنوان « La réforme de la licence en droit » نشر بالمجلة الدولية للتعليم — (بباريس) العدد ١٨ ص ١١٧ لسنة ١٨٨٩

وراجع كذلك كتاب القانون الدستورى للاستاذ بارتلمى ص ٣٧٢

ولزيادة التفصيل راجع بحثا لنا بعنوان « أزمة القانون الادارى » الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ ص ٩ و ١٠

مر على إنشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستورا » . وهم بذلك يعنون ـ فيما يبدو لنا ـ أنه إذا كان إعلان الاستقلال قد صدر فى أمريكا عام ١٧٧٦ فإن الدستور لم يوضع ـ كما هو معلوم ـ إلا عام ١٧٨٧ ، وبذلك يكون قد انقضى بين التاريخين أحد عشرة سنة .

ولكنهم قد فاتهم أن « اعلان الاستقـــلال The Declaration of Independence الذى صدر عام ١٧٧٦ (٤ يوليه) لم يكن إعلان استقلال جمهورية الولايات المتحدة (الفيدرالية) التى وضع لها دستور عام ١٧٨٧ ، وإنما كان إعلان استقلال المستعمرات الثلاثة عشر الأمريكية التى كانت خاضعة لانجلترا ثم أعلنت الثورة عليها (١) .

ولما كان إعلان استقلال هذه المستعمرات قد صدر والحرب لاتزال دائرة بينها جميعاً من ناحية ، وانجلترا من ناحية أخرى فقد رأت هذه المستعمرات (التى أعلنت استقلالها ولم تمكن الدول الأخرى قد اعترفت باستقلالها بعد) أن تعتقد فيما بينها نوعا من أنواع الاتحاد يطلق عليه فى القانون الدولى «اتحاد الدول المتعاهدة » Confederation ، وكان ذلك فى العـــام التالى لإعلانها الاستقلال (أى عام ١٧٧٧) .

---

(١) راجع للدكتور أحمد كمال أبو المجد (أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووزير الأعلام الأسبق) بحثا بعنوان « التاريخ الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية » نشر بمجلة القانون والاقتصاد (القاهرة ١٩٦١) بالعددين الثانى والرابع من السنة الحادية والثلاثين ص ٦٠٤ ، حيث نجده يشير فى ذلك إلى مرجعه : شاننج Channing : History of The United States الجزء الثالث ص ١٨٦ وما بعدها .

ومن الأمور المعروفة أن الدول الداخلة فى هذا الاتحاد (بعكس الحال فى حالة اتفاق بعض من الدول على تكوين دولة فيدرالية أو تعاهدية Etat féderal) تحتفظ كل دولة منها بكامل سيادتها الداخلية والخارجية ، ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة ، كما هو شأن جامعة الدول العربية (فهى تعد مثالا من أمثلة « اتحاد الدول المتعاهدة » Conféderation) [١] ولقد كان لهذا الاتحاد مجلس مشترك هو الكونجرس تبعث إليه كل من هذه الدول (المستعمرات سابقا) الثلاثة عشرة بممثليها ، وقد كان هذا المجلس بمثابة هيئة تنفيذية لكنها كانت هيئة

---

(١) ومن أمثلة تلك الشروط والقيود التى يجب مراعاتها من جانب الدول الداخلة فى تكوين هذا النوع من الاتحاد : عدم التصريح لأية دولة بعقد أى تحالف على انفراد مع دولة أجنبية ، كما كان الشأن فى سويسرا قبل أن تصبح دولة فيدرالية بمقتضى دستور ١٨٤٨ - راجع فى ذلك كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٤٣ ، ٢٤٤

ومن تلك الأمثلة أيضاً ما نصت عليه وثيقة « اتحاد الدول المتعاهدة » بين تلك المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة من إنشاء هيئة مركزية هى الكونجرس تمثل هذه الدول الثلاثة عشرة (المستعمرات سابقا) ويكون لكل منها فيه صوت واحد عند التصويت ، وتصدر القرارات بموافقة تسعة من تلك الدول ، وتشترط موافقة الكونجرس على كل معاهدة تبرمها إحدى تلك الدول (المستعمرات سابقا) مع دولة أجنبية . كما يختص الكونجرس وحده بإعلان الحرب وإنهائها ، كما اشترطت موافقته على إرسال تلك الدول ممثلين سياسيين لها فى الخارج ، وكذلك قبولها لممثلى الدول الأجنبية .

راجع فى ذلك بحث الدكتور أحمد كمال أبو المجد (المرجع السابق ذكره) ص ٦٢٥ - ٦٢٩

ضعيفة ، لذلك وجدنا تلك الدول بعد انتهاء الحرب وانتصار الثورة التحريرية عام ١٧٨١ عملت على تقوية ذلك الاتحاد فاتفقت على تكوين دولة فيدرالية (أو تعاهدية federal) ذات سلطة تنفيذية قوية . لذلك بعثت كل دولة من تلك الدول بممثليها للاجتماع فى ذلك المؤتمر (Congress) فى فيلادلفيا (مايو) عام ١٧٨٧ حيث وضعوا مشروع دستور لدولة فيدرالية أصبح الدستور الحالى لجمهورية الولايات المتحدة (١) ، ومما تقدم يرى أن الدستور إنما وضع فى وقت إنشاء هذه الدولة (الجمهورية الفيدرالية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية)، ولم يوضع الدستور بعد إعلان الاستقلال بأحد عشر عاما كما يقولون !!

(رابعا) الحجة التى قدمها أنصار الرأى القائل بعدم الحاجة العاجلة إلى وضع دستور ، والتى تتلخص فى قولهم أن أهم مايهم بلدا من البلاد هو كفالة وحماية حريات المواطنين ، وأن ذلك أمر مستطاع تحقيقه عن طريق التشريعات العادية من البرلمان ، هى حجة تنطوى على قسط من الصحة وعلى قسط من الخطأ ، أما وجه الخطأ فيها فيتلخص فى أنها تقوم على أساس الاعتقاد بأن الاستبداد أو الاعتداء على حريات المواطنين إنما يصدر فحسب من جانب الحكومة (السلطة التنفيذية) ، وأنه يمكن بناء على ذلك وضع حد لذلك الاستبداد أو الاعتداء بواسطة القوانين التى يضعها البرلمان لوضع حدود أو قيود على سلطان الحكومة ، ولكنهم فاتهم أن مثل ذلك الاستبداد قد يصدر من البرلمانات ذاتها، فاتهم أن الأغلبية البرلمانية فى النظام الديموقراطى عبارة عن نواب حزب الأغلبية ، وأن هذه الأغلبية الحزبية

---

(١) على أنه قد أدخلت عليه فيما بعد بعض التعديلات

قد تستبد بالسلطة وتخنق حريات الأقليات السياسية (أى حزب أو أحزاب الأقلية) المعارضة .

والأمثلة التى يذكرها لنا التاريخ عن استبداد الهيئات النيابية معروفة ومتعددة ، حسبنا أن نذكر منها المثالين التاليين :

١ ـ نذكر (أولا) تلك الهيئة النيابية التى انتخبت فى عصر الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢ وعرفت فى التاريخ باسم شهير La Convention ، فمن الأمور المتفق عليها لدى المؤرخين أن هذه الجمعية النيابية التى برزت فيها شخصية أحد أعضائها روبسبير Robespierre قد أصدرت ـ تحت تأثيره ـ من الاجراءات الاستبدادية مالم يعرف له مثيل فى تاريخ الملوك والقياصرة المستبدين (١)

٢ ـ والمثال الثانى يتعلق بالأسباب التى حدت بالأمريكيين (لدى وضع دستورهم لعام ١٧٨٧) إلى تقوية سلطة رئيس الجمهورية (للولايات المتحدة الأمريكية (فقد كان فى مقدمة تلك الأسباب ماخبروه من تلك التصرفات التعسفية التى كانت تنسب للبرلمان الانجليزى حين كانت القارة الامريكية مستعمرة انجليزية ، فقد كان السبب المباشر لثورة المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر ضد انجلترا ذلك الموقف الاستبدادى الذى وقفه البرلمان الانجليزى ازاء أهالى هذه المستعمرات إذ فرض عليهم ضريبة تعسفية ثم أصر عليها ورفض العدول عنها

---

(١) راجع للدكتور جوستاف لوبون Le Bon مؤلفه :
La Révolution française et la psychlogie des révolutions, éd . 1925 P 198

رغم ماقدموه من الشكاوى ثم إعلانهم الثورة (١)

(خامسا) بصدد ماذكره بعض نواب الكتلة الدينية من عدم جدوى وضع الدستور فى دولة يهودية ، أستنادا إلى أنه « إذا كان الدستور مطابقا للتوراء فأنه يعد دستورا طيبا ، ولكن وضعه يعد عبثا لاجدوى منه (أى أن التوراه تغنى عنه) وأنه « إذالم يكن مطابقا للتوراة كان دستور سيئا » .

ان ذلك القول ثم الادعاء بأن ذلك النائب (صاحب هذا القول) انما كان مقلدا لعمر بن الخطاب ، انما ينطويان - فيما نرى - على غلطتين أو مغالطتين :

(الأولى) أن القول بأن الدستور إذا كان مطابقا للتوراة فإنه يكون عبثا لاجدوى منه لأن التوراة تغنى عنه هو قول يقوم على أساس فهم خاطىء لمحتويات الدساتير ، فالدساتير لا تأتى بمجرد مبادىء عامة كمبادىء الحريـة والمساواة والأخاء والعدالة والشورى والاتحاد كما هو شأن الكتب السماوية فى الشئون ذات الصبغة الدستورية ، وإنما تتعرض الدساتير لتنظيمات وبيان علاقات بين

---

(١) ويجدر بنا أن نضيف إلى ماتقدم ماكان لكتابات مونتسكيو من تأثير وسلطان كبير على الأمريكيين فى ذلك الحين ، وقد كان منها قوله : « إنه من أجل أن نأمن استبداد أية سلطة فانه يجب أن توجد سلطة أخرى لتوقفها عند حدود اختصاصاتها » .

(Il fau que le pouvoir arréte le pouvoir)

وكان منها قوله : إذا لم يكن للسلطة التنفيذية الحق فى إيقاف قرارات السلطة التشريعية استبدت هذه السلطة (التشريعية) بسلطتها .

(Esprit des lois) liv XI ch. VI

لزيادة التفصيل راجع كتابنا : القانون الدستورى والأنظمة السياسية . الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ٢٧١

مختلف السلطات (كبيان شكل الدولة وكيفية تكوين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية واختصاصات كل منهم وبيان العلاقات بينهما الخ) مما لا تعرض له بتاتا الكتب السماوية التى إنما جاءت ـ فيما يتعلق ـ بالأنظمة الدستورية (أنظمة الحكم) بمبادىء عامة تصلح لكل زمان ومكان ، لا ببيان أحكام تلك التنظيمات والعلاقات التى تختلف بطبيعتها — وقد اختلفت فعلا — باختلاف الزمان والمكان .

(والثانية) — أما القول بأن ما ذكره ذلك النائب اليهودى إنما كان فيه مقلداً لعمر بن الخطاب ، فنحن نعتقد اعتقاد اليقين ، أن نسبة مثل هذا القول إلى عمر هو ـ افك مبين ، فعمر لا يمكن أن يكون قد صدر منه مثل هذا القول لسببين:

١ — السبب (الأول) لأن التاريخ الدستورى الإسلامى لا يذكر لنا أنه كانت قد عرضت للبحث فى عهد عمر فكرة وضع دستور للدولة ، حتى يصح الأدعاء بأن مثل هذا القول قد صدر على لسان عمر فى تلك المناسبة .

ثم ان المؤلف الذى أشار إلى ما ذكره ذلك النائب اليهودى (مقلدا عمر ابن الخطاب) لم يشر إلى مرجع واحد من المراجع الموثوق بها (أو حتى غير الموثوق بها) فى التاريخ الإسلامى يشير إلى صدور مثل هذا القول عن عمر .

٢ ـ السبب (الثانى) أن مثل هذا القول الذى صدر عن ذلك النائب اليهودى (وهو من رجال الدين اليهودى) لا يصدر الا من بعض رجال الدين ذوى الأفق الضيق والعقلية الجامدة وأن من درس تاريخ عمر يدرك ما كان عليه هذا الخليفة العظيم من سعة فى الأفق ، ومرونة فى العقلية . وما كانت عليه تشريعاته من مسايرة لمقتضيات ظروف الزمان والمكان ، فكان يبحث عن وجه العدالة أو «المصلحة» حتى رغم وجود نص من كتاب أو سنة ، فكان لا يفسر النص طبقا لحرفيته أى طبقا لألفاظه وظاهره ، وأنما يفسره طبقا لحكمته أى طبقا لباطنه ، وهو

ما نطلق عليه اليوم « روح التشريع » ولو أدى هذا التفسير إلى عدم تطبيق النص. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف عن عمر من أنه نهى عن قطع يد السارق فى عام المجاعة، مع أن النص (الوارد فى القرآن) بهذا الصدد نص عام شامل لايفرق بين زمن الرخاء أو زمن القحط والمجاعة، ولكن عمر فهم أن الجزاء الشديد لايبرره الا أن يكون السارق قد سرق لغير حاجة، أما إذا حل به العوز والجوع فأن العدالة تقضى بعدم استحقاقه لذلك الجزاء (١).

---

(١) لزيادة التفصيل راجع بحثا لنا بعنوان « مصادر الأحكام الدستورية فى الشريعة الاسلامية فى العصر الحديث » نشر بمجلة « الحقوق » (التى يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) بالعدد الأول والثانى لسنة ١٩٦٢ ص ٢٢ — ٢٥ حيث ذكرنا عدة أمثلة فى هذا الصدد أهمها موقف عمر من « المؤلفة قلوبهم »، وكيف أن عمر لم يسر على السنة التى سار عليها أبو بكر وسار عليها الرسول من قبل، من اعطاء الصدقات « للمؤلفة قلوبهم » عملا بقوله تعالى: إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم). والسبب الذى دعا عمر إلى عدم السير على تلك السنة يرجع إلى أنه رأى أن الحكمة التى أدت إلى تقرير ذلك الحكم الشرعى قد زالت، لذلك قرر أن الحكم يجب أن يزول بزوالها. بعبارة أخرى أنه عمل بروح النص لا بظاهره أو بحرفيته.

يراجع فى ذلك بتفصيل أكثر سعة كتابنا « الشريعة الاسلامية كمصدر أساسى للدستور » (الطبعة الثانية لسنة ١٩٧٩)

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

تمهيد : (ا) نظام برلمانى (ب) تسمية الكنيست .

(ا) الصورة التى تزاولها إسرائيل من صور النظام النيابى هى النظام النيابى البرلمانى ، ويقولون أنها تأثرت فى هذا الصدد بالمثال الانجليزى .

ولدى نشأة إسرائيل (فى عهد الحكومة المؤقتة) قام هناك خلاف وجدال طويل حول مشكلة : هل تأخذ إسرائيل بالنظام البرلمانى (الانجليزى) أم بالنظام الرئاسى (الأمريكى) ؟ ، والأوفق - فيما نرى - أن نؤجل الكلام عن هذا الخلاف إلى المبحث التالى (الخاص بالسلطة التنفيذية) حيث نعالج الكلام عن مهمة رئيس الدولة ، وحسبنا هنا أن نشير إلى أن وجهة النظر القائلة بالأخذ بالنظام البرلمانى (التى كان يدافع عنها بن جوريون) هى التى كتبت لها الغلبة [١] . وجوهر النظام البرلمانى - كما هو معلوم - مسئولية الوزراء أمام المجلس النيابى ، بمعنى أنها مسئولة مسئولية جماعية (responsablité collective) عن تصرفاتها المتعلقة بإدارة شئون الدولة أمام هذا المجلس ، وأن عليها أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابى بحيث يجب عليها أن تقدم استقالتها إذا فقدت الثقة .

(ب) تسمية الكنيسيت Knesset . السلطة التشريعية فى إسرائيل تتولاها

---

(١) أوسكار كريتز Government & Politics in Israel p. 124
ورسالة الدكتوراه لمونييه Monnier ص ٥٨

الكنيسيت وهى التسمية التى تطلق على المجلس النيابى أو البرلمان الإسرائيلى ، وكلمة كنيسيت معناها بالعبرية « الجمعية » ، ولقد كانت الجمعية التأسيسية (التى انتخبت فى يناير ١٩٤٩) هى التى اختارت تلك التسمية وأطلقتها على نفسها (فى ١٦ فبراير من ذلك العام) (١) .

وإذا نحن رجعنا إلى الناحية التاريخية فأننا نجد أن كلمة « كنيسيت » كانت تطلق على « الجمعية الكبرى » Ecclesia التى كانت عبـــارة عن السلطة التشريعية فى عهد Ezra & Nehemi فى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد (٢) .

وقد نص قانون ١٩٥٨ الخاص بالسلطة التشريعية أن « الكنيسيت هى برلمان الدولة » (٢) .

---

(١) برنشتاين : The Politics of Israel p. 93
ورسالة الدكتور مونييه: Les institutions politiques de L'Eta d'Israel p.60 وقد أطلقت على نفسها تلك التسمية بمقتضى المادة الأولى من قانون الانتقال (أو الدستور الصغير) .

(٢) Ezra هو الذى أعاد بناء معبد بيت المقدس كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالى عام ٤٥٨ ق م . - راجع ماسبق أن ذكرناه عنه (ص٥٢، ٥٣)

(٣) راجع أوسكار كريتز ص ٣٣ هامش رقم ٢ حيث يقول عن هذا القـــانون أنه « عمل على توحيد Conslidated نصوص عدد من القوانين المتعلقة بالكنيسيت فى مدى العشر سنوات التى انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ أو الدستور الصغير .

الفرع الأول

كيفية تكوين الكنيسيت

١ - الأخذ بنظام المجلس الواحد

الكنيسيت - وهى التى تتولى السلطة التشريعية - تتكون من مجلس واحد. وهى تضم ١٢٠ عضوا، أما الاعتبارات التى دعتهم هناك - كما يرى بعض الباحثين - إلى الأخذ بنظام المجلس الواحد وتفضيله على نظام المجلسين (١)، فهى تتلخص فيما يلى:

(أولا) إذا كانوا فى إسرائيل قد تأثروا بانجلترا حين أخذوا عنها النظام البرلمانى فأنهم لم يأخذوا عنها نظام المجلسين، لأن هذا النظام يعد بالنسبة لانجلترا من مخلفات الماضى حيث كان البرلمان الانجليزى يتكون قديما من مجلس اللوردات فحسب، ثم نشأ إلى جانبه مجلس العموم، وظل مجلس اللوردات باقيا - رغم تقدم التيار الديموقراطى - كأثر من آثار العقلية المحافظة للانجليز، ثم لأنه (أى مجلس اللوردات) يعد - كما يقولون - بمثابة حائل أو حاجز يقف فى وجه القرارات أو التشريعات غير الموفقة التى قد تصدر من مجلس العموم (٢).

على أن اختصاصات مجلس اللوردات إذا كانت قديما مساوية لاختصاصات مجلس العموم بحيث كان تشترط موافقة المجلسين من أجل صدور قانون، إلا أن تقدم التيار الديموقراطى كان من شأنه أن يقوض من هذا المجلس سلطانه، ولقد

---

(١) يقصد بنظام المجلسين bicamelarisme أن يتكون البرلمان من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) كما هو الشأن فى غالبية الدول.

(٢) دنز: «جمهورية إسرائيل» (طبعة نيويورك ١٩٥٠) ص ١١٩

كان من الطبيعي ـ لولا تلك العقلية المحافظة المعروفة عن الانجليز ـ أن يقوض ذلك التيار بنيانه وكيانه . فلقد ترتب على التشريعين الدستوريين (الصادرين عام ١٩١١ ، ١٩٤٩) أن مجلس اللوردات لم يصبح له قانونا إلا مجرد الاعتراض (فيتو توقفي لمدة سنة) على القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم بحيث يصدر القانون رغم معارضة مجلس اللوردات إذا انقضت سنة وكان مجلس العموم لا يزال مصرا على صدور القانون .

والواقع أن مجلس اللوردات لم تصبح له الآن في انجلترا سوى فائدة واحدة : وهي تقوية جانب المعارضة (في بعض الأحيان) (١) .

(ثانيا) أن الولايات المتحدة إذا كانت قد أخذت بنظام المجلسين فما ذلك إلا لأن الرأي اتجه لدى إنشائها عام ١٧٨٧ إلى أن تكون دولة فيدراليه أي تعاهدية ، أما قبل ذلك ، أي حين كان نوع ما بينها من الاتحاد هو ما يطلق عليه Confederation أو « اتحاد دول متعاهدة » (وكان ذلك مابين عامي ١٧٧٧ ، ١٧٨٧) فقد كانت كل دولة من تلك الدول الثلاثة عشرة الموحدة (التي كونت الولايات المتحدة) يتكون برلمانها من مجلس واحد ، واسرائيل دولة موحدة غير فيدراليه ، لذلك لم يكن ثمة مايدعوها الى الأخذ بنظام المجلسين (٢) .

(ثالثا) ويقولون أنه كان لنظام المجلسين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساوئه ، إذ تبين أنه يؤدي إلى الإبطاء وتأخير البت في مشروعات التشريعات بل وإلى إيقاف البت فيها (deadlocks) ، وإلى تكرار الجهود dublication of effort ، وبوجه عام يؤدي إلى وضع العوائق في طريق سير عجلة أداة الحكم

---

(١) Burdeau : Droit Const. et Inst. Politiques, éd., Paris 1959, p. 190

(٢) جمهورية اسرائيل ، للدكتور دنر Dunner (المرجع السابق) ص ١١٩ =

(رابعاً) أما الميزة التى تنسب لوجود مجلس ثان (أى لازدواج مجلسى البرلمان) من أن المجلس الثانى (أى مجلس الشيوخ) يستطيع أن يحول - باعتراضه - دون صدور تشريعات معينة أقرها مجلس النواب فى عجلة دون روية أو دون بحث كاف، تلك الميزة يمكن - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين - أن تتحقق بوسيلة أخرى غير وسيلة إنشاء مجلس ثان، كانشاء مجلس آخر استشارى بجانب مجلس النواب كما كان شأن «مجلس الجمهورية» (Conseil de République) فى عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (طبقاً لدستور ١٩٤٦) (١).

— ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أمر يبدو أنه فات ذلك الباحث الأمريكى الصهيونى وهو أن مجلس الجمهورية (الذى أشار إليه) وإن كان الدور الذى قرره له الدستور الفرنسى كان مجرد دور استشارى إلا أننا نجد أن مركز هذا المجلس قد تطور فى الواقع تطوراً أدى إلى ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه، فأصبح له فى ميدان التشريع أثر ورأى يعمل له مجلس النواب حساباً كبيراً. وهذا التطور قد سجلة التعديل الدستورى الذى أدخل على الدستور الفرنسى فى ديسمبر عام ١٩٥٤ (٢)

= أما لماذا كان ضرورياً أن يتكون البرلمان من مجلسين (لا من مجلس واحد) حين أصبحت الولايات المتحدة دولة فيدرالية، فبيان ذلك مما يخرج بنا عن نطاق دراستنا هنا — ومن أراد زيادة فى التفصيل بهذا الصدد فليرجع إلى كتابنا «القانون الدستورى والأنظمة السياسية».

(١) Dunner The Republic of Israel (New york, 1950) p. 120

(٢) وقد كان هذا التطور ثمرة ظروف وأسباب متعددة يتلخص أهمها فى أمرين :

(الأمر الأول) تغير موقف مجلس النواب الفرنسى إزاء مجلس الجمهورية، فحينما انتقل الحزب الشيوعى إلى صفوف الأحزاب المعارضة فى يوليه ١٩٤٧ =

ولقد عمل الدستور الفرنسى الجديد الحالى (١) على الإبقاء على هذا الوضع وهو يتلخص فى أمرين : (الأول) فى ميدان التشريع إذا اشتد الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ (٢) ، فان رأى مجلس النواب هو الذى تكتب له الغلبة إذا كانت الحكومة مؤيدة له وذلك بعد استنفاد الوسائل التى نص عليها الدستور لتسوية هذا الخلاف ، و (الأمر الثانى) أن مجلس الشيوخ وإن كان لا يستطيع الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة وإسقاطها إلا أن الدستور الجديد قرر لرئيس الوزارة الحق فى أن يطلب من مجلس الشيوخ أن يبدى رأيه بالموافقة على البيان الوزارى الذى يتضمن السياسة العامة للوزارة (٣) .

= وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة (أى الأحزاب المؤتلفة الجديدة فى مجلس النواب والتى تستند إليها الوزارة الائتلافية ، إذ أن الوزارات الفرنسية هى دائما وزارات ائتلافية) نقول وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة قد خف عداؤها إلى حد كبير إزاء مجلس الجمهورية .

(والأمر الثانى) يرجع إلى ما أبداه أعضاء مجلس الجمهورية من الحرص على المواظبة والعناية التامة بما يوكل إليهم من الأعمال حتى أن آراء هذا المجلس وإن لم يكن مجلس النواب يأخذ بها دائما إلا أنه كان يعمل لها دائما حساباً ووزنا كبيرا .

راجع Burdeau — Droit Constitionnel et Inst Pol. (Paris e'd. 1959) p. 347 — 348

(١) وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر فى عهد ديجول عام ١٩٥٨ .

(٢) يلاحظ أن الدستور الفرنسى الجديد الحالى عدل عن تسمية « مجلس الجمهورية » وعاد إلى التسمية القديمة « مجلس الشيوخ » Sénat .

(٣) راجع بيردو Burdeau (المرجع السابق) ص ٤٣٥ =

(خامساً) ويضيفون إلى ما تقدم ذكره بصدد عدم الحاجة إلى مجلس ثان ، وبصدد تفنيد تلك الميزة التى تنسب إليه من أنه يحول دون صدور تشريعات معيبة أقرها مجلس النواب فى عجلة دون روية أو دون بحث كاف ، نقول أنهم يضيفون إلى ذلك : أن أقوى سياج يحول دون إقرار وإصدار أمثال هذه التشريعات المعيبة فى النظام البرلمانى إنما نجده فى الواقع فى يد الوزارة ، فالوزارة فى النظام البرلمانى هى التى تقوم بتحضير مشروعات القوانين التى تقدم إلى البرلمان ، فما على الوزارة إلا أن تعنى بمهمتها هذه كما تعنى بالاشراف على خط سير مشروع القانون فى طريق مروره بالبرلمان (١)

٢ ـ عضوية الكنيسيت :

فى مقدمة الشروط التى تشترط فى عضو البرلمان الإسرائيلى أن يكون من المواطنين الذين لايقل عمرهم عن ٢١ سنة سواء كان من الذكور أو من الأناث . على أنه لوحظ أن غالبية الأعضاء فى الفصل التشريعى الأول والثانى (٢)

= ومما تقدم يتبين أن مجلس الشيوخ الفرنسى رغم ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه عما كان عليه طبقاً لدستور ١٩٤٦ إلا أنه لايزال دون مجلس النواب سلطانا ومكانا .

(١) المرجع السابق للدكتور دنر « جمهورية إسرائيل ص ١٢٠ »

(٢) أو على حد التعبير الذى يستعمله الكتاب الصهيونيون : فى « الكنيسيت الأولى » (أى التى انتخبت عام ١٩٤٩) و « الكنيسيت الثانية » (أى التى انتخبت عام ١٩٥١) .

ـ ويقصد بالفصل التشريعى مدة عضوية النائب فى البرلمان وهى أربع سنوات فى إسرائيل (وذلك ما لم يتقرر حل المجلس النيابى قبل نهاية هذه المدة فبالحل ينتهى الفصل التشريعى كما ينتهى بنهاية مدة العضوية وهى ٤ سنوات)

كانوا من القادة القدامى للحركة الصهيونية ولذلك كنا نجدهم ممن تزيد أعمارهم عن الخمسين من السنين . ولقد كان ذلك ـ فيما يقولون ـ أمرا لامجال للريب فيه ولاسبيل إلى تلافيه ، طالما كان النظام الانتخابى السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبى) من شأنه أن يجعل الأحزاب هى التى تقوم بمهمة ترشيح المرشحين لعضوية البرلمان ، وطبيعى أن الاحزاب تقوم أولا بترشيح قادتها وزعمائها ، ولقد كان هؤلاء من المشتغلين بالحركة الصهيونية منذ عديد من السنين (١) .

كما أنه مما يلاحظ أن كثيرين من أعضاء الكنيسيت كانوا ممن عملوا فى الكيبوتز Kibbutz (٢) والمستوطنات الزراعية agricultural settlements أو فى بعض الأنظمة القومية الأخرى مثل « اتحاد نقابات عمال إسرائيل » (الهستدروت Histadrut أو ممن عملوا فى الوكالة اليهودية أو فى إحدى إدارات الحكم الذاتى لليهود فى فلسطين قبل قيام الدولة (عام ١٩٤٨) ، على أن مرآة العضويه فى الكنيسيت لاتتراءى فيها صورة الأهمية الآخذة فى النزول والتدهور لنظام الكيبوتز (باعتباره عاملا من عوامل الإنتاج الاقتصادى وباعتباره وسيلة من وسائل امتصاص المهاجرين) ، أى أن رجال الكيبوتز لم ينقص عددهم فى البرلمان رغم تدهور وهبوط شأنها ، كما أنه لاتتراءى بعد فى مرآتها (مرآة العضوية) صورة الزيادة الكبيرة المتطردة فى عدد المهاجرين (٣) .

المرأة وعضوية الكنيسيت ـ للمرأة (كما قدمنا) حق الترشيح للبرلمان الإسرائيلى ، وكان يبلغ عدد الأعضاء من النساء بالكنيسيت نحو العشر (٩/١٢٠) .

---

(١) برنشتاين : The Politics of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٠٣ .
(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن الكيبوتز صفحة ١٣٥ ، ١٣٨
(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٤

وهن يمثلن الأحزاب السياسية الكبيرة ، ولا يمثلن الأحزاب الدينية إذ هى تستنكر اشتراك النساء فى الحياة السياسية (١) .

٣ — انتخاب أعضاء الكنيسيت ونظام الانتخاب

(ا) طريقة الانتخاب — تنتخب الكنيسيت بطريق الانتخاب العام المباشر وعملية التصويت فى الانتخاب سرية . ومدة نيابة العضو (أى الفصل التشريعى) ٤ سنوات . ولقد أبقى قانون الكنيسيت (الصادر فى يناير ١٩٥٥) على نظام التمثيل النسبى والانتخاب بالقائمة ، وتعد البلاد كلها (أى إسرائيل) ـ طبقا للنظام الانتخابى ـ دائرة انتخابية واحدة (٢) .

فاسرائيل لم تقسم تقسيما جغرافيا إلى دوائر انتخابية يقدر عددها بعدد أعضاء المجلس النيابى (أى ١٢٠ دائرة انتخابية ، وهو عدد أعضاء الكنيسيت) كما هو الشأن فى الكثير غيرها من البلاد ، وإنما تعتبر اسرائيل كلها ـ كما قدمنا ـ عبارة عن دائرة انتخابية واحدة ، والمائة وعشرون مقعدا تعامل « جملة » (are treated as a block) (٣) .

(ب) عملية الانتخاب — فى اسرائيل ما يزيد عن ألفى لجنة من اللجان الانتخابية ، وكل حزب يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدلى

---

(١) راجع أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) (طبعة ١٩٦١) ص ٥٨

(٢) راجع رشبروك وليامز : The State of Israel ص ١٥٧ ، وبرنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٨٠ ، ٨١

(٣) راجع مؤلف الدكتور دنر Duner (المرجع السابق ذكره)

بصوته إنما يصوت على القائمة جملة ، فهو لا يصوت لفرد (أى لمرشح معين من المرشحين لعضوية البرلمان) ، ومجموع الأصوات التى تحصل عليها كل قائمة تبين النسبة التى يحصل عليها الحزب من المائة والعشرين مقعداً فى الكنيسيت ، وحين تحدد هذه النسبة فإن المرشحين يختارون طبقا لترتيبهم فى كل قائمة من القوائم التى قدمها كل حزب من الأحزاب (١) .

(ج) الحرص على هدوء المعركة الانتخابية ـ لماذا كانت هذه الظاهرة الغريبة التى لا نشهدها فى غير اسرائيل ، إذ عوملت كدائرة انتخابية كبيرة ولم تقسم الى دوائر انتخابية صغيرة ؟ .ان سبب ذلك يرجع ـ فيما يرى البعض الى «اعتبارات الأمن من الناحية العسكرية » (٢) .

ويبدو لنا أنهم اتبعوا هذه الطريقة ليتجنبوا مايحدث فى الدوائر الانتخابية الصغيرة من المعارك الانتخابية بين المرشحين المتنافسين وماتثيره تلك المنافسات من الخلافات الحادة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد صغير تختلف وتتعدد فيها الأجناس والنزعات تعددا كبيرا.

---

(١) Rushbrook - Williams (المرجع السابق ذكره) (ص ١٥٧ ، ١٥٨)

فاذا حصل حزب مثلا على عشرة آلاف صوت وكان مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى البلاد كلها مائة ألف ، فان ذلك يعنى أن الحزب قد حصل على ١/١٠ عدد أصوات الناخبين فى جميع أنحاء البلاد ، وبناء على ذلك يصبح له الحق فى الحصول على عشر عدد المقاعد فى الكنيسيت أى على ١٢ مقعدا ، باعتبار أن هذا الرقم هو عشر المائة و عشرين مقعدا التى تضمها الكنيسيت ، وعندئذ فان العشرة الأوائل من المرشحين المدونة أسماؤهم فى قائمة الحزب يعلن فوزهم فى الانتخاب .

(٢) دنر (المرجع السابق) ص ١٢٧

ويبدو لنا كذلك أنه من أجل تحقيق هذا الهدف كان ما تقرر أيضا ـ **طبقا** للوائح ـ من تحريم القيام بمظاهرات ابان فترة الانتخابات أو حتى القيام بعمل دعاية انتخابية أو **عقد اجتماعات** كما يحرم كذلك استعمال مكبرات الصوت (١)

كما يحرم بيع الخمور أو تقديمها فى ذلك اليوم (الذى يعد يوم عطلة رسمية) (٢) .

(د) رقابة عملية الانتخاب : اللجنة المركزية للانتخاب ـ طبقا لقانون الانتخابات للكنيسيت (الصادر فى يناير ١٩٥٥) توكل هذه الرقابة إلى لجنة مركزية للانتخاب تتألف من ٣٤ من الأعضاء يتم انتخابهم بواسطة الأحزاب السياسية التى كانت ممثلة فى الكنيسيت السابقة (أى التى انتهت مدتها أو حلت قبل إجراء الانتخابات الجديدة) ، على أن يكون لكل حزب أن يختار (فى هذه اللجنة) عضوا واحدا فى مقابل كل أربعة مقاعد كان يحرزها الحزب فى الكنيسيت السابقه (٣) .

اختصاصات اللجنة المركزية للانتخاب : تتلخص أهم اختصاصاتها فيما يلى :

١ ـ تتولى اللجنة إقرار مشروعية (أى صحة) كشوف المرشحين التى تقدمها الأحزاب السياسية .

٢ ـ تقوم اللجنة بتشكيل لجان الانتخاب الفرعية بالأقاليم ، ويوجد من هذه اللجان ــ كما قدمنا ـ فى مختلف أنحاء اسرائيل نحو ٢٠٠٠ (ألفى) لجنة .

٣ ـ اللجنة مسئولة عن سير عملية التصويت فى الانتخاب .

---

(١) رشبروك وليامز (المرجع السابق) ١٥٨

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ٨١

(٣) أما إذا كان الحزب صغيرا يحرز أقل من ٤ مقاعد فانه يخصص له مقعد واحد فى هذه اللجنة .

٤ ـ تراقب اللجنة سير المعركة الانتخابية ، كما تقوم بنشر نتائج الانتخابات .

وبما تجدر ملاحظته أن قرارات هذه اللجنة بخصوص قبول أو رفض الكشوف المقدمة من الأحزاب (التى سبقت الإشارة اليها فى النبذة رقم ١) يمكن الطعن فيها أمام المحكمة العليا (١) .

ـ ومما يجدر الإشارة إليه كذلك أن الأحزاب تقوم بانفاق أموال طائلة فى الانتخابات ، وكانت تقدر ما تنفقه بنحو ١٠ مليون دولاراً (٢) .

وهنا يصح لنا أن نتساءل : ماذا يعنى إنفاق مثل هذا المبلغ الكبير فى مثل ذلك البلد الصغير اللهم إلا إفساد الذمم والضمائر فى الانتخابات ؟

ويجدر بنا بهذه المناسبة أن نذكر أن هنالك من الدول من يعمل حرصا على نزاهة الانتخابات ـ على تحديد مبلغ النفقات التى يصح للمرشح أن ينفقها (أو التى يصح أن تنفق من أجله) للدعاية الانتخابية (فى نفقات النشرات والإعلانات والمقالات الصحفية وسرادقات الاجتماعات الخ) . ذلك هو الشأن فى انجلترا ، وبذلك يستطيع المرشحون المحدودو الدخل أن ينافسوا المرشحين الأثرياء (٣) .

---

(١) ومما تجدر ملاحظته كذلك أن أية جماعة أو هيئة تستطيع أن تقدم الى اللجنة المركزية للانتخاب قائمة بمرشحيها اذا حصلت على توقيع ٧٥٠ من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein ص ٨١

(٢) كان ذلك طبقاً لما ذكره أحدث مرجع عثرنا عليه فى هذا المقام ، وهو كتاب برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٥

(٣) كما نجد هنالك (فى انجلترا) فضلا عن معاقبة الجرائم الانتخابية المعروفة (كالرشوة والتهديد الخ) فانه يعاقب كذلك على الأعمال التى تعد منافية للنزاهة ولحسن الأخلاق والآداب الانتخابيـــة (مثل تأجير عربات لركوب الناخبين إلى صندوق الانتخاب للادلاء بأصواتهم ، ومثل تأجير =

(هـ) نظام التمثيل النسبى للاقليات السياسية : ماله وما عليه

أثار هـذا النظام الانتخابى فى إسرائيل الكثير من المناقشات ، وغير القليل من الانتقادات ، مما أدى ببعض الهيئات أن تتقدم ببعض المقترحات لتغيير هذا النظام . فماذا كان من أمر تلك الاقتراحات وهذه المناقشات ؟ وكيف كان يسير فى إسرائيل بوجه عام هذا النظام ؟

١ ـ المزايا التى تنسب الى نظام التمثيل النسبى

(أولا) أن هذا النظام يعد اسرائيل ـ كما يقول البعض ـ بتمثيل صحيح فى الكنيسيت ، للجماعات السياسية (الأحزاب) تمثيلا يتناسب مع قوتها العددية (أى مع عدد أتباعها من الناخبين فى البلاد) (١) .

(ثانيا) ومما ينسب إلى هذا النظام من المزايا أنه يعفى البلاد من إجراء انتخابات تكميلية ، وذلك فى الحالات التى لا يحصل فيها المرشح على الأغلبية المطلقة فى الانتخابات ، أو فى حالة وفاة أو استقالة أحد النواب . فحين يؤخذ بنظام التمثيل النسبى والانتخاب بالقائمة (٢) لا يترتب على وفاة النائب أو استقالته إجراء

= الخطباء وغيرهم ممن يقومون بمهمة التأثير على الناخبين (hiring of canvassers) راجع فيما تقدم :

F. Austin Ogg - European Governments & Politics (Second ed. New york 1947) p. 167

وكذلك كتابه : English Gov. & politics صفحة ٢٩٣ وما بعدها

(١) رشبروك وليامز : The State of Israel ص ١٥٨ .

(٢) لا يفوتنا هنا أن نكرر بأنه حين يؤخذ بنظام التمثيل النسبى فانه يؤخذ عادة معه بنظام الانتخاب بالقائمة (لا نظام الانتخاب الفردى) ـ راجع ماسبق لنا ذكره عن الانتخاب بالقائمة ص ٨٧

انتخابات تكميلية ، وانما يؤدى فحسب إلى أن يحل فى مكانه الذى خلا ، ذلك المرشح الذى يتلوه فى الترتيب فى قائمة حزبه (١).

(ثالثا) ويقولون أن هذا النظام الانتخابى يعد ملائماً لما يوجد فى إسرائيل من اختلاف كبير بين أهاليها من حيث الجنس والأصل (ethnic) والثقافة والأديان والأيديولوجية (أى المذهب الفلسفى) ، إذ أنه يسمح بتمثيل مختلف الاحزاب التى تمثل مختلف أنواع تلك الأجناس ومختلف ألوان تلك النزعات والثقافات .

ويعد هذا النظام كذلك ملائماً لبلد كاسرائيل يضم عددا غير قليل من الأميين (٢) ، ومن الناخبين الذين نزحوا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاولة حق الانتخاب ولم يكن لهم بها سابق خبرة بالحياة السياسية الديموقراطية .

أما القول أن هذا النظام الانتخابى يعد ملائماً لأمثال هذه الفئات من الناخبين فذلك راجع إلى بساطة وسهولة فهمه ، فهو لايتطلب من الناخب إلا مجرد التصويت لقائمة يقدمها حزب يؤثره الناخب على غيره من الأحزاب ، فلا يتجشم الناخب عناء اختيار شخص معين فى دائرة انتخابية معينة (٣) .

٢ ــ المساوىء التى تنسب الى نظام التمثيل النسبى

تتلخص أهم هذه المساوىء فى أن هذا النظام يشجع تعدد الأحزاب ويجعل من العسير تأليف وزارة من الوزارات إلا إذا كانت وزارة ائتلافية (تستند إلى عدة أحزاب) ، والوزارات الائتلافية تنسب لها كثير من المساوىء يذكر فى مقدمتها عدم الاستقرار الوزارى . وإليكم تفصيل ما أجملنا :

---

(١) رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٥٨

(٢) إذ يسمح للاميين هناك بمزاولة حق الانتخاب .

(٣) برنشتاين : Gov. & politics in Israel ص ٨٨ ، ٨٩

إن هذا النظام الانتخابى يشجع ـ كما قدمنا ـ على تعدد الأحزاب تعددا كبيرا (١) فلقد كان هناك فى إسرائيل فى الانتخابات النيابية الثلاثة الأولى (أى انتخابات سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٥) على التوالى ٢١ ، ١٧ ، ١٨ حزبا ـ وفى مقدمة المساوىء التى تترتب على التعــدد الـكبير للاحزاب أنه يؤدى إلى زيادة جو المنافسات السياسية توترا وشدة وحدة : الأمر الذى يعد خطرا ـ كما يقولون ـ على الوحدة التى تتطلبها حياة بلد صغير حديث (٢) .

وبما ترتب كـذلك على ذلك التعدد الـكبير أننا لم نجد حزبا واحدا استطاع أن يحصل فى البرلمان من عدد المقاعد النيابية على الأغلبية المطلقة التى تمـكنه من أن يؤلف الوزارة وحده ، لذلك أصبحت القاعدة المتبعة فى إسرائيل هى تشكيل وزارة ائتلافية (أى مكونة من عدة أحزاب) حتى تستطيع الوزارة أن تستند إلى أغلبية مطلقة فى البرلمان ، ولقد كان من عسير الأمور فى إسرائيل أن تقوم وزارة ائتلافية فى اسرائيل دون أن يشترك فيها حزب من الأحزاب الدينية (٣) ، وهى أحزاب ذات طابع دينى أكثر منها سياسى . فاذا نشأت خلافات بين عقيدة هذا

---

(١) سبق أن بينا تفصيلا كيف يشجع هذا النظام الانتخابى على تعدد الأحزاب .

(٢) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٨ ، ٩٠

(٣) وذلك يرجع ـ فيما نعتقد ـ الى أن هنالك بعض أحزاب كانت لاتريد أن تتعاون فى مهمة الحكم أو كان لا يريد حزب ما باى أن يتعاون معها فى هذه المهمة ، كما هو شأن حزب حيروت والحزب الشيوعى ، ونستطيع أن نضيف كذلك حزب الصهيونيين العموميين الذى لم يقبل الاشتراك فى وزارة ائتلافية منذ نشأة اسرائيل إلا لفترة قصيرة لاتزيد عن العامين والنصف (راجع ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

الحزب الدينى وبين واجب التضامن مع الوزارة الائتلافية التى يشترك فيها هذا الحزب فأننا نجده يقف دائما الى جانب عقيدته (١) . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد ممثليها فى الـكنيسيت فانها تستطيع فى أوقات الأزمات بانسحابها من الائتلاف (أى بخروجها من الوزارة) ـ أن يؤدى انسحابها الى سقوط الوزارة (٢)

مساوىء الوزارت الائتلافية ـــ والمعروف بوجه عام أن الوزارات الائتلافية نظراً لأنها تجمع بين عدة أحزاب تختلف مبادئها وأساليبها ، كما يدين كل منها بالولاء والطاعة لقادة وزعماء معينين يختلفون باختلاف الأحزاب ، فاننا نجد هذه الوزارات الائتلافية يعوزها عادة الانسجام بين أعضائها ، وكثيرا ماتقوم بين أعضائها خلافات تنفق الوزارة فى فضها من الوقت والجهد أكثر مما تنفق فى تصريف شئون الدولة . واذا نحن استثنينا فترات الحرب أو الأزمات أو الأخطار التى تهدد كيان الدولة فأننا نجد للوزارات الائتلافية كثيرا من المساوىء تتلخص ـ فضلا عما سبق ذكره ـ فيما يصحب تشكيل الوزارة من تعقيدات وما يترتب عليها من توزيع للمسئوليات ، وعدم استقرار وزارى .

مساوىء عدم الاستقرار الوزارى ـ وثمة عدة مساوىء لعدم الاستقرار الوزارى أهمها أنه يؤدى الى فقدان روح الاستمرار فى الحياة السياسية والادارية وبذلك يؤدى الى كثير من المضار سواء من الناحية الداخلية أو من الناحية الخارجية .

---

(١) ونود هنا أن نلاحظ أن التعاون فى الميدان السياسى يتطلب قسطا من المرونة يعوز عادة الأحزاب الدينية .

(٢) رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٩٥٨ ، ١٥٩

فمن الناحية الداخلية يجب أن نذكر كما يقول بعض الفقهاء الفرنسيين (Sibert) أن الوزير هو الرئيس الإدارى فى وزارته ، ولذلك يترتب على عدم الاستقرار أنه يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافى حتى لمجرد الالمام بالمسائل التى يطلب إليه إنجازها ، (٢) أما من الناحية الخارجية ، فان هذه الشئون الخارجية (كما يقول الفقيه الفرنسى الكبير بارتلمى) تتطلب أكثر مما عداها من الشئون روح استمرار فى الاتجاهات (Continuité des vues) (١) .

وإذ يشعر الوزراء أنهم لايستطيعون القيام بسياسة تسودها روح الاستقرار والاستمرار فإننا نجدهم يفقدون الشعور بالمسئولية ، إذ يجب ألايفوتنا (كما يقرر الفقية بيردو Burdeau) أن سقوط الوزارة يعفى الوزير من مسئوليته السياسية عن تصرفاته فى الوزارة المستقيلة حتى ولو أنه اشترك فى الوزارة الجديدة التى خلفتها ، وإننا لنجد لذلك أن فقدان هذا الشعور بالمسئولية عن شئون الحكم قد طبع بطابعه (فى فرنسا) - كما يلاحظ الأستاذ بيردو - مختلف درجات السلم الإدارى : الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاهتمام بأمر الصالح العام (٢)- ثم أن من شأن عدم الاستقرار الوزارى (وهو عبارة عن كثرة وسرعة تغيير الوزارات) أن يزيد ويجدد من شهوات المستوزرين من أعضاء البرلمان ، كما أن من شأنه أن يحيط النظام البرلمانى باطار من عدم الثقة يدعو البعض إلى البحث عن صورة أخرى

---

(١) راجع Sibert : La Constitution de la France (éd. Paris. 1946) p. 172 - 174

وراجع بارتلمى (J. Barthélmy) : القانون الدستورى (طبعة ١٩٣٣) ص ٨٢٣ .

(٢) بيردو G. Burdeau : « القانون الدستورى » (طبعة باريس ١٩٤٧ (ص ١٧٩) .

من صور الحكم الديموقراطى (كالنظام الرئاسى) ، أو إلى البحث عن نظام آخر للحكم غير النظم الديموقراطية (١) .

ويعد الاستقرار فى مقدمة العوامل التى أدت إلى نجاح النظام الديموقراطى فى سويسرا وأمريكا وانجلترا ، وفى الممالك الصغيرة الخمسة لأوروبا الشمالية (وهى السويد والنرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا) (٢) .

وبالعكس نجد فرنسا (قبل الجمهورية الفرنسية الخامسة الحالية التى أنشأها ديجول) كانت تعد أكثر الدول الديموقراطية إصابة بداء عدم الاستقرار الوزارى (٣) .

الوزارات الائتلافية فى اسرائيل – على أنه يلاحظ بالنسبة لإسرائيل أنه لم تعرف هنالك شكوى من عدم الاستقرار الوزارى الذى يعد – كما قدمنا – من النتائج المترتبة على الوزارات الائتلافية ، والتى تشكو منها الديموقراطيات الغربية التى عرفت بها هذه الوزارات الائتلافية (وبوجه خاص فرنسا) ونجد بعض الباحثين الصهيونيين يشيرون إلى هذه الظاهرة بلهجة الفخار (٤) .

---

(١) بارتلمى (المرجع السابق ذكره) ص ١٨٢ .

(٢) جيرو (E. Giraud) المرجع السابق ذكره ص ٨١ ، ٨٨ ، ٩٣

(٣) فمتوسط عمر الوزارة فى فرنسا – فى الفترة التى تقع بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان يبلغ نحو خمسة شهور .

راجع جيرو (المرجع السابق) ٢٢٧ ، ٢٢٨

(٤) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٨٩ حيث يقول : « أن تلك الوزارات الائتلافيه (فى إسرائيل) قدمت عنصرا من عناصر الاستقرار أعوز بعض الديموقراطيات القديمة » – ونعتقد أنه يشير بوجه خاص إلى فرنسا .

على أنه يبدو لنا أن مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نشير إلى ما سبق لنا ذكره من أن الوزارات الائتلافية لاتؤدى عادة إلى ما هو معروف عنها من عدم الاستقرار الوزارى فى حالات الأزمات التى تهدد كيان البلاد ، وإسرائيل — باعتراف زعمائها (كما قدمنا)ـ تحس دائما أنها مهددة بالإبادة ، أو بالأقل بالغزو .

وكذلك مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نعرف ـ ولعلهم لا يعرفون ـ أن ثمة بعضا من الديموقراطيات الغربيه قد نجحت فيها أنظمة الحكم وعرفت الاستقرار رغم ما عرف فيها من تعدد فى الأحزاب ورغم أنها لم تكن مهددة بخطر الغزو أو الإبادة أو غير ذلك من الأخطار كما كان شأن اسرائيل . ذلك كان شأن بلجيكا وهولاندا والبلاد السكندنافية (السويد النرويج) . وكان يرجع نجاح أنظمة تلك الدول ـ كما يقرر أحد كبار أساتذة الفقه الدستورى الفرنسى ـ إلى روح التعاون التى كانت تسود مختلف الأحزاب (١) .

ومن ناحية أخرى فان الوزارات الائتلافية فى إسرائيل — باعتراف أولئك الباحثين الصهيونيين أنفسهم « تعكر جوها الخلافات حول المبادىء بين الشركاء المؤتلفين » (٢) (أى بين الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة) .

كما أن هذا النظام الانتخابى (التمثيل النسبى) باعترافهم أيضا « لايشجع على اتخاذ إجراء سياسى قوى سواء من جانب الحكومة أو من جانب الكنيسيت »(٣) ـ ومرد ذلك إلى فقدان روح الانسجام التام بين أعضاء الوزارة . ولعدم وجود حزب واحد قوى يحرز الأغلبية المطلقة فى الكنيسيت .

---

(١) E. Giraud. Le pouvoir Executif dans les démocraties d'Europe- et d'Amériqne (éd.Paris, .938)

(٢) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٧٩ .

(٣) برنشتاين Bernstein ص ٩٠ .

٣ – مقترحات اصلاح النظام الانتخابى .

(١) اقتراح الانتخاب الفردى والفوز بالاغلبية المطلقة ، (ب) اقتراح الاخذ بالنظام الانتخابى الانجليزى

(ا) نظراً لما تقدم ذكره من المساوىء التى تنسب لنظام التمثيل النسبى و نظرا لأن هذا النظام لايتفق مع صالح الأحزاب الكبيرة ـ لاسيما أكبرها وكان حزب ماباى — فقد وجدنا هـذا الحزب بناء على توجيه رئيسه بن جوريون يقـدم اقتراحا باستبـدال هذا النظام الانتخابى بنظـام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية المطلقة .

(ب) ولقـد اقترحت بعض الأحزاب الأخرى الأخـذ بالنظام الانتخـابى الانجليزى : وهو يتلخص فى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية النسبية .

ولما كان هذان الاقتراحان فى غير صالح الأحزاب الصغيرة فقد كان طبيعيا أن تقف موقف المعارضة منهما سواء فى الـكنيسيت ، أو فى الوزارة (حيث يشترك بعض هذه الأحزاب الصغيرة فى الوزارات الائتلافية فى إسرائيل) (١) .

النظام الانتخابى الانجليزى — ذلك النظام الانتخابى الذى يـكفل للمرشح

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٩٠ ، ٩١ .
ومن ناحية أخرى فان اسرائيل كانت توجه عنايتها إلى القيام بالأعباء الثقيلة التى كان عليها أن تواجهها .
رشبروك وليامز Rushbrook Williams ص ١٥٩ .

فى انجلترا الفوز فى الانتخـاب بمجرد حصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين (فى الدائرة الانتخابية) لا الأغلبية المطلقة ، كما يشترط عادة فى الدول الأخرى ، ذلك النظام الانتخابى يعد خير نظام يشجع الأحزاب الصغيرة على الاتدماج معا أو الاندماج فى أحد الأحزاب الـكبرى ، فبفضل هذا النظام الانتخابى وجدنا الأحزاب فى انجلترا تميل إلى التقلص فى حزبين كبيرين : حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وحتى إذا حدث أن كان هنالك حزب ثالث فان الحزب الأكبر يستطيع عادة بهذه الطريقة الانتخابية أن يحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية ، وذلك رغم أنه قد لايكون حائزا على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين ، وإنما يكون حائزا فحسب ـ كما قدمنا ـ على الأغلبية النسبية (١) . ومن الأمور الثابتة أن وجود حزبين كبيرين (يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية) هو أمر يعد فى مقدمة العوامل الأساسية لنجاح النظام البرلمانى فى انجلترا .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أننا إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية العدالة فى الانتخابات فإننا نجدنا ننبذ هذا النظام الانتخابى الانجليزى لأنه يؤدى بحزب إلى الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان بينما هو لم يحصل على أغلبية أصوات الناخبين فى البلاد ، والعدالة تتطلب أن يحصل كل حزب على عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب مع عدد مايحرزه الحزب من أصوات الناخبين (كما يقول أنصار نظام التمثيل النسبى) ـ ولـكن ناحية العدالة فى الانتخاب ليست وحدها التى يجب أن يحسب لها حساب ، فان حسن سير الأنظمة الديموقراطية ـ كما يقول بحق الفقيه الـكبير جيرو ـ يجب أن يحسب لها الحساب الأول والأهم ، وإلا فان هذه الأنظمة إذا

---

(١) راجع كتابنا : « الوسيط فى القانون الدستورى » ١٩٥٦ ص ٣٧٣ ، ٣٧٤

تعثرت فى سيرها أصبح وجودها كله فى كف القدر عرضة للخطر (١)

ولذلك فنحن نحبذ الأخذ بالنظام الانتخابى الانجليزى .

خاتمة - يجدر بنا فى مقام الختام أن نشير إلى ما يراه أحد المفكرين من أن مشكلة تعدد الأحزاب فى إسرائيل سوف يتم حلها عن طريق اندماج بعض الأحزاب معا بصورة تدريجية على مر الأيام ، لا عن طريق إصدار تشريع يفرض إصلاحاً أو تعديلا لذلك النظام الانتخابى (٢) .

وفعلا لقد رأينا فى السنوات الأخيرة قيام عدة تكتلات بين بعض الأحزاب ومنها كتلة ليكود التى تتولى الحكم اليوم برئاسة بيجن .

والواقع أن ظاهرة الاندماج amalgamation أو التكتلات هذه كانت قد بدأت فعلا منذ عدة سنين ، فالمهاجرون لاسيما فى المدن - يميلون للانضمام إلى الأحزاب الكبيرة (٣) . وكان يرى بعض المفكرين اليهود أنه إذا أخذ هذا الاتجاه فى الاستمرار فى السنوات التالية فانه لايغدو بعيدا - فيما كان يرى البعض -

---

(١) جيرو Ciraud (المرجع السابق) ص٣٩٧

(٢) برنشتاين ص ٩١ ، ٩٢

(٣) ويضيف برنشتاين (المرجع السابق ذكره ص ٩٢) إلى ماتقدم قوله : « وتجد نحو نصف السكان العرب يعطون أصواتهم كذلك إلى الأحزاب الكبيرة لا إلى حزب من أحزاب العرب المختلفة » .

ونلاحظ على ماتقدم أنه إذا صح هذا القول فى الفترة التى كتب فيها هذا المؤلف مؤلفه (أى عام ١٩٥٧) إلا أن هذا لم يعد صحيحاً بعد ذلك التاريخ إذ أصبح الاتجاه العام السائد بين الناخبين العرب يميل ناحية تأييد أحزاب العرب .

راجع فى ذلك كتاب أوسكار كريتز Covornment & Politics in srsel (طبعة ١٩٦١) ص٨٢ .

ويبدو أن هذا التحول كان نتيجة لاتحاد مصر وسوريا بقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ .

أن ينتج من اندماجات الأحزاب أربع جماعات أو أربعة أحزاب كبرى : يضم أحدها الماركسيين ، ويضم الثانى العمال ، ويضم الثالث المحافظين ، ويضم الرابع الأحزاب الدينية (١) .

ويجدر بنا أخيرا أن نوجه الأنظار الى أن هـذا النظام الانتخابى قد ورثته اسرائيل عن عهد الحكم الذاتى لليهود فى فترة حكومة الانتداب البريطانى .

ولقد سار هذا النظام الانتخابى رغم مانسب إليه من المساوىء سيراً طيباً فى اسرائيل ـ فيما يذكر بعض الباحثين من اليهود ـ وكانت انتخاباتها كما يقول خالية نسبياً من الغش والفساد (٢) .

الفرع الثانى

اختصاصات الكنيسيت

أهم اختصاصات الكنيسيت هى بوجه عام صورة من اختصاصات البرلمانات فى النظام البرلمانى ، وهى تتلخص فى أمور ثلاثة : (أولا) الوظيفة التشريعية ، (ثانيا) الوظيفة المالية ، (ثالثا) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .

ونجد للكنيسيت فضلا عما تقدم اختصاصين آخرين غـــير معروفين عن البرلمانات فى النظام البرلمانى هما : (أولا) إقرار بعض التعيينات فى بعض المناصب الكبرى ، (ثانيا) حق الكنيسيت أن تقرر حل نفسها واجراء انتخابات .

وفيما يلى تفصيل ما أوجزنا .

---

(١) برنشتاين ص٩٢

(٢) برنشتاين ص ٨٨ ، ٨٩

(اولا) الوظيفة التشريعية

يهمنا هنا أن نوجه الأنظار فحسب إلى مسألتين :

(المسألة الأولى) تتعلق باقتراح القوانين أى بإعداد مشروعاتها للنظر فيها فى الكنيسيت ، فان دور الكنيسيت يعد بصددها ـ كما قدمنا ـ دورا سلبياً ، فالحكومة هى التى تقوم بهذا الدور ، والكنيسيت نجدها تقنع بما تقوم به الحكومة بهذا الصدد (١) .

(والمسألة الثانية) أن للكنيسيت أن تفوض بعضا من اختصاصاتها التشريعية إلى الحكومة (الوزارة) أو إلى كل وزير (منفرداً) أو الى بعض المجالس المحلية (وأحيانا الى بعض كبار الموظفين) ـ ويجرى هذا التفويض بصدد بعض القوانين التى تقرها الكنيسيت ثم تفوض لبعض تلك الهيئات المذكورة سلطة التشريع فى تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، عن طريق إصدار اللوائح ، وذلك فى غير خروج عما ترسمه الكنيسيت من حدود أو عما تضعه من قيود .

ومما تجدر ملاحظته أن مثل هذا التفويض بإصدار لوائح لا يجرى بصدد جميع القوانين ، فهناك بعض قوانين مثل قوانين الانتخاب هى ذات أهمية خاصة بحيث ترى الكنيسيت أن تقوم هى ذاتها بمهمة التشريع لجميع المسائل التفصيلية أو الجزئية

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص١٠٧
فى الشهور الأولى من قيام الكنيسيت (عام ١٩٤٩) تقررت قاعدة مؤداها أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هى صاحبة المكان الاول فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها إلى البرلمان .
راجع : Lehrman - Israel, The Beginning & Tomorrow p. 17

المتعلقة بتلك القوانين ، أى أنها لا ترى أن تفوض إلى هيئة أخرى القيـــام بهذه المهمة (١) .

(ثانيا) **الوظيفة المالية**

تشمل هذه الوظيفة الموافقة على الميزانية وفرض الضرائب والاذن بالقروض، الخ. والواقع أن هذه الوظيفة المالية تدخل فى الوظيفة التشريعية لأن هذه المسائل المالية المشار اليها تصدر بقانون ، ولكننا نرى أن هذه المسائل جديرة أن نجعل لها مكانا خاصا : (أولا) لأن غالبية هذه المسائل ليست — فى جوهرها — أعمالا تشريعية رغم أنه يشترط فيها أن تصدر بقانون من ناحية الشكل (٢) ، إنما تعد

---

(١) ومن الناحية الأخرى نجد هنالك بالعكس بعض مسائل تفوض الكنيسيت فيها الى هيئات أخرى سلطة التشريع فى التفصيلات أو الجزئيات المتعلقة بالقوانين الصادرة بصددها ، نذكر أمثلة لذلك : القانون الصادر عام ١٩٥٢ لتحسين حال الانتاج الزراعى ، والقانون الصادر بمراقبة تصدير المحصولات الزراعية ، فنى مثل هذه المسائل تفوض الكنيسيت إلى الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التى يراها ضرورية لتحقيق السياسة التى رسمتها الكنيسيت ، على أن الكنيسيت تحتفظ بحق مراقبتها لما يوضع من لوائح ، وذلك إما بأن تشترط أن لها أن تلغى تلك اللائحة فى بحر مدة معينة ، أو أن تشترط أن هذه اللائحة ينتهى أمد سريانها ونفاذها ما لم تصدر الكنيسيت — فى بحر مدة معينة — قراراً باقرارها .

راجع فيما تقدم : رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٦٥

يتبين مما تقدم أن ما يطلق عليه لدينا فى مصر « اللوائح التكميلية » لا تصدر فى إسرائيل إلا بناء على تفويض خاص من الكنيسيت

(٢) العمل يعتبر عملا تشريعيا ـ من ناحية الجوهر اذا كان عبارة عن قاعدة عامة أو مبدأ أو أمر عام ، وهنالك من المسائل المالية ما يعتبر ـ من ناحية الجوهر ـ عملا تشريعيا مثل الضرائب والرسوم .

من ناحية الجوهر - إما أن تكون أعمالاادارية (مثل الميزانية والحساب الختامى) أو أن تكون عقودا (مثل القروض والالتزام أو عقد الامتياز) (١) ، ولكنها اشترط فيها ضرورة عرضها على البرلمان وصدورها فى صورة قوانين ، نظراً لأهميتها وخطورتها ، وتمكينا للبرلمان من دقة الرقابة عليها . و(ثانيا) لأن هذه المسائل المالية اذا نحن نظرنا اليها من الناحية التاريخية فإننا نجد أنها كانت فى الواقع فى مقدمة الأسباب الأساسية التى أدت الى ظهور الأنظمة النيابية فى القارة الاوربية ، بل وفى ظهور الحركة الاستقلالية فى المستعمرات الأمريكية التى ثارت ضد انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر ، ثم كونت - بعد أن تحررت - تلك الدولة الكبرى المعروفة اليوم باسم الولايات المتحدة الأمريكية (٢) .

---

(١) الالتزام Concession (ويطلق عليه عادة « عقد الامتياز ») هو عقد يتم بين الحكومة من ناحية وبين فرد أو هيئة (شركة) من ناحية أخرى ، وبمقتضى هذا العقد يخول ذلك الفرد (أو الهيئة) حق إنشاء واستغلال مرفق عام على مصاريفه ومسئوليته وذلك لمدة معينة ، على أن يستوفى نفقاته وأرباحه من الجمهور وذلك بتحصيل رسوم من المنتفعين به طوال مدة الامتياز بشرط ألا تتجاوز تلك الرسوم حدا أقصى يحدد فى العقد ، وفى مقابل منح الالتزام تشاطر الحكومة الملتزم فى الأرباح - ومن الأمثلة التى كانت معروفة لدينا بمصر لعقود الامتياز : امتياز شركة قناة السويس وامتياز شركة النور وشركة المياه ، وقد أممت جميعا كما هو معروف .

(٢) فنى القرون الوسطى لم تكن سوى الحاجة إلى المال لتدفع الملوك إلى دعوة برلماناتهم التى كانت تهيء لهم وسائل الحصول على موارد جديدة ، ومن هنا ثبت حق المجالس النيابية فى الموافقة على كل ضريبة جديدة ، ثم انتهى الأمر الى أن يكون لها حق التشريع ، وكذلك إذا نظرنا إلى الثورات التاريخية الكبرى (التى أفضت إلى إنشاء الدساتير أو تقرير بعض حقوق دستورية للشعوب) فاننا نجد للعامل المالى الأثر المباشر فى إحداثها ، =

اختصاصات الكنيسيت فى الشئون المالية – إذا كانت هنالك بعض قوانين تفوض الكنيسيت بصددها بعض الهيئات – كما قدمنا – سلطة إصدار لوائح تعالج

= فالثورة الانجليزية التى قام بها كرمويل قبيل منتصف القرن السابع عشر يرجع أصلها إلى ضريبة السفن التى أمر بفرضها الملك شارل الأول سنة ١٦٣٠ بالرغم من رفض البرلمان الإذن بها ، فلما احتج البرلمان عمد الملك إلى حله ثم تلا ذلك نشوب الحرب بين جيش الملك وجيش جرده البرلمان ، وانتهى هذا النضال بهزيمة الملك وإعدامه عام ١٦٤٩ ثم جاءت وثيقة « اعلان الحقوق » الشهيرة عام ١٦٨٨ Bill of Rights تسجل حق الشعب فى اعتبار كل ضريبة غير مشروعة ما لم يأذن بها البرلمان .

وفى فرنسا كان فى مقدمة العوامل التى أدت إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وهى الثورة التى أفضت إلى إعلان حقوق الإنسان وإلى تقرير مبدأ سيادة الأمة ، نقول كان فى مقدمة العوامل التى أدت إلى تلك الثورة سوء الحالة المالية وإرهاق الأهالى بالضرائب وعدم مراعاة العدالة والمساواة فى توزيعها بين طبقات الشعب وإعفاء الطبقات الممتازة (الاشراف la Noblesse ، وكبار رجال الكنيسة Le Clergé) من بعض أنواع الضرائب ، فلما انتصرت الثورة الفرنسية كان فى مقدمة المبادىء التى قررتها فى دساتيرها :

(أ) مبدأ مساواة الأفراد أمام الضرائب ، (ب) أنه لا يجوز فرض ضريبة بدون موافقة البرلمان ، وأن للبرلمان حق الموافقة على ميزانية الدولة .

وإذا انتقلنا إلى القارة الأمريكية لنبحث عن السبب المباشر الذى أدى إلى انفجار بركان ثورة المستعمرات الأمريكية ضد انجلترا وظهور الحركة الاستقلالية بتلك المستعمرات ، فاننا نجد أن ذلك السبب إنما كان مقاومة أهالى تلك المستعمرات للضرائب التى فرضها البرلمان البريطانى عليهم . ولم يكن بهذا البرلمان ممثلون لتلك المستعمرات الأمريكية ومنتخبون منها ، لذلك فقد كان شعار الثورة التحريرية (التى قامت بها تلك المستعمرات) يتلخص فى عبارة شهيرة وهى =

تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، فان القوانين المتعلقة بالشئون المالية ـ نظراً لما لها من الأهمية ـ نجد الكنيسيت غيورة على سلطتها بصددها ، كما هو شأن مجلس العموم البريطانى ، إذ نجدها تقوم هى بمعالجة التشريع فى تلك المسائل التفصيلية أو الجزئية المتعلقة برقابتها على مصروفات الدولة فى مختلف فروعها ، ولاتترك للهيئات الحكومية إلا نطاقا ضيقاً من الحرية فى نقل بعض اعتمادات المصروفات فى الميزانية من بند إلى آخر .

ولاتستطيع الحكومة فى إسرائيل أن تفرض على الأفراد رسما من الرسوم أو تلزمهم بدفع مبالغ ما دون موافقة الكنيسيت (١) .

= No taxation without representation أى « لاضريبة بغير تمثيل (أو إنابة) » .

راجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » ص ٥٥٠ ، ٥٥١
وكتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » ص ٢٤٨ ، ٢٤٩

(١) وشبروك وليامو (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٥ .

التفرقة بين الضرائب والرسوم ـ يجدر بنا هنا أن نذكر نبذة موجزة عن التفرقة بينهما : فالضريبة هى فريضة من المال تجبيها الدولة من الأفراد على قدر يسار كل منهم لتمكينها من أداء المرافق العامة مثل الضرائب العقارية وعوائد المبانى والضريبة على كسب العمل أو على الأرباح التجارية الخ ... أما الرسم فهو فريضة من المال يدفعها الفرد نظير خدمة معينه تسديها الدولة اليه وتستعين الدولة بالمبالغ المتحصلة من الرسم على أداء تلك الخدمة التى يجب أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعه الفرديه مثل رسم تسجيل الملكية ورسوم القضاء ورسوم التعليم .

راجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » ص ٥٥٢

رقابة الشئون المالية للدولة ـ ونجد هنالك أن رقابة هذه الشئون المالية وكذلك رقابة مشروعات الدولة الاقتصادية قد نيطت برئيس ديوان المحاسبة ـ The State Controller الذى يصفونه هنالك بأنه « كلب الحراسة للدولة » The watch- dog of the State ، ـ وتتلخص مهمته فى توجيه أنظار الكنيسيت الى ما يحدث من تصرفات مالية مخالفة للقوانين ، أو إلى ما يراه من اقتراحات لإجراء بعض الاصلاحات . وهذا الموظف الكبير يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بناء على ترشيح الكنيسيت ، وهو المستقل عن السلطة التنفيذية ولا يسأل عن أعماله الا أمام الكنيسيت (١) .

(ثالثا) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

ان جوهر النظام البرلمانى ـ فيما يرى بعض كبار رجال الفقه الدستورى هو مراقبة الحكومة بواسطة الهيئات النيابية المنتخبة (٢) .

وأهم وسائل أو أدوات هذه الرقابة هى : حق السؤال وحق الاستجواب وحق التحقيق وأخيرا حق الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة الذى يعد أهم تلك الوسائل وأقواها أثرا .

وفى اسرائيل يجب على الوزارة أن تكون حائزة لثقة الكنيسيت (كما تقضى بذلك مبادىء النظام البرلمانى) ـ وعلى الوزارة بعد تشكيلها أن تتقدم دون إبطاء الى الكنيسيت (والمقاعد الوزارية موزعة على الوزراء) ، ولا تعد الوزارة أنها قد شكلت ـ من الناحية الرسمية ـ الا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية

---

(١) وشبروك وليامز ص١٦٦

(٢) بارتلمى Barthèlmy : Précis de Dr. Constituionnel (Paris 1937) p 353,

البرلمانية (١) .

ضعف رقابة الكنيسيت على أعمال الحكومة فى ميادين الشئون الخارجية ، والأمن القومى (الدفاع) ، والادارة .

مما تجدر ملاحظته أن للكنيسيت دورا ضعيفا فى ميدان الشئون الخارجية ، وكذلك فيما يتعلق بالأمن القومى (أى الدفاع الخارجى) ، إذ نجد أن ماتقوم به الكنيسيت من تحقيقات بصدد حادث معين إنما تأتى بعد - لاقبل - حدوثه ، وبذلك نجد أن هذه التحقيقات إنما تقوم على أساس البيانات التى تقدمها الحكومة، على أن كلا من وزارتى الخارجية والدفاع تطلع كلا من اللجنتين البرلمانيتين لشئون هاتين الوزارتين على التطورات الهامة بهذا الصدد (٢) .

ورقابة الكنيسيت على الإدارة تعد أقل أعمالها شـــأنا ، فالعناية بتحسين أو إصلاح الإدارة لم تكن بين الأهداف الهامة للكنيسيت .

ورغم أن تقارير ديوان المحاسبة فى متناول يد الكنيسيت وهى تقارير مفصلة تلقى ضوء على سير الأداة الادارية فإننا نجد المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب

---

(١) أوسكار كريتز ص ٩٩ - وراجع ص ١٠٠ (من المرجع المذكور) حيث يقول المؤلف : « ان على الوزارة أن تنبىء الكنيسيت بما يحدث فيها من خلو لبعض المقاعد الوزارية بسبب استقالة بعض الوزراء أو غير ذلك من الأسباب ، وكذلك ما يحدث من تعديل فى توزيع المناصب الوزارية أو من إحالة لأعمال وزير على وزير آخر ، ولو أنه لا يتطلب بهذا الصدد موافقة البرلمان فى تلك الحالات » .

(٢) على أن الصبغة السرية Confideniel لهذه البيانات قاصرة على أعضاء هاتين اللجنتين .

راجع برنشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

الإدارية والمالية التى تشير تلك التقارير اليها تعمد الحكومة — كما قدمنا — إلى تأجيلها (أى إلى تأجيل مناقشتها) .

والكنيسيت ـ باعتبارها هيئة للتعبير عن الرأى العام ـ قد سارت (كما يقولون) على نحو لابأس به (١)

وتضع الكنيسيت كل عام ما بين ٦٠ ، ٩٠ قانونا (٢)

(رابعا) اقرار بعض التعيينات فى بعض المناصب الكبرى

هذا هو الإختصاص الرابع من اختصاصات الكنيسيت ، وهو يشمل نوعين :

(ا) الموافقة على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا (المستشارين) (٣)

(ب) إقرار تعيين رئيس ديوان المحاسبة (كما قدمنا) .

ومما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أننا لا نجد مثل هذا الإختصاص للبرلمانات فى الديموقراطيات الغربية البرلمانية ، وإنما نجد مثله للبرلمانات فى الأنظمة الماركسية (فى الإتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية) (٤)

(خامسا) حق الحل

هذه ظاهرة من الظواهر الغريبة فى النظام البرلمانى الأسرائيلى، إذ أن المعروف والمألوف فى الأنظمة البرلمانية الغربية أن حق الحل (أى حل المجلس النيابى أو البرلمان) إنما يتقرر للحكومة ، أما فى إسرائيل فقد تقرر هذا الحق للمجلس النيابى ذاته أى للكنيسيت ، فالكنيسيت هى التى تقرر حل ذاتها بذاتها ، وليس

---

(١) برنشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) أوسكار كريتز (المرجع السابق ذكره) ص ٥٧

(٣) برنشتاين Bernstein (المرجع السابق ذكره) ص ٩٤

(٤) راجع مؤلفنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (الطبعة الثانية) ص ٤٢٠ هامش رقم ١

لرئيس الوزارة هناك (كما هو الشأن فى الأنظمة البرلمانية) أن يطلب إلى رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيسيت وإجراء انتخابات [1] . (وسنعود إلى هذه المسألة بصدد الكلام عن اختصاصات السلطة التنفيذية) :

والكنيسيت تلجأ إلى حل نفسها حين يحدث أن يستقيل رئيس الوزارة ثم لايستطيع رئيس الجمهورية أن يجد أحدا يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية فى الكنيسيت ، فى هذه الحالة تعمد الكنيسيت إلى حل نفسها وإجراء انتخابات جديدة [2]

على أنه لم يحدث -حتى عام ١٩٦١ -أن قررت الكنيسيت هذا الحل ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة اللهم إلا مرة واحدة ، وكانت حين عجز بن جوريون عن أن يشكل وزارة جديدة كنتيجة لأزمة قضية لافون Lavon (التى سبقت الإشارة إليها) [3]

خاتمة

ملاحظات عامة على سير العمل البرلمانى

نرى فى مقام الختام لهذا المبحث أن ندلى بصدد سير العمل والجو الذى يحيط به فى الكنيسيت ، بل والجو الذى يحيط بالكنيسيت ذاتها ما يلى من الملاحظات.

١ - **حرية النواب** - مما يلاحظ أن النواب يوجهون إلى الوزراء مايرونه من وجوه النقد فى حرية كاملة .

كما أن الشعب بدوره يو... إلى الكنيسيت ما يراه من الانتقادات كما - يحدث فى

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٠١

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٣١

(٣) أوسكار كرينز ص ٣٥ - ذكرنا «حتى عام ١٩٦١» لأننا لم نستطع العثور على مرجع أحدث من هذا المرجع كتب عن هذه المسألة .

بريطانيا ـ كما يقول بعض الباحثين البريطانيين بالنسبة لمجلس العموم (١) .

ونود أن نلاحظ على ما تقدم ذكره بصدد حرية النواب : أن هذه الحرية مقيدة فى الواقع ـ كما قدمنا ـ بالتعليمات الصادرة إليهم من أحزابهم (٢) ، بحيث يصح القول أن هذه الحرية إنما يتمتع بها النائب حيث لا توجد تعليمات أو توجيهات معينة من الحزب ، أى أن هذه الحرية هى فى الواقع حرية للأحزاب أكثر منها حرية للنواب .

ثم يجب ألا يفوتنا أن هناك بعض طوائف أو جماعات من أصحاب المصالح الخاصة (Pressure groups) تزاول نوعا من الضغط والتأثير على أعضاء البرلمان وغيرهم من رجال الحكم (٣) .

٢ — **جو المناقشات البرلمانية** ـ لقد كان مما يخشونه أن تثار فى الكنيسيت مناقشات تطول فى غير طائل (أى مما اصطلح على تسميتها بالمناقشات البيزنطية)، ولكن الواقع ـ فيما يذكر بعض الباحثين المحايدين ـ أن هذه المخاوف لم يكن لها أساس من الحقيقة والواقع (٤) .

---

(١) رشبروك وليامز The State of Israel (London 1957) p. 166

(٢) راجع ماذكرناه بصدد ضرورة احترام النائب التعليمات الصادرة إليه من حزبه وإلا كان معرضا للفصل

(٣) راجع Oscar Kraines (المرجع السابق) ص ٥٨ حيث يقول : « ان محاولة الضغط السياسى loblying على أعضاء البرلمان لانجده ممنوعا ولا منظما فى إسرائيل ، والطوائف والجماعات ذات المصالح الخاصة لا نجدها تزاول نشاطها (فى الضغط) فحسب فى ميدان الاقتصاد الفردى (القطاع الخاص) بل كذلك فى الميدان الحكومى وفى نطاق اتحادات العمال وفى مناطق المستوطنات الزراعية التعاونية (Cooperative agricultural settlement areas)

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

على أن مما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن المناقشات البرلمانية (التى تستند إلى تقارير ديوان المحاسبة) والتى تدور حول العيوب الإدارية والمالية ، تعمد الحكومة إلى تأجيلها (١) .

ومما يذكر عن الكنيسيت أنها تحرز فى بطء روح الحرص على النظام sense of discipline ، وأن ما يكنه الأعضاء من الاحترام لرئيس المجلس (رئيس الكنيسيت) قد عمل مرات عدة على إنقاذ المجلس من اضطراب كبير بل ومن احتمال استعمال العنف (٢) .

٣ – قوة الكنيسيت ومكانتها ــ أن لعضوية الكنيسيت مكانا رفيعاً فى اسرائيل (٣) .

والكنيسيت هناك على قسط كبير من القوة ، وكثيرا ما كانت تفرض وجهة نظرها وتوقف الحكومة عند حدها (٤) .

ويبدو لنا أن رفعة مكان النواب فى عين جمهور الشعب هناك إنما هى مستمدة إلى حد كبير من النظام الانتخابى السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبى ، والانتخاب بالقائمة) ، ذلك النظام الذى لا يجعل الناخب أسير دائرة انتخابية لأنه لا يحس أنه مدين بمقعده البرلمانى لناخبيه ، وهو ما يحسه النائب فى ظل نظام الانتخاب الفردى والفوز فى الانتخابات بالأغلبية .

وفى رأينا كذلك أن ما يذكرونه عن قوة البرلمان بوجه عام إنما يرجع (أولا) وقبل كل شىء إلى تعدد الأحزاب تعددا من شأنه أن يؤدى إلى عدم إمكان تأليف وزارة تستند إلى حزب واحد(حزب الأغلبية) وإنما يجب أن تستند

---

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

(٢) برنشتاين The politics of Israel (المرجع السابق) ص ١٠٧

(٣) أوسكار كرينز ص ٥٧

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

الوزارة إلى عدة أحزاب (أى أن تكون وزارة ائتلافية) ، والمعروف عن الوزارات الائتلافية أنها - اللهم إلا فى أوقات الأزمات (كما قدمنا) - وزارات ضعيفة ، ومن ضعفها يستمد البرلمان قوته إزاءها .

و(ثانيا) ترجع قوة البرلمان هناك إلى أن الحكومة لاتملك حق حله ، وفقدان الحكومة حق حل البرلمان هو مما يؤدى بداهة إلى رجحان كفة البرلمان فى ميزان السلطان على كفة الحكومة . ومن الأمور المعروفة عن البرلمان الفرنسى فى عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة (أى منذ عام ١٨٧٥ حتى قيام الجمهورية الخامسة فى عهد الجنرال ديجول عام ١٩٥٨) أن عدم إمكان الحكومة هناك الالتجاء إلى حل المجلس النيابى (لأسباب ليس هنا مقام ذكرها) قد أدى إلى ضعف الوزارة إزاء هذا المجلس أى إلى رجحان كفته فى ميزان السلطان على كفة الوزارة .

المبحث الخامس

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والوزراء(١) . ولذلك لوم أن نقسم هذا المبحث إلى فرعين : الأول نتكلم فيه عن رئيس الجمهورية ، والفرع الثانى نخصصه للكلام عن الوزراء .

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

١ — الشروط الواجب توفرها فى الرئيس — لا نجد فى قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ (أو « الدستور الصغير » كما يطلق عليه أيضا) ولا فى القانون الخاص برئاسة الجمهورية (الصادر فى ديسمبر ١٩٥١) شرطا من الشروط التى يتطلب توفرها فيمن يختار رئيسا للجمهورية ، فلم يشترط فيه بلوغه حداً معيناً من السن ، ولا حتى أن يكون مواطنا إسرائيليا (٢) .

٢ — انتخاب الرئيس وعزله — ينتخب الرئيس بواسطة الكنيسيت ،

---

(١) ولقد كان مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن ينص (بالمادة ٤٨) على أن « السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذى » .

راجع دنر : Dunnear : The Republc of Israel (New York 1950) p. 120

(٢) راجع أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص١٢٥ ، وراجع مؤلف الدكتور دنر Dunner (المرجع السابق) ص ١٢٥ حيث يقول أن مشروع الدستور (الذى وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن) كان ينص (بالمادة ٤٩) على أن رئيس الجمهورية يشترط فيه أن يكون له الترشيح للبرلمان وألا يقل عمره عن ٤٥ سنة .

ولم يشر قانون الانتقال إلى مدة معينة ينتخب لها الرئيس ، ولقد نص قانون ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص برئاسة الجمهورية على أن تلك المدة هي خمس سنوات(١).

شخصية الرؤساء : وايزمان وبن زفى — ولقد كان أول رئيس انتخب لإسرائيل هو الدكتور حاييم وايزمان Weizmann ، ولقد كان عضوا فى حزب الصهيونيين العموميين (وهو حزب محافظ) ، ولقد تم انتخابه للرئاسة فى ١٦ فبراير ١٩٤٩ ، وظل فى منصبه حتى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ، ثم أعيد انتخابه فى ذلك الشهر (نوفمبر) رئيساً للجمهورية ولقد توفى فى نوفمبر ١٩٥٢ (٢).

بن زفى — وفى الشهر التالى لوفاة وايزمان انتخبت الكنيسيت بن زفى Ben Zvi (الذى كان يبلغ من العمر ٦٨ سنة) ، وقد كان من زعماء حزب الماباى (الذى يرأسه بن جوريون) كما كان مؤرخا كبيرا وزميلا قديما لبن جوريون منذ أن حاربا معا فى صفوف الجيش البريطانى فى الحرب العالمية الأولى .

وحين انتهت مدة رئاسته (بعد انقضاء السنوات الخمس) فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ أعيد انتخابه للدورة الثانية (٣) .

---

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٩

ولقد كان مشروع الدستور ينص (بالمادة ٥٠) على أن الرئيس «ينتخب بواسطة مجلس النواب بطريق الاقتراع السرى ، فإذا لم يحرز أحد الأغلبية المطلقة من الأصوات فى اقتراعين متتاليين فيكتفى فى الاقتراع الثالث بالحصول على الأغلبية النسبية من الأصوات فى الاقتراع الثالث للفوز فى الانتخاب» .

راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١٣٠، ٢٢١

(٢) أوسكار كرينز ص ١٢٦ ، ١٢٧

ولقد ولد وايزمان عام ١٨٧٤ أى أنه مات عن ٧٨ سنة

راجع بن هالبرن Ben Halpern -- The Idea of the Jewish State (ed.1961) p. 24.

(٣) أوسكار كرينز ص ١٢٧ - ١٢٩

وفى أواخر عام ١٩٦٢ - أى قبيل انتهاء المدة الثانية لرئاسة بن زفى أثارت مسألة إعادة انتخابه للرئاسة للمرة الثالثة صراعا سياسيا شديدا شمل جميع الأحزاب الاسرائيلية ، فقد عارضت أحزاب المعارضة محاولة وزارة بن جوريون إعادة انتخاب بن زفى رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة ، كما طالبت هذه الأحزاب ألا يكون رئيس الدولة من رجال حزب ماباى (الذى كان ينتمى إليه بن زفى قبل انتخابه للرئاسة).

ولقد اقترح أحد الأحزاب مشروع قرار يحدد مدة الرئيس بفترتين متتاليتين فحسب (كما هو الشأن فى الولايات المتحدة الأمريكية) - ولكن أياً من هذين الاقتراحين لم يكتب له الفوز ، لأن الأحزاب المعارضة لم تستطع أن تحرز فى الكنيسيت العدد الكافى من الأصوات لتغليب وجهة نظرها ، وبذلك انتخب بن زفى رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة (١) .

عزل الرئيس - للكنيسيت حق عزل الرئيس إذا ثبت أن سلوكه لايتناسب مع السلوك الذى يتطلب من رئيس للدولة ، على أنه يشترط فى هذه الحالة أن يصدر قرار العزل بأغلبية ¾ عدد الأعضاء الذين تتكون منهم الكنيسيت (٢) (أى بأغلبية ٩٠ صوتا) .

٣ - اختصاصات الرئيس

(أولا) **فيما يتعلق بعلاقته بالكنيسيت** - هذه العلاقة تمتد - من حيث

---

(١) وكان انتخابه بأغلبية ٦٢ صوتا - وقد وجدت بين أوراق الاقتراع ٤٢ ورقة بيضاء ، ويجب ألا يفوتنا أن عدد أعضاء الكنيسيت ١٢٠

راجع : تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٣ ص ١٤٨ .

ويلاحظ أن بن زفى قد توفى فى ابريل ١٩٦٣

(٢) أوسكار كرينز ص ١٣٠ ، ١٣١

طبيعتها - ذات صبغة شرفيا ، فهو لا يملك إلا الموافقة على القوانين التى يقرها البرلمان ، بعبارة أخرى أنه لا يملك حق الفيتو (حق الاعتراض على القوانين وردها إلى الكنيسيت لتعيد النظر فيها) (١) ، كما هو الشأن عادة فى الأنظمة البرلمانية حيث نجد رئيس الدولة يزاول هذا الحق (الفيتو) بالاشتراك مع الوزارة .

ويبدو لنا أنهم فى حرمانهم الرئيس (أو بعبارة أخرى السلطة التنفيذية) حق الفيتو قد تأثروا هنالك (فى إسرائيل) بالنظام البرلمانى الانجليزى حيث يعد الملك هناك أنه قد فقد حق الفيتو لعدم استعماله إياه منذ عام ١٧٠٧ (٢)

وكما أن الرئيس الأسرائيلى حرم حق الفيتو ، فكذلك نجده حرم حق الحل كما قدمنا (أى حق حل المجلس النيابى وهو الكنيسيت بناء على اقتراح الوزارة وإجراء انتخابات كما هو الشأن فى البلاد البرلمانية) .

(ثانيا) **فيما يتعلق بعلاقته بالوزارة** - تقتصر هذه العلاقة على مايلى :

(ا) تعيين رئيس الوزارة وتكليفه بتشكيلها (أى باختيار زملائه فى الوزارة والواقع أن رئيس الجمهورية فى إسرائيل ليست له حرية اختيار رئيس الوزارة ، فهو إنما يقوم بتعيين من يقع عليه اختيار الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة ليكون رئيسها ، وقد كان - قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ - أحد زعماء حزب ماباى (أكبر الأحزاب الإسرائيلية) (٣) .

(١) أوسكار كرينز ص ٣٣ ، ١٣١

(٢) على أن بعض رجال الفقه الدستورى الانجليزى (مثل الأستاذ Finer فى كتابه:
(Theory & Practice of Modern government vol II)
يرى أنه إذا كان الملك قد فقد حق الفيتو إلا أنه تحت سلطان أزمة أو ضرورة فان له أن يلجا اليه (أى أن يسترد ذلك الحق) .
راجع كتابنا : « الوسيط فى القانون الدستورى » (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٧٩ .

(٣) أوسكار كرينز ص ١٣١ .

(ب) لا يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء ، اللهم إلا إذا طلب منه ذلك رئيس الوزارة نيابة عن الوزارة .

(ج) حين يستقيل رئيس الوزارة ويعجز رئيس الجمهورية عن أن يجد أحدا يقبل أو يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية برلمانية ، فانه لا يستطيع حل الكنيسيت ، وإنما هي التي تقرر حل نفسها - كما قدمنا - وإجراء انتخابات جديدة (١) .

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن أعمال رئيس الجمهورية - كما تقضي بذلك مبادىء النظام البرلماني يجب أن يوقع عليها الوزراء المختصون (٢) .

٤ - مهمة رئيس الجمهورية في اسرائيل : (المعركة بين أنصار كل من النظامين الرئاسي والبرلماني)

---

(١) أوسكار كرينز ص ١٣١
وقد كانت المادة ٥٦ من مشروع الدستور تنص على أن « رئيس الجمهورية - بعد المشاورة مع زعماء الأحزاب البرلمانية - يعين رئيس الوزارة ، وبناء على نصيحته يعين غيره من أعضاء المجلس التنفيذي ، وهو يعين السفراء والوزراء المفوضين ، كما يعين القائد العام للقوات المسلحة .
راجع دنر ص ١٢١

(٢) وقد كانت المادة ٥٥ من مشروع الدستور تنص على أن « كل عمل من الأعمال الرسمية للرئيس يوقع عليها رئيس الوزارة أو غيره من أعضاء المجلس التنفيذي حتى يتحمل مسئولية توقيعه » .
راجع دنر (المرجع السابق) ص ١٢١
ونوجه هنا الأنظار إلى أن عبارة « حتى يتحمل مسئولية توقيعه » تعد من العبارات التي لا يجوز ورودها في نصوص الدساتير ، لأن بيان حكمة النص أو أسبابه إنما يكون موضعها في المذكرة التفسيرية للدستور لا في نص الدستور ذاته .

عقب نشأة إسرائيل - وفى عهد الحكومة المؤقتة (١) ثار خلاف حاد بين الدكتور حاييم وايزمان (الذى كان مرشحا لرئاسة الجمهورية) وبن جوريون رئيس الوزارة فى عهد تلك الحكومة المؤقتة، وكان الخلاف يدور حول مهمة رئيس الجمهورية: هل يصح له أن يتدخل فى الإدارة الفعلية لشئون الحكم؟ ولقد كانت الصورة التى ظهر بها ذلك الخلاف هى الخلاف حول الأخذ بالنظام الرئاسى أم بالنظام البرلمانى.

وإذا كان صحيحا ماذكره الفيلسوف الفرنسى الشهير مونتسيكو من أن مما تثبته أحداث التاريخ ومشاهدة الواقع أن الإنسان حين يتولى سلطة فانه ينزع بطبيعته إلى أن يزيد من حدود سلطته. فقد كان طبيعيا إذاً أن نجد الدكتور وايزمان يطالب بالأخذ بالنظام الرئاسى الأمريكى الذى نجد فيه الرئيس - كما يقولون - « يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية، ويعد فى الوقت ذاته رئيس الدولة ورئيس الحكومة » (٢)، وكان طبيعيا كذلك أن نجد - من الناحية الأخرى - بن جوريون يطالب بالأخذ بنظام برلمانى (كالنظام الفرنسى أو النظام الانجليزى) نجد رئيس الدولة فيه ضعيفا لايعد - كما يقولون - إلا مجرد رئيس رسمى للدولة (أى أن مركزه يعد مجرد مركز شرف) وتترك فيه الإدارة الفعلية لشئون الحكم فى يد الوزارة.

---

(١) هذه « الحكومة المؤقتة » هى التى قامت فى اسرائيل عقب انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٤ مايو ١٩٤٨، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية فى فبراير ١٩٤٩، وقد كان يتولى تلك الحكومة المؤقتة مجلس الدولة المؤقت (الذى كان عبارة عن برلمان صغير مكون من ٣٧ عضوا) تعاونه وزارة مؤقتة يرأسها بن جوريون.

راجع Hal Lehrmen. Israël - The Beginning and Tomcrrow (1951) P. 14, 15

(٢) أوسكاركرينز ص ١٢٤

ولقد كتبت الغلبة فى ذلك النزاع لبن جوريون الذى وجد تأييداً قويا من الرأى العام الإسرائيلى لوجهة نظره (١)،

وفعلا فقد وجدنا وايزمان حين انتخب لرئاسة الجمهورية ، أصبح يحس أن دوره فيما يتعلق بشئون الحكم إنما هو دور ساى وأن وظيفته ذات أهمية ثانوية : الأمر الذى كان يشعره - كما يقولون - بشعور المرارة (٢) .

ويبدو أن النظرة إلى مهمة رئيس الجمهورية باعتبارها ذات أهمية ثانوية (فيما يتعلق بإدارة شئون الحكم) ، كانت كذلك نظرة الرأى العام ، حتى أن الانتخابات لرئاسة الجمهورية كانت تعد فى نظر الشعب من الأمور التى لاتثير اهتمامه (٣) .

ومما يذكر عن وايزمان حين نقل إليه أحد وزراء الولايات المتحدة الأمريكية استياء الرئيس الأمريكى ترومان Truman من أن الرئيس الاسرائيلى (وايزمان) لم يقف موقفا قويا من أجل حماية اللاجئين العرب ، كان رد وايزمان ما يأتى :

« انى رئيس دستورى فحسب ، وهذا مما يعد خارجا عن دائرة اختصاصى وان منديلى هو الشىء الوحيد الذى أستطيع أن أضع أنفى فيه ، أما غير ذلك من

---

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٤

(٢) «somewhat embittered with his minor office & remained passive»

راجع أوسكار كرينز ص ١٢٩

(٣) كتبت صحيفة New York times فى عـــدد ١٩٥١/١١/١٤ ص ٦ بمناسبة إعادة انتخـاب وايزمان تقول :

«there is little interest here in the presidential election. The president has no independant power & is merely a figurehead»

ورد فى أوسكار كرينز ١٢٩

الأشياء فان بن جوريون هو الذى يستطيع أن يضع أنفه فيها »(١) .

٥ – الرأيان فى كفتى الميزان

وفى رأينا أن قسطاً كبيرا من ذلك الخلاف الذى أثير – وأشير إليه – بين وايزمان وبن جوريون وأنصارهما ، إنما كانت تدور دائرته حول فهم خاطىء لمهمة أو دور رئيس الدولة فى كل من النظام الرياسى الأمريكى والنظام البرلمانى .

ومما يقضى به علينا واجب الانصاف أن نضيف إلى ما تقدم : أن لهم المعذرة فى أن ذلك الفهم الخاطىء هو الفهم الذائع ، أى أنه المعروف المألوف حتى لدى الكثيرين من رجال الفقه الدستورى ومن رجال الفكر السياسى فى غير إسرائيل من البلاد .

فالصحيح – فيما نعتقد وفيما سنبين – أن رئيس – الدولة لايتولى وحده سلطة تنفيذية قوية فى النظام الأمريكى – كما يقولون – ، كما أن هذا النظام الأمريكى (أى نظام الحكم للولايات المتحدة الأمريكية) ليس دائماً نظاما رئاسيا كما يظنون ، وكذلك ليس صحيحا ما يظنون من أن دور الرئيس فى النظام البرلمانى هو مجرد دور سلبى وأن مركزه مجرد مركز شرفى .

وفيما يلى تفصيل ما أجملنا :

(فاولا) رئيس الدولة لايتولى وحده سلطة تنفيذية قوية فى النظام الامريكى

إذا كان صحيحا أن ثمة سلطة تنفيذية قوية تتركز – فى النظام الأمريكى – فى يد رئيس الجمهورية ، فغير صحيح أن هذا الرئيس يتولى « وحده » تلك السلطة

---

(1) «I am only a Constitutional President, and It is outside my province.'my handkerchief is the only thing J can stick my nose into. Every - thing else, it is Ben - Gurion' S nose

راجع أوسكار كريتز ص ١٢٥

التنفيذية القوية كما يظن الكثيرون . فاذا نحن رجعنا إلى الدستور الأمريكي فإننا نجده قد جعل من **مجلس الشيوخ** (إلى جانب كونه عضوا من أعضاء السلطة التشريعية) « مجلسا تنفيذيا » إذ يشترك هذا المجلس مع الرئيس فى بعض شئون السلطة **التنفيذية** : كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من رجال التمثيل السياسى والقناصل ، بل وقضاة المحكمة العليا (المستشارين) وكبار الموظفين) (١) .

على أن مما تجدر ملاحظته أنه قد جرى عرف قديم على ألا يعترض مجلس الشيوخ « من باب المجاملة » **Senatorial Cortesy** على اختيار الرئيس لأعوانه الخصوصيين (أى الوزراء) .

كما نجد الدستور الأمريكي يشترط ـ فيما يتعلق بالمعاهدات التى يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية ـ موافقة مجلس الشيوخ (بأغلبية الثلثين) لإبرام المعاهدة (أى حتى تكون نافذة ملزمة للدولة) (٢) .

(ثانيا) النظام الامريكى ليس دائما نظاما رئاسيا

مما يغيب عن علم الكثيرين أن « النظام الأمريكي ليس دائما نظاما رئاسيا . ويجدر بنا أولا أن نشير إلى أن « النظام الرئاسى » الذى يتحدث عنه الكثيرون فى كثير من الأقطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما . وحسبنا بيانا لذلك أن نشير إلى ماذكره أحد الأساتذة الأمريكيين (وهو الأستاذ Griffith

---

(١) راجع بارتلمى Barhélmy « القانون الدستورى » طبعة ١٩٣٣ (المرجع السابق ذكره) ص ١٥٣

وراجع لافاريير Lafarriére « القانون الدستورى » (طبعة باريس ١٩٤٧ ص ٧٦١

(٢) بارتلمى (المرجع السابق ذكره) ص ١٥١ ، ١٥٣ ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » فى أية طبعه من طبعاته السته .

إذ دعى فيها بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ إلى إلقاء محاضرات عن نظام الحكم الأمريكى بجامعتى أكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات البريطانية ، ولقد تبين له بعد أن أقام فى انجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكى لم يكن مفهوما فهما صحيحا هناك ، وذلك هو ما ذكره فيما كتبه بعد إقامته تلك فى انجلترا (١) .

فأولئك الذين ينادون بالأخذ بالنظام « الرئاسى » ، الأمريكى يفوتهم (أولا) أن يحددوا ماذا يقصدون باصطلاح النظام « الرئاسى » ويفوتهم (ثانيا) أن يحددوا لنا أى « نظام أمريكى » يقصدون ؟ : هل هو النظام الذى وضعه الدستور الأمريكى أم هو النظام الذى طبق فعلا فى الحياة العملية السياسية ؟ إذ أنهم يفوتهم أن ثمة اختلافا كبيرا بين الاثنين ، كما يفوتهم أن النظام الأمريكى الذى طبق فعلا لم يكن شيئا ثابتا مستقرا ، فالنظام المطبق فى الآونة الحاضرة لم يكن هو دائما ذلك الذى كان مطبقا فى الماضى .

(١) أما القول بأنهم لم يحـــددوا المقصود باصطلاح « النظـام الرئاسى Gouvernement Présidentiel » فذلك لأن هذا الاصطلاح ـ فيما يتبين لنا ـ لم يستعمل بمدلول واحد متفق عليه ، فنجـد لدى الكثيرين من الفقهاء الفرنسيين المعاصرين أن النظام الأمريكى يعد نظـاما « رئاسيا » لأن الرئيس فيه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (وأن الوزراء بناء على ذلك يعـــدون مجرد سكرتيرين أو مساعدين للرئيس يعينهم ويعزلهم كما يشاء ولا يسألون عن أعمالهم أمام البرلمان ، إنما يسألون أمامه وحده (٢) ونجد الزملاء من رجال الفقه الدستورى

---

(١) ذلك هو ما ذكره الاستاذ جريفيث Griffith فى كلمة التصدير التى كتبها لكتابه The American System of Government طبع بالولايات المتحدة عام ١٩٥٤ وترجمه إلى العربية الدكتور محمد عبد المعز نصر .

(٢) راجع بارتلمى « القانون الدستورى » طبعة ١٩٣٣ ص ١٥٠ حيث يقول : « ان النظام الرئاسى يمثله أصدق تمثيل دستور الولايات =

المصرى قد حذوا حذو أولئك الفقهاء الفرنسيين فى بيان المقصود « بالنظام الرئاسى » (١).

والتعريف الصحيح - فيما نعتقد - للنظام الرئاسى أنه هو ذلك النظام الذى يجد فيه للرئيس الرجحان فى كفة ميزان السلطان ، بعبارة أخرى أن النظام الأمريكى كان يوصف فى العصر الحاضر بأنه نظام رئاسى لأن للرئيس فيه ذلك الرجحان على سلطان البرلمان فى كفتى ميزان السلطان . ذلك هو التعريف الذى ذكره بعض كبار رجال الفقه الدستورى الفرنسى الحديث ، وكذلك أحد كبار رجال الفقه الدستورى الأمريكى السابقين وهو الرئيس ولسون Wilson (٢) . وبناء على

= المتحدة » ثم يقول « ان رئيس الجمهورية هو الرئيس الوحيد للحكومة وهو كذلك رئيس الدولة ، ومن ذلك كانت هذه التسمية « حكومة رئاسية » وهى الوصف الذى يوصف به هذا النظام » .

وبهذا المعنى كتب دو فرجيه Duverger (فى كتابه : « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » طبعة باريس ١٩٥٨) ص١٩٠ ، وكذلك فيديل Vedel (فى كتابه : « القانون الدستورى » طبعة باريس ١٩٤٩) ص ٦٠

(١) راجع كتاب « مبادىء القانون الدستورى » للأستاذ الدكتور السيد صبرى طبعة ١٩٤٠ ص٢١٣ ، ٢١٨ وكتاب « موجز القانون الدستورى » للأستاذين الدكتورين عثمان خليل وسليمان الطماوى طبعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ص ٢٥٨ ، ٢٦٤

(٢) وقد كان رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٢٠

راجع مؤلف لافاريير « القانون الدستورى » (طبعة باريس ١٩٤٧) ص٧٥٧ ، ومؤلف جيرو Giraud « السلطة التنفيذية » (المرجع السابق ذكره) ص ٤٠ ، ٤٢ ، ومؤلف بيردو (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٢ ، ومؤلف الرئيس ولسون وقد ترجم إلى الفرنسية بعنوان :

Le gouvernement Congressionnel وقد أشير إليه فى مؤلف الأستاذ جيرو

ذلك التعريف لا يصح أن يوصف الدستور الأمريكي بأنه وضع نظاما رئاسيا (كما يقول بعض رجال الفقه الدستوري سواء في فرنسا أو في مصر) ، وذلك لأن الدستور يقيم العلاقات بين الرئيس (باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) والبرلمان (باعتباره صاحب السلطة التشريعية) على اساس المساواة والتوازن بينهما ، فالدستور لا يقرر رجحانا لكفة سلطة على سلطة أخرى .

على أن التجربة أثبتت أن قيام مساواة او توازن تام équilibre exact بين هاتين السلطتين هو أمر يعد مستحيلا من الناحية العملية أي الواقعية ، فلابد في الواقع أن يكون لإحداها الرجحان على الأخرى ، فاذا نحن نظرنا إلى النظام السياسي (أي الدستوري) الأمريكي كما هو مطبق في الواقع فإننا نجده يتأرجح ما بين النظام الرئاسي (الذي نجد فيه الرجحان لكفة السلطة التنفيذية أو بعبارة أخرى لكفة الرئيس باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) وما بين النظام الآخر المناقض والمعارض للنظام الرئاسي وهو نظام حكومة الجمعية النيابية (وهو نظام نجد فيه بالعكس أن الرجحان هو للجمعية النيابية أي للبرلمان على السلطة التنفذية التي تعد بمثابة تابع Commis خاضع خضوعا تاماً للبرلمان) وأهم مثال لهذا النظام هو النظام السويسري .

فإذا نحن رجعنا إلى التاريخ الدستوري الأمريكي فإننا لا نجد أن الرئيس كان دائما له الرجحان في كفة ميزان السلطان كما يعتقد الكثيرون ، فالوقائع التاريخية تبين لنا خطأ ذلك الاعتقاد ، إذ يبين لنا التاريخ أن مجموع الفترات التي يصح أن يوصف فيها نظام الحكم بأنه « نظام رئاسي » تعد أقلية بالنسبة لمجموع الفترات التي كان فيها الرئيس ضعيفا وكانت السيطرة فيها أو الرجحان للبرلمان ، أي أن نظام الحكم فيها كان من الناحية العملية الواقعية « نظام حكومة الجمعية النيابية »(١)

(١) أو gouvernement Congressionnel على حد تعبير الرئيس ولسن إذ يجب ألا يفوتنا أن كلمة Congress في الولايات المتحدة الأمريكية تطلق على الجمعية النيابية (أي البرلمان) .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن هذا النظام الأخير (نظام حكومة الجمعية النيابية) نجده فى الولايات المتحدة الأمريكية مطبقا من الناحية العملية الواقعية حين يكون الرئيس ذا شخصية ضعيفة وحين لا يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية ، وبالعكس يعد النظام الأمريكى ـ من الناحية العملية الواقعية ـ نظاما رئاسيا حين تتوفر بعض ظروف معينة يذكر فى مقدمتها : أن يكون الرئيس ذا شخصية قوية تمكنه من زعامة البرلمان والرأى العام، وأن يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية وأن تكون هناك ظروف خاصة غير عادية (كحالة حرب أو بعض الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو توتر فى الحالة الدولية يخشى معه حدوث حرب ، الخ) ، فمثل هذه الظروف تتطلب سياسة معينة ثابتة مطردة وقرارات خطيرة ، الأمر الذى يصبح معه من الضرورى قيام سلطة تنفيذية قوية(١).

فالدستور الأمريكى وحده لا يكفى (كما يظن الكثيرين خطأ) لأن يمد الرئيس بذلك الرجحان فى السلطة ، فالواقع أن ذلك الدستور هو مجرد وسيلة moyen تمكن الرئيس الذى يحرز حقا صفات الزعامة أو الرئاسة (les qualités d'un Chef) من أن يكون له ذلك الرجحان فى السلطان (٢) ، وبشرط أن تتوفر بعض ظروف معينة أخرى كما قدمنا .

ملحوظة هامة : يلاحظ أن الرئيس ـــ منذ فضيحة ووترجيت الشهيرة (التى حدثت عام ١٩٧٤ فى عهد الرئيس نيكسون) قد أفقدت الرئيس الأمريكى الكثير من النفوذ الذى انتقل الى الكونجرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) بحيث من العسير الآن أن نتحدث عن رجحان كفة الرئيس على كفة البرلمان فى ميزان السلطان .

راجع جيرو (المرجع السابق ذكره) ص ٤٢ — ٤٤

(١) لافاربير (المرجع السابق) ص ٧٥٧

(٢) جيرو « السلطة التنفيذية » المرجع السابق ذكره) ص ٤١

ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا القانون الدستورى والأنظمة السياسية ، ص ٢٩٨ — ٣٠٧

« ثالثا » دور الرئيس فى النظام البرلمانى ليس مجرد دور سلبى

من الأخطاء الذائعة كذلك بين رجال الفكر السياسى ، بل وبين رجال الفقه الدستورى أن دور رئيس الدولة فى النظام البرلمانى هو مجرد دور سلبى ، وأن مركزه هو مجرد مركز شرفى (honorfique) ، أى أن الرئيس ليس له أن يتدخل فى الادارة الفعلية لشئون الحكم ، فهى يجب - كما يقولون - أن تترك للوزارة المسئولة عنها ، وطالما كانت الوزارة فى النظام البرلمانى هى المسئولة - لا رئيس الدولة - عن شئون الحكم فأنه يجب أن تترك لها إذا السلطة الفعلية لادارة شئون الحكم كما هو الشأن فى أكبر وأقدم دولتين برلمانيتين بين الديموقراطيات الغربية وهما انجلترا وفرنسا ، ويضيفون إلى ماتقدم أن من المبادىء المقررة فى النظام البرلمانى مبدأ « الملك يملك (أو يسود) ولا يحكم » .

Le roi règne mais ne gouverne pas

والرأى عندى أن النظام البرلمانى لايتنافى مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة فى ادارة شئون الحكم ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة .

وبيانا لذلك يجدر بنا أولا أن نعرض لتفنيد أهم تلك الأدلة التى يستند اليها الرأى القائل بسلبية دور رئيس الدولة فى النظام البرلمانى .

نقد الرأى القائل بسلبية دور الرئيس فى النظام البرلمانى :

١ — أن ما يشاهد فعلا فى انجلترا من سلبية دور رئيس الدولة (الملك أو الملكة) وما يشاهد فى فرنسا من ضعف دوره حتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة (عام ١٩٥٨ برئاسة الجنرال ديجول) إنما هو وليد ظروف تاريخية خاصة بكل من هاتين الدولتين ، ولايعد ذلك مبدأ من مبادىء النظام البرلمانى ، بل كان يعد ضعف دوره فى فرنسا سببا من أسباب اضطراب النظام البرلمانى الفرنسى وعدم نجاحه ، ولذلك عمل الدستور الفرنسى الجديد (دستور الجمهورية الفرنسية

الخامسة عام ١٩٥٨) على تقوية سلطة رئيس الجمهورية [١].

٢ — أما القول بأن من المبادىء المقررة فى النظام البرلمانى مبدأ « الملك يسود (أو يملك) ولا يحكم » — فغير صحيح أن ثمة « مبدأ » بهذا المعنى ، وغير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » أو « يملك » أو أنه « لا يحكم » ، ومن العجيب حقا أن نجد هذه العبارة (أو ذلك المبدأ المزعوم) قد ذاعت وانتشرت على ألسنة رجال السياسة ، بل وبعض رجال الفقه الدستورى ، بمقدار ما انتشرت بها عدد الغلطات حتى قارب عدد مابها من الكلمات !! وبيانا لرأينا هنا ندلى بما يلى :

(أ) أما القول بأن ليس ثمة مبدأ بالمعنى الذى سلف ذكره فهذا أمر بين إذا رجعنا إلى مبادىء أو أركان (أو خصائص) النظام البرلمانى كما قررها أساتذة الفقه الدستورى الفرنسى فأننا لا نجد بينها ذلك المبدأ ، وكل ما نجده أن تلك العبارة (« الملك يسود ولا يحكم ») كان قد قيل بها كمجرد تعبير عن وجهة نظر بعض رجال الفقه أو السياسة بصدد تلك المشكلة التى نحن الآن بصددها ، والتى اختلفت وجهات النظر حيالها باختلاف ظروف الزمان والمكان ، ولقد انتشرت

---

(١) بل أن ضعف دور رئيس الجمهورية فى فرنسا كان يعد فى نظر بعض رجال الفقه الفرنسى عيبا من عيوب النظام البرلمانى الفرنسى لأنه يؤدى إلى الاخلال (كما يقول العميد دوجى Duguit) بما يجب أن يكون هنالك من التوازن بين مختلف الهيئات الحكومية (رئيس الدولة ، الوزارة ، والبرلمان) ، بل لقد كان يعد ذلك الضعف فى نظر بعض رجال الفقه الفرنسى « انتهاكا لحرمة الدستور » (un viol de la constitution)

راجع بيردو « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (طبعة ١٩٥٩ ص ١٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .

واشتهرت هذه العبارة Le oi règne mais ne gouverne pas منذ أن قال بها أحد كبار الساسه الفرنسيين السابقين (المسيو Thiers عام ١٨٢٩) وكان يعنى بها التعبير عن رأيه (فى عهد حكم ملكى ونظام برلمانى إذ ذاك بفرنسا) بأن رئيس الدولة ليس له أن يتدخل فى إدارة شئون الحكم .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » فالسيادة للامة وحدها أى أنها وحدها هى التى « تسود » والملك إنما «يتولى الملك» وولاية الملك أو « رئاسة الدولة » هى احدى السلطات فى الدولة . ولكن هذه السلطه لا « يملكها » رئيس الدولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) .

كما أن البرلمان يتولى السلطة التشريعية ولكنه لا يملك تلك السلطة . فصاحب أو مالك السلطات جميعا إنما هى الأمة ، فرئيس الدولة (أو البرلمان) إنما يتولى «اختصاصا» ولكنه لا يملكه .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك (أو رئيس الدولة بوجه عام) «لايحكم» فالصحيح أنه « يحكم » ، ولكنه فى النظام النيابى البرلمانى - لايحكم منفرداً ، وانما يتولى سلطته بالاشتراك مع وزرائه ، ومع مراعاة الشروط والاعتبارات التى سنتولى بيانها (١) .

٣ — وفضلا عما تقدم فأن الرأى القائل بسلبية دور رئيس الدولة لا يمكن تطبيقه عملا فى كثير من الحالات ، إذ أن رئيس الدولة ولو أنه غير مسئول سياسيا إلا أنه - فيما نرى - مسئول أدبيا ومسئول أولا أمام ضميره . وهو عادة يقسم يمينا على احترام الدستور وقوانين البلاد (قبل توليته مهام منصبه)، وليس من المقبول أو المعقول أن نطالبه بالتوقيع بطريقة (أوتوماتيكية) آلية على

---

(١) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى» (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٩١ — ٢٩٤ .

وثائق تظهر مخالفتها للضمير أو لتلك اليمين الدستورية بصورة بينة جلية (١) .

النظام البرلمانى وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة فى شئون الحكم ، ولكن مع مراعاة بعض شروط معينة

لما تقدم نرى مع الفقيه الكبير الأستاذ أزمن Esmein (٢) أن النظام البرلمانى لا يتنافى مع الرأى القائل بأن لرئيس الدولة الاشتراك فى إدارة شئون الحكم ، بل وأن له الحق أن تكون له آراء أو سياسة خاصة يعمل على تنفيذها . ولكن بشرط مراعاة الأمرين التاليين :

(الأول) أن يستطيع رئيس الدولة أن يجد وزارة مستعدة لتحمل مسئولية ذلك التدخل (أو تلك الآراء السياسية الخاصة برئيس الدولة) وأن تكون تلك الوزارة محتفظة فى الوقت ذاته بثقة الهيئة النيابية .

(الثانى) « أن يغطى الوزراء دائماً نشاط رئيس الدولة » أى أن الوزراء يجب ألا يسمحوا أن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان ، وألا تنسب أعمال الحكومة إلا للوزراء ، وأن على رئيس الدولة والوزراء أن يحيطوا تدخله بكل ما يستطاع من الكتمان والسرية (٣) .

---

(١) ذلك ما يراه الأستاذ فينى Wigny (أستاذ القانون الدستورى بكلية الحقوق بجامعة بروكسل ووزير خارجية بلجيكا السابق فى كتابه : « القانون الدستورى » طبعة بروكسل ١٩٥٢ ج ٢ ص ٥٧٢ .

( ) الأستاذ أزمن Esmein هو كبير أساتذة الفقه الدستورى فى فرنسا فى الربع الأول من هذا القرن .

(٣) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « الوسيط » ص ٢٥٧ - ٢٩٤ وكتاب أزمن « القانون الدستورى » .

خاتمة : دور الرئيس فى اسرائيل فى عهد رئاسة الرئيسين الأولين: وايزمان ، وبن زفى

يتبين مما قدمنا أن النظام البرلمانى لا يحول دون أن يكون للرئيس دور فعلى فى شئون الحكم ، ولكن ثمة عدة ظروف تلعب دورا بهذا الصدد . وفى مقدمة هذه الظروف شخصية كل من رئيس الدولة ورئيس الوزارة .

فاذا كانت الرئاسة فى عهد وايزمان ذات صبغة شرقية ، فكانت الإدارة الفعلية لشئون الحكم تترك للوزارة التى كان ترأسها شخصية قوية مثل بن جوريون ، فأن فى مقدمة العوامل التى كان لها أثرها بهذا الصدد ما كان عليه الرئيس وايزمان من ضعف أمراض الشيخوخة(١) ، أما الرئيس بن زفى (الذى خلف وايزمان) فقد تغير دور الرئيس فى عهده إلى ذلك الدور الذى وصف به الفقيه الانجليزى W. Bagehot دور الملكة فيكتوريا (ذات النفوذ القوى) فى انجلترا بأنه «حق النصح (أو الحق أن يستشار) وحق التشجيع وحق التحذير » .

(the right to be consult, the right to encourage, the right to warn)

فقد أدخل بن زفى عددا من التقاليد التى عملت على تقوية مركز الرئيس مثل زيارات جماعات الأقلية ، الوقوف إلى جانب المهاجرين الجدد (إلى إسرائيل) ، الإشراف على ما تقوم به الحكومة وحملات الدعاية لجمع التبرعات ، كما وجدنا بن زفى قد أدخل تقليدا دستوريا جديدا آخر . هو أنه جرى على افتتاح أول دور انعقاد للكنيسيت بالقاء خطاب فيها عن شئون الدولة (٢) .

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٢٩ .

(٢) و نود أخيرا أن نوجه الأنظار إلى أنه لم يولد أحد من هذين الرئيسين : وايزمان ، وبن زفى فى فلسطين وقد توفى فى ابريل ١٩٦٣ . — راجع فيما تقدم : أوسكار كرينز ص ١٣٥ . ورئيس إسرائيل الآن هو أسحق نافون .

أما وقد انتهينا من الكلام عن رئيس الجمهورية فاننا ننتقل إلى الكلام عن الوزراء .

الفرع الثانى

الوزراء

نعالج الكلام هنا (أولا) عن الوزراء (منفردين) ، (ثانيا) عن الوزراء مجتمعين فى هيئة « مجلس وزراء » ، (ثالثا) عن رئيس مجلس الوزراء ،(رابعا) وأخيرا فقد رأينا — نظرا لأن الوزارات التى تتألف فى إسرائيل هى دائما وزارات ائتلافية — أن نخصص نبذة خاصة لبيان أهم خصائص الوزارات الائتلافية الإسرائيلية .

— ١ —

الوزراء (منفردين)

الوزير وعضوية الكنيسيت : لايشترط — قانونا — فى الوزير هناك أن يكون عضوا فى الكنيسيت ، خلافا لما عليه الحال فى انجلترا حيث يشترط فيه أن يكون عضوا فى أحد مجلسى البرلمان (مجلس العموم أو مجلس اللوردات) .

على أننا إذا رجعنا إلى الواقع تبين لنا أننا إذا استثنينا حالات قليلة لاتتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة فأننا نجد — فيما جرى عليه العرف — أن جميع الوزراء كانوا فى الوقت ذاته - كما هو الشأن فى انجلترا - أعضاء فى الهيئة النيابية(١)

ويبدو لنا أن هذا العرف أو التقليد الذى سار عليه العمل بهذا الصدد فى

---

(١) أوسكار كريتز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

إسرائيل كان من ناحية أثرا من آثار التأثر بالتقاليد الدستورية الانجليزية من ناحية ، تلك التقاليد الانجليزية التى تأثر بها النظام الدستورى الإسرائيلى فى كثير من المواضع (كما سنبين تفصيلا فيما بعد) ، ومن ناحية أخرى فأنه يمكن القول بأن هذا العرف الدستورى الاسرائيلى هو فى الواقع نتيجة طبيعية من نتائج الأخذ بالنظام البرلمانى ، لاسيما حين يؤخذ كذلك بالنظام الانتخابى المعروف فى إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبى مع الانتخاب بالقائمة ، فالوزراء ـ فى النظام البرلمانى ـ هم عادة زعماء الأغلبية البرلمانية ، وحين تتكون وزارة ائتلافية فالوزراء هم عادة زعماء الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة ، وفى نظام التمثيل النسبى مع الانتخاب بالقائمة نجد طبيعيا أن يضع كل حزب من الأحزاب (التى تتقدم للانتخاب) أسماء زعمائه فى مقدمة قائمة المرشحين الذين يتقدم بهم الحزب فى المعركة الانتخابية : الأمر الذى يؤدى إلى أن يكونوا فى مقدمة الأعضاء الذين يمثلون أحزابهم فى البرلمان.

الوزراء النواب ـ ولكل وزير هناك (بشرط ألا يكون وزيرا بلا وزارة ministre sans portefeuille أى « وزير دولة » كما يطلق عليه لدينا فى مصر) أن يختار بين أعضاء الكنيسيت نائباً (أو نائبين) ليجرى تعيينه — بعد موافقة الكنيسيت — « وزيراً نائبا » (ministre deputy) لوزارته — وعلى الوزير النائب أن يعمل فى الوزارة وفى الكنيسيت نيابة عن الوزير وطبقاً للحدود التى يرسمها له الوزير .

وتعيين الوزير النائب لايؤثر على مسئولية الوزير عن أعمال وزارته أمام الكنيسيت (١)

ويبدو لنا أن نظام «الوزراء النواب» يماثل من بعض النواحى نظام «وكلاء

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٠٠ .

الوزارات البرلمانيين، ذلك النظام الذى كان معروفا لدينا فى مصر منذ عهد ما قبل ثورة يوليه سنه ١٩٥٢، وقد أنشىء مرة أخرى منذ عام ١٩٦٣ (فى ١٨ يوليو) وقد كان يختار الوكلاء البرلمانيون قبل عهد الثورة بين زعماء حزب الأغلبية فى البرلمان، ويشتركون مع الوزارة فى المسئولية السياسية أمام البرلمان إذ يعتزلون وظائفهم باستقالة الوزارة. وكانت الغاية من انشاء وظيفة وكيل الوزارة البرلمانى أن يعمل على معاونة الوزير فى الجانب السياسى من نشاطه أى فى أعماله البرلمانية (كالاشتراك فى اعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالوزارة، وبحث المسائل المرتبطة بالمناقشات البرلمانية وغيرها مما يعهد به اليه الوزير).

وقد ذكرنا أن وكيل الوزارة البرلمانى يماثل دوره دور «الوزير النائب» فى إسرائيل من بعض - لا جميع - النواحى، لأن الوكيل البرلمانى ليس له قانونا - بخلاف الوزير النائب - أن يتدخل فى سير أعمال الإدارة (١).

ولقد كان فى مقدمة الأسباب التى دعت إلى انشاء نظام «وزراء نواب» فى إسرائيل العمل على ترضية الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة ولتهيئة الجو بين بعض الأحزاب للاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية (٢).

خاتمة: ويجدر بنا فى مقام الختام أن نشير إلى أنهم يفخرون هنالك فى إسرائيل بأنه لا يوجد هناك من يتبوأ المقعد الوزارى نظراً لصلاته العائلية أو لما عرف

---

(١) على أن العمل قد جرى فى كثير من الوزارات (التى وجد بها وكلاء برلمانيون) على غير ذلك إذ تدخل الوكلاء البرلمانيون فى الإدارة الفعلية لشئون الوزارة مما أدى إلى شل يد وكيل الوزارة الدائم (أى غير البرلمانى).

لزيادة التفصيل راجع كتابنا «القانون الإدارى المصرى» الجزء الأول طبعة ١٩٣٨ ص ١٥٥، ١٥٦

(٢) أوسكار كريتز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

عنه من الوداعة وطيب السريرة (bonohomie) لا لما عرف عنه من الكفاية والمقدرة على خدمة بلاده . فاسرائيل نظرا لمركزها الخاص ، ونظرا لما تبذله من الجهود للتخلص من آثار ما فرض عليها من حصار ، لاتستطيع - كما يقولون - أن تحتمل فى مقاعد الوزارة مثل ذلك الطراز من الوزراء (١) .

— ٢ —

مجلس الوزراء

ان أداة الحكم الرئيسية - فى النظام البرلمانى - **إنما** هى هيئة مجلس الوزراء ، وهى **هيئة** جماعية تضع السياسة العامة للدولة .

عضوية المجلس — نجد فى إسرائيل أن جميع الوزراء أعضاء فى هذا المجلس (٢) ومن ذلك يرى أنهم فى اسرائيل لم يتبعوا فى هذا الصدد التقاليد الإنجليزية التى تقضى بأن رئيس الوزراء - لدى تأليفه وزارة جديدة - يبين أولئك الذين اختارهم من الوزراء ليكونوا أعضاء فى مجلس الوزراء ولهم بناء على ذلك - دون غيرهم من الوزراء - حق حضور جلسات ذلك المجلس (٣) .

مجلس الوزراء واللجان الوزارية — إن هذا المجلس شأنه شأن مجلس

---

(١) رشبوك وليامز Rushbrook williams ص١٧١

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠٢

(٣) فنجد مثلا فى وزارة المستر رمزى ماكدونالد Macdonald التى تألفت فى أغسطس ١٩٣١ خمسين وزيرا بينما لم يكن لغير عشرة منهم حق عضوية المجلس وحضور جلساته .

راجع كتابنا «الوسيط فى القانون الدستورى» ص٨٤٤

ويلاحظ أننا لم نجد أحدا من الباحثين عرض لبيان ما إذا كان الوزراء النواب يعدون أعضاء فى مجلس الوزراء الإسرائيلى ، والراجح فى رأينا أنهم لايعدون أعضاء فى المجلس وإلا اختل التوازن بين الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة .

الوزراء البريطاني يتجه دوره إلى أن يكون دور الهيئة التي تناقش ثم توافق على توصيات اللجان الوزارية ، أو بالعكس تبدى الرفض أو التعديل لها .

فالواقع أن الجانب الأكبر من أعمال مجلس الوزراء فى اسرائيل إنما يتم تحضيره داخل اللجان الوزارية .

ومما يجدر الإشارة اليه أن توصيات هذه اللجان تظل عادة ذات صبغة سرية بالنسبة للجمهور (١) .

— ٣ —

رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء وعضوية الكنيسيت — لم يشترط - قانونا - فى رئيس الوزراء (كما لم يشترط فى الوزير) أن يكون عضوا فى الكنيسيت ، إلا أن الواقع أننا نجده زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية ، فاسمه نجده على رأس قائمة المرشحين : القائمة التى يتقدم بها الحزب فى الإنتخابات النيابية ، وبناء على ذلك فاننا نجده فى الواقع فى مقدمة الأعضاء المنتخبين فى الكنيسيت (٢) .

تعيين رئيس الوزراء — حين تسقط وزارة يبــدأ رئيس الجمهورية مشاوراته مع زعماء جميع الأحزاب الممثلة فى البرلمان ، ثم يدعو بعد ذلك أحد هؤلاء الزعماء وهو عادة - كما قدمنا - زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية (وكان حزب ما باى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣) اللهم إلا إذا اعتذر عن قبول تأليف الوزارة ، ولدى اختيار رئيس الوزارة عليه أن يتقدم للكنيسيت لتبدى موافقتها على كيفية تشكيل الوزارة الجديدة (أى موافقتها على الوزراء الذين اختارهم رئيس الوزراء) ، ولا تعد الوزارة أنها شكلت رسميا إلا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية البرلمانية (٣) .

---

(١) أوسكار كريتز ص ١٠٢

(٢) أوسكار كريتز ص ١٠١ ، ١٠٦

(٣) أو بعبارة أخرى حصولها على موافقة الكنيسيت على تشكيلها .
راجع أوسكار كريتز ص ٩٩ ، ١٠١

سلطة رئيس الوزراء

(أ) — رئيس الوزراء فى اسرائيل — كما هو الشأن فى انجلترا وفى النظام البرلمانى بوجه عام — هو رئيس الحكومة ، وهو القوة المحركة لها .

(ب) — على أنه فى اسرائيل ليست له (كما لرئيس الوزارة فى انجلترا أو غيرها من الدول البرلمانية) سلطة كاملة فى اختيار الوزراء ، أو فى أن يطلب من بعضهم أو منهم جميعاً الاستقالة من مناصبهم .

وهذه الظاهرة تعد احدى النتائج المترتبة على ظاهرة تعدد الأحزاب وتشكيل وزارة ائتلافية كان تشكيلها عادة نتيجة حلول وسط ومساومات عسيرة بين مختلف الأحزاب التى تقبل الائتلاف والاشتراك فى الوزارة ، لذلك كانت الأحزاب المؤتلفة — لا رئيس الوزارة — هى التى تختار الوزراء الذين يمثلونها فى الوزارة الجديدة التى يجرى تشكيلها (١) .

(جـ) — وكذلك ليس لرئيس الوزراء فى اسرائيل — خلافا لما عليه الحال فى النظام البرلمانى — أن يقترح على رئيس الدولة اصدار قرار بحل الكنيسيت واجراء انتخابات ، وانما الكنيسيت هى التى تصدر قرار حل نفسها بنفسها كما قدمنا .

حرمان الحكومة حق الحل اخلال بالنظام البرلمانى

يوصف النظام الدستورى الاسرائيلى عادة بانه نظام برلمانى اقتبس من النظام الانجليزى ، فالوزارة هناك — كما هو الشأن فى النظام البرلمانى — مسئولة أمام الكنيسيت بحيث يجب عليها أن تستقيل اذا اقترعت الكنيسيت ضدها بصدد مسألة هامة ، أو اقترعت بعدم الثقة بها (٢) .

---

(١) راجع فيما تقدم أوسكار كرينز ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠١

ومسئولية الوزارة أمام البرلمان تعد – كما هو معلوم – جوهر النظام البرلمانى . ولكن الباحثين فى النظام الدستورى الاسرائيلى قد فاتهم – فيما يبدو لنا – أن حرمان الحكومة حق حل المجلس النيابى (الكنيسيت) يعد اخلالا خطيرا بمبادىء النظام البرلمانى بل يعد هدما لركن من أركان بنيان ذلك النظام . فأحد الأركان الأساسية للنظام البرلمانى – كما يقررها الفقه الدستورى – هو « التوازن (أو المساواة) والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية » . وأهم حقين أو سلاحين يكفلان ذلك التوازن (أو المساواة) بين هاتين السلطتين (الحكومة والبرلمان) هما : حق البرلمان فى الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة (أو بعبارة أخرى : المسئولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية) من ناحية ، ومن ناحية أخرى حق الحكومة فى حل الهيئة النيابية (واجراء انتخابات) ، فحق الحل (أى حق الحكومة فى حل الهيئة النيابية) هو الذى يوازن المسئولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية ، إذ بدون سلاح الحل فى يدها الحكومة تصبح الحكومة محرومة من سلاح يقابل ويوازن سلاح « حق الهيئة النيابية فى الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة » . أى أنها تصبح عاجزة أمام الهيئة النيابية التى تستطيع أن تسقط الوزارة متى شاءت دون أن تخشى جانب الوزارة لأن الوزارة حرمت أقوى وأمضى سلاح تخشاه الهيئة النيابية وهو سلاح الحل .

فبدون حق الحل (فى يد الحكومة) نجد النظام البرلمانى (الذى هو فى جوهره نظام توازن ومساواة بين الحكومة والهيئة النيابية) ينحرف ناحية النظام المعروف باسم نظام حكومة الجمعية النيابية الذى هو فى جوهره نظام يكفل رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة فى ميزان السلطان بمعنى أن الحكومة تصبح خاضعة خضوعا تاما للهيئة النيابية التى تقوم بتعيين رجال السلطة

التنفيذية وعزلهم ومحاسبتهم على أعمالهم وتوجيههم فى سياستهم دون أن تستطيع السلطة التنفيذية (الحكومة) حل الهيئة النيابية (١) .

الخلاصة أن حرمان الحكومة فى اسرائيل حق الحل يجعلنا إزاء نظام برلمانى « منحرف » أو بعبارة أخرى لا يجعلنا إزاء نظام برلمانى حقيقى . (٢)

على أننا نلاحظ أنه مما يخفف كثيرا من اثر ذلك الانحراف أو من أثر ذلك الاختلال بالتوازن بين الكنيسيت والحكومة فى اسرائيل ، أننا لانجد هناك ائتلافا حقيقيا بين أحزاب المعارضة فى الكنيسيت ، أى ائتلافا من شأنه أن يمكنها من تكوين كتلة واحدة تستطيع أن تشكل وزارة جديدة بعد أن تكون قد نجحت فى الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة واسقاطها. فالواقع أن سقوط الوزارات باسرائيل انما يرجع عادة الى استقالة رئيس الوزارة لا الى اقتراع الكنيسيت بعدم الثقة بها (أى بالوزارة) ، ولم يحدث فى التاريخ الدستورى الاسرائيلى أن سقطت الوزارة نتيجة لاقتراع الكنيسيت بعدم الثقة بها إلا مرة واحدة : كانت فى

---

(١) كما شوهد ذلك الانحراف للنظام البرلمانى ناحية نظام حكومة الجمعية النيابية فى فرنسا فى عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٥ — ١٩٤٠) وفى عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (١٩٤٦ — ١٩٥٨) وذلك لأن العرف قد جرى هناك إذ ذاك بعدم الالتجاء الى استعمال حق الحل ، وذلك لأسباب ليس هنا مقام بيانها .

ولمعرفة تلك الأسباب يراجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » طبعة ١٩٥٦ ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) راجع فى ذلك بيردو Burdeau «القانون الدستورى والانظمة السياسية » (طبعة باريس ١٩٥٩ ص ١٢٨) حيث يقول : « بدون حق الحل لايوجد نظام برلمانى حقيقى » وراجع دو فرجيه Duverger : =

فبراير عام ١٩٥١ (١) .

خلاصة ما تقدم : أنه إذا كانت الحكومة — من الناحيـــة القانونية والدستورية — قد حرمت حق الحل فكان ذلك اخلالا بأحد أركان النظام البرلماني : لأنه أخل بالتوازن الواجب قيامه بين الحكومة والهيئة النيابية ، إذ أن في ذلك مما يؤدي الى رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطان . إلا أننا إذا نظرنا الى الناحية العملية أي الواقعية فاننا نجد أن ذلك التوازن لم يصبه الاختلال إلا في أصغر وأضيق مجال ، وذلك لان الهيئة النيابية (الكنيسيت) وقد عجزت المعارضة فيها عن تكوين كتلة واحدة لفقدان روح الانسجام فيما بينها — نجدها أصبحت عاجزة (اللهم إلا إذا استثنينا مرة واحدة) عن الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة واسقاطها ، ومثل ذلك العجز مما يؤدي بداهة الى عدم رجحان كفتها على كفة الحكومة ، هذا فضلا عن ذلك النفوذ الكبير الذي يحرزه الحزب على أعضائه في الكنيسيت (وقد سبق بيان ذلك تفصيلا).

مصدر قوة رئيس الوزراء — أن رئيس الوزراء في اسرائيل فضـــلا عن أنه يستمد قوة من شخصيته ومن زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيسيت فهو يستمد قوته كذلك — بل وقبـــل ذلك — من سلطته في اسقاط الوزارة بمجرد استقالته ، على أنه نظرا لتعدد الأحزاب الممثلة في الكنيسيت وفي الوزارة

= القانون الدستوري والانظمة السياسية ، (طبعة باريس ١٩٥٨ ص ١٩١) حيث يرى أنه يصح أن يوجد — بدون حق الحل — نظام برلماني ، ولكنه يكون نظاما برلمانيا ، مشوها أو منحرفا déformé

يلاحظ أن الفقهاء الفرنسيين حين يستعملون اصطلاح « حق الحل » (droit de dissolution) فهم انما يقصدون حق الحكومة في حل الهيئة النيابية واجراء انتخابات .

(١) أوسكار كريتز ص ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(الأمر الذى يترتب عليه تعدد الزعامات فى الكنيسيت وفى الوزارة) لذلك فاننا نجد رئيس الوزارة فى اسرائيل أقل سلطانا على الوزارة مما هو الحال فى بلد برلمانى آخر مثل انجلترا (١).

— ٤ —

الوزارات الاسرائيلية الائتلافية

نظرا لما تزاوله اسرائيل من نظام انتخابى (وهو نظام التمثيل النسبى)، ولما تعانيه من ذلك الحد البعيد فى التعدد الحزبى فان جميع الوزارات التى ألفت كانت - كما قدمنا - وزارات ائتلافية. فماذا كانت أهم صفات أو خصائص تلك الوزارات الائتلافية الاسرائيلية؟

أهم خصائص الوزارات الائتلافية فى اسرائيل

يمكننا أن نلخصها فيما يلى:

أولا — **استبعاد الحزبين المتطرفين** - يلاحظ أن الوزارات الائتلافية جميعا التى تكونت فى اسرائيل لم يشترك فيها أحد الحزبين المتطرفين سواء كان الحزب المحافظ أى المتطرف من ناحية اليمين، أو الحزب الشيوعى أى الحزب المتطرف من ناحية اليسار، قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ولايزال الحزب الشيوعى حتى اليوم بعيدا عن الحكم.

ولقد استطاعت كتلة ليكود اليمينية المتطرفة (بزعامة بيجن) أن تشكل أول وزارة لها (بعد حرب أكتوبر) فى ١٩٧٧/٥/١٧. - ويلاحظ أن حزب بجين (الذى كان يطلق عليه جحال) كان قد سبق له الاشتراك فى الوزارة التى قامت بحرب يونيه ١٩٦٧

ثانيا — **دور حزب الاغلبية** - كان حزب الأغلبية النسبية وهو حزب ماباى يعد أساس كل وزارة من الوزارات الائتلافية جميعا التى عرفتها اسرائيل قبل حرب اكتوبر ٧٣

---

(١) أوسكار كرينز ص ١٠٧.

لأنه كان الحزب الأكبر نسبيا بين الأحزاب المؤتلفة فى كل وزارة ، ولقد كان يحتفظ لنفسه دائما - فى جميع الوزارات الائتلافية التى شكلت - بمقاعد الوزارات الرئيسية : الدفاع ، والخارجية ، والمالية (١) .

ولقد أدى اعتماد حزب ماباى المستمر على الاحزاب الأخرى من أجل تكوين تلك الوزارات الائتلافية ، وبينها بعض الأحزاب المحافظة : دينية أو رأسمالية ، نقول أن اعتماد حزب ماباى (وهو حزب يسارى اشتراكى) على أمثال تلك الأحزاب (المحافظة) كان مما أدى الى التخفيف من برنامجه الاشتراكى ولعل من أعجب الظواهر التى شوهدت فى هذه الوزارات الائتلافية ما لاحظه بعض الباحثين من أن خير حليف فى تلك الوزارات لحزب ماباى (غير الدينى non religious) هو الحزب القومى الدينى National religious Party

ومما تجدر ملاحظته أخيرا أن مثل هذه الفترة الطويلة التى يقوم فيها حزب واحد بدور رئيسى فى تشكيل وزارات ائتلافية (كما حدث فى اسرائيل بالنسبة لحزب ماباى) لا تعد أمرا فريدا أو غريبا فى العالم السياسى ، فجمهورية المانيا الفيدرالية (الغربية) . كانت تتولى الحكم فيها منذ عام ١٩٤٩ وزارات ائتلافية ، وكان الحزب الديموقراطى المسيحى يقوم فيها بمثل ذلك الدور الرئيسى فى تشكيل الوزارات الائتلافية . وفى السويد كانت تتولى الحكم كذلك منذ عام ١٩٣٢ وزارات ائتلافية ، ويقوم فيها الحزب الاشتراكى الديموقراطى بمثل ذلك الدور الرئيسى على أن ثمة فارقا بين المثال الاسرائيلى وهذين المثالين (الألمانى والسويدى)

---

(١) راجع أوسكار كريتزس ١٠٩ ، ١١٣ — ويلاحظ أن وزارة الداخلية تعد عادة كذلك من الوزارات الرئيسية ، ولم يبين لنا المؤلف لماذا لم يعمل حزب ماباى على الاحتفاظ بها كذلك .

إذ كانت الوزارات الائتلافية فى كل منها تتألف من حزبين ، خلافا لما عليه الحال فى اسرائيل حيث تتألف من أربعة أو خمسة أحزاب (١) .

ثالثاً — عدة مساوىء — سبق أن تكلمنا عن مساوىء الوزارات الائتلافية بوجه عام ، أى كما ظهرت وعرفت فى تجارب الديموقراطيات الغربية لها (٢) ، كما سبق أن أشرنا — فى وجيز من العبارة — بجرد إشارة إلى مساوىء الوزارات الائتلافية التى ظهرت وعرفت فى التجارب الاسرائيلية . ونرى أن علينا أن نتكلم الآن عن هذه المساوىء - كما عرفت فى إسرائيل - بتفصيل أوفر وأوفى:

١ — **مصدر ضعف قومى** — ينسب إلى الوزارات الإئتلافية أنها كانت فى إسرائيل مصدر احتكاك وضعف قومى بوجه عام ، فالوزارات الإئتلافية تهتم هناك بأنها لا تقوى عادة على اتخاذ إجراء سياسى قوى (٣) .

٢ — **مساومات نفعية** — ويقولون أن المساومات الطويلة النفعية (الوصولية) والخبيثة التى تسبق تكوين الإئتلاف وتمهد له ، كثيرا ما كانت تعطى عملية تأليف الوزارة - فيما يقول بعض الباحثين - صبغة سلوك سياسى لا مبدأ له (٤)

ولقد كان من الآثار التى ترتبت على تلك المساومات الطويلة التى تسبق

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١١٣ ، ١١٦
(٢) راجع ماسبق لنا ذكره بصدد الوزارات الأئتلافية
(٣) برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ٩٠ . وأسكار كرينزص ٦١٦ وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك بمناسبة الكلام عن النظام الإنتخابى السائد هناك وهو نظام التمثيل النسبى للأقليات السياسية .

(٤) often long, devious & brazen, coalition Bargaining has given the process of forming a cabinet a color of unprincipled political behavior .

تشكيل وزارة جديدة ، أنه كثيرا ما كان يتأخر تشكيلها فترة تتراوح بين الشهر ونصف والشهرين ، وذلك ممـــا أدى ـ فى نظر الكثيرين من الساسة المحايدين ـ إلى الإساءة إلى مكانة إسرائيل(١) .

٣ – **سيطرة بعض الاحزاب الصغيرة** ـ لوحظ لدى تشكيل تلك الوزارات الائتلافية أنه كان من العسير أن تقوم وزارة جـــديدة دون أن يشترك فى تشكيلها حزب من الأحزاب الدينية وهى من الأحزاب الصغيرة ذات الطابع الدينى أكثر منها ذات طابع سياسى ، فإذا نشأت خلافات بين عقيدة هـذا الحزب الدينى وبين واجب التضامن مع الوزارة التى يشترك فيها هذا الحزب فإننا نجده يقف دائما إلى جانب عقيدته . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد ممثليها فى الكنيسيت فإنها تستطيع فى أوقات الأزمات ـ بخروجها من الائتلاف ـ أن تسقط الوزارة احيانا (٢) .

ومما تقدم يرى كيف تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تزاول نفوذا كبيرا ـ على أداة الحكم ـ أى نفوذا لا يتناسب مع صغر شأن تلك الأحزاب .

وترجع هذه الظاهرة العجيبة إلى أن بعض الأحزاب الكبيرة يرفض الإشتراك فى تشكيل الوزارة (كحزب حيروت ، وحزب الصهيونيين العموميين الذى لم يقبل أن يشترك فى الوزارة إلا لفترة قصيرة كما قدمنا) .

على أنه يجب ألا يفهم مما تقدم أن هذه الظاهرة تنفرد بها إسرائيل. فالواقع أنها وإن كانت من الظواهر الغريبة إلا أنها غير غريبة عن الوزارات الائتلافية ،

---

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١١٧

(٢) رشبروك وليامز The state of Israel ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

فقد عرفت هذه الظاهرة فى انجلترا فى الفترة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى حين تشكلت وزارة ائتلافية مكونة من حزب العمال وحزب الاحرار الذى كان حزبا صغيراً (لايزيد عدد نوابه فى البرلمان عن ١٧ عضوا) ورغم ذلك كان له فى الوزارة نفوذ كبير لأن خروجه من الوزارة كان من شأنه أن يؤدى إلى سقوطها.

٤ — **ازمات** - أدى تكوين الوزارات الائتلافية إلى قصر عمر تلك الوزارات نظراً لما يحدث داخل الوزارة من أزمات ، أو بعبارة أخرى أكثر ايضاحا : نظراً لما كان يحدث بين الأحزاب المؤتلفة من أسباب الخلاف والنزاع . فلم يكن صحيحاً إذاً ما كان من ادعاء البعض من أن إسرائيل تنعم باستقرار وزارى ، إذ أننا لو نظرنا إلى أعمار الوزارات هناك لوجدنا أن عمر الوزارة يتراوح بين ٤ شهور وسنتين وشهرين، فلم تعرف بين تلك الوزارات جميعا (أى مدى نحو خمس عشرة من السنين) وزارة واحدة استطاعت أن تستقر إلى الحد الأقصى المقرر قانونا وهو ٤ سنوات (وهى مدة الفصل التشريعى للكنيسيت) (١)

فقد كانت كل وزارة تعانى داخلها (أى فيما بين أعضائها المنتسبين إلى الأحزاب المختلفة المؤتلفة) نقول تعانى داخلها صراعا سياسيا عنيفا . وإذا كانت هناك كلمة واحدة تصلح أن تكون مصورة أو معبرة عن حالتها فأن هذه الكلمة — كما يقولون - هى crisis « أزمة » (٢)، وهذه الظاهرة تعد فى الواقع نتيجة لامفر

---

(١) كان هذا حتى عام ١٩٦٠ ، ولم نعثر بعد هذا التاريخ على مؤلف يبين أعمار الوزارات فى إسرائيل . ويجب ألا يفوتنا أن الوزارة يجب عليها أن تقدم استقالتها لدى ظهور نتيجة الانتخابات التى تجرى بمناسبة تجديد مدة الكنيسيت لدى انتهاء مدتها التى هى - كما هو معروف - ٤ سنوات .

(٢) ولكنها لم تكن أبداً — كما يقولون — « الفوضى » . راجع أوسكار كريتز ص ١١٧ .

منها للوزارات الائتلافية فى نظام برلمانى يأخذ بذلك النظام الانتخابى المعروف بالتمثيل النسبى ، ففيما بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٦٠ نشبت ما يزيد عن عشر أزمات وزارية بصدد المسائل السياسية والاقتصادية والدينيـــة ، على أن هذه الأزمات جميعا لم يكن من شأنها أن تضطر الوزارة إلى السقوط .

اسباب سقوط الوزارات الاسرائيلية ـ اننا اذا القينا نظرة على هذه الأسباب نجد أن انتهاك حرمة مبدأ المسئولية الجماعية كان العامل الأهم ذا الأثر الأول فيما حدث من سقوط الوزارة ، ذلك أن بعض الأحزاب المشتركة فى تلك الوزارات الائتلافية كثيرا ما تنتهك حرمة ذلك المبدأ لاسيما فى تلك الفترة التى تسبق اجراء انتخابات نيابية عامة ، وهى الفترة التى تقوم فيها الأحزاب جميعا باعادة شرح مبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، سواء لأعضاء هذه الاحزاب الموالين لها ، أو لغيرهم من ولوا لها ظهورهم ، وبرادا قبالهم والحصول على اصواتهم ، ولقد سبق لنا أن ذكرنا أن سقوط الوزارات هناك انما يرجع عادة إلى استقالة رئيس الوزارة ، لا الى اقتراع الكنيسيت بعدم الثقة بها (أى بالوزارة) اللهم إلا مرة واحدة كانت عام ١٩٥١ ـــ فاذا نحن رجعنا الى الحالات التى أدت إلى تلك الاستقالات لوجودناها تتلخص فيما يلى :

١ ـــ انتهاء الأجل الدستورى للوزارة عقب اجراء انتخابات نيابية عامة بمناسبة اتمام الكنيسيت مدتها الدستورية (وهى ٤ سنوات) .

٢ ـــ انتهاك حرمة مبـــدأ المسئولية الجماعية للوزارة من جانب الأحزاب الدينية (الأعضاء فى الوزارة الائتلافية) إذ عارضت تلك الأحزاب مبدأ الخدمة العسكرية للنساء ، وعدم تأييد تلك الأحزاب للحكومة عند التصويت فى الكنيسيت على مشروع القانون الخاص بالخدمة العسكرية للنساء .

٣ ـــ انتهاك حرمة مبدأ المسئولية الجماعية للوزارة من جانب أحد الأحزاب

المشتركة فى الوزارة الائتلافية ، وذلك باقناع ذلك الحزب على التصويت الى جانب الوزارة ، عند الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة فى الكنيسيت ، وكان ذلك الاقتراع ينطوى على اتهام أحد زعماء حزب ماباى (الدكتور اسرائيل كاستنر Castner) بأنه كان على صلات تحيط بها الشبهات مع الزعيم النازى المعروف ادولف ايخمان A.Eichmann .

٤ — رفض رئيس الوزارة بن جوريون أن يقبل قرار البراءة الصادر من لجنة تحقيق وزارية بشأن وزير الدفاع الأسبق لافون Lavon ، وذلك بسبب مسئوليته عن الأمر بالقيام بعملية سرية غير موفقة فى الاراضى المصرية وسوء تنفيذه لهذه العملية (١) .

٥ — واخيرا نضيف الى ما تقدم أن هناك استقالات لرئيس الوزارة كانت ترجع الى اسباب شخصية أو الى خلافات (أصطدامات clashes) داخل الوزارة حول احلال وزير مكان آخر أخرج من الوزارة ، أو تغييرات فى المناصب الوزارية مع بقاء الوزراء فى الحكم (reshufliug) أو خلافات حول مبادىء أو سياسة الوزارة (٢) ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أنه صدر فى عام ١٩٥٢ تشريعان

(١) ويمكن أن يضاف الى تلك الحالات أو الأسباب التى أدت الى استقالة الوزارة : ماحدث من اقتراح بانشاء وزارة جديدة للتجارة والصناعة على أن يكون وزيرها غير عضو فى الكنيسيت ولا فى حزب سياسى - راجع فى ذلك اوسكار كريتز ص ١١٧ ، ١١٨

(٢) اوسكار كريتز ص١١٩ . وهناك بعض مسائل كانت سببا فى احداث ازمات وزارية ولكن دون أن تؤدى الى سقوط الوزارة ذلك كان مثلا شأن هجوم بعض فرق الجيش الاسرائيلى على بعض مواقع الحدود السورية وصفقات بيع الاسلحة السوفيتية لمصر ، وانسحاب فرق الجيش الاسرائيلى من شبه جزيرة سينا سنة ١٩٥٧ .

راجع فيما تقدم : اوسكار كريتز ص ١١٨ ، ١١٩ .

دستوريان أدخلا تعديلين دستوريين جديدين أديا الى الاقلال من أسباب استقالة الوزارة (١) . فمن ذلك مثلا أننا نجد كنتيجة لهذين التعديلين أنه إذا رأى واحد (أو أكثر) من الأحزاب المشتركة فى الوزارة الائتلافية أن ينسحب من الوزارة فأن ذلك الانسحاب أصبح لايؤدى (كما كان يؤدى قبل التعديلين) إلى استقالة الوزارة بطريقة أوتوماتيكية ، فاذا كانت الأحزاب المؤتلفة الباقية فى الوزارة تحرز ٦١ مقعدا (أى أغلبية المقاعد) أو أكثر فى الكنيسيت (٢) فأن الوزارة تظل باقية إذا لم يستقل رئيس الوزارة ، وعلى رئيسها فحسب أن يبعث بيانا للكنيسيت بما يجريه من ملء للمناصب الوزارية الشاغرة ، وإذا كانت تلك الأحزاب المؤتلفة الباقية فى الوزارة أصبحت بعدما حدث من انسحاب بعض الأحزاب — تحرز أقل من ٦١ مقعدا فى الكنيسيت (أى لا تحرز الاغلبية المطلقة من المقاعد النيابية) ولم تستطع أن تجذب إلى الائتلاف أحزابا أخرى للحصول على ذلك العدد من المقاعد (أى على الأغلبية المطلقة) فأن الوزارة تستطيع رغم ذلك أن تبقى ولكنها تظل ضعيفة غير مستقرة فى مقاعدها الوزارية لأنها معرضة فى أية لحظة لأن تقترع الكنيسيت بعدم الثقة بها . على أن هذا أمر بعيد عن الاحتمال غير قريب من المنال ، كما قدمنا (٣) .

خاتمة — الاقتباس عن انجلترا : يجدر بنا فى مقام ختام الكلام عن النظام البرلمانى الاسرائيلى أن نذكر أن إسرائيل قد اقتبست فى هذا المقام الكثير عن انجلترا لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة والكنيسيت كالاخذ بمبدأ المسئولية

(١) هذان التشريعان أو التعديلان الدستوريان صدرا بقانون رقم ٢ بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٥٢ والقانون رقم ٣ بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٥٢ وقد صدرا بتعديل « الدستور الصغير » (أى « قانون الانتقال » لسنة ١٩٤٩)

(٢) يجب ألا يفوتنا أن عدد مقاعد الكنيسيت هو ١٢٠ .

(٣) راجع اوسكار كريتز ص ١١٩ ، ١٢٠ .

الوزارية أمام الـكنيسيت ؛ والعرف الذى جرى بقيام الحـكومة (لا أعضاء البرلمان) باقتراح جميع مشروعات القوانين تقريبـــا ، والاجراءات المتعلقة بالتصويت بعدم الثقة بالوزارة فى البرلمان ، ومبدأ المسئولية الجماعية للوزارة ، والعرف الذى جرى باختيار الوزراء بين أعضاء الـكنيسيت (رغم أنه لايوجد نص قانونى يحتم ذلك) (١) .

---

(١) راجع فى ذلك برنشتاين :

The politics of Israel p. 94.

المبحث السادس

الحقوق الفردية (أو الحريات العامة)

الحرية ، والمساواه

كلمة عامة

— ١ — فى الديموقراطية الغربية

من المبادىء الأساسية المقررة فى الديموقراطيات الغربية مبدأ « الحقوق الفردية ، Droits individuels ، ويطلق عليها كذلك « الحريات العامة » أو « حقوق الانسان والمواطن » (١)

وتكفل الدول الحديثة مزاولة هذه الحقوق — فى غالبيتها — للأجانب كما تكفلها للمواطنين مع بعض الفروق ، ولكن الأمر غير ذلك فيما يتعلق « بالحقوق السياسية » التى لا يخول للاجانب حق مزاولتها (٢) وتتلخص هذه الحقوق الفردية فى حقين : الحرية ، والمساواة .

— ٢ — فى اسرائيل

لاتوجد فى اسرائيل وثيقة اعلان للحقوق Déclaration des Droits ، ولادستور مدون شامل (كما قدمنا) ، لذلك نجد أن هذه الحقوق هناك انما نص عليها فى مواضع متفرقة ، وفى تشريعات مختلفة ، كما أننا لانجد لها هناك بيانا

---

(١) 'Droits de l'homme et du citoyen ويطلق عليها كذلك أحيانا « الحقوق الطبيعية » .

(٢) وتتلخص أهم تلك الحقوق السياسية فى : حق التصويت فى الانتخاب (أى حق الانتخاب) ، وحق الترشيح للبرلمان ، وحق تولى الوظائف العامة .

كاملا . وتقع على القضاء فى إسرائيل مهمة سد ما يشوب التشريع من نقص أو ثغرات ، بصدد بيان تلك الحريات (١) .

(ا) ـ فهناك بعض من تلك الحقوق قررها القانون صراحة للافراد مثل حق الالتجاء (droit d'asile) لكل يهودى (أو حق الهجرة) إلى إسرائيل . ولا نعرف فيما عرف من الدساتير أن مثل هذا الحق سبق أن تقرر للافراد فى بلد من البلاد :

وحق تكوين جمعيات لاتهدف إلى الكسب المادى ، وهو حق مستمد من تشريع عثمانى صدر عام ١٩٠٩ .

(ب) ـــ ولكننا نجد فى غالبية الحالات أن التشريع الإسرائيلى لا ينص صراحة على تلك الحقوق أو الحريات ، فلا نجد هناك مثلا نصا يقرر صراحة للمواطن حرية الرأى أو حرية (أو حق) الاجتماع .

ولكن طالما كان القانون لا يقيد صراحة مزاولة حريات الفرد (أو حقوقه) فأنها لا تعد مقيدة . هذه هى القـــاعده التقليدية السائدة فى العرف الانجليزى Common Law وفى إسرائيل . ومن المبـادىء الاساسية أن أعمال السلطة التنفيذية يجب أن يصرح بها القانون . وقضاء المحكمة العليا فى إسرائيل متأثر إلى حد كبير بما جرى عليه القضاء الانجليزى بصدد حريات الأفراد (٢) .

---

(١) مونييه : « الأنظمة السيـاسية لدولة إسرائيل » (رسـالة الدكتوراه) المرجع السابق ذكره ص ٧٨ .

(٢) مونييه (رسـالة الدكتوراه) المرجع السـابق ذكره ص ٧٨ ، ٧٩
ولقد ورثت الحكومة الإسرائيلية عن نظام عهد الانتداب البريطانى بعض نصوص أقرها مجلس الدولة (فى إسرائيل) ، ومن شأنها أن تخول للحكومة اتخاذ بعض إجراءات استثنـائية تنطوى على تقييـد لحريـات الأفراد : تـلك هى النصوص التى يتضمنها القرار الصادر عام ١٩٢٧ ، والقرار (ordonnance) =

ـ اما وقد انتهينا من تلك الكلمة العامة فاننا ننتقل الى الكلام عن تلك الحقوق أو الحريات العامة فى اسرائيل ، فى غير قليل من التفصيل . و يجدر بنا أولا أن نمهد للكلام عنها بكلمة عن ضمانات تلك الحقوق أو الحريات فى اسرائيل .

ضمانات الحريات العامة

تمهيد ـ يجدر بنا أولا أن نوجه الأنظار إلى أن الحريات غير مكفولة فى اسرائيل بالنسبة للمواطنين العرب ، كما أنه لاتوجد مساواة تامة بين اليهود من أصل غربي واليهود من أصل شرقى (وذلك على وجه التفصيل الذى سيرد بيانه فيما بعد[1]

تكفل الحريات العامة فى اسرائيل الضمانات التالية :

(اولا) ـ **قضاء مستقل** ـ أولى تلك الضمانات تتلخص فى وجود قضاء هناك مستقل استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية .

ولقد ذهبوا فى كفالة هذا الاستقلال الى حد بعيد ، فأعضاء المحكمة العليا (وعددهم تسعة) يعينون مدى الحياة ، ولا يعزلون الا بقرار يصدر من الهيئة التأديبية ، ثم أن أعضاء هذه المحكمة ، وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية Dstrict court Judges لايترك أمر تعيينهم للسلطة التنفيذية ، انما يجرى هذا التعيين (طبقا لقانون القضاء الصادر عام ١٩٥٣) بواسطة رئيس الدولة

= الصادر عام ١٩٣٩ بصدد السلطات الاستثنائية فى مسائل الدفاع القومى .

ولقد قامت هناك حركة معارضة قوية فى وجه تلك القيود والاجراءات الاستثنائية ، وكان ذلك عقب بعض حوادث اجرامية وارهابية حدثت فى مايو ١٩٥١ اضطرت الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية التى كانت قد صدرت فى عهد الانتداب البريطانى عام ١٩٤٥ . وقد نجحت حركة المعارضة فى حمل الكنيسيت على تقرير الغاء تلك القيود والاجراءات الاستثنائية التى صدرت فى عهد الانتداب فيما بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٤٥ راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ و ٨٣

(١) سنعرض لبيان ذلك تفصيلا فى النبذة الخاصة «بالحكم العسكرى فى المناطق العربية» والنبذة الخاصة بمبدأ المساواة ، بين النصوص القانونية والحياة العملية» ، و «دور المحكمة العليا الاسرائيلية»

بناء على ترشيح لجنة مكونة من رئيس المحكمة العليا واثنين من رجال القضاء واثنين من أعضاء الكنيسيت واثنين من الوزراء واثنين من المحامين (١) ثم أنه يجب موافقة رئيس المحكمة العليا على تنقلات رجال القضاء . وليس لأية سلطة أن تتدخل فى أعمال القضاء (٢) .

ومما تجدر هنا ملاحظته أن ليس للقضاء هناك سلطة النظر فى أمر دستورية القوانين ، وهذه نتيجة طبيعية لتلك الظاهرة التى سبق أن أشرنا اليها وهى عدم وجود دستور مدون جامد فى اسرائيل (٣) .

(ثانيا) — **معارضة قوية** — الضمانة الثانية من ضمانات الحريات هى وجود معارضة قوية فى الكنيسيت تتمتع بقسط وافر من الحرية فى توجيه النقد للحكومة ومحاسبتها على أعمالها (٤) وحسبنا دليلا على ما تتمتع به المعارضة هناك من حرية النقد وابداء الرأى أننا وجدنا هناك بعض الأحزاب (مثل

---

(١) اما العضوان من القضاء فهما ينتخبان بواسطة ench t لمدة ثلاث سنوات ، وأما النائبان فأن الكنيسيت تقوم باختيارهما بطريق الاقتراع السرى ، واما المحاميان فيختارهما مجلس نقابة المحامين.

(٢) راجع فيما تقدم : رشبروك وليامز :
The State of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٠ ، ١٥١ — وراجع The Middle East (المرجع السابق ذكره) ص٢٩٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن (والتى سبقت الاشارة اليها ص ١٢٤ ومابعدها) يقرر (بالمادة ٧٦) أن للقضاء سلطة النظر فى دستورية القوانين ولكن هذا المشروع لم توافق عليه الجمعية التأسيسية (كما قدمنا)

(٤) « دولة اسرائيل » L' Etat d'Israel للدكتور شوراكى (طبعة باريس ١٩٥٥) ص ٥٦

الحزب الشيوعى) يقف من الحكومة موقف المعارضة ابان الاعتداء الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ (١) ، كما وجدنا بعض الأحزاب تطالب الحكومة بالغاء الحكم العسكرى الذى فرض فى المناطق العربية باسرائيل (٢) على أنه يجب ألا يفوتنا أن حرية النواب هناك مقيدة — كما قدمنا — بالقيود التى يفرضها النظام الحزبى الصارم الذى يتطلب ضرورة تصويت النواب فى البرلمان إلى جانب وجهة نظر الحزب وان خالفت رأى النائب الشخصى ذاته (٣) على أنه مما تجدر ملاحظته أن احزاب المعارضة هناك لا اتحاد فيما بينها ولا انسجام يسودها ، وان ما تحدثه المعارضة أحيانا من الحرج للوزارة لم يكن يوما ما كافلا اسقاطها لتتولى المعارضة زمام الحكم مكانها ، فالمعارضة هناك عاجزة عن أن ترتفع الى كراسى الوزراء اذا أستطاعت اسقاط الوزارة وانزالهم عنها (٤) .

---

(١) راجع ما ذكرناه ص١١٥

(٢) فى ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ عقد حزب احدوت عفودا مؤتمره السنوى الدورى فى مستعمرة « كيبوتز شنايم » ، وكان من القرارات التى اتخذها المؤتمر الغاء الحكم العسكرى .

راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥ ، ١٤٦

وفى شهر فبراير من عام ١٩٦٣ ناقشت الكنيسيت مسألة الحكم العسكرى ، وقد ذكرت الصحف لدينا بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٢ (نقلا عن وكالة الأنباء ا . ب. من القدس المحتلة ذاتها) أن مناحم بيجين رئيس حزب حيروت ألقى خطابا فى الكنيسيت جاء فيه « ان إسرائيل يلحقها العار اذا وافق برلمانها على بقاء الحكم العسكرى فى المناطق التى يقيم فيها العرب »

(٣) راجع فى ذلك كتاب Lehrmann بعنوان :

Israel : The Beginning & To morrow صفحة ٢١ .

(٤) أى أننا نجد فى هذه الحالة أن الوزارة الجديدة تؤلف من الأحزاب المؤتلفة ذاتها التى كانت مؤلفة منها الوزارة المستقيلة فلا تؤلف الوزارة =

(ثالثا) ــ ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن من ضمانات الحريات فى نظام ديموقراطى برلمانى ذلك النظام الديموقراطى البرلمانى ذاته الذى يقوم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أى أنه يقوم على أساس عدم الجمع بين هاتين السلطتين فى قبضة يد فرد واحد أو يد هيئة واحدة .

فالنظام الديموقراطى البرلمانى ذاته ــ اذا طبق فى بلد من البلاد تطبيقا صحيحا سليما ــ يعد فى الواقع فى مقدمة ضمانات الحريات .

* * *

اما وقد انتهينا من الكلام عن ضمانات الحريات فاننا ننتقل الى الكلام تفصيلا عن هذه الحريات العامة فى اسرائيل .

وقد تقدم القول أن الحريات العامة (أو الحقوق الفردية) تشمل حقين : الحرية والمساواة .

الفرع الأول

الحرية

١ ـ حق الالتجاء (أو الهجرة)

فى مقدمة هذه الحقوق الفردية (أو الحريات العامة) التى نص عليها فى التشريع الاسرائيلى هو حق الالتجاء droit d'asile أو حق الهجرة لكل

= الجديدة من أحزاب المعارضة كما يحدث عادة فى البلاد الأخرى .

ويلاحظ أن ليس للمعارضة فى اسرائيل زعيم Leader of the Oppostion يتقاضى مرتبا معينا من الخزانة العامة للدولة كما هو الشـأن فى انجلترا .

راجع فيما تقدم : اوسكار كرينز (Oscar Kraines) المرجع السابق ذكره ص ٥٠ ، ٥١ .

يهودى إلى إسرائيل . ونحن لا نعرف فيما عرف من الدساتير أو وثائق اعلان الحقوق (Declaration des droits de l'homme) أن مثل هذا الحق سبق أن تقرر فى بلد من البلاد .

قانون العودة — أن ذلك الحق (حق الالتجاء أو الهجرة) مستمد من قانون شهير معروف فى إسرائيل باسم « قانون العودة » ذلك القانون الذى وافقت عليه الهيئة النيابية فى إسرائيل بالاجماع فى ٥ يوليه ١٩٥٠ ولقد أصبح لكل يهودى فى أية بقعة من بقاع العالم - بناء على هذا القانون - الحق أن يرحل إلى إسرائيل « كمهاجر » (١) .

ويعد هذا القانون عملا سياسيا هاما ، فهو يطلعنا على مشهد عجيب : مشهد صورة لدولة صغيرة كان يبلغ عدد سكانها نحو المليون تفتح أبوابها أمام جموع تبلغ ١١ مليون ونصف من الرجال - فاذا حدث أن هؤلاء جميعا أعلنوا رغبتهم فى الهجرة إلى إسرائيل فكيف يمكن لتلك الرقعة الصغيرة من الأرض أن تضمهم جميعا ؟ ذلك مما يتساءله أحد الباحثين الصهيونيين (الدكتور مونييه) ، فهو يتجاهل — ولاريب أنه لا يجهل — أن هجرة هذه الجموع من اليهود لا تتم الا على حساب البلاد العربية المجاورة التى تحلم إسرائيل بغزوها لتوطين تلك الجموع اليهودية بها .

ومما تجدر ملاحظته أن ظاهرة الهجرة يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديمة طبقا لقانون العودة (٢) .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه (المرجع السابق ذكره) ص ٧٨ .

(٢) ويذكر لنا الدكتور مونييه أن السكان الاسرائيليين منهم ٧/٨ تقريبا من اليهود والأغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى أول يناير ١٩٥٥ كان تعداد سكان إسرائيل ١٫٧٦٠٫٠٠٠ (أى =

نقد قانون العودة : عدم تعريف المقصود « باليهودى »

مما يؤخذ على هـذا القانون أنه لم يعرف المقصود بكلمة « يهودى » . ومما لاريب فيه أنه ليس لهذه الكلمة مدلول يتعلق بالأصل (أى الجنس race) فقد قبلت إسرائيل مهاجرين يهود ينتمون إلى أجناس مختلفة (١) .

وطبيعى أن يذهب الباحثون إلى أن تعريف « اليهودى » فى نظر ذلك القانون هو تعريف ذو صبغة دينية . ولكن يعترض على مثل هذا التعريف ـ فيما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم ـ بأن غالبية الصهيونيين هم من الملحدين ، وهم مع ذلك يعدون من اليهود (٢) .

الواقع أنه يعد يهوديا ـــ طبقا لهذا القانون ـــ كل من يعد نفسه فى عداد اليهود ؟! فتعريف اليهودى هو إذا تعريف شخصى (subjective) ، وذلك هو ما اعترف به النائب العام هناك غداة الموافقة على ذلك القانون: «أنه لا يوجد ـ

= نحو مليون وثلاثة أرباع المليون) منهم ٠٠٠ر٥٢٦ر١ (أى ما يزيد قليلا عن المليون ونصف) من اليهود .

راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٧

ويتبين مما ذكره بن جوريون فى احدى خطبه الأخيرة أن عدد سكان إسرائيل أصبح يبلغ مليونين من الأفراد . ومن الأمور المعروفة أنه يبلغ الآن نحو ثلاثة ملايين .

(١) كما قبلت أشخاصا اعتنقوا حديثا الديانة اليهودية ، ذلك كان شأن سكان قرية كاثوليكية ايطالية (وهى San Nicandro Garganico) اعتنقت الديانة اليهودية وهاجرت إلى إسرائيل .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٧٢ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٢ ، ٧٣ .

— كما قال — تعريف قانونى لكلمة يهودى ، واننا سنعد من اليهود كل من يعد نفسه يهوديا (١) .

شروط حق الالتجاء (او الهجرة) — إذا نظرنا إلى الناحية العملية تبين لنا أن ليس ثمة فى الواقع شرط من الشروط التى تتطلب — من أجل التمتع بهذا الحق سوى أن يكون المهاجر يهوديا .

حقا أن ثمة حالات تستطيع فيها الهيئات الادارية فى اسرائيل أن ترفض الموافقة على دخول المهاجر اليهودى ، وهى حالة النشاط المعادى للشعب اليهودى، والخطر على الصحة العامة أو على من الدولة ، ولكن هذه الحالات لم تحدث بتاتا فى الحياة العملية .

ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن المهاجرين اليهود الذين رحلوا إلى اسرائيل بعد انشائها اكتسبوا الجنسية الاسرائيلية منذ يوم وصولهم اليها ، أى أنهم يكتسبون هذه الجنسية بطريقة اوتوماتيكية (المادة ٢ من قانون الجنسية الصادر فى ابريل عام ١٩٥٢) (٢) .

ويجدر بنا قبل أن نختتم الكلام عن هذه النبذة أن نذكر كلمة موجزة عن تأثير الهجرة على أنظمة الدولة .

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٤

ويعلق الدكتور مونييه على ذلك بقوله : « أن فى ذلك موضعا من مواضع العجب : دولة يستطيع مواطنوها أن يطعن بعضهم فى وصف بعضهم الآخر بأنهم من اليهود ، ثم يتساءل « كيف يستطيع اليمنى اليهودى المتدين أن يعد يهوديا ذلك الطبيب الملحد المهاجر من أوربا الغربية » ؟

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص٧٢ ، ٧٤ .

كلمة ختامية : ظاهرة الهجرة وتأثيرها على اتجاهات الشعب أو أنظمة الدولة(١)

تتلخص مظاهر ذلك التأثير فيما يلى :

(أولا) أن الفوج الثانى من المهاجرين اليهود ، وهو الذى نزح إلى فلسطين من روسيا وبلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامى ١٩٠٤ - ١٩١٤ أى لغاية بداية الحرب العالمية الأولى) كان أفراده يحملون معهم مثلا أعلى اشتراكيا مستمدا من فلسفة تولستوى فكانوا يدينون بفكرة انهاض الشعب عن طريق العودة إلى

---

(١) **نبذة تاريخية موجزة** - ان مؤرخى الصهيونية يقسمون الهجرة اليهودية لفلسطين إلى « موجات » montées أو أفواج متتابعة .

(الفوج الأول) كانت هجرته ما بين عامى ١٨٧٢ ، ١٩٠٣ ويشمل نحو ٢٥ ألف من الروس والرومانيين . وهو عدد يصعد بتعداد السكان الأصليين (القدماء) اليهود بفلسطين إلى الضعف .

(الفوج الثانى) كانت هجرته فيما بين عامى ١٩٠٤ - ١٩١٤ ويشمل نحو ٤٠ الفا من يهود روسيا وبلاد أوروبا الشرقية وكانوا يحملون معهم مثلا أعلى اشتراكيا مستمدا من فلسفة تولستوى .

(الفوج الثالث) نزح أفراده من بلاد أوروبا الشرقية فيما بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢٣ وكان يشمل نحو ٣٥ ألفا من اليهود وكان منهم كثيرون من الاشتراكيين الماركسيين (أى الشيوعيين) .

(والفوج الرابع) نزح أفراده ما بين ١٩٢٤ وتاريخ قيام الحكم النازى (١٩٣٣) وكان يشمل بوجه خاص أفرادا من الطبقة الوسطى من بولندا (من سكان المدن) ويشمل نحو ٧٠ الفا .

(والفوج الخامس) ببدأ تاريخ هجرة ذلك الفوج منذ قيام الحكم النازى وهى تشمل نحو ١٨٠ الفا منهم ٣٦ الفا من الألمان - راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونيليه ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

الأرض (أى إلى الزراعة) ، ولذلك نجدهم ينشئون عام ١٩٠٩ أول مستعمرة زراعية جماعية (١) .

(ثانيا) — أن الفوج الثالث من المهاجرين اليهود وهو الذى نزح أفراده من بلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢٣) أى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة البلشفية فى روسيا وتطبيق المذهب الشيوعى لكارل ماركس بها ، كان كثير من أفراد ذلك الفوج اشتراكيين ماركسيين (أى أنهم شيوعيون) .

(ثالثا) — بينما كانت الهجرة لغاية عام ١٩١٤ (أى لغاية بداية الحرب العالمية الأولى (مقصورة على بلاد أوروبا الشرقية وروسيا فاننا نجد أن ٨٠٪ فحسب من المهاجرين هم الذين يهاجرون من تلك البلاد، و٩٪ يهاجرون من اقطار الشرق ، على أن هذا الاتجاه قد قلب قلبا تاما منذ قيام دولة إسرائيل (عام ١٩٤٨) إذ وجدنا غالبية المهاجرين إنما كانت تنزح من بلاد الشرق ، حتى أصبحت تعد هذه البلاد هى المصدر الرئيسى للمهاجرين .

(رابعا) — أن هذا التكوين المختلط hétérogénéité للشعب لا نجده فى القائمين بقيادة سياسة البلاد أى فى طائفة القائمين بمهام شئون الحكم والادارة فى البلاد ، فغالبية أفراد هذه الطائفة أصلهم من مهاجرى بلاد أوروبا الشرقية الذين رحلوا إلى إسرائيل ما بين عامى ١٩٠٤ — ١٩٣٩ (٢) .

---

(١) راجع الهامش السابق .

(٢) فنجد أن أكثر من ¾ أعضاء الكنيسيت (فى الفصل التشريعى الثانى أى مابين ١٩٥١ - ١٩٥٥) كانوا من مواليد تلك البقاع التى تقع داخل ذلك المربع الذى نجده تنتهى أركانه الأربعة بموسكو وأوديسيا Odessa =

(خامسا) ـ نجد الأحزاب السياسية ذات النفوذ قد أنشأها غربيون ، وهم لا يزاون يتولون ادارتها حتى اليوم . وقد أقيمت أنظمة الدولة على مثال أنظمة أوربية وأمريكية .

أن ما يلاحظ من نفوذ المهاجرين القدماء النازحين من الغرب يمكن أن نجد تفسيره فى أن أولئك المهاجرين القدماء هم الذين فكروا فى انشاء الدولة وفى وضع أنظمتها (١) .

٢ ـ الحرية الشخصية

كلمة عامة ـ تشمل ما يطلق عليها «الحرية الشخصية» (Liberté individuelle) ـ كما هو معلوم ـ أشياء ثلاثة :

(أ) حرية التنقل أو حرية الغدو والرواح liberté d'aller et de venir.

= (وهى من موانى أوكرانيا على البحر الأسود) وفينا وبرلين ، وهذا هو ما يلاحظ بصورة أوضح بين رجال السلطة التنفيذية ، فالدكتور وايزمان (أول رئيس للجمهورية فى إسرائيل) من مواليد روسيا البيضاء (أحدى أقاليم روسيا) ، وخلفه فى رئاسة الجمهورية بن زفى Ben Tsevi من مواليد أوكرانيا (وهى كذلك من أقاليم روسيا) . وأذا بحثنا عن أصل الوزراء الذين تولوا الحكم عام ١٩٥٢ فأننا نجد بينهم ٨ أصلهم روسى و ٢ من المانيا ، ١ من كندا (ولكنه ينتسب إلى أحد الروس المهاجرين إلى كندا) ، ١ من المجر ، ١ كان من مواليد فلسطين من عائلة هاجرت من مراكش . ولا نجد بينهم واحد ممن هاجروا لاسرائيل بعد انشائها (عام ١٩٤٨) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(ب) — حق الأمن (droit de sureté) أى حق الفرد أن يطمئن إلى أنه لن يحبس أو يقبض عليه كنتيجة لإجراءات تعسفية، وانما بناء على قرار من الهيئات القضائية (كقاعدة عامة[١])، وربما صح اعتبار حق الأمن أهم الحريات الفردية، فحيث لا يوجد فأنه لا يصح الإدعاء أنه يوجد من الحرية جوهرها بل أنه لا يوجد منها حتى مظهرها.

(ج) — حرمة المسكن inviolabilité du domicile وهى تتضمن تحريم دخول المسكن الخاص إلا بموافقة صاحبه، وأنه ليس لرجال البوليس دخوله إلا بناء على قرار من رجال السلطة القضائية (اللهم الا فى حالة التلبس) فلرجل البوليس فى هذه الحالة (حالة التلبس) أن يتبع المجرم حتى فى حالة دخوله مسكنا خاصا دون انتظار لقرار قضائى[٢].

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة العامة عن المدلولات المختلفة لما يقصد باصطلاح «الحرية الشخصية» فإننا نفتقل إلى إسرائيل.

فى اسرائيل

فإذا نحن بحثنا فى إسرائيل عما تتبوؤه فيها الحرية الشخصية من مكان، بمدلولاتها المختلفة التى سبق لنا لها البيان، فأننا نتبين ما يلى:

---

(١) أما قولنا «كقاعدة عامة» فذلك لأنه يستثنى عادة حالة التلبس بارتكاب جريمة، فأنه يمكن فى هذه الحالة إلقاء القبض على الشخص المتلبس دون انتظار لصدور أمر أو قرار من الجهات القضائية.

(٢) بيردو Burdeau: «الوجيز فى القانون العام» طبعة باريس ١٩٤٨ ص ١٠٣ — ١١٨، ومؤلف العميد نيزار Nézard «مبادىء القانون العام» (باريس طبعة ١٩٣٨) ص ٣٦-٤١.

(أولا) — تتبين أن هذه الحرية ـ كقاعدة عامة ـ مكفولة للأفراد بواسطة إجراءات هابياس كورباس (Habeas Corbus) - فى قضية شهيرة معروفة بإسم قضية Fran Kal قررت المحكمة أن « لكل فرد الحق فى التنقل فى حرية على أراضى الدولة ، وأن ليس للسلطات حق القبض على شخص فى غير الحالات التى نص القانون صراحة عليها إلا بأمر من القاضى أو أية جهة أخرى مختصة ويلاحظ أن هناك قيودا على حرية التنقل أيام السبت ، وهى قيود ذات صبغة دينية . (١) .

(ثانيا) — الحكم العسكرى فى المناطق العربية — على أن هذه الحرية غير مكفولة فى المناطق العربية (باسرائيل) التى لايزال يسود فيها الحكم العسكرى حتى اليوم .

فهذا الحكم العسكرى إنما يضع فى الواقع المواطنين العرب (فى إسرائيل) فى سجن يطلق عليه « مناطق الأمن والمناطق المغلقة » ، فهم لايستطيعون مغادرة مساكنهم بها إلى مدن أو جهات أخرى حتى إلى الأراضى التى يمتلكونها لزراعتها اللهم إلا باذن عسكرى (٢) .

---

(١) رسالة الدكتور مونيه (المرجع السابق ص ٨٠ ، ٨٢) .

(٢) راجع فى ذلك مؤلف : « الأقلية العربية فى ظلام اسرائيل » تأليف الأستاذ عزت الجبالى طبعة القاهرة ١٩٦٠ ص ٤١ .

وراجع ص٣٢ ، ٣٣ حيث يقول : أن الأراضى الزراعية فى اسرائيل قلما تكون داخل القرية أو المدينة بل هى تبعد عنها وأحيانا إلى مسافات كبيرة ، فبذلك لايستطيع العرب الوصول إليها لزراعتها إلا باذن من الحاكم العسكرى الذى قد لايمنحه بحجة مقتضيات الأمن ، وبذلك تعطى الأرض للمهاجرين اليهود بعد أن تنزع ملكيتها من يد أصحابها العرب ، وقد لايدفع تعويض لهم .

والواقع أن هذا الحكم العسكرى يعد فى يد رجال الحكم هناك احدى وسائلهم لتحقيق سياسة الدولة فى العمل على التخلص من أولئك المواطنين العرب واخراجهم من اسرائيل ، وحسبنا أن نشير إلى ماصرحت به جولدا مائير وزيرة الخارجية فى أوائل عام ١٩٥٩ إذ قالت :

« أن إسرائيل على استعداد لأن تدفع تعويضات للعرب الذين مازالوا يقيمون فيها حتى يرحلوا عنها » (١) .

ويتآزر مع هذا الحكم العسكرى عدة قوانين أخرى تهدف إلى تجريد العرب من أراضيهم الزراعية مثل قانون الأراضى البور ، وقانون ممتلكات الغائبين الذى وضعت بمقتضاه أملاك العرب (الذين عدوا غائبين) تحت الحراسة أو سلمت للمهاجرين اليهود ، وذلك رغم وجود أصحابها العرب أحيانا فى البلاد (أى داخل اسرائيل) .

وقد ساعدت هذه القوانين على تجريد المواطنين العرب من نحو مليون و ٢٠٠ الف دونم من الأراضى الزراعية (٢) .

كما أن رجال الحكم هناك يرون أن قيام هذا الحكم العسكرى يقوم حائلا دون قيام حزب وطنى عربى يخشى أن يلعب دورا يضر ببنيان تلك الدولة (٣)

---

(١) نقلت هذا التصريح وكالة أنباء الاسوشيتدبرس فى ١٨ - ٢ - ١٩٥٩ وقد أشير إلى هذا التصريح فى كتاب « الأقلية العربية » (المرجع السابق ذكره) ص ٣١ وفى العدد رقم ٦٨٣ بتاريخ ٣٠ - ١١ - ١٩٥٠ ذكرت مجلة هعوم لام هاى الإسرائيلية أن « الرأى السائد بعد قيام إسرائيل أنه من الوقاحة أن يبقى هؤلاء العرب فيها » ، راجع « الأقلية العربية » المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) « الأقلية العربية » المرجع السابق ص ٤١ - ٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

٣ – حرية الرأى

ويعبرون عنها هناك « بحرية الكلام » ، وهذه الحرية – كقاعدة عامة – مكفولة للافراد فى حدود القانون .

ويعاقب القانون – فى اسرائيل – على :

جريمة إثارة الفتنة la sédition وجريمة القذف diffamation

البلاغ الكاذب la calomnie. والازدراء العلنى le blasphème

على أنه لاعقاب على مايكتب أو يقال ابان المعركة الانتخابية (١) .

٤ – حرية الصحافة

هذه فى الواقع صورة من صور حرية الرأى .

أن حرية الصحافة لم تكفل هناك بصورة مرضية ، إذ يشترط – من أجل اصدار صحيفة – ترخيص سابق من وزارة الداخلية ، ثم أنه إذا نشر فى الصحيفة مامن شأنه أن يثير – فى نظر الوزارة – إضطرا باللامن العام ، فأن لوزير الداخلية أن يوجه انذارا إلى الصحيفة وله أن يأمر بايقاف الصحيفة فى حالة العود ، وذلك دون أن يحدد مدة للايقاف كما أن له أن يأمر بمصادرة مايطبع منها خلسة ، بل وله أن يأمر باغلاق المطبعة التى طبعت الصحيفة فيها .

فهذا النظام – كما يقولون – يعد بالغ الشدة بالنسبة للصحافة . إذ أنه يمكن الحكومة من أن تنزل أضرارا فادحة بخصومها السياسيين .

على أن الحكومة هناك قلما استعملت فى الواقع سلطتها بهذا الصدد . ومن

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ، المرجع السابق ذكره ص ٨١

الناحية الأخرى فهناك رقابة دقيقة من المحـــكمة العليا على القرارات الصادرة من الحـــكومة ازاء الصحافة ، بحيث وجـدنا هذه المحـكمة تتشدد فى أمر الموافقة على مشروعية هذه القرارات ، فـكانت المحـــكمة تقضى بالغائها إذا ثبتت مخالفتها للقانون (١) .

٥ ـ حرية المعتقدات الدينية

هذه تعد كذلك صورة أخرى من صور حرية الرأى أو الفـكر .

من المبادىء المقررة هناك مبدأ حرية المعتقدات الدينية ، ومساواة جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية ، ومبدأ حماية الأماكن المقدسة ، وقد نصت على هذه الحرية وثيقة الانتـداب البريطانى (بالمـادة ١٥) كما نص عليها « إعلان الاستقلال » (Proclamtion of Independance) الصادر فى مايو ١٩٤٨ ـ ثم أن هناك وزارة للشئون الدينية مهمتها الاشراف على الشئون الدينية لمختلف الطوائف (٢) .

---

(١) ففى أكتوبر ١٩٥٢ قررت هذه المحكمة الغـاء القرار الصادر من الحـكومة بايقاف صحيفتين شيوعيتين لنشرهما أخبارا كاذبة ، فقد تطلبت المحكمة فى قرارها ـ من أجل صحة القرار الادارى الصادر بايقاف الصحيفة ـ أن يـكون المقـال (الذى تحاسب عليه الصحيفة) منطويا على الدعوة إلى استعماله العنف ، أو إلى قلب نظام الحكم القائم ، أو إلى انتهاك حرمة القانون أو القيام باضطرابات أو حرب أهلية .

راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص٨١ ، ٨٢ .

(٢) رشبروك وليامز The state of Israel طبعة لندن ١٩٥٧ ص ١٥٧ ، ١٧٦ وفى ص ١٧٥ نجده يذكر أنه : « بين سكان اسرائيل الذين كان يبلغ عددهم ١،٨٢٧،٠٠٠ يوجد ١،٦٢٥،٠٠٠ يهودى ، وبين السكان =

وينص القانون الجنائى على معاقبة من يقوم بأى عمل من الأعمال التى يترتب عليها الاخلال بشعائر الأديان (كهدم أو اتلاف الأشياء المقدسة أو الممتلكات الدينية ، كما يعاقب على الأقوال أو الكتابات أو الصور التى تسىء إلى الشعور الدينى للآخرين .

ومما يدعو إلى غير قليل من العجب أن نجد هناك عقيدة يلاقى أصحابها غير القليل من المتاعب والمصاعب فى سبيل القيام بشعائرها ، تلك هى العقيدة التى يطلق عليها « اليهودية بعد الإصلاح » (Judaisme réformé) وهى عبارة عن التفسير الحديث للديانة اليهودية ، فهذه العقيدة نجدها هناك موضع المخاصمة بل المهاجمة من الجماعات الدينية المتزمتة (أى من رجال الدين القدامى الجامدين L'orthodoxie (١)

٦ — حرية الاجتماع (أو عقد الاجتماعات)

هذه الحرية ـ شأنها شأن حرية الصحافة ـ لم تكفل كذلك هنالك للافراد بصورة مرضية ، إذ أنها يقيدها تشريع يتعلق بشئون البوليس ، وهذا التشريع يخول للسلطات الإدارية الحق فى تنظيم تلك الاجتماعات أو فى منعها .

= هناك غير اليهود وعددهم ١٣٩،٠٠٠ ، وإلى جانبهم يوجد مسيحيون وعددهم ٤٤،٠٠٠ وهناك كذلك ١٩،٠٠٠ من الدروز ، وعدد قليل من البهائيين .

(ويلاحظ أن طبعة كتابه كانت عام ١٩٥٧) .

(١) فى سبتمبر ١٩٥٦ قامت أزمة فى بيت المقدس على أثر قرار صدر من مجلس بلديتها بالسماح بانشاء معبد synagogue لكى يقوم أصحاب تلك العقيدة الدينية الحديثة بأداء شعائر عقيدتهم الجديدة فيه .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٨٠ .

ولقد صدر فى عام ١٩٥٢ قانون يحرم عقد اجتماعات فى الأماكن القريبة من الكنيسيت (١) .

٧ — حرية تكوين الجمعيات

هذه الحرية معترف بها فى إسرائيل للجمعيات التى لاتهدف إلى تحقيق كسب مادى . وحق تكوين هذه الجمعيات مستمد من القانون العثمانى الصادر عام ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) .

ومن أجل تكوين جمعية يجب تقديم إخطار عنها .

أما النقابات فقد صدر تشريع (عام ١٩٤٧) خاص بها ويصرح بانشائها طبقا للشروط التى يفرضها هذا القانون (٢) .

أما عن الجمعيات السياسية أى الأحزاب فقد تكونت جميعها تقريبا — كما قدمنا — قبل نشأة اسرائيل (٣) .

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

ولقد كان مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليو كوهن تنص (بالمادة ١٧) على أن « جميع مواطنى دولة اسرائيل لهم حق الاجتماع فى سلام غير مسلحين .

راجع رشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ٢٥٢.

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

وهناك أيضا حق الاضراب — والتشريع الإسرائيلى لايحرمه . ومع ذلك فلوزير العمل أن يمنع الاضراب فى بعض الاحوال .

رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليو كوهن =

الفرع الثانى

المساواة

نص « إعلان الاستقلال » الصادر فى مايو ١٩٤٨ على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية . كما نص على هذا المبدأ فى وثيقة الانتداب البريطانى (بالمادة ١٥) (١) .

مساواة المرأة بالرجل — ذهبت المساواة بين الجنسين (الذكور والإناث) بعيدا إلى حد أن وجدنا القانون هناك يفرض على المواطنين (سواء كانوا من الذكور أو الإناث) أداء خدمة عسكرية أو قومية (٢)

= ينص (بالمادة ١٧) على أن جميع مواطنى دولة اسرائيل لهم حق تكوين الجمعيات مع مراعاة الشروط القانونية التى يضعها من حين إلى حين مجلس النواب ، وذلك فى غير تمييز بين الأفراد بسبب الأصل race أو الدين أو اللغة أو المعتقدات السياسية » .

ونلاحظ هنا رداءة الصياغة القانونية ، فعبارة « من حين إلى حين » تعد لغوا لا يصح أن ينزل إلى مثله المشروع الدستورى .

(١) وقد كان مشروع الدكتور ليوكوهن ينص (بالمادة ٤) على هذه المساواة كما كان ينص (بالمادة ٢٥) « تكفل الدولة التسهيلات الكافية لليهود والعرب فى أن يتعلموا بالمدارس الابتدائية والثانوية بلغاتهم وبما يتفق مع تقاليدهم الثقافية » - راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner بعنوان The Republic of Israel ص ١١٨ ، ١٢٤ .

(٢) وذلك لمدة سنتين ونصف بالنسبة للذكور ، وسنتين بالنسبة للاناث .

(Servie miltaire ou national)·

وقد تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة فى العالم ، التى تفرض فيها الخدمة العسكرية الاجبارية على الاناث فى زمن السلم (١) .

على أن رجال الدين اليهودى يعدون ذلك أمرا مخالفا للتقاليد اليهودية بالنسبة لحياة المرأة ، ولقد اتهموا السلطات الحاكمة فى اسرائيل بأنها قد انتهكت بذلك حرمة الأخلاق وعملت على الأضعاف من المشاعر الدينية ، ولذلك وجدنا تشريعا يصدر ـ تحت تأثير رجال الدين ـ باعفاء الفتيات المتدينات (pratiquantes) من الخدمة العسكرية بمجرد تقديم اقرار بأنهن من المتدينات .

وينتقد البعض هذا التشريع بأنه ينتهك حرمة مبدأ المساواة بين المواطنات ، ثم أنه من يسير الأمور على بعضهن أن يلجأن إلى بعض الحيل للهروب من الخضوع لسلطان القانون بهذا الصدد ـ ومن أجل ذلك صدر فى فبراير ١٩٥٢ تشريع يهدف إلى جعل الالتجاء إلى تلك الحيل أمرا صعبا عسيراً بعد أن كان هينا يسيرا ، وذلك بأن ألقى القانون على الفتيات عبء الاثبات بأنهن من المتدينات .

اعفاء العرب المسلمين من الخدمة العسكرية ـــ ويلاحظ أنه لأسباب أخرى أعفى العرب المسلمون من الخدمة العسكرية ، اللهم إلا الدروز فهم لم يعفوا منها ، إذ أنهم اشتركوا مع اليهود فى حربهم ضد العرب لدى نشأة اسرائيل عام ١٩٤٨ وهى الحرب التى يطلق عليها اليهود «حرب الاستقلال» ، أما العرب المسيحيون فهم ـ كمبدأ عام ـ يؤدون الخدمة العسكرية (١) .

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص٨١ .
(٢) رسالة الدكتور مونييه ص٨٧ ، ٨٨ .

مبدأ المساواة بين النصوص القانونية والحياة العملية .

على أننا إذا رجعنا إلى الواقع فأنه يتبين لنا أن « وثيقة الاستقلال » التي أعلنت ـ فيما أعلنته ـ مبدأ المساواة بين الأفراد دون تمييز فيما بينهم بسبب الأصل أو الدين ، إنما كانت قبل كل شيء شيئاً أو أداة من أشياء أو أدوات الدعاية :

(فأولا) نجد هناك تمييزا بين اليهود الذين ينتسبون إلى أصل غربي واليهود الذين ينتسبون إلى أصل شرقي ، فالأحزاب السياسية ذات النفوذ هي تلك التي أنشأها غربيون، وهم لايزالون يتولون إدارتها حتى اليوم ، وكذلك يلاحظ في النقابات ذلك التفوق للنفوذ الغربي (١).

وقد أدت هذه التفرقة إلى شعور بالمرارة لدى اليهود الشرقيين دفعهم إلى أن يقدموا في بعض السنوات على القيام ببعض من حركات التذمر (أو حوادث الشغب) (٢) .

على أن بعض الباحثين يفسر ذلك التمييز بين هذين الفريقين (اليهود الغربيين واليهود الشرقيين) بأن غالبية الأحزاب الإسرائيلية إنما نشأت في البلاد الغربية، وبعضها أنشىء قبل أن تنشأ إسرائيل بنحو خمسين من السنين (٣) .

---

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٠ .

(٢) راجع مؤلف أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص ٨٣ حيث يقول :

« The recent riots of such jews were the result of bitter Feelings of inequality & discrimination »

(٣) برنشتاين :

Berstein : The politics of Israel éd. 1954 éd. p.54

فالغربيون هم المهاجرون الأوائل الذين فكروا في إنشاء دولة لإسرائيل وفي وضع أنظمتها ، بل اننا لنجد — كما يلاحظ بعض الباحثين — أن النازحين من بلاد أوروبا الشرقية (كرومانيا وبلغاريا والمجر وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) يمثلهم في البرلمان الإسرائيلي عدد قليل من النواب لا يتناسب مع كثرة عددهم ، أي أنهم لا يحرزون نفوذا سياسيا كالذي يحرزه اليهود النازحون من بلاد أوروبا الغربية (١) .

(ثانيا) — وكذلك لايمكن الإدعاء بأن ثمة مساواة تامة بين العرب واليهود سواء من الناحية القانونية أو من الناحيه الواقعية :

فهناك - كما قدمنا - من الناحية القانونية حكم عسكري في المناطق العربية يفرض على حريات العرب دون غيرهم من السكان قيودا ثقيلة ، بل أن هذا الحكم العسكري تتآزر معه بعض قوانين أخرى (من قوانين الطوارىء) تهدف — كما قدمنا — إلى التخلص من هؤلاء السكان العرب ونزع ممتلكاتهم (٢) .

---

(١) فاليهود المهاجرون من رومانيا لهم في البرلمان نائبان فحسب في حين أن عددهم في البلاد يبلغ ٤٠٠ الفا من المهاجرين ، والمهاجرون من بلغاريا ٥٠ الفا فحسب ولهم نائب واحد في البرلمان ، والمهاجرون من المجر وتشكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا يبلغون جميعا ٥٠ الفا ومع ذلك فلا يوجد منهم نائب واحد .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٦١ ، ١٦٢ .

ويرجع ذلك — كما يقولون — إلى أن غالبية المهاجرين من بلاد أوروبا الشرقية هم من المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى إسرائيل بعد إنشائها .

(٢) ولقد حدث في عام ١٩٥١ أن أكدت الوزارة الإسرائيلية في برنامج سياستها أن الأقليات العربية سوف تحظى بالمساواة التامة في الحقوق ، ويبدو أن الأمر لم يكن إلا مجرد دعاية .

راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجبالي المرجع السابق ص ٣٨ .

أن ذلك التمييز بين العرب واليهود ، الذى وصل بل نزل إلى حد الإضطهاد بل إلى حد السلب والنهب لأملاك السكان العرب ، هو مايشهد به بعض النواب الإسرائيليين أنفسهم ، كما يتبين ذلك مما وجهوه للحكومة من استجوابات ومما أبدوه فى الكنيسيت من تصريحات ،فى١٢-١٠-١٩٦٢ ذكرت صحيفة المرصاد الإسرائيلية أن احد النواب (يوسف خميس) قدم فى الكنيسيت إلى وزير المعارف استجوابا طالبه فيه ببيان الأسباب التى حدت به إلى اقفال مدارس عرب السواعد مما يتعارض مع قانون التعليم الالزامى .

وفى ١٥-٦-١٩٦٢ نشرت صحيفة الاتحاد الاسرائيلية أن نائبا شيوعيا (هو أميل حبيبى) حمل فى الكنيسيت على الحكومة أثناء مناقشة ميزانية وزارة الزراعة فهاجم سياسة سلب الأراضى من الفلاحين العرب ، كما ندد ببرنامج السنوات الخمس لتطوير القرية العربية الذى رصد له مبلغ مليونى ليرة ، ولقد ذكر ذلك النائب أن نسبة المبلغ المرصود لتطوير الزراعة العربية تقل عن ١٪ من ميزانية وزارة الزراعة مما يؤكد سياسة التمييز التى تسير عليها الحكومة حيال المواطنين العرب »(١) .

على أنه إذا كانت تلك هى سياسة الحكومة الإسرائيلية ازاء الأقليات العربية فأنه يجب ألا تفوتنا الإشارة إلى أن هنالك كذلك بعض الاتجاهات أو بعض

---

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (المرجع السابق ذكره) ص ١٥٩، ١٦٠ ويؤخذ مما نشر بتاريخ ١٧-٩-١٩٦٢ فى صحيفة الأهرام أن مؤتمر ممثلى الفلاحين العرب فى اسرائيل والذى عقد إذ ذاك فى حيفا قرر مناشدة الأمم المتحدة تقديم مساعدتها إلى الأقلية العربية التى تعانى من سياسة الإضطهاد ومصادرة أراضيها .
راجع فى ذلك تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٥٧

الهيئات السياسية تهدف إلى ادماج تلك الأقليات العربية فى الحياة القومية الاسرائيلية حتى تنسى تلك الأقليات أصلها وجنسيتها القديمة ، أى حتى تتسكر عروبتها وتتنكر لقوميتها ، «أنه يجب ـ كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين (الدكتور شوراكى Chouraqui) حل المشاكل البسكولوجية (النفسية) العميقة التى أثارها قيام دولة اسرائيل فى نفوس العرب سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين ، وبذلك تتلافى الأخطار التى تنجم من خلق جيتو (Ghettos) فى اسرائيل يشغلها مسلمون أو مسيحيون »(١) .

ثم يقول : « أننا بينما وجدنا الدروز والشركس منذ الساعات الأولى قد أعلنوا ولاءهم لإسرائيل ، وامتزجوا ـ إلى حد الذوبان ـ بالحياة الاجتماعية فى اسرائيل فقد أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد انشاء الدولة » .

ثم يضيف ذلك الباحث الصهيونى إلى ماتقدم قوله : أنه مما يدعوهم (أى أولئك العرب) إلى التشدد فى موقفهم ماتبديه الدول العربية المجاورة من سياسة العداء نحو اسرائيل » .

ثم يضيف « على أنه إذا كان المسيحيون العرب فى اسرائيل قد أزعجتهم فى البداية فكرة انشاء دولة يهوديه إلا أننا نجدهم قد عمدوا فيما بعد إلى الأخذ بسياسة التقرب إلى رجال الحكم ، وقد عمل هؤلاء على تشجيعها ، ومن ذلك أن نيطت باحدى الإدارات الحكومية (وهى إدارة «المعتقدات» أو الادارة الدينية) مهمة العمل على حل المشاكل المعلقة بين الدولة والكنائس المسيحية »(٢) .

---

(١) يلاحظ أن كلمة جيتو ghettos تطلق فى الأصل على الأحياء اليهودية التى يقطنها اليهود فى مختلف الدول وفيها يعيشون فى عزلة عن غيرهم من مواطنى البلاد التى يقيمون بها .

(٢) ولقد كان قلب هذه المشاكل مشكلة الأماكن المقدسة والتى تقع =

كان ذلك مما ذكره ذلك الباحث الصهيونى. وأنه ليبدو لنا أن بعض الأحزاب الإسرائيلية التى تطالب بالغاء الحكم العسكرى فى المناطق العربية (كحزب حيروت ومابام ، والحزب الشيوعى) إنما تفعل ذلك لاحرصا على تطبيق مبادىء الحرية ، وإنما طمعا أو أملا فى تحقيق ذلك الهدف وهو تذويب الأقليات العربية فى القومية الإسرائيلية(١) ، وكذلك أملا فى كسب أصوات الناخبين العرب فى الانتخابات .

ويبدو أن سياسة الدولة هناك تتأرجح بين هذين الاتجاهين المتعارضين اتجاه الاضطهاد بل والابعاد للاقليات العربية من ناحيـــة ، ومن ناحية أخرى ذلك الاتجاه الذى يهدف إلى جذبها وتذويبها فى القومية الاسرائيلية . أى أنه يهدف إلى إضعاف الروح المعنوية وقتل الشعور بالقومية العربية فى نفوس عرب إسرائيل واستبدالها فى نفوسهم بالقومية الإسرائيلية . ومن مظاهر هذا الاتجاه الثانى للدولة ما نلاحظه من أنهم جعلوا اللغة العربية احدى اللغات الرسمية للدولة . فالنواب العرب يتكلمون فى الكنيسيت بلغتهم العربية . ثم تترجم بالعبرية . كما أن الأقوال

= غالبيتها فى الجزء العربى من بيت المقدس . أى الجزء الذى كان يتبع المملكة الأردنية .

راجع فيما تقدم : « إنشاء دولة إسرائيل » (المرجع السابق ذكره) للدكتور شوراكى ص٥٩ — ص٦٢ .

(١) راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجبالى (المرجع السابق) ص ٣٢ حيث يذكر أن حزب مابام (وهو أكثر الأحزاب الصهيونيـــة عناية بالأقلية العربية) يطالب بالغاء الأحكام العسكرية لأنه يرى أنه «لولاها لكانت الوطنية الاسرائيليـة فى نفوس عرب اسرائيل أقوى من نزعاتهم المتخلفة من ضمائر الماضى» .

التى تلقى بالعبرية تترجم فى الوقت ذاته إلى العربية . والجريدة الرسمية تظهر باللغة العبرية والعربيـة . ويتقاضى المسلمون منهم مكافآت اضافية حين يتزوج أحدهم أكثر من زوجة واحدة (١) !! إلى مثل هذا الحـد بلغ النفاق بل والانزلاق فى سياسة الأفساد للنفسية العربية وجذبها نحو القومية الاسرائيلية .

وبيدو أن هـذه السياسة قد نجحت فى أن جعلت فريقا من عرب اسرائيل يتمسكون بأهداب ما يطلقون عليه فى اسرائيل «بالولاء السلبى» أى أنهم أصبحوا يلتزمون أحكام القوانين الاسرائيلية ، فلا يقومون بنشاط معاد للدولة كايواء المتسللين من الفدائيين العرب أو تشجيع التجسس العربى على اسرائيل الخ .

ويجب ألا نهمل ماللحكم العسكرى (فى المناطق العربية) من أثر بهذا الصدد

---

(١) راجع « انشاء دولة اسرائيل » La création de L'Etat d'Israel ص ٦١ .

ومن مظاهر هذا الاتجاه (الاتجاه إلى قتل الشعور بالقومية العربية فى نفوس العرب) ماحدث فى ابريل ١٩٥٨ — بمناسبة احتفال اسرائيل بعيـــدها العاشر — من أن السلطات الاسرائيليـة قامت بتنظيم مسابقة أدبيـة للأدباء العرب(فى اسرائيل) وطلبت اليهم كتابة قصيدة أو بحث أو تمثيلية أو زجل حول هذه المواضيع :

« ما يعجبنى فى إسرائيل — كيف أقنع زميلى أو السياسى فى دولة مجاورة بالصلح بين إسرائيل والدول العربيـة — كيف يساهم المواطن العربى الاسرائيلى فى تقدم إسرائيل وفى تقريب السلم بينها وبين جاراتها .

راجـــع فيما تقدم كتاب « الأقلية العربية » (المرجـــع السابق ذكره) ص٦٩ ، ٧٠ .

ومن ذلك يبدو لنا أن سياسة الحكومة الاسرائيلية إزاء الأقلية العربية هى الأخذ بسياسة « سيف المعز وذهبه » !! (١)

خاتمة : دور المحكمة العليا الاسرائيلية

تقوم هذه المحكمه بدور كبير فيما يتعلق بضمانات الحريات ، إذ أنها المحكمة المختصة بالنظر فى قضايا الأفراد ضد تعسف السلطة ، وهى تقوم بمهامها على خير وجه إلا فيما يتعلق بما يسمى « أمن الدولة » ، ولا سيما حين تمس القضية مايتعلق بالصراع مع العرب ، ففى هذه الحالة تتحول المحكمة الى جهاز يهدف الى تبرير وسائل العسف الذى تلجأ اليه السلطة الاسرائيلية ، والى توسيع اختصاصات الحكم العسكرى بحيث أصبحت له سلطة مطلقة ، وذلك تحت ستار أو شعار « أمن الدولة » (٢)

---

(١) راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية حيث يذكر فى صفحة ١٦١ ، ١٦٢ أنه « ورد فى نشرة وكالة الأنباء العراقية بتاريخ ١١ /٧/ ١٩٦٢ نقلا عن الجويش أو بزرفر بتاريخ ٢٢ من يونيه (حزيران)١٩٦٢ أن المسئولين فى اسرائيل قد تمكنوا من تقليص أهداف العرب إلى مايسمى « بالولاء السلبى » .

(٢) الحريات الديموقراطيـة فى اسرائيل ١٩٧١ (المرجع السابق) ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٤

المبحث الرابع

بين الاتجاهين الفردى (الحر) والاشتراكى

نجد فى إسرائيل هذين الإتجاهين المتعارضين يسيران جنبا إلى جنب ، وليس فى ذلك الجمع بين النقيضين موضع من مواضع العجب . إذ لا يوجد هناك مبدأ أو مذهب فلسفى معين يسيطر على سياسة الدولة بهذا الصدد فالحزب المسيطر هناك على شئون الحكم ـ حتى الى عهد قريب ـ (وهو حزب ماباى) هو حزب اشتراكى يسارى كما هو معروف ، فقبل يوم ميلاد إسرائيل صرح بن جوريون لفريق من أتباعه بما يأمل فيه من رؤية الإشتراكية فى حياته (١) تسود حياة إسرائيل ، وفى اكتوبر ١٩٥٠ أعلنت وزيرة العمل جولدا ميرسون (جولدا مير) فى أحد المؤتمرات الخاصة بإسرائيل فى واشنطون بأن حزبها (حزب ماباى) « يهب نفسه ـ بصورة لا يمكن الرجوع أو الإرتداد عنها ـ لتحقيق الاشتراكية فى النهاية » (٢)

ومع ذلك فاننا نجد رغم هذه التصريحات من رجال الحكم أنه لم يصدر من الحكومة قرار تأميم واحد ، ثم نجد تلك الحكومة التى يسيطر عليها هذا الحزب الإشتراكى تمنح لأصحاب رؤوس الأموال بعضا من الإمتيازات التى لا تتفق مع الإشتراكية (٣) .

ويفسرون ظاهرة التناقض هذه بأن قادة هذا الحزب (ماباى) ـ على

---

(١) « in my life time »

(٢) was irrevocably dedicated to ultimate socialism راجع مؤلف Lehrman (المرجع السابق ذكره) ص ١٤٥

(٣) Lehrman (المرجع السابق) ص ١٤٦

حد تعبير أحد الباحثين ـ هم قبل كل شيء ، صهيونيون عمليون ، لا فلاسفة ماركسيون » (١)

فهم ـ كما يقولون — يضعون كل شيء (بما فى ذلك الاشتراكية) فى مرتبة ثانوية إلى جانب مرتبة المشكلة المتعلقة بكفالة حياة إسرائيل ، فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون فى الوزارة مكانا لرجال أحزاب اليمين إلى جانب رجال أحزاب اليسار . ورغم أنهم (قادة حزب ماباى الذى يسمى الآن كما ذكرنا ـ « حزب العمل » وهو الحزب المعارض برئاسة بريز) اشتراكيون إلا أنهم يرون أن ظروف إسرائيل الاقتصادية تتطلب تشجيع رأس المال الفردى الحر.

فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون فى الوزارة مكانا لرجال وأحزاب اليمين إلى جانب رجال وأحزاب اليسار .

ـ ومن أجل أن نتبين ونبين إلى أى مدى يأخذون هناك بالاتجاه الفردى (أى الرأسمالى) ، وإلى أى مدى يأخذون بالعكس بالاتجاه الاشتراكى يجب أن نفرق بين الميدانين : الميدانين الصناعى والتجارى وميدان ملكية الأراضى (بما فيها الأراضى الزراعية) فبينما نجد النزعة الفردية (أو الرأسمالية) تسيطر على أولهما نجد بالعكس أن النزعة الاشتراكية تسيطر على ثانيهما (أى على ميدان ملكية الأراضى) وإليكم تفصيل ما أوجزنا : ـ

(أولا) — **فى الميدان الصناعى والتجارى :**

لم تكن هنالك فى فلسطين قبل وصول المهاجرين اليهود الأوائل صناعات جديرة بهذا الاسم (٢) .

---

(١) راجع Lenrman & Tomororw فى مؤلفه: Israel' The Beginning (طبعة نيويورك ١٩٥١) ١٤٧

(٢) إذ لم تكن هناك ـ كما يقول بعض الباحثين الصهيونيين ـ سوى =

وكان مما تتطلبه دولة ناشئة طموحة كاسرائيل العمل على انهـــاض الصناعة وازدهارها .

وهناك نقطة واحدة نجد الجميع هناك — ماعدا اليساريين المتطرفين — على اتفاق تام بشأنها . وهى أنه من أجل انهاض الصناعة فى اسرائيل يجب تشجيع رأس المال الخاص (أى الفردى) ، ولذلك وجدنا الحكومة — كما قدمنا — تقرر لأصحاب رؤوس الأموال بعض الامتيـازات ، وفى الوقت ذاته لم تفكر الحكومة فى اصدار قرار تأميم واحد فى هذا الميدان . (١)

وحتى عام ١٩٥٥ كنا نجد أن ٩٢،٢ ٪ من المشروعات الصناعية هى مشروعات يقوم بها النشاط الفردى (l'initiative privée) .

أى أنها تتبع « القطاع الخاص » (على حد تعبير الاصطلاح الحديث الذى ساد لدينا أخيرا فى مصر) ، بينما نجد الباقى وهو ٧،٨ ٪ من تلك المشروعات تتبع الهيئات الاسرائيلية الكبرى التابعة للهستدروت Histadrut (اتحـــاد عمال اسرائيل .(٢)

= بعض مصانع قديمة للصابون فى نابلس وبعض طواحين قديمة فى يافا ، وحيفا قليل من الصناع والحرفيين (artisants) .

راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق ذكره) ص ١١١ .

(١) Lehrman (المرجع السابق) طبعة ١٩٥١ ص ١٤٦ ، ١٤٧ حيث يقول المؤلف : « اننا يمكننا أن نقرر أن الاشتراكية فى اسرائيل يمكن أن تستبعد لفترة لاتقل عن العشر سنوات التالية ، ويستطيع رأس المال المستثمر investment أن يكون طيلة هذه الفترة (العشر سنوات) فى مأمن من التأميم أو نزع الملكية » .

(٢) إنشاء دولة إسرائيل » (المرجع السابق) للدكتور شوراكى . طبعة باريس عام ١٩٥٥ ص ١١١ ، ١١٢ =

(ثانيا) — فى ميدان ملكية الأراضى (بما فيها الأراضى الزراعية)

نجد أن الاتجاه الاشتراكى بارز فى هذا الميدان ، بعكس الحال فى الميدان الصناعى والتجارى ، ففى عام ١٩٠١ أنشىء الصندوق القومى لليهود Le Fond National Juif ومهمته العمل على « إعادة شراء الأرض المقدسة » ، وكان المبدأ الأساسى الذى قرره النظام الموضوع لهذا الصندوق (١) هو عدم جواز التنازل عن الأرض المقدسة (أرض فلسطين) « التى هى ملكية مشتركة (أى على الشيوع) Propriété commune لليهود جميعا (٢) ، فيما يعتقدون :

- وبعد نشأة اسرائيل نجد أن الاتجاه الاشتراكى يتمثل فى صور متعددة .

١ — ملكية الدوله للاراضى :

الدولة هناك تعد أكبر مالك للاراضى (بما فيها الأراضى الزراعية) ، فهى تملك ٧١ ٪ من مساحة الأراضى فى إسرائيل (٣) .

٢ — الكيبوتز

فى الكيبوتز تتمثل النزعة الاشتراكية — بل الشيوعية — فى صورة بينة لا يعوزها بيان .

= أى أن الحكومة لم يكن لها حتى ذلك التاريخ (عام ١٩٥٥) نشاط ما من وجوه نشاط التدخل فى هذا الميدان .

ومن أسف أنه لم تصل الينا معلومات وثيقة بعدذلك التاريخ بهذا الصدد.

(١) ويرمز إلى هذا الصندوق بالحروف .K. K. L وهى الحروف الأولى من أسم هذا الصندوق(الصندوق القومى لليهود) باللغة العبرية :
Keren kayemeth Leisraél

(٢) مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ٩٧ .

(٣) بينما يمتلك الصندوق القومى اليهودى(الذى سبقت الأشارةاليه) =

فالكيبوتز — كما عرفنا — هى عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المعروفة فى الاتحاد السوفيتى باسم « كولخوز » .

وتقوم الكيبوتز على أساس مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . (١)

ولقد بدأ استيطان بعض من العمال الزراعيين اليهود فى بعض اجزاء من الأراضى القاحلة لاستصلاحها (فى فلسطين) منذ عام ١٩٠٧ .

وفى عام ١٩٢٠ خرجت الحركة الاشتراكية من مرحلة التجارب ووضعت مبدأ أساسيا من المبادىء الشيوعية وهو مبدأ

« De chacun selon ses capacités,à Chacun selon ses besoins»

أى « من كل حسب كفاءته (أو مقدرته) ، ولكل حسب حاجته (٢) » .

= ١٧ ٪ ، على أنه يمتلك ٣/٤ الاراضى المزروعة ، ولا تمتلك الهيئات البلدية والافراد سوى ١٢ ٪ فحسب من الاراضى ، راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ١٥٠ ، ١٥١ .

ومن أسف أننا لم نعثر على مرجع يدلنا على نسبة الملكية هذه بعد ذلك التاريخ أو يدلنا على احصائية ، وذلك حتى اليوم تبين لنا مقدار ملكية الأفراد وحدهم .

(١) مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ١٠٢ .

نقول أن الكيبوتز تشابه الكولخوز ولكنها ليست مثلها تماما ، بل إنه ليوجد بينهما فروق هامة — راجع فى بيان هذه الفروق كتابنا « الأنظمة السياسية » (طبعة ١٩٥٨)

ويقول الدكتور شوراكى (فى مؤلفه السابق الاشارة اليه ص ١٠٠) « إن الكيبوتز نشأت نشأة تلقائية une création spontanée كثمرة طبيعية لظروف الأرض والانسان وحاجياتهما فى إسرائيل » .

(٢) مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ١٠٠ .

وفى عام ١٩٢٧ كان هناك ٢٥ كيبوتز تضم ٣٠٠ مهاجرا وكانت تزرع ٧٥٠٠ ha كانت جزء من الصحراء . وفى عام ١٩٣٦ كان هناك ٤٦ كيبوتز تضم ١١٧٠٠ مهاجرا يقوم أعضاؤها بزراعة ١٤٥٠٠ ha ، وفى =

فالعمل لايؤجر المرء عليه ، فأعضاء الكيبوتز يقدمون جميعا خدماتهم للنهوض بالمشروع (زراعة أراضى الكيبوتز وما قد يلحق بها من بعض الصناعات، وكذلك إدارة شئون الكيبوتز) بينما تتكفل هيئة إدارة الكيبوتز بأداء جميع حاجيات أعضائها : من حيث المسكن والغذاء وقضاء أوقات الفراغ وتربية الأطفال والعلاج فى حالة المرض الخ .

فالفرد هناك (أى عضو الكيبوتز) وقد تخلص - كما يقولون - من أثقال نير حالات القلق النفسى من أجل مستقبله ومستقبل من يعولهم يستطيع أن يزيد من مجهوده وانتاجه (١) .

وكما أنه ليس لأعضاء الكيوبتز أجور -كما قدمنا - فكذلك ليس لهم مدخرات ولا حسابات فى البنوك .

وكثيرا ما يحدث أن تعمد الكيوبتز — من أجل زيادة مواردها المالية

= ١٩٤٩ كان هناك ٢٠٥ كيبوتز تزرع ٢٧٦ ، ١١٠ ha وتضم ٦١٠ ، ٦٠ مهاجرا — وفى ديسمبر ١٩٥٣ كان هناك ٢٢٧ كيبوتز تضم ٧٣٫٢٩٩ مهاجرا .
راجع : شوراكى (المرجع السابق) ص ١٠١ — ١٠٢ .
ومما تقدم يرى أنها أخذت فى الزيادة والانتشار بسرعة وعلى نطاق واسع .

(١) شوراكى (المرجع السابق ص ١٠٢ .
وراجع ص ١٠٣ حيث يقول أن جميع أعضاء الكيبوتز من رجال ونساء يكونون « الجمعية العمومية » للكيبوتز التى هى بمثابة سلطة تشريعية لتلك الجماعة . وهذه الجمعية تقوم بانتخاب اللجان التى يناط بها النظر فى جميع المشكلات اليومية التى تعترض حياة الكيبوتز . كما أن لهذه الجمعية العمومية سكرتاريه هى بمثابة سلطة تنفيذية لها : وهى تنتخب بواسطة الجمعية العمومية لمدة سنة وتتكون من عدد من الأعضاء يتراوح بين ٤ — ٧ يناط بكل منهم عمل معين .

(الناتجة من الزراعة) — إلى اقامة صناعات صغيرة (مثل صناعة المأكولات المحفوظة وصنع الطوب ، وانشاء فندق صغير) وقد تعمد الكيبوتز أحيانا — بصفة استثنائية وبصورة مؤقتة — إلى استئجار بعض أشخاص فى بعض المهام التى تقضى بها الضرورات .

ورغم أن أعضاء الكيبوتز لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة بين عدد السكان (إذ أنها تقل عن ٥٪ من عدد السكان طبقا للاحصيائيات السابقة على عام ١٩٥٥) إلا أنها (أى الكيبوتز) تلعب رغم ذلك دورا هاما فى بناء المجتمع الاسرائيلى الجديد ، فهى - كما يقولون - « البيئة الأساسية التى تصنع روح اسرائيل الجديدة » (١) .

ولذلك نجدهم فى السنوات الأخيرة بدءوا يعملون - فى إسرائيل - على اغراء الفتيان والفتيات العرب بالاشتراك فى حياة الكيبوتز (أى فى عضويتها) ، وذلك جريا على سياسة قتل الروح العربية فى نفوس عرب إسرائيل (٢) .

٣ — القرى التعاونية :

هذه القرى يمتلك أراضيها « الصندوق القومى لليهود » الذى سبقت الاشارة اليه ، وأراضى هذه القرى يجرى استغلالها بطريقة تختلف عن المبادىء التى تستوحيها الكيبوتز فهذه القرى تقوم على أساس مبدأ الاستغلال العائلى لتلك الأراضى الزراعية (المملوكة للصندوق) ، فتلك الأراضى توزع على عائلات القرية قطعا متساوية تستأجر أحداها كل عائلة من العائلات فى القرية وذلك دون أن تستأجر لديها عمالا . ومن ذلك يرى أنه بينما تقوم الكيبوتز على أساس مبدأ العمل الجماعى

---

(١) راجع « انشاء دولة إسرائيل للدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ١٠٤ — ١٠٧ .

(٢) راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجمالى (المرجع السابق) ص ٥ .

من أجل الانتاج فأن القرية التعاونية انما تقوم على أساس العمل المشترك لكل عائلة (لا لجميع أهالى القرية كما هو الشأن فى السكيوبتز) .

ويلاحظ أن الجمعية التعاونية التى تضم هذه العائلات فى القرية تجتمع كجمعية عمومية وهى تشرف على تنظيم بيع المحصولات ، طبقا للمبادىء المعروفة للنظام التعاونى كما تشرف على تنظيم المرافق العامة المختلفة للقرية : كالمدارس والصحة العامة والأعمال الخيرية (١) .

---

(١) وقد أنشئت أول مستعمرة تعاونيه عام ١٩٢١ ولقد انتشرت هذه الحركة حتى أننا وجدنا فى عام ١٩٤٩ مائة وعشرين (١٢٠) قرية تعاونية تضم عددا من السكان يبلغ ٣١٫٢٤٣ شخصا وفى عام ١٩٥٠ كان يوجد ١٧٩ قريه تضم عددا من السكان يبلغ ٥٥٫٦٨١ شخصا . وفى ديسمبر ١٩٥٣ كان يوجد ٢٥٩ قريه وتضم من السكان عدد ٧٨٫٥٦٩ .

وهناك نوع آخر أقل أهميه يطلق عليه « القرى التعاونية المختلطة » وهى عبارة عن مزيج أو خليط من السكيوبتز ومن القرى التعاونية ـ وقد أنشئت هذه القرى التعاونية المختلطة عام ١٩٣٧ كثمرة للجهود التى بذلت للتوفيق بين الاقتصاد الجماعى (الاشتراكى) والاقتصاد الفردى (الرأسمالى) وفى عام ١٩٥٢ كان يوجد باسرائيل ٢٩ قرية تعاونية مختلطة تضم ٤٩٤٦ مزارعا . ومن ذلك يرى أن هذا النوع من القرى له مكان ثانوى إلى جانب النوعين السابقين (السكيوبتز والقرى التعاونية) .

راجع فيما تقدم مؤلف الدكتور شوراكى ص ١٠٩ - ١١٠ .

ملاحق

للنبذة التاريخية عن نشأة اسرائيل والحركة الصهيونية

« الخطر اليهودى ـ بروتوكولات حكماء صهيون »

بعد أن انتهينا من كتابة النبذة التاريخية عن نشأة اسرائيل والحركة الصهيونية (١) . استطعنا ـ بعد بعض من الجهد فى البحث دام بعضا من الوقت ـ أن نحصل على نسخة من مؤلف أحدث دويا كبيرا فى العالم السياسى لدى الغربيين فى أوائل هذا القرن العشرين . وهو مؤلف يلقى ضوءا على بعض الاتجاهات السرية للحركة اليهودية فى أواخر القرن الماضى . أى فى تلك الفترة التى عقد إبانها المؤتمر الاول للصهيونية العالمية الذى عقد برئاسة هرزل بمدينة بال (Bâle) بسويسرا عام ١٨٩٧

أما ذلك المؤلف فهو « الخطر اليهودى — بروتوكولات حكماء صهيون (٢)

---

(١) راجع ما كتبناه فى تلك النبذة التاريخية ص ١٠ — ٢٧ .

(٢) وقد ترجمه إلى العربية عن الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسى — وقد طبع بالقاهرة عام ١٩٥١ — وقد نفدت نسخه من المكتبات . ولم نوفق إلى الحصول على نسخة منه من مكتبة جامعة الدول العربية . ولقد كان للفقيد الزميل النبيل وصديقنا الحميم الأستاذ محمود متولى نور (محافظ القاهرة السابق) فضل إطلاعنا عليه .

ولقد كان العالم الروسى الأستاذ نيلوس أول من نشر هذا الكتاب بعد أن ترجمه إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢ . وقد ترجم إلى اللغة الانجليزية =

كنه ذلك المؤلف — يجدر بنا أولا أن نلقى بعضا من الضوء على ذلك الغموض الذى يلقى بظله على الافهام عنوان ذلك الكتاب . فماذا يقصدون بكلمة «بروتوكولات» ؟ - أن هذه الكلمة Protocle تستعمل فى اللغات الأوربية بمعان مختلفة . فهى تطلق أحيانا - كما هو معروف - على العادات المتبعة فى العالم الدبلوماسى أو فى استقبالات الملوك كما تطلق على محضر جلسات مؤتمر من المؤتمرات السياسية . وبهذا المعنى الأخير تستعمل هذه الكلمة لعنوان هذا الكتاب .

ولكن هل كان هذا المؤلف حقا عبارة عن محضر لأحدى تلك الجلسات ؟ الواقع - كما يتبين من أسلوب ذلك الكتاب أنه عبارة عن تقرير قدمه أحد الأشخاص (اليهود) إلى جماعة من اليهود اجتمعوا فى أحد المؤتمرات (أو الاجتماعات) السرية . ثم أقر المجتمعون هذا التقرير (١) .

وهذا هو ما أشار العالم الروسى الأستاذ نيلوس (أول ناشر لهذا الكتاب ومترجم له إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢ (٢) .

= وطبع عدة مرات وكانت طبعته الخامسة (لعام ١٩٢١) هى الطبعة التى قام الأستاذ محمد خليفة التونسى بترجمتها إلى اللغة العربية (راجع فى ذلك المقدمة التى كتبها الأستاذ التونسى لهذا الكتاب ص ٨ ، ١٠ ، ١١) .

(١) وهذا هو مايتبين من صياغة كثير من العبارات مثل عبارة « إنى أتخذ لنفسى خطا جديدا للهجوم » (ص ٦١) . وعبارة « كما علمتم من قبل » (ص ٦٩) . و« أن نوع الاستبدال الذى أقترحه » (ص ٨٠) - ويلاحظ أن هذه العبارات (وأمثالها كثير) لم ترد فى سياق مناقشات جرت بين أفراد هيئة مجتمعة فلا أثر هناك للمناقشة والسؤال الرد ، والجذب والشد ، مما يميز محاضر جلسات المؤتمرات لاسيما ماكان منها ذا صبغة سياسية .

(٢) حيث أنه ذكر (فى المقدمة التى قدم بها الكتاب ص ٥١ بالهامش =

وفى نهاية هذه البروتوكولات أو بعبارة أصح هذه الوثيقة (أو هذا التقرير) وردت هذه العبارة (١):

« وقعه ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين » .

ثم نجد تفسيرا (بالهامش) لهذه العبارة :

« أرقى درجات الماسونية اليهودية ، فالموقعون هنا هم أعظم أكابر الماسونية فى العالم » .

وهذه الوثيقة (البروتوكولات) انتزعت خلسة من كتاب ضخم لمحاضر خطب فى أحد مكاتب مركز قيادة جمعية صهيونية بفرنسا (٢) .

ولكن إلى أية هيئة قدم ذلك التقرير (أو الوثيقة) ؟ ومن هم أولئك الذين وافقوا عليه ؟ وفى أى تاريخ حدث ذلك على وجه التحديد ؟ ذلك ما لا يتبين للقارىء بصورة جليه لا فى التقرير ذاته (أى البروتوكولات) ولا فى المقدمة التى قدم بها الأستاذ نيلوس لذلك التقرير (أو الكتاب) ولا فى التعقيب الذى اختتم

= رقم ١) عن تسمية الكتاب بروتوكولات : « أنها لا تنطبق تماما على وثائق الكتاب لأنها ليست بالضبط محاضر جلسات بل هى تقرير وضعه شخص ذو نفوذ » .

(١) ص ١٦٨ من ذلك المؤلف .

(٢) راجع ص ١٦٨ من ذلك المؤلف (« الخطر اليهودى — بروتوكولات حكماء صهيون ») .

ولقد استطاعت سيدة فرنسية أثناء اجتماعها بزعيم من أكابر رؤسائهم فى وكر من أوكار الماسونية السرية فى فرنسا أن تختلس هـــذه الوثيقة خفية وتفر بها . وهذه الوثيقة المختلسة هى عبارة عن محتويات هذا المؤلف — راجع فى ذلك ص ٧ — ٨ من من مقدمة الأستاذ التونسى .

به هذا الكتاب . كما لا يتبين ذلك من المقدمة القيمة التى كتبها لهذا الكتاب الأستاذ التونسى حين ترجمه إلى اللغة العربية .

والذى نستطيع أن نستنتجه مما ورد فى هذا الكتاب (ومن هاتين المقدمتين) أن هذا التقرير قدم فى أحد الاجتماعات السرية التى عقدها اليهود بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيونى العالمى الأول الذى عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ (١) . ولكن هذا المؤتمر تلته فى السنوات التالية عدة مؤتمرات . ولم يبين لنا أحد ما إذا كان هذا التقرير قدم بمناسبة المؤتمر الأول (لعام ١٨٩٧) أو بمناسبة انعقـــاد أحد المؤتمرات التالية ، ولكن الثابت أن هذه الوثيقة (التقرير) قدمت فى الفترة التى تقع ما بين ١٨٩٧ ، ١٩٠١ (٢) ولكن هل قدم هذا التقرير الى أحد هذه المؤتمرات الصهيونية العالمية التى عقدت فى تلك الفترة ؟

ذلك مما نرتاب فى أمره ، والصحيح — فيما نرى — أن هذا التقرير إذا كان قد قدم بمناسبة أحد تلك المؤتمرات العالمية الصهيونية الا أنه لم يقدم اليها ، وانما قدم الى المجتمعين فى أحد الاجتماعات السرية لمؤتمر الماسونيين اليهود — ونحن نقدم تأييدا لهذا الرأى الأدلة الآتية :

١ — ما ذكره الأستاذ نيلوس من «أن هذه الوثيقة سرقتها سيدة فرنسية من أحد الأكابر ذوى النفوذ من زعماء الماسونية الحرة Free masonary ، وقد تمت السرقة فى نهاية اجتماع سرى بهذا الرئيس فى فرنسا حيث وكر المؤتمر الماسونى اليهودى (٣)

(١) راجع مقدمة الاستاذ التونسى ص ٧ .

(٢) إذ ذكر الاستاذ نيلوس (فى المقدمة التى كتبها ص ٥٠) أن هذه النسخة من التقرير (أو البروتوكولات) وقعت تحت يده عام ١٩٠١ .

(٣) راجع المقدمه التى كتبها الأستاذ نيلوس ص ٥٠ .

٢ — ورد فى نهاية ذلك التقرير (أو الوثيقة أو البروتوكولات) أنه قد « وقعه ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين » وهذا الاصطلاح الأخير يقصد به (١) « أعظم أكابر الماسونية فى العالم ».

وما دام أن التقرير كان ذا صبغة سرية غاية السرية فقد كان اذا أمرا طبيعيا ألا يقدم الى مؤتمر كان يضم عددا كبيرا من الافراد مثل ذلك المؤتمر الصهيونى العالمى الذى عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا وكان يضم نحو ٣٠٠ من اليهود (٢)

٣ — مايشير اليه واضع هذا التقرير من أنهم يعتمدون — فى تحقيق أهدافهم (اى الأهداف التى يشير اليه التقرير) — اعتمادا كبيرا على جماعة الماسونيين (٣)

٤ — خلاصة الافكار المسيطرة على تلك الوثيقة أو (البرو توكولات)

تتلخص تلك الأفكار جميعا فى فكرة واحدة هى السيطرة العالمية ، أو بعبارة

---

(١) كما ورد بالهامش رقم ٢ ص ١٦٨ .

(٢) ذلك هو العدد الذى ذكره الاستاذ التونسى .

(٣) راجع ص ٧٨ من ذلك المؤلف (المشار اليه) حيث ورد ما نصه « ان المحفل الماسونى المنتشر فى كل أنحاء العالم ليعمل فى غفلة كقناع لأغراضنا » ،) وقوله (ص ١٢٤) « الى أن يأتى الوقت الذى نصل فيه الى السلطة سنحاول ان ننشىء ونضاعف خلايا الماسونيين الاحرار فى جميع انحاء العالم سنجذب اليها كل من يصير أو من يكون معروفاً بأنه ذو روح عامة Public-Spirit (أى ذو اتجاه الى الخدمة العامة) ، وهذه الخلايا ستكون الاماكن الرئيسية التى سنحصل منها على ما نريد من اخبار كما أنها ستكون أفضل مركز للدعاية » .

أخرى العمل على حكم العالم تحت سلطان ملك مستبد من اليهود (١) .

ووسائلهم إلى بلوغ ذلك الهدف تتلخص فيما يلى :

١ — العمل على احتكار الصناعة والتجارة العالمية (٢) .

٢ — تشجيع اثارة الاضطرابات والحروب الأهلية داخل الدول : الأمر الذى يجعلها فى حاجة إلى مال ، والمال فى أيديهم (أيدى اليهود) .

٣ — تشجيع العمال فى الأقطار الأخرى على ادمان المسكرات لاضعاف قوتهم الانتاجية وكذلك نشر المنازعات والعــداوات المتبادلة « وفى هذه الأحوال المضطربة لقوى المجتمع ستكون قوتنا (أى قوة اليهود) ـ كما يقول ـ أشدمن أية قوة أخرى » .

٤ — العمل على الحط من كرامة رجال الدين (لدى غير اليهود) فى أعين الناس ، لأن رسالة رجال الدين تعد عقبة كئودا فى طريق اليهود ، والعمل على تحطيم البلاط البابوى Papal Court أى تدمير السلطة البابوية « لأن ملك اسرائيل سيصير البابا Pobe الحق للعالم وبطريرك الكنيسة الدولية » .

٥ — الاعتماد على جماعات الماسونيين ، وهى ـ كما هو معلوم ـ من الجمعيات

---

(١) راجع المؤلف المذكور « الخطر اليهودى ـ بروتوكولات حكماء صهيون » ص ٧٦ وص ٨٢ حيث نجـــده يقول : « أننا نقرأ فى شريعة الأنبياء أننا مختارون من الله لنحكم الأرض ، وقد منحنا الله العبقرية كى نكون قادرين على القيام بهذا العمل » وفى صفحة ١١٠ يقول : « ماذا سيكون موقفنا حين نعرف رسميا كحكام للعالم فى شخص امبراطورنا الحاكم العالمى . وفى ص ٢٢٨ يقول : أن الطبيعة قدقدرتنا تقديراً لقيادة العالم وحكمه » :

(٢) راجع ص ٨٢ من المرجع السابق ذكره (الخطر اليهودى) .

السرية واستخدامها كأدوات للدعاية وكمصادر للحصول على الأخبار .

٦ ــ أن ينشروا فى كل الدول الكبرى ذوات الزعامة أدبا litterature مريضا قذرا .

٧ ــ العمل على السيطرة على وكالات الأنباء العالمية ، بحيث لا تنشر من الأخبار إلا ما يلائم صالح اليهود . ويقول صاحب هذه الوثيقة (البروتوكولات) أنهم (أى اليهود) قد استطاعوا فعلا تحقيق هذا الهدف (١)

٥ ــ اساليب مكيافيلية

يتبين ــ مما تقدم وما سنقدم ــ أنهم يلجئون فى تحقيق أهدافهم إلى الأساليب المكيافيليه (٢) . ففى نظرهم « أن السياسة لا تتفق مع الأخلاق فى شىء ، والحاكم

---

(١) راجع فيما تقدم مؤلف « الخطر اليهودى » (المرجع السابق) ص ٥٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٦٢ ، ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٢ ، ١١٠ على التوالى .

(٢) الاصطلاح المعروف ــ أساليب ميكيافيلية ــ هو نسبة إلى مكيافيللى Machiavelli وهو ايطالى ولد بمدينة فلورنسا Florence عام ١٤٦٩ وحين يذكر اسمه يذكر مقرونا بكتاب « الأمير » Le Prince الذى وضعه عام ١٥١٣ وهو أشهر مؤلفاته كما أنه جعل لمكيافيللى شهرة عالمية كما جعل من اسمه فى جميع اللغات صفة من الصفات التى توصف بها بعض التصرفات بأنها مكيافيلية Machiavelique أى أنها يشوبها الغدر والدهاء والأنانية .

راجع فى ذلك :

F. Pollock : Hist. of the Science of Politics.

طبعة لندن ١٩٣٥ ص ٤٣ .

المقيد بالأخلاق ليس سياسيا بارعا ، « ولا بد لطالب الحــكم من الالتجاء إلى المكر والرياء ، فان الشمائل الإنسانية العظيمة من الاخلاص والأمانة تصير رذائل فى السياسة ، إنها لتبلغ فى زعزعة العرش أعظم مما يبلغه ألد الخصوم (١) ، فشعارهم هو : العنف والخديعة ، والحق عندهم هو القوة (٢) .

٦ ـ المراحل التى اجتازها اليهود فى تحقيق تلك الأهداف ـ دور اليهود فى الثورة الشيوعية فى روسيا

أهم تلك المراحل ـ فيما يرى البعض (وعلى رأسهم الاستاذ نيلوس) تتلخص فيما يلى :

(أولا) ـ أن روسيا القيصريـة كانت أول دولة وجه اليها اليهود جهودهم وعملوا على الاطاحة بنظام الحكم فيها عن طريق حركة ثورية ، وهى ثورة مارس سنة ١٩١٧ ثم الثورة البلشفية (الشيوعية) بزعامة لينين فى أكتوبر من ذلك العام .

= وراجع أيضا :

J . J . cheva : Les grandes Oeuvres Politidues éd. Paris 1654 P .

(١) « الخطر اليهودى » (المرجع السابق) ص ٦٠ ، ٦١

(٢) « الخطر اليهودى » ص ٦٤ حيث يقول : يجب أن يكون شعارنا « كل وسائل العنف والخديعة » :

وراجع ص ٦٥ حيث يقول « أن هذا الشر هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هدف الخير ، ولذلك يتحتم ألا نتردد لحظة واحـــدة فى إعمال الرشوة والخديعة والخيانة إذا كانت تخدمنا فى تحقيق غايتنـا ، وفى السياسة يجب أن نعلم كيف نصادر الأملاك بلا أدنى تردد إذا كان هذا العمل يمكننا من السيادة والقوة » .

وراجع ص ٦١ حيث يقول : « أن حقنا يكمن فى القوة »

فلقد كانت روسيا أكثر البلاد اضطهاداً لليهود وإعمالا للمذابح فيهم . ومن العجيب حقا أن تجد الأستاذ نيلوس (سواء فى كلمة المقدمة أو فى كلمة التعقيب اللتين كتبهما لذلك المؤلف) فى عام ١٩٠٥ قد تنبأ بذلك ، أى أنه تنبأ بتلك الثورة التى أطاحت بالنظام القيصرى الروسى قبل حدوثها باثنى عشر عاما (١) .

ولذلك نجد اليهود — فيما يرى البعض — قد ساعدوا اليابان بالأموال والأسلحة فى حربها ضد روسيا القيصرية مما ساعد على انتصار اليابان عام ١٩٠٥ وفتح أبواب الصين أمامهم (٢) .

وبعد نجاح الثورة البلشفية بمساعدة اليهود - فيما يرى البعض - كان لليهود نفوذ كبير فى روسيا البلشفية (أو « السوفيتية » كما يقال الآن) وذلك حتى نهاية عهد ستالين (الذى توفى فى مارس ١٩٥٣) .

« أنه لا يمكن أن يعجز أحد — كما ذكرت صحيفة التيمس البريطانية - أن يكتشف روسيا السوفيتية فى « البروتوكولات » ، كما أنه لا أحد يستطيع أن ينكر أن القوميسيرين (أى الوزراء) السوفييت يكادون يكونون جميعا من اليهود (٣) .

---

(١) راجع ص ٥٥ من المقدمة التى كتبها حيث يقول : « أن كل جهود الهدم من جانب أعداء المسيح اليساريين (يقصد اليهود) مركزة على روسيا والأسباب مفهومة والغايات معلومة » ، وفى ص ١٧٢ نجده يقول : «إلى أن يتم للأفعى (يقصد اليهود) قهر روسيا التى ركزت عليها جهودها فى الوقت الحاضر . . . الخ » .

(٢) على أن اليابانيين أغلقوا الباب فى وجوه اليهود بعد أن انتصروا على روسيا . راجع مقدمة الأستاذ التونسى ص ٣٢ .

(٣) ذلك ما نشرته صحيفة التيمس البريطانية فى مقال لها نشر فى مايو ١٩٥٠ بعنوان « الخطر اليهودى » .

(ثانيا) ثم اتجهت جهود اليهود ومحاولهم إلى تحطيم الخلافة العثمانية فى تركيا فقد رفض الخليفة العثمانى السلطان عبد الحميد تلك المساعى التى بذلها هرزل لديه من أجل الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين (التى كانت تخضع لسلطان تركيا فى فى ذلك الحين) وعلى أن يمنح اليهود بفلسطين استقلالا ذاتيا (١)

ولقد تحطمت الخلافة العثمانية على يد «الدونمة» وعلى يد بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٨)، وكان لليهود ببريطانيا نفوذ كبير، و «الدونمة» هم من اليهود الأتراك الذين اعتنقوا الاسلام (أو بعبارة أصح أدعوا الاسلام!!)، ولقد كان الثلاثة الذين سلموا الخليفة قرار العزل يهودا، وكان لنفوذهم (الدونمة) فى تركيا الأثر الأكبر فى أن طرحت تركيا دينها الاسلامى وقوانينها الاسلامية ومحاربة اللغة العربية والتبرؤ من صلاتها بالعرب (٢)

= ثم يمضى كاتب صحيفة التيمس فيقول. «أنه ليتحتم على كل بريطانى مخلص أن يظفر بهذا الكتاب («البروتوكولات») ويدرسه فى ضوء الأحداث الداخلية والخارجية».

راجع فى ذلك مقدمه الأستاذ التونسى ص ٤٥، ٤٦.

ويقول الأستاذ التونسى (فى مقدمته المشار اليها ص ٢٩، وفى هامش ص ٥٦) «أن المكتب السوفيتى الآن (أى عام ١٩٥١) يتألف من سبعة عشر عضوا منهم ١٤ يهود صرحاء و٣ من أصول يهودية أو من نتاج اليهود. وزوجات هؤلاء الثلاثة يهوديات، وهؤلاء الثلاثة هم ستالين وفورشيلوف ومولوتوف. وهؤلاء الثلاثة هم ما بين يهودى الأم أو الجدة أو مجهولى النسب» وكان تروتسكى (الساعد الأيمن للنين) يهوديا.

(١) راجع ما ذكرناه بهذا الصدد ص ١٢

(٢) راجع مقدمة الأستاذ التونسى ص ٢٩، ٣٤ وسوف نعود للكلام «عن الدونمة» فى الكلمة الختامية لكتابنا هذا

ومن العجيب حقا أيضا أن نجد الأستاذ الروسى نيللوس قد تنبأ (فى كلمة التعقيب المشار إليها التى كتبهاعام ١٩٠٥) بما سيصنعه اليهود فى تركيا وبتركيا(١)

(ثالثا) ومن الأمور المعروفة ما لليهود من النفوذ فى الدولتين الكبيرتين أمريكا وبريطانيا (٢)

٧ - بعض ملاحظات عن قيمة أو أهمية « البروتوكولات »

إذا كان لهذه الوثيقة (أو «البروتوكولات») أهمية يجب عدم الاقلال من شأنها، إذا نظرنا اليها من الناحية التاريخية، فأنه يبدو لنا أننا إذا نظرنا اليها من ناحية الحاضر أو المستقبل فأنه لايجوز - كافعل بعض الباحثين - المبالغةمن شأنها.

وبيانا لذلك ندلى بما يلى من الملاحظات:

(فأولا) - من البين أن تلك الوسائل التى سبقت لنا الاشارة اليها — والتى تعتمد تلك الفئة من اليهود عليها للسيطرة على العالم إذا كانت (أى تلك الوسائل) ذات قيمة أوذات أثر فى الفترة التى كتبت فيها تلك الوثيقة (أواخر القرن التاسع عشر) أوأوائل القرن العشرين فأنها الآن - فى عصر القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ وسفن الفضاء - هى والهباء سواء. وذلك أمر بدهى بين لايعوزه البيان.

---

(١) فقد كتب الأستاذ نيلوس (بصفحة ١٧٣ من المرجع السابق ذكره) يقول: «وتظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى (يقصد اليهود) قبل وصولها إلى أورشليم (بيت المقدس)»، ثم يقول «ولم تبق أمام الأفعى إلا مسافة قصيرة حتى تستطيع اتمام طريقها بضم رأسها إلى ذنبها».

(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن بريطانيا، وكذلك مقدمة الأستاذ التونسى ص ٢٩، ٣٢.

ولذلك فأنه يبدو لنا أن لدى تلك الفئة من اليهود برنامجا أو أسلوبا جديدا منأجل بلوغ ذلك الحلم القديم : حلم السيطرة العالمية ذلك الطريق أو الأسلوب الجديد هو العمل على اثارة حرب عالمية ثالثة تقف فيها اسرائيل موقف الحياد ، وتنتهى تلك الحرب بدمار الطرفين المتحاربين ، ولا يكسب منها ـ فى اعتقادهم ـ أحد سواهم (أى سوى اليهود) كما كان شأنهم فى الحربين العالميتين السابقتين (١)

---

(١) ذلك هو ما ذكره زعيم صهيونى أمريكى كبير هو الحاخام عما نويل رابينوفتش فى خطاب ألقاه فى أحد الاجتماعات السنوية السرية للحاخامات اليهود فى دول أوروبا ، وقد استطاعت مجلة أمريكية اسمها Common sense (تصدر فى New Jersey) بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل عليه (على الخطاب) ، وقد نشرته فى نشرة لها ملحقة بالعدد رقم ١٦٧ للمجلد السادس بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٢ ـ وقد نشرت صورته بالزنكوغراف من ذلك المقال فى صحيفة الجمهورية عدد ١٤ ابريل ١٩٥٦ (بالصفحة الثالثة).

ولقد بدأ هذا الحاخام خطابه بقوله :

«تحياتى اليكم ياأبنائى ـ لقد استدعيتكم هنا لتتدارسوا الخطوات الأساسية لبرنامجنا الجديد ، وكما تعلمون لقد أملنا أن تكون هناك فترة عشرين عاما بين الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب العالمية الثالثة حتى نستطيع أن نستفيد من المغانم العظيمة التى كسبناها من الحرب العالمية الثانية ولكن تزايد عددنا فى مناطق حيوية معينة قد أثار الاعتراضات فى وجهنا ، ولذلك يتحتم علينا أن نثير حربا عالمية ثالثة فى بحر خمس سنوات ، أن الهدف الذى جاهدنا للوصول اليه طوال ثلاث آلاف سنه قد أصبح قريب المنال » ثم يقول «وانى أستطيع إن أعدكم وأنا واثق من صدق هذا الوعد أن جنسنا سيتبوأ مكانه اللائق به فى العالم قبل مرور عشر سنوات فيصبح كل يهودى ملكا ويصبح غير اليهودى عبداً (هتاف) » .

(ثانيا) — من البين أن النظام الذى تقترحه تلك الوثيقة (البروتوكولات) هو كذلك نظام وإن تلاءم مع ظروف العصر الذى كتبت فيه فانه نظام لا يمكن أن يتلاءم مع ظروف العصر الحاضر ، وحسبنا أن نذكر أن ذلك النظام لم يطبقوه حتى فى اسرائيل ذاتها فالنظام الذى يقترحونه - كما هو مبين فى تلك الوثيقة - (البروتوكولات) يتلخص فى أنه نظام ملكى يتولى العرش فيه ملك يهودى مستبد من سلالة داود عليه السلام (١) . ونجدهم - لدى نشأة اسرائيل - لم يتجهوا إلى إقامة نظام ملكى ، بل أننا نجدهم قد حرصوا على أن يكون رئيس الدولة ضعيفا - كما قدمنا - (٢) ، ولم يقل أحد أنه روعى فى اختيار وايزمان أو بن زفى أو بن جوريون أو غيرهم من رؤساء الدولة أو رؤساء الوزارات أن يكون من سلالة داود .

(ثالثا) — أنه ليصعب القول - فيما يبدو لنا - أن مثل هذا التفكير السالف هو الذى يسيطر على منظمة الصهيونية العالمية فى الوقت الحاضر (أو على حكام اسرائيل) . ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن من الأمور الثابتة أن « البروتوكولات » إنما كانت عبارة عن وثيقة قدمت إلى أحد المؤتمرات السرية للماسونيه اليهودية . فكل ما يمكن قوله أن هذه الأفكار تمثل أفكارا أو اتجاهات لبعض الجماعات اليهودية . ويجب ألا تفوتنا الاشارة إلى أن ثمة تيارات مختلفة متباينة متعارضة تسود العالم اليهودى . ولقد سبق أن تكلمنا عن كثير من وجوه الاختلاف الذى قام ولا يزال قائما فيما بينهم وذكرنا أن الخلاف فيما بينهم نشأ حتى حول ضرورة وجود وطن قومى يهودى ونشأة دولة لإسرائيل ذاتها (٣) ، وليس جميع

---

(١) راجع ص ٧٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من كتاب « الخطر اليهودى » (المرجع السابق ذكره) .

(٢) راجع ص ٢٢٩ ، ٢٣٠

(٣) راجع ص ٣٨ ، ٣٩

اليهود - كما يظن البعض - صهيونيين ، فهناك خلاف حاد بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من اليهود ، وإذا نظرنا إلى الصهيونيين منهم أنفسهم نجد بينهم كثيرا من أوجه الخلاف ، فهناك خلاف حول مفهوم الصهيونية ، وخلاف حول صبغتها الدينية إلى غير ذلك من وجوه الخلاف (١)

ومما يقضي به واجب الانصاف أن نذكر أن هناك عددا غير قليل من اليهود الذين لاتسودهم مثل تلك الروح الفاسدة المفسدة الشريرة التي تسيطر على جميع ما سطر في تلك « البروتوكولات » ، هناك مثلا من أولئك الكتاب اليهود المنصفين الذين ذهبت بهم روح الانصاف إلى حد انتقاد فكرة انشاء دولة لاسرائيل رجال مثل الكاتب الأمريكي المعروف ليلنتال Lilienthal والكاتب الصحفي Binder رئيس تحرير احدى الصحف الأمريكية (صحيفة Minneapolis) وهناك كذلك المجلس الأمريكي لليهودية ولاسيما نائب رئيسه الحاخام ايلمر بيرجر (٢)

ولقد تقدم القول بأنه لولا شعور اسرائيل بالخطر الذي يهددها ، فأن مايقوم بين مختلف أحزابها من أوجه الخلاف كان كفيلا أن يقسمها تقسيما ، بل وأن يمزقها تمزيقا مما يؤدي إلى انهيارها ، كما حدث لدولتها القديمة .

(رابعا) — نلاحظ فيما يتعلق « بالبروتوكولات » أنها تنم بصورة بينة عن عقلية مضطربة غير منظمة ، كما تنبيء عن تفكير سطحي ينزل أحيانا إلى مستوى

---

(١) راجع ص ٢٥ ومابعدها
- وقد عرضنا في مواضع مختلفة لبيان الكثير من وجوه الخلاف فيما بينهم ولقد بلغ ما بينهم من خلاف حدا حال دون وضع دستور شامل لاسرائيل (كتابنا ص ١٧٦ وما بعدها)
(٢) راجع ماسبق لنا ذكره في موضوع « مقومات الدولة » ص ٧٤ ومابعدها

التفكير بل العبث الصبياني . وحسبنا بيانا لذلك أن نورد هنا نصوص بعض ماورد فيها من الآراء حول مبادىء أو أحكام النظام الجديد الذى يفكرون فى وضعه حين تكون لهم السيطرة العالمية :

(ا) أن اساءة استعمال السلطة يكفى لمنعه ـ فى نظرهم ـ فرض عقوبة صارمة !! (١)

(ب) ـ الغاء حق المتقاضين فى استئناف الأحكام القضائية ، ومعاقبة القاضى بل وعزله إذا ثبت أنه أخطأ فيما أصدر من الأحكام !! (٢) .

ولما كان لايوجد ـ فى أى بلد من البلاد ـ قاض لاينجو من الخطأ فأن جميع القضاة لن يكونوا بمنجاة من العقاب والعزل !! ومن أين سيأتون بالقاضى الذى لم يخطىء ليقوم بالحكم بمثل ذلك العقاب !! بل من أين سيأتون بالقضاة الذين يقبلون تولى مهمة تؤدى بهم حتما إلى العقاب والعزل !! .

---

(١) راجع ص ١٢٩ من تلك البروتوكولات (كتاب « الخطر الصهيونى » السابق ذكره)

حيث ماورد مانصه : « أن سوء أستعمال السلطة من جانب الناس ما عدا الحـ) كم سيكون عقابه بالغ الصرامة إلى حد أن الجميع سيفقدون الرغبة فى تجربة سلطتهم لهذا الاعتبار » ـ ومن البين ما يلاحظ من سوء الصياغة والتعبير إلى حد كبير .

(٢) راجع ص ١٣٢ من البروتوكولات حيث ورد مانصه : « وسنلغى حق استئناف الأحكام ، وسنقصره على مصلحتنا فحسب ؛ والسبب فى هذا الالغاء هو أننا يجب علينا ألا نسمح أن تنمو بين الجمهور فكرة أن قضاتنا يحتمل أن يخطئوا فيما يحكمون . وإذا صدر حكم يستلزم اعادة النظر فسنعزل القاضى الذى أصدره فوراً ، ، ونعاقبه جهراً حتى لا يتكرر مثل هذا الخطأ فيما بعد » .

(ج) تحطيم البابوية Papal Court عن طريق اثارة الجماهير بالهجوم على مقر البابا ، ثم يحتل ملك اسرائيل مكان البابا (١) !!!

(د) وأخيرا فأننا نجد البروتوكولات (أو تلك الوثيقة) تتعرض لبيان تفصيلات وجزئيات لايصح أن تجد لها مكانا فى مشروع نظام الحكم لدولة كبيرة، من الدول بل ولا لنظام الادارة لقرية صغيرة من القرى . لذلك كان أمرا عجيبا حقا أن نجدها (أى تلك التفصيلات والجزئيات) فى مشروع نظام الحكم لحكومة عالمية تحكم العالم !!!

فهذا المشروع « العالمى » يعرض للكلام عن مقابلات الملك اليهودى (ملك العالم) ، وعن خطبه ! . إذ نجد المشروع قد تضمن مانصه : « سيكون ملكنا على اتصال وطيد قوى بالناس . وسيلقى خطبا فوق المنابر tribunes ، وهذه الخطب جميعها ستذاع فورا على العالم (٢) .

---

(١) راجع ص ١٣٩ من البروتوكولات » (أو كتاب « الخطر اليهودى ») حيث نجد مانصه : حينما يحين لنا الوقت كى نحطم البلاط البابوى (the Papal Court) تحطيما تاما فأن يدا مجهولة مشيرة إلى الفاتيكان Vatican ستعطى اشارة الهجوم، وحينما يقذف الناس أثناء هيجانهم بانفسهم على الفاتيكان سنظهر نحن كحماة له لوقف المذابح . بهذا العمل سننفذ إلى أعماق قلب هذا البلاط ، وحينئذ لن يكون لقوة على وجه الأرض أن تخرجنا منه حتى نكون قد دمرنا السلطة البابوية ، إن ملك اسرائيل سيصير البابا Pope الحق للعالم وبطريرك Patriarch الكنيسة الدولية » .

(٢) ص ١٣٣ من « البروتوكولات » (أو كتاب « الخطر اليهودى »)

وفى موضع آخر يتحدث البيان (البروتوكولات) عن مقابلات الملك ، فيقول : « ان المقابلات التى يمليها أدب السلوك - وهى مضيعة لوقت الملك الثمين - فتكون معدومة ، لكى تتاح له فرصة عظمى للنظر فى شئون الدولة » (١) .

ثم نجد صاحب تلك البروتوكولات ينزل حتى إلى الكلام عن كيفية حراسة ذلك الملك ، وذلك فى مشروع لدستور عالمى !! فنجده يعرض لتفصيلات تتعلق بتدابير هى من شأن رجال البوليس المحليين ، وليست من شأن رجال التشريع العالميين ... فهو يبين لنا فى تلك التفصيلات كيف أن هذه الحراسة ستكون خفية ماكرة غير ظاهرة (٢) .

ويبدو أن صاحب تلك الوثيقة (البروتوكولات) كان محاميا فاشلا - كما هو معروف عن الكثيرين من المحامين الذين تجتذبهم أضواء الميدان السياسى ومغانمه فى البلاد الغربية - إذ وجدناه فى مشروع ذلك الدستور العالمى يعرض للكلام عن أتعاب المحاماة .. فيقول عن المحامين « وسيكون أجرهم محدودا دون اعتبار بما إذا كان الدفاع ناجحا أم غير ناجح . انهم سيكونون مجرد مقررين لمصلحة العدالة

---

(١) ص ١٥٢ من - الخطر اليهودى - (المرجع السابق) .

(٢) ففى ص ١٤٥ (من المرجع السابق) نجده يذكر مانصه : « أن حراسة الملك جهارا تساوى الاعتراف بضعف قوته . أن حاكمنا سيكون دائما وسط شعبه ، وسيظهر محفوفا بجمهور مستطلع من الرجال والنساء يشغلون - بالمصادفة دائما حسب الظاهر - أقرب الصفوف اليه مبعدين بذلك عنه الرعاع بحجة حفظ النظام من أجل النظام فحسب . وإذا وجد صاحب ملتمس بين الناس يحاول أن يسلم الملك ملتمسا ويندفع خلال الغوغاء ، فأن الناس الذين فى الصفوف الأولى سيأخذون ملتمسه ويعرضونه على الملك فى حضور صاحب الملتمس) !!! .

معادلين النائب (وكيل أو ممثل النيابة العمومية) الذى سيكون مقررا لمصلحة النيابة » (١) . .

خاتمة :

تذكرنا هذه الوثيقة (البروتوكولات) بكلمة مأثورة عن بسمارك إذ قال عن الفصاحة : « أن لها فى الميدان السياسى أهمية تفوق قيمتها » . وأننا لنستطيع أن نقول بحق ـ فيما نعتقد ـ عن تلك الوثيقة : أنها أحدثت، فى أوائل هذا القرن فى جو الميدان السياسى ضجة ودويا يفوقان قيمتها

---

(١) ص ١٣٨ من المرجع السابق ذكره

خاتمة

الخطر اليهودى و « الدونمة » فى تركيا (١)

تمهيد ـ ليس الكلام عن الخطر الصهيونى ، أو الخطر اليهودى (بوجه عام) من موضوعات أو أهداف هذا الكتاب الذى وضع ليشمل محاضرات القيت عن « نظام الحكم فى اسرائيل » .

أهم المراجع

-Jewish Encyclopedia (éd. New - York) 1903 p. 639 (Donmeh)

- Encyclopedia Britanica. .ed 1960 (printed in the U. S. A.
Vol. 19 - Sabbatai Sebi تحت كلمة

- Henry Hart Milman :
the History of the Jews (ed. Everymans Library)
الجزء الثانى (حيث تكلم عن Sabbatai ص ٤٣٩ - ٤٤٦

ـ « موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين » للاستاذ الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (شيخ الاسلام للدولة العثمانية سابقا) الجزء الأول (طبعة ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٥٠ م طبع بمطبعة الحلبى بالقاهرة

ـ « محمد اقبال » : مقال للأستاذ الدكتور يحيى الخشاب (مدير المعهد المنتدب ، وعميد كلية الآداب بجامعة القاهرة سابقا) كتبه بمناسبة احتفال الهيئات الثقافية المعنية بشئون العالم الاسلامى يوم ٢١ ابريل بالذكرى الثالثة والعشرين لوفاة الشاعر الباكستانى الكبير محمد اقبال المتوفى عام ١٩٤٠ وقد نشر هذا المقال بصحيفة الأهرام عدد ١٠ / ٥ / ١٩٦٣ .

ثم أن الكلام عن ذلك الخطر كان فى مقدمة البحوث التى كانت — فيما أعلم وتعلمون — قد كتب وأفاض فيها الكتاب والباحثون .

ولكننا تبينا أن هناك جانبا هاما من جوانب ذلك الخطر ، قلما خطر على فكر كاتب أو باحث فى الأقطار العربية ، ذلك هو الخطر اليهودى الذى يتمثل فى « الدونمة » فى تركيا كما تبين لنا كذلك أن شرح موضوع خطر « الدونمة » يتصل اتصالا وثيقا ببعض المواضيع التى سبق أن عالجناها فى هذا الكتاب (كموضوع النبذة التاريخية والملحق الخاص بها) (١) .

= — مقدمة الأستاذ محمد خليفة التونسى لكتاب « الخطر اليهودى — بروتوكولات حكماء صهيون » (وقد سبقت الاشارة إلى هذا المرجع فى — ملحق النبذة التاريخية —) .

ومما يقضى به على واجب العرفان بالفضل لذويه أن أذكر أن الفضل فى معرفتى بهذه المراجع السالفة (اللهم إلا المرجع الأخير) إنما يرجع إلى الأخ الكريم الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب الذى عنى عناية خاصة بدراسة موضوع خطر « الدونمه » فى تركيا ، ولقد كان لمقاله القيم عن « محمد اقبال » (الذى أشار فيه إلى خطر الدونمه) الفضل فى توجيه عنايتى إلى بحث هذا الموضوع .

ومما تقضى به على الأمانة العلمية أن أذكر أننى لم أوفق إلى الاطلاع إلا على الجزء الأول من كتاب The History of the jews أى أننى لم أستطع الحصول على الجزء الثانى الذى يعالج وحده (دون الجزء الأول) بحث موضوع الدونمه . ولكننى رأيت مع ذلك أن أذكره بين المراجع ليفيد منه غيرى من الباحثين الذين يريدون ويستطيعون أن يعالجوا فى إسهاب هذا الموضوع الذى لم استطع لبعض الأسباب ، أن أعالجه إلا فى ايجاز وفى غير اطناب .

(١) كما يفسر لنا (ما سبق لنا أن ذكرناه) من أن الشركس =

كما يفسر لنا ذلك الشرح (لخطر الدونمة فى تركيا) هذه الظاهرة التى قد لاتخلو من الغرابة فى العصر الحديث : موقف تركيا ـ وشعبها من الشعوب الاسلامية ازاء العرب المسلمين، وهو موقف العداء، بينما نجد موقفها ازاء اسرائيل هو دائما موقف الصفاء والولاء !!

لذلك كله فقد رأينا أنه إذا لم يكن من حقنا أن نخصص «للدونمة» بين مباحث هذا الكتاب مبحثا أو عنوانا ، فقد وجدنا حقا علينا أن نجعل لها فى هذه الخاتمة مكانا .

على أنه لا مكان هنا للكلام عنها تفصيلا ، انما يجدر بى هنا فحسب أن أشير اليها ـــ فى وجيز من العبارة ـــ بمجرد اشارة ، لأوجه أنظار الساسة إلى خطر يجب أن يكون فى مقدمة ما يعنى به السياسيون ، ولأوجه أنظار الباحثين إلى موضوع يجب أن يكون فى مقدمة ما يعنى به الباحثون (١) .

ـ أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية ، فأننا ننتقل إلى موضوع هذه

= (وهم من الأتراك) المقيمين فى فلسطين أعلنوا ولاءهم لاسرائيل (حين نشأتها عام ١٩٤٨) وامتزجوا ـ إلى حد الذوبان ـ بالحياة الاجتماعية فى اسرائيل ، بينما أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد انشاء الدولة .

(١) كان مما أتوق اليه أن أعنى ببحث موضوع خطر « الدونمة » عناية خاصة ، وأن أنشره فى بحث أو كتاب مستقل ، لولا أن هناك بحثا آخر بدأته منذ نيف وأربعة أعوام (وهو « مبادىء نظام الحكم فى الإسلام ») ثم تركته منذ أن طلب إلينا بحث موضوع « نظام الحكم فى اسرائيل » أى منذ نحو عام ونصف العام .

ذلك البحث الآخر (نظام الحكم فى الإسلام) أجده الآن يدق على باب =

الكلمة الختامية . فنتكلم أولا عن « الدونمه وأصلها ، ثم نعرض لبيان خطرها ، ثم ندلى فى كلمة ختامية ببعض الملاحظات والاقتراحات .

١ — « الدونمة » وأصلها »

يطلق وصف « الدونمه » على يهود من أتراك أزمير ، وسالونيك (حين كانت تابعة لتركيا)، اعتنقوا الاسلام فى الظاهر وهم يهود فى الباطن ، وقد تبعوا فى ذلك (أى فى ادعاء الاسلام) زعيمهم (أو نبيهم) شبتاى Sabbatai الذى ادعى عام ١٦٤٨ انه المسيح الذى ينتظره اليهود ليعمل على انقاذهم من تشريدهم وليؤسس لهم ملكا عريضا طويلا (١) .

ولقد رحل شبتاى إلى بيت المقدس ثم إلى القاهرة حيث تزوج ثم عاد إلى بيت المقدس ثم إلى أزمير عام ١٦٦٥ ويقال أنه كان يقضى بعضا من أيامه ولياليه فيما يشبه حالة الغيبوبه (أو الانجذاب الروحى (ecstasy) ، وكان يأسر أتباعه بصوته الجميل حين كان يرتل التراتيل الدينية Psalms) ولاسيما الصغار من أتباعه فقد كان له عليهم تأثير سحرى .

وفى بداية عام ١٦٦٦ طلب اليه السفر إلى القسطنطينية ، وهناك قبض عليه

... الفكر دقاً قوياً ، ينادينى أن أفتحه له ، بعد أن أبقيته بل وألقيته خارجه أمدا طويلا ، ويبدو أنه لن يمهلنا إلا قليلا ، ثم لن يسكت أو يقول إلا دخولا ثم لن يدع لفكرى ، ولا لقلمى إلى التفكير أو الكتابة فى غيره سبيلا .

(١) ولد شبتاى Sabbatai عام ١٦٢٦ وتوفى عام ١٦٧٦ أى أنه مات عن خمسين من السنين ، وقد ولد فى أزمير وهو تركى ولكنه من أصل أسبانى وكان والد شبتاى عميل بيت انجلىزى فى أزمير .

راجع الإنسكلوبيديا بريتانيكا (المرجع السابق ذكره) المجلد ١٩ ص ٧٨٧

وحكم عليه بالاعدام ؛ فأعلن اسلامه (إذ نطق بالشهادتين) فلما علم السلطان بذلك (وهو السلطان محمد الرابع الذى حكم ما بين عامى ١٦٤٨ - ١٦٨٧) حملته بساطته بل سذاجته إلى الاعتقاد بأنه أسلم حقا فعفا عن عقوبته ؛ وقد تبع شبتاى أتباعه فى الاسلام ، - أو بعبارة أصح - فى ادعاء الاسلام ؛ وهؤلاء هم من يطلق عليهم وصف « الدونمة » .

وفى عام ١٦٧٦ مات شبتاى فى البانيا ، ولايزال أتباعه فى سالونيك يقومون باحياء ذكراه ، ولاتزال هناك بين اليهود مناقشات تدور حول دعواه (١).

٢ - مظاهر الخطر اليهودى وبخاصة خطر « الدونمة » فى تركيا :

اتجهت جهود اليهود إلى تحطيم الخلافة العثمانية فى تركيا - كما قدمنا - بعد أن رفض السلطان عبد الحميد هجرة اليهود إلى فلسطين .

(ا) — ولم يكن من المصادفات أن يكون تبليغ هذا السلطان قرار البرلمان

---

(١) الانسكلوبيديا بريتانيكا (المرجع السابق المجلد ١٩ ص ٧٨٧) .
وراجع Jewish Encyclopedia المجلد الرابع ص ٦٢٩ تحت كلمة Dönmeh حيث ذكر عن الدونمة : « أن هذه الطائفة كانت تدعى الإسلام جهرا ولكنها تقوم بأداء الشعائر الدينية اليهودية سرا كما كان شأن زعيمهم شبتاى . وكانت النساء ترتدى الحجاب (« اليشمك » ، كما يطلق عليه بالتركية) كما كان شأن المسلمات ، وكان للرجل إسمان أحدهما اسم يهودى يحتفظ به فى سرية تامة ، وإسم آخر يعرف به فى حياته فى معاملاته ، وأفراد هذه الطائفة (الدونمة) يواظبون على زيارة المساجد وعلى الصيام فى شهر رمضان ، ومن حين إلى حين يبعثون ببعضهم إلى مكة لأداء فريضة الحج ، وهم لايرتبطون بغيرهم من الأتراك بروابط العلاقات الزوجية . وأهم أعيادهم هو يوم ٩ شهر آب (اغسطس) وهو يوم ميلاد شبتاى وتعتقد هذه الطائفة أن القديسين لديها لايموتون ولذلك فإنهم ينتظرون دائما عودة قديسيهم اليهم » .

بعزله ، على يد النائب اليهودى قره صو (نائب سلانيك) ، وقد كان هذا النائب هو ذاته الذى سبق أن أوفده اليهود الصهيونيون لمقابلة ذلك السلطان هو ذاته ليرجوه وليرشوه . أما الرجاء فكان للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ، وأما الرشوة التى كانت توصف « بالهدية » فكان مقدارها خمسين مليونا من الجنيهات الذهبية لخزانة الدولة وخمسة ملايين لخزينة السلطان الخاصة ، ولكن السلطان — كما قدمنا ـ رفض الأمرين : الرجاء « والهدية » (١) :

(ب) ـ وكادت بريطانيا تعقد الصلح مع تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكن اليهود ـ وعلى رأسهم وايزمان Weizmann (كما ذكر فى مذكراته) هم الذين حالوا دون الصلح بينهما ، حتى تلحق الحرب الخراب بتركيا مما يؤدى الى انهيار الخلافة العثمانية ، وحتى تزداد حاجة بريطانيا إلى الإقتراض من اليهود . ولقد كان الثلاثة الذين قاموا بتسليم الخليفة العثمانى قرار العزل (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) من اليهود .

(حـ) ـ وكان اليهود ـ ولا سيما « الدونمة » (فى سلانيك وغيرها) هم الداعين إلى « الدعوة الطورانية» فى تركيا ، وذلك للتخلص من الإسلام واللغة

---

(١) يقول الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (فى كتابه : « موقف العقل والعلم والعالم » — المرجع السابق ذكره الجزء الأول ص ٢٢ هامش رقم ١) : « وكان من المصادفات التى لها مغزى أن بلغ السلطان قرار البرلمان على خلعه قره صو اليهودى نائب سلانيك ... والذى سبق له الحصول قبل اعلان الدستور فى تركيا على مقابلة السلطان مندوبا عن اليهود الصهيونيين فاتحه فيها رجاءهم المتعلق بمسألة الهجرة إلى فلسطين ... الخ » .

ويرى ـ مما قدمنا ـ أننا لا نشاطر أستاذنا العالم الجليل رأيه فى أن اختيار هذا النائب اليهودى ليبلغ السلطان قرار البرلمان بعزله « كان من المصادفات »

العربية ، وفصم عرى الروابط بين الترك والعرب . ولقد كان لذلك أثره فى أن صبغ بهذه الألوان حكم مصطفى كمال أتاتورك (الذى انتخب أول رئيس للجمهورية التركية عام ١٩٢٣) (١) .

(د) وأكبر مظاهر من مظاهر الخطر اليهودى على تركيا وعلى علاقاتها مع البلاد العربية فى هذا العصر ، نجده يتمثل فى أن الكثيرين من ساستها وحكامها - فيما يعتقد البعض - هم من « الدونمه » أى أنهم ينتسبون إلى أصل يهودى فى حين أنهم يعدون - من الناحية الرسمية والشكلية - من المسلمين ، وذلك دون أن ينتبه إلى هذه الحقيقة الخطرة بل والخطرة على عامة الشعب التركى الذى لايزال للدين الاسلامى على غالبيته سلطان كبير .

وهذه الحقيقة تفسر لنا موقف تركيا المعادى للدول العربية مدى عديد من السنين ، والموالى لاسرائيل .

٣ - كلمة ختامية

يجدر بنا أن نذكر فى مقام الختام أننا نرى - مع بعض أولى الرأى - أن

---

(١) راجع فى ذلك المقدمة القيمة التى كتبها الأستاذ محمد خليفة التونسى لكتاب « الخطر اليهودى - بروتوكولات حكماء صهيون » ص ٣٤

وهو يضيف إلى ماتقدم قوله : « وكان حاخام اليهود فى مصر حاييم ناحوم أفندى (وقد توفى منذ بضع سنين) - وهو الذى فتح لليهود باب الهجرة إلى تركيا ليكونوا بالقرب من فلسطين - هو مبعوث مصطفى كمال (أتاتورك) إلى مؤتمر لوزان ، كما عينه ليكون سفير تركيا فى أمريكا ولم يتم ذلك لأنه فضل أن يكون حاخاما لليهود فى مصر » .

ولا يفوتنا عنا أن نذكر أن « الدعوة الطورانية » تدعو إلى علو « الجنس التركى » على العرب وعلى غير الترك بوجه عام ، كما كانت النازية تدعو إلى علو « الجنس الآرى » الذى ينتسب اليه الألمان على غيرهم من الأجناس .

راجع : « النظريات السياسية الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الريس (الطبعة الثانية) ١٩٥٧ ص ٤١ ، ٤٥ .

الحقائق التى أسلفنا بيانها تفرض واجبا على الباحثين!هو العناية ببحث جماعة « الدونمة » منذ نشأتها ، ومـن من ذرية تلك الطائفة يوجد الآن فى مراكز القيادة وعلى كراسى الحكم فى تركيا ، بعبارة أخرى نعنى كل العناية بانكشف عن أولئك المسلمين فى ظاهرهم واليهود فى باطنهم ممن يتصدرون صفوف الساسة ويتبوءون كراسى الحكم فى تركيا

وهناك واجب آخر (وهو مكمل للواجب الأول) ، ذلك هو العمل على إزاحة الستار عن حقيقة هؤلاء الحكام أمام أعين الشعب التركى ، وتنبيهه إلى خطرهم بمختلف الوسائل (١)

إذ يجب ألا يغيب عنا أنه إذا كانت حكومة تركيا الحديثة ـ فى عهد مصطفى كمال (أتاتورك) ـ قد ابتعدت عن الدين الإسلامى وسلطانه ، إلا أننا إذا نظرنا إلى عامة الشعب التركى فأننا نجد أنه كان ولا يزال للدين سلطانه على نفوس غالبيته.

كما يجـدر بنا أن نذكر أن ما قامت به تركيا (قبل عهـد مصطفى كمال) من الحروب دفاعا عن كيانها وعن حياض الإسلام يستغرق الثلثين من تاريخه . ورغما عما كان معروفا من انتشار الرشوة فى عهد السلطان عبد الحميد فقد رفض ـ كما قدمنا ـ من اليهود الصهيونيين تلك « الهدية » الثمينة التى وعده بها الصهيونيون من أجل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين (٢) .

---

(١) وبعيد عنى الادعاء بأنى صاحب هذا الرأى أو الاقتراح ، فالواقع أنى قد استوحيته ـ أو بعبارة أصح ـ قد اقتبسته مما كتبه لى فى أوائل يونيه ١٩٦٣ الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب بصدد موضوع « الدونمة » ، الذى عنى بدارستها عناية خاصة .

(٢) ومما يذكر أن النائب اليهودى قره صو الذى كان مندوبا عن الصهيونيين لدى السلطان عبد الحميد لينقل اليه رجاءهم و « هديتهم » قد « لقى رجاؤه ردا عنيفا من السلطان مقرونا باخراجه من حضرته فى سخط واحتقار » ـ راجع مؤلف الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى صبرى « موقف العقل » (المرجع السابق ذكره) ص ٢٢ ، ٢٣ بالهامش .

أنى أقرر وأكرر أنه إذا كانت الحكومات فى بعض البلاد الإسلامية . قد نأت بجانبها عن سبيل الدين فأنه لم يكن لسلطانها إلى ابعاد سلطانه على شعوبها سبيل ، وخير دليل على صحة مانقول نجده فى تركيا ذاتها .

انتعاش الاسلام فى تركيا فى السنوات الاخيرة (١) —

فاذا كان مصطفى كمال قد تبوأ فى أعين الشعب التركى مكانا عاليا أدى بالشعب الى طاعته فيما يفرضه عليه من الآراء طاعة عمياء (٢) ، وإذا كان من أجل ذلك قد استطاع فى حياته أن يفرض على الشعب الغاء الخلافة ، وجعل الدولة «علمانية» (أى ليس لها دين رسمى) (٣) ، كما قام بالغاء القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ، وبوضع قوانين جديدة مستمدة من شرائع الدول الغربية ، كمامنع التعليم الدينى فى المدارس (٤) . وهناك أعمال أخرى قد لاتكون ذات صلة

---

(١) راجع بصدد هذه النبذه مقالا قيما للاستاذ الكبير الدكتور محمد عوض محمد بعنوان « انتعاش الإسلام فى الجمهورية التركية » منشور بمجلة الأزهر عدد شوال ١٣٧١هـ — يونيه ١٩٥٢ ص٩٩ - ١٠٢ .

(٢) أحرز مصطفى كمال (أتاتورك) فى أعين الشعب التركى تلك المكانة العالية نظرا لما أحرزه من انتصار على الجيوش اليونانية التى كانت قد قامت بغزو الأراضى التركية ، ثم قام بطرد الانجليز من منطقة البوسفور والدردنيل.

(٣) ويلاحظ أن ذلك (أى اعتبار الدولة علمانيـــة) لم يكن يعنى اضطهاد الدين الاسلامى بل يعنى أن الدين مسألة شخصية بحته لاشأن للدولة بها . ومن الأمور المسلم بها أن الاسلام دين ودولة .

(٤) وجعل يوم الأحد هو يوم العطلة الأسبوعية كما قام بتحويل مسجد أيا صوفيا الشهير بالاستانه إلى متحف ، واستولى على أموال الأوقاف وألغى الطرق الدينية المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد واستولى على ممتلكاتها وحظر حفلاتها واجتماعاتها .

مباشرة بالدين ، ولكنها منبعثة من نفس الروح التي أملت تلك الإجراءات، مثل استعمال الكتابة بالحروف اللاتينية بدلا من العربية والتقويم الجريجورى بدلا من التقويم الهجرى ، كما صدرت أوامر أن يكون الأذان والصلاة باللغة التركية بدلا من بالعربية.

نقول أنه إذا كان مصطفى كمال قد استطاع أن يقوم بذلك كله فى حياته ، ألا أنه لم يكد ينقضى أمد قصير على وفاته (وقد توفى عام ١٩٣٨ عن ٥٧ عاما) حتى وجدنا تغييرا كبيرا فى هذه النواحى بحيث عادت للدين قوته ، وعاد الشعب إلى اعلان واعلاء عقيدته ، و « أصبح من الواضح أن الإنتعاش الدينى فى تركيا أصبح حقيقة ملموسة ... لأن الركود الدينى كان شيئا مصطنعا فرضه الإستبداد على كره من قادة الرأى ودون سند من إرادة الشعب »(١) .

---

(١) كان ذلك مما كتبه الأستاذ الكبير الدكتور محمد عوض محمد فى مقاله المنشور بمجلة الأزهر (والذى سبقت الإشارة اليه) . وهو يضيف إلى ما تقدم قوله :

« والذين يذكرون الجهود الجبارة التى بذلها الزعيم الراحل (يقصد مصطفى كمال) للاقلال من شأن الدين . سيدهشهم فى زيارة عابرة لتركيا اليوم (يقصد عام ١٩٥٢) أن يلاحظوا التطورات التالية :

١ — تلاوة القرآن من محطات الاذاعة الحكومية ثلاث مرات فى الأسبوع على الأقل .

٢ — إعادة الأذان باللغة العربية .

٣ — الاهتمام الرسمى بالأعياد الدينية بعد أن كانت مهملة .

٤ — زيادة تعمير المساجد بالمصلين زيادة واضحة .

٥ — إنشاء مساجد جديدة بواسطة الدوله والهيئات الحرة والأفراد .

٦ — ازدياد المؤلفات الدينية التى تخرجها المطابع زيادة هائلة ، وإنشاء المجلات الدينية التى لا تتردد اليوم فى إنتقاد السياسة القديمة للدولة .

٧ — عودة التعليم الدينى إلى المدارس الحكومية . =

العروبة – فى نظر البعض – هى الاسلام :

وكذلك يجب ألا يفوتنا أن العروبة – فى نظر غير القليلين من عامة الشعوب العربية – هى الإسلام ، أى أن الوحدة العربية إنما تعنى فى نظرهم الوحدة الإسلامية وليس هذا فحسب شأن عامة الشعب كما قدمت ، إنما هو كذلك – فيما تبين لى شأن بعض مثقفيهم بل وقادة الفكر فيهم (١) .

= ٨ – إنشاء كلية اللاهوت فى جامعة انقره حيث تدرس علوم الدين والتاريخ الإسلامى وبعض العلوم الإجتماعية والطبيعية ، وذلك لتخريج أفواج جديدة من رجال الدين . لاشك أن هذه التطورات كلها تمثل حركة جديدة فى الجمهورية التركية ، وفى كل منها خروج واضح على ذلك النظام العلمانى الذى كان ركنا من أهم أركان الدولة . وكان من نتائج هذه التطورات أن كثيرا من المثقفين الذين كانوا فيما مضى يخشون التظاهر بالدين ،أصبحوا يجهرون بإقامة شعائر الدين ، دون أن يخشوا أن ينالهم أذى فى أرزاقهم أو مناصبهم ، وأقبل الخاصة والعامة على أداء فريضة الحج ، وبلغ عدد النازحين لتأدية الفريضة قرابة العشرة آلاف فى العام الماضى (يقصد عام ١٩٥١) . الخ » .

ونضيف إلى ماتقدم أن تركيا هى البلد الإسلامى الوحيد الذى نجد به « مدرسة الحافظات » حافظات القرآن وكلهن زوجات لضباط الجيش التركى وزوجات أهل الرأى .

كان ذلك مما ذكره لنا الأستاذ الدكتور يحى الخشاب فى خطابه (السابق الإشارة اليه) .

(١) وحسبنا بيانا لذلك أن نثبت الواقعة التالية :

فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ دعوت (بصفتى رائد أسرة العروبة بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية) إلى عقد ندوة اشترك فيها بعض أساتذة الجامعة حول موضوع « بعض مشاكل القضية العربية » وكان فى مقدمة من شرفوا بحضورهم هذه الندوة قدمن الحكومة الليبية صادف وجوده فى تلك الفترة =

وحسبنا بيانا لسلطان الدين على الشعوب فى هذا العصر أن نذكر أنه حتى الحكومات التى تسيطر النزعة الالحادية على حكامها نجدها قد اضطرت إلى أن تعدل عن موقفها من الدين ورجاله ، وإلى أن تعمل له ولهم حسابا كبيرا ، بعد أن كانوا لا يلقون منها إلا اضطهادا وحسابا عسيرا .

ويكفى أن نعرف أن الحكومة السوفيتية التى تدين بمذهب كارل ماركس الذى تشوب فلسفته نزعة الحادية كما هو معلوم ، والتى ينص دستورها (بالمادة ١٠٤) على «حرية الدعاية اللادينية » . والتى لقى رجال الدين على يديها مختلف صنوف الاضطهاد (١) ، تلك الحكومة (السوفيتية) نجدها قبيل الحرب العالمية الاخيرة (أى قبيل عام ١٩٣٩) قد تبينت أن الدعاية اللادينية لم تنجح فى القضاء على الدعوة الدينية فأوقفت حركة اغلاق الكنائس كما نجدها إبان الحرب العالمية الأخيرة قد عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعاية اللادينية ،وفى فبراير ١٩٤٥ تم انتخاب بطريرك للكنيسة الروسية الأرثوذكسية (كما كان يجرى الحال قبل الثورة البلشفية أى الشيوعية) (٢) .

= بالاسكندرية ، وكان الوفد مكونا من صاحب السماحة الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم مفتى ليبيا والشيخ عبد الحميد الديبانى وزير العدل وغيرهما . وفى نهاية الندوة قام سماحة الشيخ أبو الأسعاد بالقاء كلمة تعليقا على بعض ما قيل فى الندوة فقال ـ فيما قاله ـ : « ان العروبة هى الإسلام » .

(١) والتى كان فى مقدمة أعمالها عقب نجاح الثورة البلشفية أن صدر قانون فبراير ١٩١٨ الذى تقرر بمقتضاه فصل الدين عن الدولة والغاء القسم الدينى وتحريم التعليم الدينى فى كافة الهيئات والمنشئات، وأن أملاك الكنائس والهيئات الدينية تعتبر ملكا للشعب .

(٢) راجع كتابنا « الأنظمة السياسية والمبادىء الدستورية العامة » طبعة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

ومما كشفته لنا بعض التحقيقات الصحفية (التى لا يشك فى أمانتها ودقتها) عن التطورات التى حدثت فى السنوات الأخيرة داخل كتلة الدول الشيوعية «اهتمام حكومات هذه الدول بالتساهل مع رجال الدين وحق ممارسة الطقوس الدينية ، والمهادنه الواضحة للفاتيكان ، لاحساس هذه الحكومات بارتداد الكثير من شعوبهم إلى الدين والايمان بالله » (١) .

خلاصة ما تقدم — أن غالبية الشعب التركى المسلم لن تقبل — فيما نعتقد — أن يكون قادتها وساستها وحكامها من اليهود الذين يدّعون الإسلام (أى من « الدونمة »)

والله الموفق وهو المستعان .

(١) كان ذلك مما ورد فى تحقيق صحفى قيم بقلم الأستاذ حمدى فؤاد ، بعنوان «تقرير من عواصم اوروبا عن الموقف الدولى » نشر بصحيفة الأهرام عدد ٨ / ١٠ / ١٩٦٣ ص ٧ .

فهرس

صفحة

المبحث الأول

المبحث الثانى

صفحة

صفحة

صفحة

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

المبحث السابع

ملحق

خاتمة

أهم المراجع

١ - بالعربية

— تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين فى يناير (كانون الثانى) ١٩٦٣ .

— رواية بن جوريون للتاريخ . للدكتور سيد نوفل . طبع بالقاهرة (يوليه ١٩٦٢)

— الخطر اليهودى - «بروتوكولات حكماء صهيون» ترجمه من الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسى . طبع بالقاهرة ١٩٥١ .

— «من يحكم فى تل أبيب» (طبع ببيروت سنة ١٩٧٥) للدكتور حامد ربيع

— الحريات الديموقراطية فى إسرائيل - طبع بيروت ١٩٧١ - الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية . تأليف الأستاذ صبرى جريس

٢ - بالانجليزية

— Jewish Encyclopedia (ed. New-York) 1903 vol. IV

— Encyclopedia Britanica ed. 1960 vol. 19 (printed in U. S. A.)

— Oscar Kraines : Government & Politics in Israel (Now - York 1961)

— J. Dunner : The Republic of Israel (New-York) 1950

تابع المراجع الانجليزية

— Rushbrook - Williams : The State of Israel (London 1957)
— Ben Halpern : The idea of the Jewish State (Massachu- - Settes 1961)
— Bernstein : The Politics of Israel (ed. 1957)
— The Middle East in Transiti on - by Walter Z. Laqueur (London, 1958)
— Hal Lehrman : Israel, The Beginning & Tomorrow (New- - York 1951)
— Gerald De Gaury : The New State of Israel (London 1952)
— N. Bentwch : Israel & Her Neighbours.
— The Middle East - Edited by Sir Reader Bullard (Oxford University press 3 ed edition 1958.
— The Revolt : By M nache Begin (published by Allen, London).

وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ معين أحمد محمود سنة ١٩٧٨ بيروت

بالفرنسية

A. — Mounuier : Les Institutions politiques de L'Etat d'Israel (Thése, Paris, mai 1957)
A. Chouraqui : L'Etat d' Israel) éd. Paris, 1955)
— Raymond Sayegh; Le Systéme des Partis Politiques - Bey- - rout, 1971
A. Taylor : L'Esprit Sioniste éd. Institut des études Palestinie- -nnes) Beyrout 1977

للمؤلف

(أ) البحوث العلمية

(١) أزمة القانون الادارى (بحث نشر بمجلة القضاء ببغداد عدد كانون الأول (ديسمبر عام ١٩٣٦)، وقد ظهر فى كتيب طبع بالاسكندرية عام ١٩٥٥.

(٢) سلطة الوزير فى ايقاف الموظفين للاحالة على التحقيق الادارى (نشر بمجلة المحاماة بالقاهرة — عدد يونيه ١٩٣٩).

(٣) مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر — نشر بمجلة الحقوق (التى يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير — مارس ١٩٤٨ (فى ١٢٠ صفحة).

(٤) أصل نشأة الدولة (بحث فى الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام) نشر بمجلة القانون والاقتصاد (التى يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد سبتمبر — ديسمبر ١٩٤٨.

(٥) مبدأ المشروعية ومشكلة المبادىء العليا غير المدونة فى الدستور (بحث منشور بالعددين الثالث والرابع من السنة الثانية بمجلة الحقوق سنة ١٩٥٩)

(٦) مصادر الاحكام الدستورية فى الشريعة الاسلامية فى العصر الحديث - بحث منشور فى العدد الأول والثانى لسنة ١٩٦٢ من مجلة الحقوق، الصادر فى يناير ١٩٦٣).

(٧) مشكلة وضع دستور لاسرائيل — نشر بالعددين الثالث والرابع من مجلة الحقوق ١٩٦٢.

(٨) الاسلام وهل هو دين ودولة — بحث نشر بمجلة القانون والاقتصاد بالعدد الرابع من السنة الرابعة والثلاثين. ديسمبر سنة ١٩٦٤.

(٥)

(٩) الاسلام ومشكلة السيادة فى الدولة — بحث نشر بمجلة الحقوق (فى العدد الصادر فى يناير عام ١٩٦٥) .

(١٠) على هامش الدستور المصرى الجديد — مجموعة مذكرات قدمت الى لجنة الدستور .الطبعة الثانية عام ١٩٧٤ . الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، .

(١١) مهمة المشرع العربى فى ضوء النصوص الدستورية التى تنص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للدستور (بحث قدم الى ندوة عمداء كليات الحقوق بجامعات الدول العربية ، التى عقدت ببغداد فى مارس ١٩٧٣ (من مطبوعات جامعة بغداد) .

(١٢) « الاسلام ومبادىء الماركسية » من البحوث التى يقوم المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (بالقاهرة) بطبعها فى مجلد خاص بالبحوث (التى أعدت بناء على طلب المجلس) لنشرها فيه تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

(١٣) « الدراسات الاسلامية - أهدافها - خططها - مناهجها وأساليب تطويرها فى الجامعات » بحث قدم (بناء على دعوة من الأمانة العامة « لاتحاد الجامعات العربية » بالقاهرة) الى الندوة التى عقدها « اتحاد الجامعات » عن « الدراسات الاسلامية وذلك فى شهر فبراير ١٩٧٨ بجامعة ام درمان الاسلامية . معد للطبع بعدد يونيه ١٩٧٩ من مجلة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهورى .

(ب) المؤلفات

(١) الديمقراطية وتمثيل المصالح (أو المهن والحرف) فى فرنسا : بحث فى

القانون العام والفلسفة السياسية (باللغةالفرنسية) طبع بباريس سنة ١٩٣١ — وله كلمةتقديم بقلم الاستاذبارتلمى عضو المجمع العلمى L'Institut الفرنسى والاستاذ بكلية الحقوق بباريس ووزير العدل سابقا .

(٢) القانون الادارى للعراق ، الجزء الاول ، طبع ببغداد عام ١٩٣٧ .

(٣) القانون الادارى المصرى ، الجزء الاول ، طبع بالقاهرة عام ١٩٣٨ .

(٤) المفصل فى القانون الدستورى ، جـ ١ ، طبع عام ١٩٥٢ ، بالاسكندرية.

(٥) ازمةالانظمةالديمقراطية، الطبعةالثانية عام١٩٦٤ . الناشرمنشأة المعارف،

(٦) الوسيط فى القانون الدستورى ١٩٥٦ .

(٧) الانظمة السياسية والمبادىء الدستورية العامة ١٩٥٨ .

(٨) الوجيز فى النظريات والانظمة السياسية ١٩٥٩ .

(٩) القانون الدستورى والانظمةالسياسية ، الجزء الاول الطبعةالاولى١٩٦١ . (وقد حصل على جائزة الدولة للقانون العام) وقد ظهرت الطبعة الخامسة منه (فى أواخرعام١٩٧٣) « منقحة » ومع المقارنة بالمبادىء الدستورية فى الشريعة الاسلامية » . والطبعة السادسة عام ١٩٧٥

(١٠) نظام الحكم فى اسرائيل — الطبعة الأولى ظهرت عام ١٩٦٤ (محاضرات القيت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، بناء على دعوة من مجلس ادارةهذا المعهد) .

(١١) مبادىء نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة الطبعة الأولى فى ١٩٦٦ ، ويقع فى نحو ألف صفحة ، والطبعة الرابعة (موجزة ومنقحه) عام ١٩٧٨

(١٢) تطور نظام الحكم فى السودان منذ أقدم العصور ، الجزء الاول الطبعة

(٦)

الاولى عام ١٩٦٩ (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية) .

(١٣) أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث — مظاهرها ، اسبابها ، علاجها ، الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ — تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحليم محمود الطبعة الثانية(منقحه)عام ١٩٧٤ ـ الناشرمنشأةالمعارف .

١٤ — الشريعة الاسلامية كمصدر اساسى للدستور — تقديم الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود — الطبعة الثانية (١٩٧٩) الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ظهر فى ديسمبر ١٩٧٥ . تقديم الأمام الأكبر الدكتورعبد الحليم محمود ، الطبعة الثانية (١٩٧٩) .

١٥ — الحريات العامة ـ نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية مذيل ببحث (ملحق) عن « ورقة أغسطس » تعليقات على الحوار حول المفاضلة بين النظام الحزبى والاتحاد الاشتراكى (١٩٧٤)

١٦ — الاسلام ومبادىء أنظمة الحكم فى الماركسية والديموقراطيات الغربية (الناشر منشأة المعارف ١٩٧٦) .

جـ — محاضرات عامة (منشورة)

(١) محاضرات عن مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر ، ألقيت فى يونية ١٩٥٢ بناء على دعوة من « جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية » طبعت عام ١٩٥٣ .

(٢) الأنظمة الجمهورية فى مختلف صورها ـ ألقيت فى الحفل الثقافى الذى أقامته ادارة جامعة الاسكندرية احتفالا بقيام جمهورية مصر، فى يونيه عام ١٩٥٣ ـ منشورة بمجلة « الحقوق » بالعددين الثالث والرابع من السنة الخامسة (سنة ١٩٥٣) .

(٣) مهمة رئيس الدولة فى الانظمة البرلمانية ، القيت بجامعة بيروت العربية (من مطبوعات الجامعة المذكورة عام ١٩٦٣) .

(٤) أضواء على النظامين البرلمانى والرئاسى ـ ألقيت بدار الثقافة بالخرطوم (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية سنة ١٩٦٧) .

(٥) مبدأ الشورى فى الاسلام ـ ألقيت بجامعة أم درمان الاسلامية فى فبراير ١٩٦٩ الطبعة الاولى من مطبوعات الجامعة المذكورة ـ فى العام ٦٩ / ٧٠ الطبعة الثانية ١٩٧٢ (الناشر دار « عالم الكتب » بالقاهرة) .

(٦) مشكلة تقليد الغرب (محاضرة عامة ألقيت فى أبو ظبى فى ديسمبر ١٩٧٣ (من مطبوعات ديوان المستشار الثقافى لامير دولة الامارات العربية فى أبو ظبى) .

(٧) رجال الفكر السياسى فى الدولة الاسلامية ـ بين الماركسية والديموقراطيات الغربية .

(٨) الاسلام ومشكلة حقوق المرأة السياسية .

(٩) الاسلام ومشكله المساواه بين المسلمين وغير المسلمين .

ملحوظه : هذه المحاضرات العامه الثلاثة الأخيرة ألقيت بالموسم الثقافى لجامعة أم درمان الاسلامية (فى مارس ١٩٧٩) وقد نشرت بعنوان « بحوث اسلامية » الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية (عام ١٩٧٩)

تصحيح خطأ مطبعى

الصفحة	السطر	إقـــرأ
٥	٨	و لقد ذكرتُك
٥٩	٥ من الهامش	تبعا لما إذا
٦٧	١ من الهامش	الجنس الآرى
٧٣	٨	ثلاثة ملايين و نصف
٧٤	١٣	الأقلية على التعدد

مطبعة الشاعر